تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا

الجزء الثالث

تأليف

إلياس الأيوبي

الكتاب: تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (الجزء الثالث)

الكاتب: إلياس الأيوبي

الطبعة: ٢٠٢٢

الطبعة الأولى: ١٩٢٢

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة
جمهورية مصر العربية
هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥
فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com **E-mail:** info@bookapa.com

APA

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر

الأيوبي، إلياس
تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا / إلياس الأيوبي
– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.
٢٧١ ص، ١٨*٢١ سم.
الترقيم الدولي: ٠ – ٥٠٥ – ٩٩١ – ٩٧٧ – ٩٧٨
أ – العنوان رقم الإيداع: ١٠٠٤٤ / ٢٠٢٢

تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

الفصل الثاني

العناية بالعلوم وتوسيع دائرتها[1]

أبــدو فيخضــع مَــن بالســوء يــذكرني   كــأنني فــوق أعنــاق العِــدى علــم

أحمد بن شاهين الدمشقي

غير أن أهم نتائج تلك الفتوح تمكُّن (إسماعيل) من إرسال عدة بعثات علمية إلى أواسط أفريقيا ومجاهلها، وأقاصي سواحل المحيط الهندي الشرقية؛ للقيام باستكشافات شتى في أبواب مختلفة، أثْرت العلوم من ورائها، وزادت دائرتها اتساعًا، ورفع في الوقت عينه شأن دولته رفعًا باهرًا.

وذلك علاوة على ما سبق لنا ذكره في الفصل الخامس من الباب الأول، من مظاهر عنايته الفائقة بالمعارف والتعليم والحركة الفكرية، وما بذله لأربابها والقائمين بها من صنوف الإكرام والترغيب ما لم يروَ عن عاهل شرقي غيره، منذ أيام كبار العباسيين وكبار الفاطميين.

ولمَّا كان تفصيل وقائع تلك البعثات، على ما فيه من لذة وتشويق للمطالعة، يستدعي كتابًا على حدته، يحسن بالمجمع العلمي المصري أن يكلف بوضعه أحدَ أعضائه الأفاضل، ولو على سبيل الاعتراف بما كان (لإسماعيل) عليه من أيادٍ، نرانا مضطرين لئلا يطول هذا المؤلف بين أيدينا طولًا منتقدًا إلى الاكتفاء بنبذة وجيزة عنها والإشارة إليها فقط.

على أننا لسنا بذاكرين هنا إلا البعثات المرسلة من (إسماعيل) على نفقة حكومته الخاصة، مغضّين النظر عن البعثات التي شجع على إرسالها المجامع العلمية الغربية، من نوع الشركة الجغرافية الملكية بلندن وغيرها، أو قام بها أفراد كالسير صموئيل بيكر، بمساعدته الفعالة.

---

(1) أهم مصادر هذا الفصل التعليق المشار إليه بحرف F في كتاب إدون دي ليون المعنون «مصر الخديوي» ص٤٢٩.

ومرجع الفضل في تمكين (إسماعيل) من الإقدام على إرسال تلك البعثات إنما هو لاستقدامه الضباط الأمريكيين، وانشائه مدرسة خاصة لتخريج أركان حرب، واعتنائه اعتناء فائقًا بتربية ضباطها، ثم لاحتياطه برجال ذوي عزم وشجاعة من الغربيين والمصريين على السواء، رأوا لذة كبرى في إيقاف حياتهم على الرحلات والاستكشافات العلمية.

وإليك بيان تلك الرحلات والاستكشافات مأخوذًا عن كتاب «مصر الخديو» للمستر إدوين دي ليون القنصل الأمريكاني السابق لنا ذكره مرارًا:

(١) رحلة جوردون من جندوكورو إلى بحيرة ألبرت نيانزا، برفقة واطسون، وتشيندال، وچيسي، لمعرفة مجرى النيل الأبيض في تلك الجهات، والوقوف على أحوال البلاد الممتدة على ضفافه؛ الجوية والطبيعية والزراعية وغيرها.

(٢) رحلة واطسون وتشيندال بأمر من جوردون، من الخرطوم إلى جندوكورو، للغرض والمهمة عينها.

(٣) رحلة واطسون وتشيندال أيضًا في ديسمبر سنة ١٨٧٤ إلى رچاف بالقرب من جندوكورو، ليرصدا انتقال الزهرة، ويضعا تقريرًا عنه للمراصد الفلكية بمصر والغرب.

(٤) رحلة چيسي بأمر من جوردون إلى بحيرة ألبرت نيانزا، وطوافه فيها للوقوف على اتساعها، وعلى مقدار المنصبِّ من مياهها في النيل سنويًّا، ولمعرفة أحوال القبائل القاطنة على سواحلها وغير ذلك.

(٥) رحلة لونج تحت إمرة جوردون لارتياد مجرى النيل، واختباره بين بحيرة فكتوريا نيانزا ومرولي، اختبارًا شاملًا، واستكشافه بحيرة إبراهيم، المسماة كذلك على اسم أبي الخديو، ووصفه إياها وصفًا وافيًا.

(٦) رحلة لينان وچيسي وبياچيا، تحت إمرة جوردون، لتحقيق مجرى النيل، ودرسه درسًا دقيقًا، ما بين شلالات كما، وبحيرة ألبرت نيانزا.

(٧) استكشاف چيسي الفرع الخارج من النيل بالقرب من بحيرة ألبرت نيانزا، والسائر نحو الشمال الغربي.

(٨) استكشاف بياچيا الفرع الخارج من بحيرة إبراهيم، والسائر نحو الشمال.

(٩) رحلة جوردون بين فويرا ومرولي، لدرس مجرى النيل بينهما.

(١٠) رحلة لونج ومانيو إلى البلاد ما بين النيل الأبيض بالقرب من جندوكورو وبحر الغزال، لاختبارها ودرس أحوالها وطبائعها، واستطلاع بلاد ماكياكا ونيام نيام (النمانم).

(١١) رحلة الكرنيل كلستون ومعه خمسة من ضباط أركان الحرب، لاستكشاف وتخطيط الطرق ما بين الدبة ومتول، والدبة واتيل.

(١٢) تجول الكرنيل كلستون في الجزء الشمالي من إقليم كردوفان، لوضع تقرير وافٍ عنه، وقضاؤه عدة شهور في تلك المهمة.

(١٣) رحلة الميچر پراوت لارتياد إقليم الكردوفان عامة، والوقوف على دقائقه، ووضعه خريطة شاملة مفصلة لغاية الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالي، وتجواله، ومعه الخمسة الضباط البادي ذكرهم من ضباط أركان الحرب في تلك الأصقاع، تجوالًا قطع فيه نيفًا وستة آلاف كيلو متر، وتحديده سبعة عشر موقعًا تحديدًا فلكيًّا.

(١٤) قيام الدكتور پفند تحت إدارة كلستون وپراوت بإجراء اختبارات نباتية، لمعرفة نباتات وأزهار إقليم الكردوفان، والعود بمجموعة نباتية من تلك البلاد، كان لها شأن يذكر عند علماء التاريخ الطبيعي.

(١٥) قيام الكرنيل پردي واللفتننت كرنيل ميسون وخمسة من ضباط أركان الحرب المصريين بارتياد الطريق وسيره ما بين دنقلة والفاشر عقب استيلاء الجنود المصرية على دارفور.

(١٦) رحلة الكرنيل پردي واللفتننت كرنيل ميسون، والميچر پراوت، وتسعة من ضباط أركان الحرب المصريين إلى دارفور، ودار فرتيت، وحفرة النحاس، واستطلاعهم أحوال تلك البلاد الجوية والطبيعية والزراعية والمعدنية، وسيرهم من جبل ميروب شمالًا إلى السكا جنوبًا، ووداي غربًا، ووضعهم خريطة عامة شاملة لجميع هاتيك الأصقاع بعد اجتيازهم ٦٥٠٠ كيلو متر، وتعيينهم ٢٢ مركزًا تعيينًا فلكيًّا دقيقًا.

(١٧) قيام الدكتور پفند، تحت إدارة الكولونيل پردي، بإجراء اختبارات نباتية لمعرفة

نباتات إقليم دارفور المفتتح، وأزهاره، والعود منه بمجموعة نباتية كان لها شأن المجموعة التي جاء بها الدكتور عينه من كردوفان.

(١٨) رحلة متشل الچيولوچي، وأميليانو، وضابط من ضباط أركان الحرب المصريين من قنا إلى البحر الأحمر، بالقرب من القصير، ووضع خريطة لتلك الجهات وتقرير علمي عنها.

(١٩) رحلة متشل عينه بمن معه إلى البلاد الواقعة في شمال زيلع الغربي، وبالقرب من فرضة تتچورا، للوقوف على حالها من الوجهة العلمية على العموم، والچيولوچية على الأخص.

(٢٠) قيام القائمقام مختار والمساعد القائمقام فوزي باستطلاع الأرض ما بين زيلع وهرر، وتخطيطها، ووضع خريطة لها وللبلاد الواقعة في جيرتها من جميع الجهات.

(٢١) بعثة الكرنيل لكيت والكرنيل فيلد، واللفتننت كرنيل دريك، والضابط بليغ أفندي، والميچرات ديوليو ودنيش وديوهولي، والكبتن إرجنس، وعدة من ضباط أركان الحرب الآخرين إلى جوار مصوع وهضبة الحبشة، لدرس طبيعة الأرض وطوبوغرافيتها، ومناخ البلاد، ووسائل معيشتها، ولوضع خريطة مفصلة لها، وذلك قبيل الحمل عليها عسكريًّا.

(٢٢) بعثة متشل بعد اكتشافه منجمَي ذهب قديمين، وأميليانو من مصوع إلى هضبة الحبشة لإجراء أبحاث چيولوچية، وهي البعثة التعيسة التي أسر فيها الأحباش متشل ورجاله، وأذاقوهم العذاب ألوانًا وصنوفًا، وقد بيَّن ذلك الأمريكي الفاضل والمنكود الحظ معًا تفاصيل حوادثها في الكتاب الخاص الذي وضعه عنها للجنرال ستون، والذي يدخل قارئه في كنه أسرار المعيشة الحبشية، وأخلاق أولئك الأقوام الهمجيين.[٢]

(٢٣) رحلة الضابط عبد الرزاق نظمي وبعض زملائه من أركان الحرب المصريين، من بربرة إلى جبل دوبار، للوقوف على حال البلاد الواقعة بينهما، ووضع خريطة تبينها وتشرحها.

---

(٢) تقرير عن استيلاء الحبشان على البعثة الاكتشافية الچيولوچية والميترالوجية المرسلة من أركان حرب الجيش المصري «للمستر متشل ل.ه».

(٢٤) رحلة الكرنيل وورد، واليوزباشي صدقي إلى سواحل المحيط الهندي الإفريقية الشرقية، لدرس طبيعتها، ومعرفة مواقعها، ووضع خريطة تفصيلية لها.

(٢٥) رحلة الميجر ديوهولي، صحبة ضابط من ضباط أركان الحرب، لاستطلاع الطريق بين أسيوط وعين العجبة، ووضع خريطة لها تسهل على القوافل السير فيها.

(٢٦) رحلة الضابط محمد هدايت من ضباط أركان الحرب تحت إدارة متزنجر، للاستطلاع ما بين فرضة تتجورة وبحيرة أعوسا.

(٢٧) و(٢٨) و(٢٩) بعثات مختلفة إلى كردوفان ودارفور وخط الاستواء، لإجراء اختبارات واستطلاعات بارومترية، وترمومترية متنوعة.

(٣٠) بعثة برتن إلى أرض مدين للوقوف على معادنها وغلاتها. وبرتن رحالة مشهور جال المعمور بأسره تقريبًا، ووضع كتبًا ترغب في مطالعتها، وصف فيها أسفاره وصفًا حيًّا.

وإن الإنسان ليقف مبهوتًا حائرًا أمام انبعاثات هذه الهمم الإسماعيلية الفائقة في ميدان لم يخطر لأحد من أسلاف صاحبها العمل فيه، مع أن المدة المنصرمة بين ملكهم وملكه قصيرة، ويكاد العقل لا يتصورها كافية لنضوج مثل هذا التقدم الرائع في العقلية العلمية، وتقدير العلم حق قدره لمجرد ذاته.

وفي الحقيقة، فإننا نعلم أن (محمد علي) الرجل العظيم على سعة عقله، وقوة بداهته، وصفاء ذهنه، لم يكن يقدر أن يفهم مطلقًا ما هي الفائدة من صنع الخُرُط، حتى إنهم يروون عنه أن سليمان باشا الفرنساوي، بينما كانت الحرب قائمة على قدم وساق في سوريا، بعث يطلب من إدارة الأشغال العمومية بمصر إرسال فرقة من المهندسين إليه لكي يضعوا خريطة لتلك البلاد، لا سيما لبعض أجزاء منها كان يشعر باحتياجه إلى معرفة طوبوغرافيتها بالدقة، لأعماله الحربية، فلما كوِّنت الفرقة، ووُضعت الأدوات اللازمة لها تحت تصرفها، التمس من (محمد علي) التصريح لها بالسفر، ولكن الباشا حين علم أنها مسافرة لغرض عمل خريطة

فقط رفض قائلًا: «وما الفائدة من عمل خريطة، ما دامت البلاد في أيدينا؟»[٣] وإننا نعلم أن الخُرط المساحية التي صنعها الإيطالي المدعو (مازي) مع بضعة شبان مصريين متخرجين من القصر العيني لبعض أجزاء مصر السفلى، حينما مسحت عموم الأطيان المصرية في سنة ١٨٢٢ تحت إدارة المعلم غالي كبير القبط وملاحظته، قد بُعثرت كلها ودثرت بالرغم من نفاستها وشدة الحاجة إليها،[٤] وإننا نعلم أيضًا أن الرجال الذين أحاطوا بالباشا العظيم في حياته وساعدوه على نفاذ مشروعاته لم يكونوا، إذا استثنينا منهم بعض غربيين، سوى أفراد ذوي همم عالية ومخلصين، لم يكونوا من العلم بحيث يفهمون فائدة هذا العمل النافع الجليل، فإن لينان باشا حينما تعيَّن باشمهندسًا للوجه القبلي، وأحيط بزمرة من المهندسين المتخرجين من مدرسة هندسة القاهرة، طالب كلًّا منهم بعمل خريطة للجهة الكائنة تحت إدارته ليقدر مقدار كفاءته، وطلب من حكومة (محمد علي) الآلات اللازمة لذلك، فأجابته عن لسان محمد بك المنسترلي، وكان شيخًا يكاد يكون أميًّا: «إن الطلب المقدَّم منك طلب صائب، ونقرُّ لك أن ما تريد أن تعمله عمل مفيد، ولكن حيث إنا لا نعلم ما هي هذه الخُرط، ولا ندري ما إذا كان في وسع المهندسين أن يصنعوها، فإنَّا نود أن نرى أولًا بعضًا منها من ذات صنعهم، فإذا أعجبتنا أسرعنا إلى إعطائك الآلات والأوراق التي طلبتها.»[٥] ونحن نعلم كذلك أن لينان باشا نفسه في سنة ١٨٤٠ – وكان إذ ذاك بكًا – وضع بعد متاعب جمة خريطة عامة لمصر السفلي، ورسمها وكملها، ثم اقترح على الباشا العظيم أن ينشرها لتعم فائدتها، لا سيما بمصر، حيث يهم الكل، وعلى الأخص الحكومة، معرفة الترع والجسور والأشغال الخاصة بالري، فأعرض (محمد علي) عنه، ولم يجبه لا بنعم ولا بلا،[٦] ونعلم أن لينان هذا أيضًا وضع، بناء على أمر (محمد علي) نفسه، خريطة لمديرية الفيوم، راقب صنعها أدهم باشا – وكان رئيس ديوان الأشغال العمومية – مراقبة دقيقة، فبرزت خريطة

---

(٣) انظر: كتاب لينان دي بلفون المعنون «بيان أهم الأعمال التي تمت في القطر المصري منذ أيام الفراعنة إلى اليوم».

(٤) انظر الكتاب عينه ص٤٩٠.

(٥) انظر: كتاب لينان دي بلفون المعنون «بيان أهم الأعمال التي تمت في القطر المصري منذ أيام الفراعنة إلى اليوم» ص٤٨٩ و٤٩٠.

(٦) انظر الكتاب عينه ص٤٩١.

جميلة جدًّا مقاسها ، فصنعوا منها واحدة أخرى مقياسها وأعطوها للأمير تنفيذًا لرغبته، فأهملتا مع ذلك، فضاع أثرهما بل ذكرهما،[٧] ونعلم أن عناية حكومة (عباس الأول) بدفترخانات الأشغال وتصميماتها ورسومها وخُرُطها وملفات أوراقها، تمثلت في هذا العمل المادي، وهو أنهم وضعوها كلها في زكائب كبيرة كزكائب القطن، ورموها تحت دوس الأقدام في مخازن ملأى رطوبة وعفونة وجرذانًا، فأكلتها تلك الرطوبة وهذه الحيوانات،[٨] ونعلم أخيرًا أن صدور أمر (محمد سعيد) إلى مصري يقال له محمود بك (محمود باشا الفلكي) – أقام مدة بفرنسا، يتعلم في مرصد باريس – بعمل خريطة عامة لمصر على قاعدة نقط مثلثية تحدد بملاحظة خطوط الطول والعرض، (فرجع محمود بك في وضع تلك الخريطة إلى عموم ما صنع من قبيلها، لا سيما خريطة الحملة الفرنساوية، وخُرط لينان السابق ذكرها، والرسوم المساحية التي صنعها بيهض باشا لمديريات بني سويف والمنوفية والغربية، واستفاد من ذلك كله لصنع خريطته التي لما تمت كانت خير ما أُخرج من نوعها في القطر المصري)، قد عُدَّ من أجلِّ الأعمال العامة المفيدة في عهد (محمد سعيد باشا).[٩]

فلا يسعنا، ونحن نعلم ذلك جميعه، ونرى – إزاءه – المجهودات المتنوعة المبذولة من (إسماعيل) في زيادة كنوز العلم المجرد، وعدم إحجامه عن أية نفقة وأية مشقة تستدعيها تلك الجهود، إلا أن نعتقد بأن قرنًا على الأقل انقضى بين ملك (سعيد) وملكه، ونكاد نأبى التصديق بأن مثل ذلك التطور العقلي المدهش في الوسط المصري بأكمله، قد أمكن أن يتم بمجرد ظهور رجل واحد على مسرح الحياة العمومية.

لذلك كان إعجاب الأوساط المتمدينة في الشرق والغرب بما امتاز به عهد (إسماعيل) من حركة فكرية خصيبة، وبعناية الخديو الفخيم بالعلوم وزيادة كنوزها، ورغبته في توسيع دائرتها، إعجابًا عامًّا لا تشوبه شائبة؛ ولذلك استحق (إسماعيل) عن جدارة أن يجلسه احترام الإنسانية لكل من عُني بالعلوم في مصافِّ الأكارم من النوع البشري، كبريكليس، وأغسطس قيصر، وعمانوئيل السعيد البرتغالي، وليو العاشر، ولويس الرابع عشر، الذين امتازوا

(٧) انظر الكتاب عينه ص٤٩٢.

(٨) انظر الكتاب عينه.

(٩) انظر كتاب لينان دي بلفون المتقدم ص٤٥٩.

بتنشيط العلماء، وترغيب ذوي المعرفة والإقدام في الرحلات العلمية والاستكشافات العمرانية! ألا فليبقَ جالسًا هناك إلى أن تدق الساعة!

الفصل الثالث

أبهة الملك وجلاله لا سيما في المواسم والأعياد والأفراح(١)

رأت مصر على ممر القرون من مظاهر العظمة ومجاليها، وأبهة الملك وجلاله، وفخفخة الرسميات وجمالها، ما لا تحسد معه قطرًا في الوجود على ما أحرزه من ذلك، ولكنه لم تتوالَ تحت قبة سمائها الصافية، وعلى ضفاف نيلها السعيد سلسلة أعوام أخذت نصيبها الأوفر من الجلال والمهابة، والبهجة والأبهة، والجمال والفخامة، واللذات، مثل أعوام مُلك (إسماعيل) الستة عشرة؛ فقد كانت حلمًا في مخيلة التاريخ لم يتحقق إلا مرة واحدة في دائرة عصوره! لا تكلمني عن جلال حفلات الفراعنة الأقدمين، ولا عن أبهة الاحتفال البطليموسي المهيب بالمجيء برفات الإسكندر الأكبر من بابل إلى مقره الأبدي في الإسكندرية، لا تذكر لي «الحياة التي لا يقتدى بها» التي قضاها أنطونيوس وكليوباترا، ما بين كانوب وفارو، قبل أن يميد البحر والأرض بهما، لا تحدثني بأيام أحمد بن طولون وخمارويه، وموكبهما السَّني، وابتهاجات قران قطر الندى بالخليفة العباسي، المالك على ضفاف الدجلة في بغداد، لا تخبرني بزهو الأعياد والرسميات في أيام الفاطميين التي لن تنسى، وبجلال جلوس أولئك الخلفاء البذاخين، وفخامة مواكبهم في الأعياد والمواسم، لا تطنطن لي بفخفخة رجوع البندقداري وقلاوون وفرج والناصر وبرقوق والمؤيد وبرسباي وقايتباي إلى عاصمتهم المصرية، عقب انتصاراتهم في الشرق، وشقهم شوراعها بالقبة والطير، ولا تذكر لي دخول بونابرت القاهرة على رأس جيشه الفائز من تحت قبة باب الفتوح، بين عزف الموسيقات، ودق الطبول، فإن هذا جميعه، على ما فيه من سنا وسطوع، وأخذٍ بمجامع القلوب، ينكسف تمامًا أمام الأشعة المنبعثة إلى صفحات الأساطير عن أبهة الأيام وجلالها وأعيادها في عهد (إسماعيل).

وإنَّا بعد ما تقدم لنا ذكره عن الأعياد التي أقيمت احتفالًا بقدوم السلطان عبد

(١) أهم مصادر هذا الفصل: «تذكارات عن أميرة شابة مصرية» للمس تشنلز مربيتها، والفصل العشرون من كتاب «مصر الخديوي» لإدون دي ليون، والفصل السابع من كتاب «باريسي في القاهرة» لكارل دي بريير، و«حياة البلاط بمصر» لبتلر.

العزيز، واللورد پاچيت أمير الأسطول البريطاني في البحر الأبيض، والإمبراطورة أوچوني إمبراطورة الفرنساويين، والإمبراطور فرنتز يوسف إمبراطور النمسا والمجر، والبرنس فردريك ولي عهد الدولة البروسية، وزمرة العواهل والأمراء الذين حضروا حفلات فتح «ترعة السويس»، وقد أنفق فيها وحدها ما أنفقته أسرة برمتها من الأسر السابقة في أعياد مئات من السنين، بعد ما سبق لنا وصفه من مظاهر الضيافة التي بذلت في تلك الأعياد للألوف من الوافدين تباعًا أيامًا، بل أسابيع متوالية، وامتازت بأطعمتها اللذيذة، ومشروباتها الفاخرة، ونزهها النيلية الجميلة، والضيافة التي كانت تبذل بسخاء لا يعرف حدًّا، وتفنن لا يعبر عنه وصف لكل عالم وأديب، ورجل سياسة أو مال، كان يقدم زائرًا على العاهل المصري البهي المكارم، بعد ما شرحناه من إقامة الأعياد والمراقص الشتائية، الآخذة بهجتها بمجامع الألباب، في كل سنة من سِني ذلك العهد العديم المثيل، وما بيَّنَّاه من استقدام المليك الحاتميّ الكفِّ طوائف الممثلين والممثلات، وعلى رأسها نوابغ الفن وملوكه وملكاته، منذ أنشأ المسارح الفخمة للتمثيل في عاصمتي بلاده، بعد ما ذكرناه من إقامة حفلات السباق في مصر والإسكندرية على نظام لم تعهده القرون السالفة مطلقًا، وأزرى بحفلات لعب القبق في أيام السلاطين المماليك، وما ذكرناه عن مظهر (إسماعيل) الخلاب في معرض باريس سنة ١٨٦٧، وفي زياراته المتعددة للعواصم الأوروبية، لا سيما في سنة ١٨٦٩، وفي الحفلات التي أقامها في قصره بميركون على البوسفور للسلطان عبد العزيز وكبراء دولة بني عثمان، لا نرانا في احتياج إلى التوسع في هذا الباب، ولكنا لإيفاء الموضوع حقه نقول إن أبهة الملك وجلاله تمثلا في أيام (إسماعيل) علاوة على ما ذكرناه من مظاهرهما:

- أولًا: في الأعياد والرسميات.
- ثانيًا: في الأفراح والأعراس.
- ثالثًا: في القصور والسرايات وما اشتملت عليه.

أما الأعياد – وهي الإسلامية الكبرى، والقومية العامة، كعيد وفاء النيل، وتذكار يوم الجلوس السنوي – فإنك كنت ترى فيها العاصمة قائمة قاعدة، تجتاز شوارعها المواكب الفخمة، والعربات الفاخرة، والرايات والأشاير، والطبول والزمور، وجماعات أصحاب الرتب

والنياشين بملابسهم الذهبية الساطعة، ونياشينهم المتلألئة، وأوسمتهم الفاخرة، يفدون على سراي عابدين زرافات ووحدانًا، وكنت تسمع الموسيقات تصدح بأنغامها الشجية في كل حي من الأحياء، وتدوي المدافع دويًّا متعاقبًا، وتجري الاستعراضات الجميلة إما في ساحة عابدين الفسيحة، وإما بالعباسية، مكان المولد النبوي، الممتاز من بين تلك الأعياد بإحياء الليالي السابقة لحلوله، إحياءً بديعًا، فتنتشر في الفضاء الواسع السرادقات الفخمة المزدانة بأفخر الرياش، لا سيما سرادق الخديو، وسرادقات رجال حكومته، وتتلى الصلوات وتقام الأذكار في الخيام والصواوين، وتعم الفيوضات الخديوية المعوزين والفقراء، فتمد لهم الأسمطة ليلًا، فيأكلون ما طاب ولذ، وتشعل السواريخ والألعاب النارية على أبدع الأشكال، وأتم الأنواع.

وأما عيد الجلوس، فإنه كان يمتاز بمرور عشرة آلاف درويش، بأشايرهم وراياتهم، أمام شرفة القصر بعابدين بضجة وعجة عجيبتين، تستمران ساعتين، وباستعراضٍ فخم يقام بالعباسية، وتؤمه جماهير العالمين من كل فج عميق.

ناهيك بما كان يُقام في تلك الأعياد من الولائم، وما يُنحر من النحائر، وما يُوزع من الصدقات، ويُنعم به من النعم، ويُجاد به من العطايا، فما من مستخدم في القصور مهما كان حقيرًا إلا وتخرج له الهدايا الثمينة المتنوعة، للكبراء تمنح القصور والأطيان، والجواري الحسان، والجواهر الثمينة، والجياد المطهمة؛ وللمتوسطين تهدى صرر النقود، أو السيوف المرصعة، والآنية الفاخرة، والرياش الوثير؛ وللأصاغر تُعطى الجوائز من الخواتم والساعات، والملابس والحلويات، فكنتَ ترى الأقوام على اختلاف مراكزهم الاجتماعية ينتظرون حلول الأعياد بمطامع مفتوحة، وأعين مرفوعة مركزها ولي النعم وآل بيته، فتجود أيدي (إسماعيل) وأزواجه وبناته بما يُشبع تلك المطامع ويقر تلك العيون.[٢]

وأما الرسميات، وأهمها استقبال القناصل عند تعيينهم، فإن أخص ما كان يستوقف الأنظار فيها العربات الخديوية الخاصة تجرها أجاويد الجياد، تارة ستة، وطورًا ثمانية، وكلها من لون واحد، وتحف بها كوكبات الفرسان بسيوف مشهرة، فتذهب بمعتمدي الدول إلى حيث

---

(٢) انظر: «حياة البلاط بمصر» لبتلر، ص٢٣٠.

يستقبلهم العاهل المصري وهو في وسط حلقة من وزرائه وأخصائه، يأخذ سنا ملابسهم بالأبصار، وتبهر جواهر النياشين المتلألئة على صدورهم الأنظار، فبعد أن تتبادل الخطب المعتادة، وتتصافح الأيدي، كان يصدر الأمر الكريم بالإنعام على الوافد بسيف من السيوف المرصعة الثمينة، وحصان من أجاويد خيل الإسطبلات الخديوية العامرة.

وأما الأفراح والأعراس، فلا أوقع في تقريبها إلى دائرة المخيلة من وصف الأعياد التي أقيمت احتفالًا بزواج الأمراء الثلاثة: توفيق وحسين وحسن أبناء (إسماعيل)، من الأميرات: أمنية هانم بنت إلهامي باشا بن (عباس الأول)، والأميرة عين الحياة هانم بنت الأمير أحمد باشا بن (إبراهيم الأول)، والأميرة خديجة هانم بنت الأمير محمد علي الصغير بن (محمد علي) الباشا العظيم، وزواج أختهم الأميرة فاطمة هانم بالأمير طوسون بن (محمد سعيد). تلك الأعياد، وقد أقيمت ابتداء من ١٥ يناير سنة ١٨٧٣، دامت أربعين يومًا كاملة باعتبار عشرة أيام لكل فرح منها، ولا يزال ذكرها إلى يومنا هذا يبهر تصور الذين رأوها وعاشوا أيامها اللامنسية.

فإن شوارع العاصمة المهمة، وعلى الأخص ما كان منها مؤديًا إلى القصر العالي مقر والدة (إسماعيل)، وإلى سراي الجزيرة، مقر حفلات (إسماعيل) المفضل، وسراي القبة مقر ولي العهد، زُينت بالتحف والفوانيس المختلفة الألوان على مسافات بضعة آلاف من الكيلو مترات، ووضع في نهايتها أقواس نصر مختلفة الأنوار، جعلوا في أعاليها طرقات رُصعت بالشموع.

فسطعت ملايين الأضواء تتلألأ في الليل كأنها نجوم سطعت فجأة، فقلبت الظلام نهارًا، أو جعلت المتفرجين يتصورون مدة ستة أسابيع متوالية، أنهم ينتقلون في الليل من منطقة مدار الشمال إلى منطقة أحد القطبين صيفًا، حيث لا تغيب الشمس عن الآفاق أشهرًا متعددة.

وأقيمت في أهم الميادين هنا جوقات موسيقية – وأهمها التي اتخذت موقفها في الطرقة بعالي قوس النصر تجاه القصر العالي – وهناك تخوت آلاتية – وأهمها تخت عبده الحمولي، بلبل الأفراح، ورب الطرب الشرقي على العموم، فأخذت تلك تصدح وتعزف،

وأخذت هذه تشنف الأسماع بألحان بديعة، وأصوات رخيمة تجعل سامعيها يتخيلون أنهم انتقلوا إلى جنة الخلد البهية، وأنهم يسمعون ترانيم الملائكة المختارين حول عرش الرحمن.

ونصبت في كل جانب المسارح المرتجلة، ليمثل عليها غواة الفن، وجوقات كراكوز، فيحضر من شاء تمثيلها مجانًا، ويعود إلى منزله مرتاحًا مبتهجًا، ومدت الحبال في الساحات العمومية، لا سيما جهة القصر العالي، ليلعب عليها «البهلوانيون» ألعابهم المدهشة المحيرة للألباب، فشبكت بصوارٍ عالية جدًّا، ملفوفة عليها أقمشة ملونة، تعلوها مراءٍ فاخرة، وتتخللها مناور ساطعة.

ورتبت السواريخ بتفنن غريب في تلك الجهة عينها، وأخذوا يشعلون كل ليلة جانبًا منها، فتدوي طلقاتها في آفاق العاصمة كلها، وتتناثر نجومها وأهِلَّتها في جميع الأحياء ست ساعات متوالية، ناشرة فيها أنباء الأفراح القائمة، وداعية الأهالي على اختلاف طبقاتهم إلى الاشتراك فيها.

ففي اليوم الخامس عشر من شهر يناير – على ما نظن – بدأ خروج الهدايا المهداة من سمو الأميرة والدة (إسماعيل) وزوجاته الفخيمات إلى العرائس من القصر العالي، وشوارهن، وكان شوار الأميرة أمينة هانم، زوجة ولي العهد أول ما خرج من ذلك النوع، فسير به إلى قصر القبة، تخفره صفوف الفرسان بزي عربي بديع، وآلاي بيادة بأسره بملابس بيضاء ناصعة كالثلج، تتقدمه جوقة موسيقية من أمهر العازفين، وكانت الهدايا موضوعة في أسبتة مكشوفة، فوق عربات مكسوة بالقصب، على مخدات من القطيفة المزركشة بالذهب والماس، يغطيها شاش فاخر، يمسك بأطرافه أربعة عساكر في كل عربة، ويتبعهم ضباط بملابسهم الرسمية، والسيوف مشهرة في أيديهم.

وكانت تلك الهدايا عبارة عن مجوهرات سنية، وقلائد ماس ساطعة من النوع المعروف عامَّة باسم «البرلنتي»، ومناطق من الذهب الخالص، وأقمشة مطرزة باللؤلؤ العديم المثيل، وزمرد في حجم البيض، وملابس بيضاء مطرز عليها رقم الأميرة باللآلئ والحجارة الكريمة، وآنية متنوعة من الفضة الصب الخالصة بكمية عظيمة، وثمن ذلك جميعه يفوق الحصر والعدَّ، وكان بين الهدايا المقدمة من (إسماعيل) لأكبر أبنائه سرير من الفضة الصب الخالصة،

شبيه بالذي أهداه إلى الإمبراطورة أوچوني أثناء إقامتها بمصر، مُحلًّى بماء الذهب الإبريز، وعواميده الضخمة مرصعة بالماس، والياقوت الأحمر النادر والزمرد والفيروز، فاجتاز الموكب المهيب شوارع العاصمة، بين سياج حيٍّ من العساكر الشاكي السلاح، وتقدم يتهادى في سيره مختالًا كأنه طرب بذاته، شاعر بقيمته.

ولم يختلف شوار الأميرات عين الحياة هانم، وخديجة هانم، وفاطمة هانم، والهدايا المهداة إليهن، عن شوار أمينة هانم، وما أهدى إليها مما تقدم وصفه.

وفي اليوم السادس عشر أُحيي في العباسية السباق الأوحد الذي سبق لنا الكلام عنه في غير هذا المكان، وكان معظم (چوكيه) من السود اللابسين لباسًا من الحرير الأحمر، ومد فيه على نفقة الخديو الخاصة، مقصف للمدعوين فاقت أصناف مأكولاته ومشروباته في التنوع واللذة، كل ما ظهر من نوعها على المقاصف الخديوية إلى ذلك الحين.

وفي اليوم السابع عشر، أقيم مرقص فخم في سراي الجزيرة، دعي إليه ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف ذات من الأجانب، وأعيان البلاد ووجوهها، فنورت الطريق كلها من عابدين إلى منفذ كوبري قصر النيل في الجزيرة بفوانيس من الورق الزاهر الألوان، ونشر عدد عديد من هذه الفوانيس عينها في جميع طرقات البستان الجميل المحيط بتلك السراي البديعة، وبين أغصان أشجاره، وعلى الأخص في البهو الواسع الممتد طول دورها الأرضي، فكان منظر تلك الأنوار، لا سيما بسبب تنسيقها وترتيبها، من ألطف ما تقر له العيون، وتنشرح الصدور.

وامتاز ذلك المرقص بأنهم هيأوا فيه وليمة عظيمة للمدعوين بدلًا من المقاصف العادية، فبعد أن ماجت بجموعهم الراقصة، القاعة الفسيحة، حيث كنت ترى الأنوار المختلفة الألوان، المنبعثة عن حلي عقيلات المدعوين تقترن بسطوع أكتافهن ونحورهن العارية، ويمتزج وقار الإسطمبوليات والملابس السوداء بأبهة ملابس كبار الموظفين الرسمية الساطعة الأوسمة، المتحلية بها صدورهم على قصبها وذهبها الوهاجين، وبجلال ملابس الضباط العسكرية، اللامع ذهبها حول وجوه أصحابها، الملفوحة من الشمس في فيافي السودان ومجاهله، أو في مفاوز اليمن، أو في وهاد جزيرة كريت وبين مضايق جبالها، بعد أن

ماجت، بجموعهم الراقصة، القاعة الفسيحة، بينما الشيوخ المسلمون من علماء وأعيان وموظفين، اللابسون قفازات بيضاء، والملتحفون بوقارهم ينظرون إلى قصفهم بأعين تستغرب أن يقبل على الرقص الكهول، وتهزأ بهم هزءًا ساكتًا، بعد أن ماجت بجموعهم الراقصة القاعة الفسيحة، وقد حركت الحركة شهياتهم إلى الأكل، جلسوا حول الموائد الفاخرة الممدودة، حيث أقبل يخدمهم نيف وأربعمائة غلام (جارسون)، ورئيس طهاة (ميتردوتيل).

وفي التاسع عشر منه، بدأت أعياد القصر العالي، فنصبت حول الساحة الممتدة أمامه الصواوين والسرادقات، وعليها أسماء أصحابها، وبيان الغرض المعد كل منها لأجله، وفرشت بالطنافس العجمية الفاخرة، وأقبل أرباب اليازرجة يقيمون ألعابهم اللطيفة في وسط تلك الساحة الواسعة، ومن ضمنهم بهلوان كان يصعد على حبله بخروف ويجزره فوقه، ثم تفرَّق لحومه على الفقراء. ورُتب مقصفان للعموم: أحدهما على النمط الغربي، وما فتئ مزدحمًا بقاصديه، الراغبين على الأخص في أنبذته العتيقة الجيدة، والآخر على النمط الشرقي، وما فتئ هادئًا بالمقبلين عليه، وأقيمت صواوين خاصة للقناصل، وغيرها للتجار، وأخرى للعلماء، وسرادق لمحافظ العاصمة، علاوة على الصواوين التي أقامها الأعيان على نفقتهم لأنفسهم، ليتمتعوا بمشاهدة الأعياد – وكنت تراهم جالسين فيها يدخنون شبكاتهم – والصواوين العمومية المتخذة قهوات للرقص والغناء.

على أن الرقص والغناء لم يكونا قاصرَين على الخارج، بل ما كان منهما في داخل القصر وفي سرِّ دور الحريم كان أهم وأشهى منظرًا؛ هناك كنت ترى أشهر الراقصات مزاحمات صفية وعائشة الطويلة وغيرهما من ربات الفن السابقات على الإبداع فيه؛ هناك كنت تسمع (ألمظ) التي كانت إذا غنت أخذت بمجامع القلوب، واستولت على الأسماع برنين صوتها الرخيم، وتوقيع أناشيدها الفتانة؛ هناك كنت تنظر مشاهير البهلوانية من الإنجليز يأتون من صنوف الألعاب ما يخلب العقول ويدهش الألباب، وأساتذة الكار من أهل اليازرجة والسيماء يأتون من الملاعيب ما يحير الأبالسة أنفسهم، وذلك لبهجة ساكنات تلك الدور، وانشراح عيونهن وأفئدتهن.

وفي ظهر الثالث والعشرين من يناير، خرجت العروس الأميرة أمينة هانم بصحبة سمو الوالدة باشا من سراي الحلمية، وتوجهت باحتفال عظيم إلى قصر سمو ولي العهد بالقبة،

يتقدمها ويحف بها موكب مهيب مؤلف من ثلاثة آلايات من الخيالة: (الأول): آلاي ذوي الرماح، وراياتهم المرفرفة من رماحهم خضراء وحمراء، ورءوسهم مغطاة بخوذات الدراجون. و(الثاني): آلاي ذوي الدروع، ودروعهم تسطع عليها الشمس فيتلألأ كل منها كأنه قرصها المنعكس، ويتدلى من خوذاتهم شاش جميل أصفر وأبيض يلعب الهواء به حول وجوههم السمراء الهيجائية. و(الثالث): آلاي ذوي الزرد، وسلاحهم كسلاح الغز أيام الصليبيين، وخوذاتهم الصغيرة يتدلى منها قناع على وجوههم من الأمام، وأكتافهم من الوراء، وهم في كسوتهم الفولاذية جامدون، كأنهم قدُّوا من جلمد أو من حديد قطعة واحدة، كفرسان شاهين شاه، وصلاح الدين، والظاهر بيبرس. وسارت وراءهم العربات، وأهمها عربات التشريفة يجرها الستة والثمانية من الخيول ذات اللون الواحد، أبيض كالنور، أو أشهب كالذهب، أو أسود كالليل، ويقودها حوذيون بملابس حمراء تخطها شرائب القصب والفضة، بجوارب حريرية تصعد لغاية ركبهم، وبجدائل شعور مستعارة مرشوشة بالبودرة على رءوسهم، كأنهم غلمان أحد اللويسات، الرابع عشر أو الخامس عشر أو السادس عشر، ملوك فرنسا، أعيدوا إلى الوجود، ويسير بجانبها مشيًا على الأقدام خدم باللباس عينه، أيديهم على عضاضات أبوابها، وعلى رءوس الجميع، من حوذيين وخدم، برانيط واسعة من ذوات القرون! وسار وراء العربات الأغوات بلباس فرنجي، وبنطلونات ملونة فرايحية، يمتطون صهوات خيول قلما يدركون كيف يحكمونها، وكانت العين ترى في وسطهم شيخًا جليلًا وقورًا مهيبًا، وتسمع الأذن همسًا أنه أمين بك آخر المماليك، وصاحب الوثبة المشهورة، على أنه إنما كان رئيس إدارة بيت دولة الوالدة.

وعلى هذا النمط عينه، وبالأبهة والجلال ذاتيهما، خرجت عروسا الأميرين حسين وحسن إلى قصري زوجيهما، وأما الأميرة فاطمة هانم فقد كانت زفتها أبهى وأجمل، وقد وصف إدون دي ليون كيفية الاحتفال بفرحها في داخل القصر العالي عينه، كما نقلته إليه عقيلته، فقال: اجتازت المدعوات بستانًا فسيحًا منارًا، كأنهم أرادوا أن يبقوا فيه نور النهار بملايين المصابيح المتعددة الألوان، وسرن فوق طرقة رخامية بجانبيها الأشجار والمغروسات الغريبة، فبلغن مدخل سراي الوالدة، حيث كان الأغاوات في انتظارهن، يوصلوهن إلى قاعة واسعة ذات رياش فاخر، فوجدن هناك جواري الحريم، ونصفهن مرتديات لباس رجال من

أفخر الملابس الشرقية، وواقفات بصفة حجَّاب، وبعضهن لابسات لبسًا بسيطًا بطرابيش حمراء على رءوسهن، وشاهرات في أيديهن سيوفًا لامعة، وبعضهن لابسات لبسًا عسكريًّا ساطعًا، وواقفات وقفة عسكرية بمظهر عسكري حربي لا بأس به، كأنهن وصيفات الملكة زبيدة زوجة أمير المؤمنين هارون الرشيد، فأدخلن الضيفات إلى حجرة كانت «العوالم» ترقص فيها بالساجات! بينما كانت موسيقى نسائية تعزف ألحانًا شجية، تلك الحجرة كانت تفتح على حُجَر أخرى، يتناول النظر أطرافها، وفيها جوارٍ عديدات يرقصن رقصًا غريبًا بعصي وسيوف ودرقات في أيديهن.

ثم اجتازت الضيفات عدة بلوكات أو صالات، قُدمت لهن فيها جميع أنواع الشربات، والمشروبات والحلوى المصنوعة على الطريقتين الغربية والشرقية، معروضة على موائد جمعت كل ما لذَّ وطاب، وترأست أميرات الأسرة المالكة المائدة الخصيصة بزوجات الخديو وقرينات القناصل، وغيرهن من قرينات كبار النزالة، فبينما هنَّ يأكلن ويشربن، جعلت الموسيقى تصدح صدحًا مفرحًا.

ثم قُدمت الضيفات إلى دولة (الوالدة) في قاعة ذات رياش لا نظير له، وواسعة سعة لا تضيق بمئات الجالسين، فكن يسرن وراء الجواري المسلحات، وتقدم السيدة الفرنجية التشريفاتية كلًّا منهن باسمها إلى دولة (الوالدة)، ثم تجلسها في المحل المعد لها على آرائك ممدودة في طول الحائط، يغطيها الحرير الثمين.

ولما انتظم العقد بجميع المدعوات، دخلت الراقصات والمغنيات، وأطربنهن مدة، ثم قدمت إليهن الهدايا الفاخرة من لدن الأميرات، وأزواج الباشوات أصحاب المقامات الرفيعة في الحكومة المصرية، فتغنَّين بمديح الهاديات، بعد استئذان دولة (الوالدة)، والهاديات شكرنهن – وهي عادة «الشوبش» المعروفة بيننا حتى يومنا هذا.

بعد ذلك استجليت العروس فأمسك كل من أغاوات السيدات المدعوات شمعدانًا فيه شموع مختلفة الألوان، واصطفوا من أول السلالم حتى القاعة العظمى، حيث كان عقد المدعوات منتظمًا، وفُرش على الأرض منسوج من ذهب لتخطر العروس عليه، وانصرفت الراقصات ليعدن بمعيتها، وما هي إلا برهة قصيرة حتى تجلت الأميرة فاطمة هانم تستند على

ذراع الأميرة أمها في وسط جمهور أميرات البيت الخديوي الكريم، فتقدمت بخطوات بطيئة، وبوقفة بعد كل خطوة، كأنها تقول للناظرات: ها أنا فأعجبوا بي! واجتازت، وعيناها مطرقتان، صفَّي الأغاوات على النسيج الحريري بين أغاني المغنيات، والراقصات يتقدمنها.

فحالما وقعت أعين المدعوات عليها نهضن، وبينما هي تتقدم كإلهة من آلهات الأزمنة الماضية نحوهن، بمعيتها وجواريها، صعدت كواعب كالبدور على كراسٍ وراءهن، وأخذت تنثر عليهن خيريات ذهبية، ضُربت لتلك المناسبة، فتعْلَق برءوسهن وملابسهن، فامتلأت القاعة على سعتها بالأميرات، والسيدات، والجواري، والراقصات، والمغنيات، وتألقت كلها بالديباج الساطع، والذهب الوهاج، وبثت في كل مكان منها زهور البرتقال والورود، ونثرت فوق الملابس اللماعة البراقة.

وكانوا قد أقاموا في صدر تلك القاعة فوق منصة مرتفعة، ثلاثة عروش مكسوة بالحرير الأبيض، فجلست دولة (الوالدة) على عرش اليمين، والأميرة أم العروس على عرش الشمال، وجلست العروس وعلى رأسها تاج من الماس ثمنه أربعون ألف جنيه على عرش الوسط، وكان لباسها من الحرير الأبيض الفرنساوي الأغلى ثمنًا، كله مرصع بأنفس أنواع اللؤلؤ والماس، وله ذيل طوله خمسة عشر مترًا، رفعته الجواري وراءها وهنَّ راكعات، فتقدمت المدعوات وهنأنها، وبعد أن جلست معهن برهة عادت إلى حجرها، واستمر الفرح حتى مطلع الفجر.(٣)

ومما يحسن ذكره بمناسبة تزويج الأمير حسن من الأميرة خديجة أن (إسماعيل) – وقد أعجب بملامح الذكاء المرتسمة على محياها – لما أدخلها المدرسة التي أنشأها لأميرات البيت العلوي خصيصًا، وعدها بتزويجها من أحد أولاده إذا هي أظهرت اجتهادًا في تعلمها، ثم مضى على ذلك زمن، وعنَّ (لإسماعيل) يومًا أن يزور تلك المدرسة، ويتفقد حال الطالبات فيها، فلما وصل إلى الأميرة خديجة سألها: «إلى أين بلغتِ من تعلم القرآن يا بنيتي؟» فأجابت من فورها: إلى وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ.

فَسُرَّ الخديو بجوابها جدًّا، وقال: «أجل، أجل»، ثم برَّ لها بوعده.

---

(٣) انظر «مصر الخديوي» لإدون دي ليون من ص٣٣٢ إلى ٣٣٦.

ومن أفضل ما يحسن ذكره بمناسبة أفراح الأنجال أن طه باشا الشمسي ناظر الخاصة الخديوية في ذلك الحين – وهو حمو حضرة صاحب المعالي أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف الأهلية الآن – كلَّف عدة محال تجارية بتقديم مناقصات لتوريد كل ما يلزم من فرش، وبياضات، ودنتلات، ورياش، لجهاز كلٍّ من الأميرات العرائس.

فلما قدمت، وقع اختيار طه باشا على مناقصة محل پاسكال الفرنساوي – ويعرفه كل من زار مصر القاهرة حتى سنة ١٨٩٢ – لأنها، على جودة البضاعة المقدمة نماذج منها، كانت على رخص في الأثمان يرغب فيه.

ولكنه لما عرض ما وقع اختياره عليه على (إسماعيل) سأله الخديو: «ألم يتقدم في هذه المناقصة محل مصري وطني مطلقًا؟» فأجاب طه باشا: «نعم يا مولاي، فقد تقدم ضمن آخرين محل مدكور، ولكن الأثمان التي عرضها مُبالغ فيها ولا توافق، لأنها تزيد خمسة وعشرين في المائة على الأثمان التي يطلبها محل پاسكال.» فقال إسماعيل: «أرني مناقصته والنماذج المرفقة بها.» فقدمها طه باشا له، فوجد (إسماعيل) أن الأثمان المكتوبة على تلك النماذج تزيد حقيقة خمسة وعشرين في المائة على ما يطلبه محل پاسكال، ولكنه وجد أن نوع البضاعة واحد عند الاثنين، فضرب بمناقصة محل پاسكال عرض الحائط، وقال لطه باشا: «خذ كل ما نحن في حاجة إليه من محل مدكور، وادفع له خمسة وعشرين في المائة فوق ما يطلب.» فبدا في عيني طه باشا استغراب، بالرغم من أن فمه نطق بعبارات الامتثال، فقال إسماعيل له: «يا طه باشا، إذا كانت المحال التجارية المصرية لا تنتفع ولا تستفيد من أفراح أولادي، فمِن أفراح من تريد أن تستفيد وتنتفع؟!»

فاغتنمها محل مدكور وهي طائرة، وزاد على أثمان كل ما قدمه ما أمكنته زياناته، فكان ذلك من أسباب الثروة التي أحرزها.[٤]

أما القصور والسرايات، فإن ما بناه منها (إسماعيل) وحده يفوق كل ما بناه أسلافه العلويون معًا، بل كل ما بناه أي عاهل من العواهل المصريين على ممر الأيام، إذا استثنينا منهم فراعنة الدولة الجديدة المجيدة، دولة أحمس وطوطمس ورمسيس، فهو الذي أقام في

(٤) روى لي هذه اللطيفة ثقة، حضر عصر الأفراح الخديوية.

الإسكندرية قصور الرمل الشاهقة بجهة سيدي جابر ومصطفى باشا، وهو الذي بنى سرايات عابدين والجزيرة والجيزة والقبة وحلوان الأنيقة الجميلة، علاوة على ما جدد بناءه في سرايات رأس التين وقصر النيل والقلعة والنزهة وشبرا. وهو الذي بنى للأمراء أولاده وللأميرات بناته القصور الباذخة التي تزدان بها العاصمتان، وأقام في كل بندر من البنادر الصعيدية التي كان له فيها أملاك خاصة، كبندر المنيا، السرايات الفاخرة والقصور الباذخة، ولو شئنا وصفها كلها لاضطررنا إلى توسيع نطاق تاريخنا هذا توسيعًا ربما أدى إلى الملل. يكفينا القول إن مصر – منذ عصر (قبة الهواء)، وقصر (خمارويه) وبستانه، وهودج (الآمر بأحكام الله)، ومناظر (الخلفاء الفاطميين)، ومنذ عصور (مباني القلعة) وسراياتها على أيدي الأيوبيين، والبحريين، والبرجيين – لم تعهد أيامًا كثر فيها فوق أرضها تشييد السرايات والقصور، وتجميلها بالبساتين النادرة المثال، مثل أيام (إسماعيل).

غير أن الأبهة والبذخ لم يظهرا في المباني بعشر مقدار ما تجليا في تنسيقها وتجميلها من الداخل، وفي تأثيثها بالرياش الفاخر، فالرخام وحده الذي استعمل في تنميق تلك السرايات وتزيينها كلف عدة ملايين من الفرنكات، وبلغت نفقة النقوش والرسوم الداخلية في سرايات الجيزة والجزيرة وعابدين نيفًا ومليونين من الجنيهات، واستنفدت البساتين التي أنشئت حولها، وكثرت فيها أنواع الأشجار الغريبة الثمينة، وأجناس الأزهار والرياحين والورد، والجبلايات الصناعية، والفساقي، والبحيرات بأسماكها المتعددة الأنواع، نيفًا وأربعين مليونًا من الفرنكات.

وأما الرياش والفرش، فحدِّث عن البذخ والترف فيهما ولا حرج، فقد بلغت تكاليف الستارة الواحدة نيفًا وألف جنيه، فما بالك بالطنافس النادرة، والأبسطة الثمينة، والأرائك الذهبية، والمرايات البلورية الصافية، ببراويزها الغالية، والزهريات النفيسة، والكراسي العاجية، والمقاعد المطعمة بالصدف، والمحلاة باللؤلؤ والمرجان، والطاولات الفضية الخالصة، والنجف الفخم الضخم ذي الخمسمائة والألف فنيار، والذي كان، إذا ما لعب النسيم بين بلوره المتدلي، فصدم بعضه بعضًا، رنَّ رنينًا لذيذًا شبيهًا برنين تمثال «ممنون» في خرائب طيبة القديمة، عندما كانت تسطع عليه أشعة الشمس المشرقة! وما بالك بالآنية الفاخرة الكثيفة والمختلفة، الذهبية والفضية، والخزفية البديعة الصنع، والمرقوم عليها كلها بماء الذهب حرف I ، وهو الحرف الأول من اسم (إسماعيل) بالفرنجية، وبالمجوهرات العديمة المثال من

ماس ودرر وياقوت، وزمرد وزبرجد، وفيروز، وخلافها مما كان يقدر ثمنه بنيف وأربعة ملايين من الجنيهات، ما بالك بالتحف والأسلحة المتنوعة قديمها وحديثها، ومنها التاريخية، التي لا يقدر لها ثمن، والفريدة في نوعها، التي لا سبيل إلى الحصول على مثلها، ولو بذل فيها مال قارون!

وماذا نقول عن عدد سكان تلك القصور، وعما كانوا يستنفدونه يوميًّا من المآكل والمشارب؟ يكفينا في تحويل قوة المخيلة إلى تصوره ذكر أنهم بعد صيرورة العرش إلى (توفيق الأول) عدُّوا الذين كان يخرج لهم الغذاء من سراي عابدين وحدها، فإذا بهم عشرة آلاف!

وماذا نقول عن عدد الجواري من بيض وسود وحبشيات، اللواتي كان (إسماعيل) يزوجهن سنويًّا من ضباطه ورجاله وموظفي حكومته، فلا يكتفي بإمهار الواحدة منهن المال الوفير، بل يقطعها الطين الواسع، ويرتب لها على خزينته الخصوصية المصروف الشهري الوافي، أو المعاش الكافي – على أن كثيرات منهن طلقن بعد سقوطه.

ألا قد صدق حقًّا من قال: «إن ملك (إسماعيل) – وكل مظهره سلسلة أعياد وأفراح غير منقطعة – إنما كان حلمًا من الأحلام، حققته الأيام، ورواية في أسفار التاريخ قد لا تصدِّق صحتها الأحلام.»(٥)

(٥) قال الخديو توفيق الأول، متكلمًا عن أبيه، للمستر بتلر أستاذ ولديه (عباس) و(محمد علي) في تعلم اللغة الإنجليزية: «لن يأتي أحد مثله على ممر الدهور في أبهة الملك، وفخفخته السنية، فإن ذلك لا يمكن!» (انظر «حياة البلاط بمصر» لبتلر، ص٢٠٣).

الباب الرابع

المساعدون على نفاذ الخطة

الفصل الأول

فصل فذ[1]

دعــاني أخـــي والخيـــل بيـــني وبينـــه فلمـــا دعـــاني لم يجـــدني بقعـــدد

وزراء إسماعيل

على أن (إسماعيل) مهما كان متفوقًا على الوسط المحيط به، ومهما كانت رغبته في الإصلاح قوية وثابتة، بين قوم لا رغبة لهم مطلقًا في الإصلاح، فإنه ما كان ليقوم بكل الأعمال التي عملها في بلد كان يجب أن ينشأ كل شيء فيه، لولا أن الأقدار وضعت بجانبه رجالًا خصصوا جميع قوى عقولهم وأجسامهم لمساعدته على نفاذ تلك الأعمال، وما انفكوا واقفين بجانبه، عاملين على نفاذها؛ أولئك الرجال هم: نوبار باشا، وشريف باشا، وعلي مبارك باشا، ومصطفى رياض باشا.

ومن جهة أخرى، فلولا أن (إسماعيل) بُلي بصداقته لإسماعيل صدِّيق باشا أخيه في الرضاعة، فانقاد كثيرًا إلى مشورته السيئة، وتغاضى أكثر أيضًا عن تصرفاته الرديئة، لما آل أمره إلى الاضمحلال والسقوط! فيجدر بنا – والحالة هذه – أن نأتي هنا على بيان وجيز، نوضح فيه لقرائنا نبذة من حياة كل من أولئك الرجال، ليكونوا على بينة منها.

فنوبار باشا[2] – وهو الشخصية الأكبر ظهورًا في تاريخ مصر في ذلك العهد، ورجل الدولة الأوحد الذي جاد به الشرق، منذ توارت الأسرة الكبرولية السنية عن عالم الوجود – أرمني مسيحي، ولد بأزمير في سنة ١٨٢٤ أو سنة ١٨٢٥، وما كادت ترفع عنه التمائم إلا

---

(١) أهم مصادر هذا الفصل: «نوبار باشا» لهولنسكي، و«نوبار باشا» مجموعة الخطب التي ألقيت ساعة كشف الستار عن التمثال الذي أقيم له في الحديقة المدعوة باسمه في الإسكندرية، و«إنجلترا في مصر» للورد ملنر، و«مصر الحديثة» للورد كرومر، و«شريف باشا» للمسيو دي بوف، و«وصف رياض باشا» في المقتطف، و«تأبين رياض باشا» لأحمد زكي باشا، و«الخطط التوفيقية» لعلي مبارك باشا، و«خديويون وباشاوات» لموبرلي بل.

(٢) أخذنا معظم ما كتبناه عن نوبار عن الكتاب المعنون «نوبار باشا أمام التاريخ» لإسكندر هولنسكي.

وأرسل إلى (سوريز) ليتعلم في مدرستها، فقضى فيها عدة سنوات، ثم انتقل لتتميم دروسه في مدرسة بروتستانتية في سويسرا الفرنساوية، ولما كان ذا ذاكرة عجيبة وتصور سريع، فإنه استطاع وهو في السادسة عشرة من عمره أن يفرغ من تلقن دروسه، والتعمق في معرفة اللغة الفرنساوية وآدابها، والأدب القديم على العموم، ولكنه لم يتعلم العلوم الطبيعية والرياضيات إلا تعلمًا سطحيًّا، وما اقتبسه منها فيما بعد فإنما اقتبسه في محادثاته مع أساتذتها أكثر منه في مطالعة الكتب الموضوعة فيها، فإنه وهو في الحياة العملية كان كالبرنس (پوتمكن) وزير كاترينا الثانية الكبيرة، يوجِّه الأسئلة إلى زائريه في خير ما يعرفونه، ويحملهم على التوسع في الكلام والإيضاح والشرح، فتكونت لديه بذلك دائرة معارف لا بأس بها، جعلته ذا اطلاع عام لا يشعر معه أنه غريب عن المحادثة، مهما تنوعت مواضيعها.

ولما غادر المدرسة وقع في خلده التطوع في الجندية الفرنساوية بأن ينضم إلى الفرقة الأجنبية، ولكن مساعيه في ذلك قوبلت برفض، واستدعاه بوغوص بك خاله، وزير (محمد علي الأمين)، إلى مصر ليدخله في خدمة مصالحها المدنية، فقدم الشاب نوبار إلى ضفاف النيل والآمال ترقص أمام مخيلته رقصًا بهيًّا، فأحبه بوغوص بك حالما وقعت عينه عليه، وقال له: «سأدخلك في قلم المترجمين، ولكني أنصحك أن تنتبه قبل كل شيء إلى تعلم اللغة التركية، لأن تعلمها شرط لا بد منه لنجاحك في المستقبل.» فأكبَّ نوبار على تعلمها بكل قواه، وما مضت عليه مدة إلا وأصبح يمتلكها فهمًا وكتابة وينطق بها – والنطق الصحيح أصعب شيء في كل لغة – كأنه تركي صميم، وليت خاله نصحه أيضًا بتعلم العربية، ولكن الأيام لم تكن لتسمح بقيام فكرة ناضجة كهذه في عقلية الشيخ بوغوص، (فمحمد علي) بالرغم من كل ما عمله لإحياء مصر والرقي بها، بقي – كما سبق لنا القول في غير هذا الموضع – تركيًّا بحتًا، فلم يتنازل مطلقًا للتكلم بالعربية، ولو أن إقامته الطويلة في البلاد علمته شيئًا منها، ولا عمل على إزالة الاشمئزاز الذي كان العنصر التركي يشعر به من لغة «الفلاحين»، واحتقاره إياها، ولا اهتم البتة بتعليم أولاده العربية تعليمًا جديًّا أو غير جدي.

فلم يكن يمكن أن يقع في خلد أحد – والحالة هذه – في سنة ١٨٤١ أن سيأتي يوم ينقم فيه (سعيد باشا) ثالث خلفاء الباشا العظيم على الأتراك والتركية والشراكسة إلى حد يقول معه: «إني أود أن أعرف ما هي العروق والشرايين التركية والشركسية فيَّ لأفتحها،

فأتخلص من آخر نقطة من هذا الدم الممقوت!» ويقبل – نكاية في التركية والأتراك – على عزل التركية عن العرش الذي كانت قد استولت عليه منذ زوال الدولة الأيوبية، ويجعل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية، فيحيي مواتها، ويعيد إليها بهجتها.

لذلك لم يتعلمها نوبار، وبقي طول عمره يجهلها، ولا يعرف منها إلا قليلًا من لغة «العوام»، ولا شك في أن ذلك – إذا أضفنا إليه غربته عن الدين الإسلامي –كان سببًا في عدم امتزاج روحه بروح الأمة المصرية على شدة حبه لها، وللعناصر البائسة منها على الأخص، وبقاء هذه الأمة غريبة عنه، بالرغم من أنه ربما كان أحسن خدامها، وأنه كان بلا شك أقوى الناس على السير بسفينتها إلى مرافئ السلام، لا سيما أثناء الأعاصير التي هبت عليها في أوائل ملك (محمد توفيق الأول)، فإنه كان، أكثر من كل قائل، يقول بوجوب صيرورة مصر للمصريين، ولكن على شرط ألا يعني ذلك اتخاذ الدين حجة للعمل على عكس ما يقتضيه العلم والعمران، وسلاحًا في يد الجهل والتعصب!

وامتاز نوبار، وهو في زمرة المترجمين، بمواظبته على عمله، وسلوكه الأمثل، وانكبابه على الدرس والتعلم، وبأنه شاب لا تستهويه الملاذ النسائية والأباطيل.

فعينه (محمد علي) سكرتيرًا خاصًّا لابنه (إبراهيم)، فما انفك نوبار ملازمًا له في حله وترحاله، أينما قام وحيثما سافر، وبالرغم من أن الوظيفة لم تكن هينة، وأن الأخطار المحيقة بها كانت جمة – لأن (إبراهيم) كان ذا طباع حادة جدًّا، وله فرقعات غضب مرعبة – فإن نوبار بما أوتيه من طلاقة اللسان وحلاوته، وسعة الاطلاع وتنوعه، تمكن من التقرب إلى قلب مولاه، تقربًا أصبح (إبراهيم) معه لا يرى في ساعات ضجره، وإبان ثورة غضبه، من تسلية أو تسرية، إلا في محادثة الشاب نوبار له، ولطالما تمكن الحَدَث الأرمني من إسداء خدمات جلَّى إلى الغير بسبب ميل مولاه إليه؛ أهمها إنقاذه أعمار ضباط الباخرة التي عاد (إبراهيم) عليها من الأستانة إلى مصر في سنة ١٨٤٨؛ إذ هاج بطء سيرها، المسبب عن اشتداد الأنواء حولها، غضب الأمير المصري، فطفق يهدد ضباطها بتغريقهم جميعًا، لولا أن نوبار لازمه ملازمة كلية، وأنساه بحلاوة حديثه الضِّيق المحيق بنفسه.[٣]

([٣]) انظر: «مصر الحديثة» للورد كرومر، ج١ ص١٩.

وتعرف نوبار – وهو في الأستانة مع الأمير (إبراهيم) – بأسرة أراميان السرية، وما لبث أن تزوج وهو في الرابعة والعشرين من عمره بابنة عميدها، كيڤورك بك، أحد وجوه الأستانة وذواتها، فأصبح صهرًا لإبرام أراميان، المعدة له رتبة الباشوية الرفيعة، والمزمع أن يكون أقرب الناس من قلب السلطان عبد العزيز وموضع ثقته الكلية، وساعدته هذه المصاهرة فيما بعد على قضاء أكثر من لبانة في مساعيه المصرية لدى الحكومة العثمانية.

وكان قرانه موفقًا، لأنه وجد في زوجته المتعلمة مثله، والمتكلمة عدة لغات مثله، رفيقة حياة بأجمل معاني هذه الكلمة، وما فتئت قائمة بجانبه، مسلية، معزية، مفكرة إياه بما يقتضيه الفضل والنبل كلما أثارت فيه المصاعب أو الدسائس أو الوشايات انفعالات التضجر أو الغضب، ورغَّبته في التخلي عن الاشتغال بالمصالح العامة.

ولما انتقل المُلك إلى (عباس الأول) اتخذه هذا العاهل سكرتيرًا له كذلك، فحاز نوبار لديه القبول عينه الذي كان من نصيبه بجانب (إبراهيم)، ومما ساعده على الفوز برضى ذلك الوالي، الكثير الوساوس والظنون، مصادقة المستر مرِّي قنصل إنجلترا العام له – وقد كان من أخصاء (عباس) ومستشاره في مشاكله، وأكبر أنصاره في مساعيه التي رمى بها إلى تغيير مجاري الوراثة على العرش المصري، وحصرها في (إلهامي باشا) ابنه، وفي ذريته من بعده – وقد ساعد نوبار تلك المساعي بما كان له من العلاقات بالأستانة العلية.

ولكن طباعه التي كان فيها من حب الصراحة والأنفة والتعالي أكثر مما يصح أن يكون من هذا جميعه في أخلاق ندماء الملوك ما لبثت، بالرغم من كل حلاوة شمائله وسحر محادثته، أن جلبت عليه سخط (عباس)، وذلك أنه رأى ذات يوم مانعًا من ضميره عن أداء عمل طالبه ذلك الوالي بأدائه، فأظهر (عباس) له استياءه بشكل لا يقبل التأويل، فأسرع نوبار وقدم له استقالته من وظيفته، ولزم في الحال منزله.

ولم يكن قد سُمع في الشرق لغاية ذلك الحين أن موظفًا وقع في خلده الاستعفاء من منصبه، فإما أنه كان يُقال منه بأمر، أو يُقتل وهو فيه، فعدَّ الرأي العام استقالة نوبار– والحالة هذه – ضربًا من ضروب الجسارة المتناهية، وتحدِّيًا لسخط (عباس).

وخشي نوبار نفسه أن يعده (عباس) كذلك، فيبطش به، فبعث يستأذنه بالنزوح عن

القطر، فأذن له وهو متململ، لأنه استاء في الواقع منه جدًّا بسبب تجاسره على تقديم استقالته، كما كان المظنون، ولكنه تكدر منه على مغادرته خدمته، لأن (عباسًا) كان يرى نفسه في حاجة إليها، ويودُّ لو عاد نوبار إليه مستسمحًا مستغفرًا، وكان ينتظر ذلك منه، ولو أنه يتعالى عن إظهار رغبته هذه له.

فحالما وصل نوبار التصريح بالسفر، هبَّ وباع الزائد من أمتعته ورياش منزله، واستأجر مركبًا واسعة، وشحنها بالنفيس الذي احتفظ به من تلك الأمتعة والرياش، ونزل فيها مع قرينته وآله، وسافر في النيل قاصدًا الإسكندرية.

ولكنه ما كاد يبتعد عن شبرا بضعة أميال إلا وقابل مركبه رفاص بخاري فيه (عباس) عينه، فحيَّاه نوبار من فوق ظهر مركبه تحية رعية مخلصة، واستمر في سيره، وإذا بقارب بخاري قد انفصل عن الرفاص ودنا من المركب، ودعا نوبار إلى المثول بحضرة الأمير.

فاعتقد من في المركب وقرينة نوبار ونوبار نفسه أن ساعته الأخيرة دقت، وأن (عباس) لَمُلقٍ به في قاع اليم طعامًا للأسماك، غير أنه تجلَّد وذهب رابط الجأش باسم الوجه، وصعد إلى الرفاص، وقصد توًّا إلى (عباس) وحياه بكل احترام.

فسُرَّ (عباس) لشجاعته الأدبية، وانشرح صدره له، فابتسم في وجهه وقال: «إنك إذن قد صممت نهائيًّا على ترك خدمتنا!» فأجاب نوبار: «إني خادم الأمير ما حييت ما دام للأمير رغبة في خدمتي له!»

فسري عن (عباس) بالمرة وقال: «إني يا نوبار أفندي لا أستغني عن خدمتك، وبما أني في حاجة إلى ثقة أرسله إلى ڤيينا في مهمة تخصني، فاستمر على سفرك، واذهب إلى ڤيينا رأسًا، وانتظر هناك أوامري.»

فشكر نوبار وعاد إلى مركبه، وصدع بما أمر به عن طيب خاطر، فأقام في ڤيينا مدة اكتسب فيها عطف البرنس دي مترنيخ الذي كان في ذلك العهد عميد السياسة الأوروبية.

وبينما هو في انتظار الأوامر التي وعده بها (عباس) إذ وافاه نبأ قتله، وأتاه استدعاء من خلفه بالعودة إلى مصر، فعاد إليها ليشغل لدى الأمير الجديد منصب كاتم أسراره، فما

لبث (سعيد) أن أنعم عليه بلقب «بك»، وجعله مدير مصلحة السكك الحديدية.

فوقعت كارثة كفر الزيات ونوبار في هذا المنصب، فذهب فريق من الألسنة النمامة في تلك الأيام إلى أن تلك النكبة إنما دُبرت باتفاق بين ولي العهد الجديد ومدير السكة الحديد لإزالة الأمير أحمد باشا من سبيل العرش الرامية إليه مطامع (إسماعيل)، وذهب فريق آخر إلى أن الذي دبر تلك المكيدة بالاتفاق مع نوبار إنما هو (سعيد باشا) نفسه لرغبته في التخلص من أحمد باشا ابن أخيه، ومن حليم باشا أخيه.

ولسنا نرى أنفسنا في حاجة إلى تكذيب الإشاعتين معًا بعد أن كذَّبهما التاريخ على لسان أشهر الثقات من الرواة، فعلاوة على أن (سعيدًا) و(إسماعيل) لم يكونا بالرجلين اللذين يقع في خلدهما ارتكاب مثل هذه الفظيعة – وقد قال (سعيد) بحزن لما علم بالنميمة لإدون دي ليون قنصل أمريكا: «هل عبدك كلب لاقتراف مثل هذا الجرم؟»(٤) مردِّدًا في ذلك صدى قول وارد في التوراة – فإن نوبار كان آخر إنسان يطاوعه ضميره على المساعدة في اقترافها، ناهيك بأنه لم يكن كثير الاختلاط (بإسماعيل)، ولا من ذوي القبول عند (سعيد)، ولو أنه كان مسيطرًا بتفوقه العقلي على هذا الأمير، ولم يكن يجهل حقيقة شعور (سعيد) نحوه، فإنه قد اتفق له يومًا وهو ذاهب إلى السراي أنَّ خيل عربته جمحت، فألقت بالحوذي على الأرض وقلبت العربة، وما نجا نوبار إلا بمشقة، فقال له أحد رجال البلاط حينما انتشر فيه خبر الحادثة: «ما ألطف نعمة الله بنا جميعًا بأن حفظك سالمًا سليمًا!» فأجابه نوبار على الفور: «لا تقل بنا جميعًا! فإني أعرف واحدًا هنا كان يفضل أن يراني مكان حوذيي، فيما لو كان مقدَّرًا له أن يموت من جراحه.»(٥)

وفي الواقع فإن نوبار بطباعه الجدية وأخلاقه المتطلبة العمل لم يكن ليعجب أميرًا مغرمًا باللهو وخلو البال والتنكيت (كسعيد)، ومع أنه لم يكن ليتعب في إيجاد الكلمة اللطيفة التي تضحك، والتعبير الدقيق الذي يطرب، فإنه ما كان مثل كوشيلسكي (سيفر باشا) ميالًا للتنكيت والمجون في كل لحظة، ولا راغبًا في تفتيق ذهنه لهزار وفصول، ورواية

---

(٤) انظر: «مصر الخديوي» لإدون دي ليون ص١٥٦.

(٥) انظر: «نوبار باشا» لهولنسكي ص٣١.

حكايات ملحة توقظ روح الوالي إلى الجذل والسرور كلما ساورته السآمة وصارعه الضجر، فبينما (سيفر باشا) أصاب من مقدرته على النكات والأقوال المجونية ثروة طائلة، لم ينَلْ نوبار غير المحافظة على مركزه وشيء من نفوذه.

وفي سنة ١٨٦٢ أرسله (سعيد) إلى أوروبا لعقد القرض الوحيد الذي أقدم على اقتراضه في حياته، ويقرب قدره من ثلاثة ملايين من الجنيهات، ففضَّل نوبار عقده بواسطة مصرف تجاري فرنساوي على عقده بواسطة مصرف إنجليزي؛ لما في ذلك من المصلحة لمصر، ولكن حساده أشاعوا عنه أنه إنما أقبل على ذلك التفضيل لأن ما قدمه له البيت المالي الفرنساوي من جُعْل لوساطته فاق ما قدمه المحل المالي الإنجليزي، ولو أن مندوب (سعيد) فضل المصرف الإنجليزي على الفرنساوي لعكس عذاله الآية.

ولم يمضِ على عقد ذلك القرض قليل حتى توارى (سعيد) عن عالم الوجود، وخلفه (إسماعيل)، فتمسك بنوبار في بادئ أمره أيما تمسك، وقد رأينا أنه أوفده لحل المعضلات من مهماته، وأن نوبار تمكن من قضائها كلها، فاتخذ أعداؤه ذلك ذريعة للطعن عليه طعنًا مرًّا. وأهم ما سلقه لأجله الفرنساويون منهم بألسنة حداد موقفه في مسألة ترعة السويس، ومقاومته مشروع إنشائها، وفات ثالبيه أن الوزير المصري إنما كان يجب عليه أن ينظر إلى ذلك العمل من وجهة ما فيه من خير عائد إلى مصر، لا من وجهة ما فيه لمصالح الغربيين من الفائدة. وإن فكرة إنشاء الترعة إنما جادت بها في النصف الأول من القرن التاسع عشر قريحة الأب إنفنتين، المعلوم عنها ميلها إلى إبراز أحلام إلى الوجود يصعب تحقيقها، وإن الرأي القائل بعدم إمكان تحقيق تلك الفكرة لم يكن رأي اللورد پلمرستن، والمهندس الإنجليزي ستيفنس وحدهما، بل كان يشاركهما فيه الكثيرون من أرباب الخبرة والفن، ومنهم المسيو دي منتو المهندس الفرنساوي الذي باشر البدء في الأعمال، وكان في سنة ١٨٦٠ ذاتها يقول: «كل هذا لن يؤدي إلى نتيجة، لأنه يستحيل حفظ منسوب المياه الكافي في الترعة لتتمكن المراكب من السير فيها، فلسوف تضيع على المساهمين رءوس أموالهم، ويضطر المسيو دي لسبس في قهره وخجله من خيبته في مشروعه إلى الانتحار!» وإن هذا المهندس لم يطاوعه ضميره على البقاء في تأدية عمل كان يعتقد خيبته، فقدم استقالته منه بالرغم من أنه كان مُثابًا عليه بأجر جزيل، وإن المسيو دي لسبس نفسه كان يقول: «لو

كنت مهندسًا لما تجاسرت مطلقًا على مباشرة حفر الترعة، ولو باشرت ذلك لوقفت في الطريق أمام صعوبات الأوَّل.» وإن (إسماعيل) القائل: «لولا رغبتي في المحافظة على شرف إمضاء سلفي لألغيت الامتياز الممنوح منه للمسيو دي لسبس ولباشرت حفر الترعة بنفسي، فما كان ذلك ليكلف مصر أكثر مما كلفها، ولعادت فوائد الترعة عليها وحدها.» كان يهمه أن يتخلى المسيو دي لسبس عن العمل لتتولاه الحكومة المصرية، فكان من أوجب واجبات وزير مصري أن يساعده على تحقيق أمنيته.

على أن أعضل المعضلات التي كلف (إسماعيل) وزيره الكبير بحلها إنما كانت –كما رأينا – معضلة وضع حدٍّ معقول لتجاوزات الامتيازات الأجنبية، بإجراء إصلاح قضائي يضمن توزيع العدالة بين الأهالي والأجانب على السواء، فبذل نوبار – على ما سبق لنا شرحه – جهودًا عظيمة مدة ثماني سنوات متوالية للبلوغ إلى تحقيق تلك الأمنية دون أن تثبط همته العراقيل المتتابعة بلا انقطاع، والمتجددة في كل حين، دون أن يعتريه ملل من اضطراره مائة مرة بدل المرة الواحدة إلى دحض الاعتراضات البيزنطية التي ما فتئ الرجال المعاكسون لمشروعه يهاجمونه بها مهاجمة تدعوه إلى تفتيق ذهنه بحجج وبراهين جديدة يكون وقعها على تلك الاعتراضات أقضى من سابقاتها، حتى تمكن بثباته المدهش من التغلب على نفور الباب العالي، وعلى سوء إرادة المتمسكين بدرع تلك الامتيازات الجائرة من رجال الحكومات الأجنبية، وعلى الدسائس القائمة حوله في السراي الخديوية ذاتها، بفعل الرجعيين الذين لم يكونوا يرون في مجهودات نوبار باشا السياسية والاجتماعية على العموم، وفي الإصلاح القضائي الجديد المرغوب فيه على الأخص، شططًا عن الدين والعادات فحسب، بل بدعة منقومًا عليها، ومؤدية إلى ضياع البلاد والدين، لولا أن العاهل كان (إسماعيل) المتنور الشغف بكل رقي، والمقتنع بوجوب إجراء الإصلاح اقتناع وزيره الأكبر، لخسفوا الأرض تحت قدميه، وقضوا على كل آماله وجهوده؛ فلا (كانن) في جهاده الطيب لتحرير كاثوليك إرلندا من النير الذي ألقاه على عواهنهم الفتح البروتستانتي، ولا (كوبدن) في سعيه المبرور لحمل البرلمان الإنجليزي على إلغاء القوانين الخاصة بالغلال لأجل تخفيض أثمان الخبز في المملكة المتحدة، ولا (بسمرك) في عمله على إدراك الوحدة الألمانية، وتأسيس الإمبراطورية الجرمانية على أنقاض الدانمرك والنمسا وفرنسا الملطخة بدم الألوف، أظهروا

من الهمة والثبات أكثر مما أبدى نوبار مَنْهَمًا في القيام بحل معضلة إبدال النظام القضائي الامتيازي المضطرب المشوش الأركان في مصر بقضاء غيره يتمشى أكثر منه بكثير مع روح الحضارة والعمران العصريين. وإنَّا إذا التفتنا إلى أن الرأي العام في بلاد (كانن) و(كوبدن) و(بسمرك) كان يعضد هؤلاء الرجال في مساعيهم، ويشد أزرهم، ويقويهم، ويحضهم على الثبات والعمل، وأن نوبار الشرقي لم يكن يعضده في جهاده سوى (إسماعيل) وزمرة قليلة من ذوي الحصافة والنظر الصحيح، وأن الرأي العام كان ضده بمصر وفي الخارج على السواء، يسفِّه أحلامه، ويحط من كرامته ويصغِّر من قدره، ما تأخرنا عن الحكم بأن فضل نوبار يفوق فضل أولئك الرجال بقدر ما يفوق عمله في صعوبته وخشونته وفائدته الأدبية – بالرغم من صغر مقياسه – عملهم المشهور!

وقد وصف هو نفسه في بضع صفحات نشرها في باريس سنة ١٨٨١ ما نجم عن عمله هذا من فوائد، فقال: «إن المحاكم المختلطة، ولو أن بلاطَي الأستانة ومصر حالا دون أن يتناول اختصاصُها كلَّ المنازعات القضائية على العموم، سواء أكانت قائمة بين الأهالي والأجانب، أم بين الأهالي والأهالي، أم بين الأجانب والأجانب، عملت عملًا عاد على مصر بالخير والإحسان؛ فإنها هذبت أخلاق الجاليات الأجنبية تهذيبًا أدبيًّا، والدليل على ذلك أن الحكومة المهاجمة فيما مضى بدعاوى كانت تؤدي دائمًا إلى مطالبات من قبل رجال الهيئات الرسمية، تنتهي بتغريم الحكومة الملايين المقنطرة من الفرنكات، لم تعد تطالب بشيء من ذلك، ولم تعد عرضة لأية مهاجمة في هذا الصدد من لدن الهيئات الرسمية.

وكانت الأشغال العامة قبل تأسيس هذه المحاكم، وكل الأشغال الأخرى الخاصة بالحكومة تعمل بواسطة السخرة، ولم يكن في الاستطاعة الاستعاضة عن طريقة الشغل هذه، المخربة للبلاد والمفقدة سكانها كرامتهم، إلا بالآلات والعلوم الأدبية، ولكن قلة الضمانات، وانعدام الطمأنينة في صدر الحكومة من جهة الأجانب كانا يحولان دون إقدام الحكومة على استدعاء رءوس الأموال الأوروبية والمهندسين الغربيين. فأما وقد أوجدت المحاكم تلك الضمانات والطمأنينة فإن السخرة أخذت تزول شيئًا فشيئًا أمام علم أوروبا الميكانيكي ورءوس أموالها.

وبالإيجاز، فإن تلك المحاكم فتحت لمصر عهدًا جديدًا، وأدخلت إلى عقلية الشرق

فكرًا لم يألفه في السابق، ألا وهو إمكان قيام قضاء مستقل، يطبق قانونًا تسنه الحكومة، وتكون هي عينها أول الخاضعين له، وأدت إلى تكوين أول حكومة منظمة رآها الشرق، لأنها علمته أن الحكم لا يكون طبقًا لهوى الحاكم وعلى كيفه، وأن الحكومة ليس لها حقوق فحسب، بل عليها بجانب حقوقها واجبات أيضًا لا بد لها من القيام بها. ويمكن للإنسان من الوجهة الأدبية أن يقول بكل جسارة: إن تنظيم القضاء المختلط قد أدى إلى ثورة حقيقية في العقول، لأن الأهالي رأوا لأول مرة في حياتهم هيئة منظمة، لديها من القوة ما يكفي لمقاومة أعمال الحكام الاستبدادية ورأوها تقاومها في الواقع، ثم رأوا الأمير عينه – على ما لديه من حول وطول – مرغمًا على احترام قراراتها، وملزمًا بإعادة الأملاك التي حكمت عليه تلك الهيئة بإعادتها، كما أنهم رأوا الحكومة مجبرة على تنفيذ تلك الأحكام ضد نفسها، ودفع المحكوم به عليها لحامليها. وهناك منظر آخر تمثَّل أيضًا أمام أعين الأهالي، ولو أن وقعه على نفوسهم كان أخف من السابق، فالفرنج المنتشرون في الريف قبل تأسيس المحاكم المختلطة ورجال القنصليات من جريك وغيرهم، كانوا يرهقون المصريين عادة، ويستغلونهم استغلالًا فاحشًا، دون أن يجد المصريون من العدالة سوى أبواب موصدة. فذلك الإرهاق وهذا الاستغلال بطلا تمامًا منذ تشكيل المحاكم المذكورة، ليس هذا فقط، بل إن عددًا غفيرًا من الأهالي تحصلوا ضد أولئك الفرنج الأقوياء وتجَّارهم العتاة، وضد رجال القنصليات عينهم على أحكام قاضية بتعويضات جمة! وقد أدى ذلك طبعًا بالأهالي إلى التفكر بأنه مذ أصبحت الشرائع والمحاكم تحميهم من الذين كانوا يستغلونهم في الماضي، فليس هناك ما يمنعها من حمايتهم من الحكومة أيضًا، وعلى الأخص من تصرفات موظفيها الجائرة.

وهذه الفكرة أنجبت فيما بعد المحاكم الأهلية، وكانت هي أيضًا مختلطة في بدء نشأتها. والمحاكم الأهلية، بتطبيقها تشريعًا مدنيًّا بحتًا غير التشريع السابق، فتحت لأول مرة في تاريخ مصر أمام أعين المصريين أبواب مضمار المدنية العصرية واسعة، بل وخوَّلتها قوة الدخول فيه، والتماس كل إصلاح توجبه الظروف والأيام.»[٦]

غير أن النزاع الذي قام فيما بعد بين (إسماعيل) والقضاء المختلط – وسيأتي بيانه في

---

(٦) انظر: بعض اعتبارات في نظام القطر المصري لنوبار باشا في كتاب «نوبار باشا» لهولنسكي من ص٦٢ إلى ٦٥.

حينه – أوجب فتور رضى الخديو عن وزيره، ذي النزعة الفرنجية البحتة، واغتنم أعداء نوبار فرصة تغير خاطر (إسماعيل) عليه، واجتهدوا في إفهامه أن وزيره خان أمانته، وأدخل في نصوص القوانين الجديدة ما اتخذ منه القضاء الجديد سلاحه في الحملة الشعواء المشنونة عليه، فاضطر نوبار إلى مغادرة القطر المصري، والإقامة تارة في فرنسا، وطورًا في سويسرا، ولكنه بعد أن وضعت الحرب بين الترك والروس أوزارها عاد إلى مصر، وامتزج تاريخ حياته بتاريخ حياتها في سنتي حكم (إسماعيل) الأخيرتين، ثم غادر القطر بعد سقوط (إسماعيل)، ولم يعد إليه إلا عقب إخماد الثورة العرابية، ولو كان حضرها لسارت في غير المجاري التي سيَّرتها فيها روح عبد الله نديم، المؤثرة على تربية عرابي وزملائه المدنية السطحية.

فعهد إليه (محمد توفيق) برياسة الوزارة في ٨ يناير سنة ١٨٨٤، فبقي فيها إلى يولية سنة ١٨٨٨، ثم توارى مدة عن مسرح السياسة، وانزوى في عالم تذكاراته الماضية، ولكن (عباس الثاني) استدعاه إلى رياسة الوزارة في سنة ١٨٩٤، فمكث في منصبه سنة وبضعة أشهر، ثم استقال بسبب اعتلال صحته، وتنحى عن السياسة بالكلية إلى أن توفاه الله في سنة ١٨٩٩.

وكان نوبار رَبْع القامة، يميل إلى الطول، قوي البنية، أسمر اللون، أسود العينين، كما أن شعر رأسه كان أسود أيضًا سوادًا حالكًا قبل أن يشتعل شيبًا، وكانت تقاطيع وجهه منتظمة، متناسبة متناسقة، ينيرها ابتسام جذاب، يكسب صاحبه القلوب أيَّ شاء، وكان كلاميًّا، منطقيًّا ماهرًا، إذا تحدث أروى وأشبع، وإذا ناقش أفحم وأقنع، وامتاز كلامه في كلتا الحالتين برشاقة التعبير، وغزارة المادة، يتخللهما شيء من التهكم القاطع، أو الجزل المتدفق من ينبوع حي، طبقًا لما يقتضيه الموقف، مثال ذلك أن الحكومة الإمبراطورية الفرنساوية عقب انفضاض الخلاف على ترعة السويس مع شركتها، منحت نوبار وسام جوقة الشرف من الرتبة الأولى، فأراد الدوق دي مرني – وكان قصير القامة – أن يقلده إياه بيده، فاضطر نوبار، لكي يمكنه من ذلك إلى إحناء قامته كثيرًا حتى كاد يركع، ولكنه فعل ذلك بابتسام قائلًا: «ليس الثمن غاليًا!» وهو يشير إلى النيف والمائة مليون من الفرنكات التي دفعتها الحكومة المصرية لتتخلص من تلك الورطة المدنية التي ألقاها بها تسرع (سعيد).

والمدهش في محادثته أنه كان ينتقل من الوقور إلى العذب، ومن المجون إلى الجد

بسهولة غريبة، ويزين حديثه بالمجازات الجميلة، والأمثلة المناسبة، والقصص الموافقة، بدون تكلف وبارتجال غريب، كأن موردها بجانبه، وما عليه إلا أن يدلي دلو قريحته فيه ليخرج بها منه، مثال ذلك الحكاية الآتية التي أوردها في حديث له عن الحال السياسية بمصر، وتنازع حكومتها ودائنيها على أموال فلاحيها: «عصفور كان حاطًّا على شجرة، وإذا ببازٍ انقض عليه واختطفه، وبينما هو صاعد به إذا بنسر رآه، وأراد اغتصاب فريسته منه، فدار بين الطيرين الكاسرين قتال هائل، فوقف الجمهور يتفرج عليه، ويتساءل أي الجارحين عساه يفوز على الآخر؟ ولم يفتكر أحد في العصفور، ولا حزن على تعاسة حظه!» وأيضًا: «مصر كعظمة ثمينة كبيرة يرغب فيها كلبان (فرنسا وإنجلترا)، فيتنازعان عليها، ولا يجرؤ أحدهما على اختطافها، لخوفه من الآخر، ولكن بينما هما يحملقان الواحد للآخر ويزمجران، يتسرب سرب من النمل (الجريك – واليهود والشرقيون على العموم) إلى العظمة وينهشها، ويسمن منها!»

وكان ذا شمائل خلابة، وشيم ساحرة، لا يحقد ولا يميل إلى الانتقام، ويقابل ذات شانئيه مقابلة تشف عن صفاء نية وحسن طوية، فيحوِّل بذلك مجاري العواطف في صدورهم، فيخرجون من عنده وهم إلى أن يكونوا أصدقاء له أقرب منهم إلى البقاء على عداوته.

ومع أنه تعلَّم منذ حداثة سنه صنعة إخفاء عواطفه وأفكاره – لشدة احتياجه إليها في المراكز التي شغلها، على غربته في الجنس والدين، لدى العواهل المتعاقبين على مصر من ذرية الباشا العظيم – فإنه لم يكن من ذوي الخنوع، أو ممن يتلمسون الحظوة عند الملوك من إذلال أنفسهم بين أيديهم، أو من تحقيرها في خدمات يأباها الشرف، بل ما فتئ متعاليًا في شعوره، تعاليًا يظهر أثره في مشيته، واستقامة جسمه.

وقد لوحظ عليه أنه في مكاتباته الرسمية كان إذا ذكر الخديو دعاه «مليكي صاحب الجلال»، متحاشيًا دائما تسميته «مولاي أو سيدي الخديو صاحب الجلال» كما كان يدعوه باقي وزرائه، لذلك لا يسَعِ الإنسان إلا التعجب من كيف أمكن لمن كانت هذه شيمه أن يستمر في خدمة الملوك، ولا يسعه من جهة أخرى إلا تعظيم قدر العواهل الذين خدمهم نوبار من الأسرة العلوية، وإجلال عقليتهم، والإعجاب على الأخص بسعة

صدورهم، فلو كانوا من التعجرف، على ما ينسبه إليهم بعض الكتَّاب لما استطاع الأرمني، الأبي النفس، البقاء في خدمتهم يومًا واحدًا، لا الاستمرار عليها دهرًا.

غير أنه على إباء نفسه هذا لم يكن من ذوي الخيلاء ومحبي مظاهر الكبرياء والفخفخة الكاذبة، فلم يجرِّ سائسًا أبدًا أمام عربته، وكثيرًا ما كان يذهب إلى الديوان بعربة أجرة، ولم يوجد مطلقًا بينه وبين زائريه حاجبًا أو حجابًا، ولا اضطر قاصدًا إلى الانتظار طويلًا في «منادره»، بل كان سهل المقابلة إلى حدٍّ كثيرًا ما جعل قليلي الذوق يتهجمون عليه في أوقات غير مناسبة.

وقد كانت حياة نوبار الشخصية والمنزلية مثالًا للكمال والصلاح والبر إلى آخر يوم من أيامه، فمع أنه نادم (إبراهيم) الغضوب، و(عباسًا) تيبريوس مصر، و(سعيدًا) كومدَّها وهنريَّها الثامن والثالث معًا، (وإسماعيل) لويسها الرابع عشر — لم يُروَ عنه أنه خرج مرة واحدة عن طور الجد والكمال، أو بدت منه نقيصة حطت من قدره الأدبي في أعين أولئك القياصرة المصريين، لذلك كانوا يحترمون أنفسهم أمامه، ويأبون أن يشهدوه مظهرًا غير كامل من مظاهر حياتهم الفردية، فيصح القول — والحالة هذه — إنه كان لحياة وزير (إسماعيل) هذا الفردية تأثير على تطور الأخلاق نحو الشعور بما يجب أن يُراعَى فيه اللائق.

وكان نوبار مغرمًا بالمطالعة، لا سيما بمطالعة كتب التاريخ، ويحسن التكلم والكتابة بإحدى عشرة لغة مختلفة، وقد ساعده ذلك مع تفتق ذهنه، وسعة حيلته، وقوة تقديره للأشخاص والأمور، على إحراز مركز رفيع في اعتبار العالم السياسي الغربي، حتى إن رجاله فكروا مرتين في عهد منصب إمارة مستقلة إليه، إمارة الرومللي مرة، وإمارة أرمينيا مرة أخرى، ومع ميل نوبار إلى القبول، لا سيما إمارة أرمينيا وطنه الأصلي، كان يشعر بألم نفساني حقيقي كلما تصور أن ذلك قد يحول بينه وبين العود إلى السكنى بمصر، فهل كان هذا الشعور تصديقًا لقول القائل: «إن من شرب ماء النيل لا ينسى حلاوته؟» أم إقرارًا من نوبار بأن مصر أصبحت دون سواها وطنه الحقيقي المحبوب؟

مهما يكن من الأمر، وسواء أأخذنا من القول ذاته أن مصر، لما جبل أهلها عليه من دعة ودماثة في أخلاقهم، وحب غريب للغريب، وما يوجد في مناخها وثروتها وجمال سمائها

من مرغبات للأجنبي عنها في الإقامة فيها دومًا، تصبح وطنه المفضل على سواه، أم لم نأخذ منه إلا معناه الحرفي، فإن نوبار أبى إلا أن يموت ويدفن على ضفاف النيل.

وقد أقامت له بلدية الإسكندرية تمثالًا في إحدى حدائقها اعترافًا منها بما كان له من فضل في إقامة دعائم العدل وأسسه في البلاد، وإقرارًا بأن العدل أساس الملك حقًّا، وقاعدته في كل رقي وتقدم، كما أنه روح كل مدنية حقة.

وقد أكد لنا صاحب العزة وهران نوبار بك – حفيده – أن جدَّه ترك مذكرات تاريخية تقع في أربعة مجلدات، شرح فيها ما حضره شخصيًّا من الحوادث والوقائع في عهد الأمراء السبعة من البيت العلوي الذين خدمهم، فحبذا لو يسرع ابنه بوغوص نوبار باشا إلى نشرها! فيخدم الأدب التاريخي خدمة هو في أشد الاحتياج إليها، لا سيما أن تلك المذكرات هي الوحيدة من نوعها، وأن عموم الرجال الذين كانت لهم يد في حوادث القرن الماضي من أمراء مصر ووزرائها وغيرهم أبوا أن يحملوا أنفسهم عناء ترك مذكرات شخصية، كنا نستنير بالنور المنبعث عنها في اطلاعنا على تاريخ أيامهم، وإنه لجدير بنوبار أن يشذ عنهم.

وأما شريف باشا[٧] – ويلي نوبار في أهميته السياسية، ويفوقه في نظر الكثيرين من المصريين، ولو أنهم لا يبنون تقديرهم له هذا إلا على ما عهدوه فيه من إباء، وعلو نفس، وكرم أخلاق، فهم يصفونه لذلك «بصاحب الهمة العلية، والنفس الأبية، والمروءة الوفية، والشرف الكامل، أخي المعالي، وخدن المفاخر، وزينة الرياسة، ونموذج العفة والاستقامة، وحليف الخير والكرم» – فقد كان ابن محمد شريف أفندي الشركسي العثماني، ولد بمصر القاهرة في شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦؛ إذ كان أبوه قاضي القضاة فيها، ولكنه فارقها إلى الأستانة العلية، وهو لا يتجاوز بعض الأشهر سنًّا حينما انقضت مدة السنة المعينة لوظيفة أبيه – كما كانت العادة في تنصيب قضاة الولايات العثمانية – ثم بعد ذلك ببضع سنين تعين أبوه لمنصب قضاء الحجاز، وفي ذهابه إلى الأقطار المشرفة للقيام بما عهد به إليه مرَّ على مصر بعائلته، وتقابل (بمحمد علي) أميرها العظيم فقابله بالترحاب والتكريم، وفرح

(٧) أخذنا معظم ما كتبناه عن شريف باشا عن كتاب «شريف باشا» للمسيو دي روف، وكتاب «خديويون وباشاوات» لموبرلي بل.

لمشاهدة نجله، حيث تفرس فيه العلاء والنجابة، وسأله أن لا يأخذه معه إلى الحجاز، وهو يقوم بشأنه وتربيته ويحسن مثواه، ويعوله كما يعول أولاده، فقبل هذه النعمة بالشكر، لعلمه بأن ولده يكون في مصر كما لو كان معه أو أحسن، فتركه فيها وسافر إلى محل مأموريته.

أما ولده فكان في ذلك الوقت في سن قابل للتعليم، فانتظم بأمر ساكن الجنان (محمد علي) في سلك تلاميذ مدرسة «الخانقاه» — وهي المدرسة التي أنشئت في سنة ١٨٢٦ — لتعليم العلوم العسكرية، وناظرها المرحوم عثمان نور الدين أفندي، ومن تلاميذها أنجال الباشا العظيم محمد سعيد، وحسين، وحليم، وأنجال أنجاله، وأولاد الأمراء.

وقد كان انتشر في أوروبا خبر تأسيس هذه المدرسة بمصر قبل أن يشرع (محمد علي) في تأسيسها؛ إذ قد صادف وجود ناظرها عثمان نور الدين أفندي في باريس سنة ١٨٢٥، ومقابلته بالمسيو چومار أحد مشاهير الفرنساويين الذين دخلوا مصر أيام الاحتلال الفرنساوي، فتكلم معه في شأنها، وفي شأن تأسيس مدرسة أخرى في باريس لتعليم من ينتخب من تلاميذ مدرسة «الخانقاه».

فلما عاد أخبر (محمد علي) بهذا الرأي، فاستصوبه، وفتحت في باريس مدرسة الرسالة المصرية، بشارع ريجار بقسم لوجزمبرج، وبعد سنة أُرسل إليها أربعة وأربعون تلميذًا، وتعيَّن لهم ناظران؛ وهما المسيو چومار واستفان بك دمرچيان (الذي تولى فيما بعد نظارة الخارجية، ورياسة مجلس الدواوين في عهد سعيد باشا). وكان انتخاب هذا العدد من مدرسة «الخانقاه» بمعرفة (محمد علي)، ثم سافرت رسالة أخرى وفي مقدمتها سعيد وحليم وحسين (المتوفى في باريس) أولاد العزيز، وإسماعيل وأحمد ابنا ابنه إبراهيم، وشريف باشا وعلي مبارك باشا وعلي شريف باشا ومراد حلمي باشا عديل شريف باشا، وغيرهم من نجباء مدرسة «الخانقاه».

فاشتغل كل منهم بحسب لياقته وذوقه وميله بالعلوم التي اختارها لنفسه، فكان ميل شريف باشا إلى تعلم الفنون الحربية والعلوم العسكرية، ثم استعد للدخول في مدرسة سانسير، الشهيرة بتعليم الضباط العسكريين، وأدى الامتحان اللازم، وانتظم في سلك تلاميذها سنة ١٨٤٣، فتقدم في علومها ووصل إلى أعلى فرقها، ثم انتقل منها إلى مدرسة

تطبيق العلوم الحربية في سنة ١٨٤٥، فمكث فيها سنتين كاملتين، ولما كانت أحكام هذه المدرسة تقضي على تلاميذها بالاستخدام سنتين بالجيش الفرنساوي تحت التمرين، دخل في الآلاي الواحد والعشرين، الذي كان في پرپنيان من مدن فرنسا تحت قيادة الأميرالاي ميراند، المتوفى في حرب القرم برتبة چنرال.

وفي آخر هذه المدة توفي (محمد علي)، وتولى (عباس الأول)، فأمر باسترجاع تلاميذ الرسالة المصرية بفرنسا سنة ١٨٤٩ فعادوا، ورجع شريف باشا مكتسبًا من الحكومة الفرنساوية رتبة يوزباشي أركان حرب، لابسًا ملابسها الرسمية، فأُلحق بالجيش المصري بهذه الرتبة أيضًا، ولم يلبث في الجيش إلا قليلًا حتى تعين من جملة ياوران سليمان باشا الفرنساوي، سردار الجيش المصري، بناء على طلب سليمان باشا عينه، وإلحاحه على (عباس الأول)، ولكن هذا التعيين لم يزده شيئًا على رتبته، مع تكرار الطلب من رئيسه سليمان باشا، وبقي في هذه الوظيفة لغاية سنة ١٨٥٢، فتمكنت محبته من قلب رئيسه لحسن قيامه بأعماله، ونباهته واستقامته وخبرته، ولكنه لم يتقدم، ولم ينَلْ رتبة من (عباس) على مهارته ومساعدة رئيسه إياه، فقام بفكره أن يترك الوظيفة، وتركها، واستخدمه الأمير حليم في دائرته، بوظيفة كاتب يده في سنة ١٨٥٣، وبقي في هذه الوظيفة سنة واحدة إلى أن توفي (عباس) وتولى بعده (سعيد)، فكانت باكورة أعماله ترقية شريف، رفيقه في التلمذة قديمًا والجدير بالالتفات، إلى رتبة أميرالاي الحرس الخصوصي، فبقي في هذه الوظيفة سنتين، والقلوب راضية عنه، والأمير ملتفت إليه حق الالتفات، وبعدها أنعم عليه برتبة لواء (باشا)، وعين لقيادة آلاي بيادة وآلاي الحرس الخصوصي، ثم كمل سعده بعد هذه الترقية بسنة واحدة سنة ١٨٥٦، فتزوج ابنة سليمان باشا الفرنساوي السردار البادي ذكره، فازداد بقرانه هذا تمسكًا بميوله الفرنساوية الأصلية.

وبقربه من (سعيد) زاد قدره لديه، وظهرت فيه علامات الأهلية التامة، والجدارة العظمى، والعفة، وسداد الرأي، فرقَّاه إلى رتبة فريق، ثم خطر بباله أن يعينه في وظيفة إدارية، فكان ذلك، وعينه ناظرًا للأمور الخارجية المصرية، فقام بها حق القيام إلى انقضاء أيام (سعيد). ومن عهد توظفه للخارجية ظهر في الوجود السياسي ظهورًا بينًا، ولبث كذلك نحو ثلاثين سنة، لا تحدث حادثة سياسية إلا وله فيها الاسم الطيب الشريف، وانقضت مدة

(إسماعيل) وأوائل مدة (توفيق) وشريف في منزلته السياسية، وعلو مكانته، وارتقائه في الاسم والصيت.

وبعد أن توفي (سعيد) لم يتزحزح مركز شريف، بل زاد في عهد (إسماعيل) الذي كان هو أيضًا لا يفتأ يذكر أيام تلمذتهما معًا في باريس وساعاتها الحلوة، فولاه نظارة الداخلية مع نظارة الخارجية، فقام بالوظيفتين حق القيام، بالأمانة وحسن الإدارة والإخلاص، إلى أن سافر (إسماعيل) إلى الأستانة في يولية سنة ١٨٦٥، فعهد إليه بالشرف الرفيع الذي لا يعدله شرف، وهو جعله قائمقام مصر، لما عهده فيه من حسن الرياسة والذكاء والكياسة والمهابة والإمارة، وهذه هي أول مرة تعيَّن فيها نائبًا عن خديو مصر رجلٌ ليس من العائلة الخديوية، فكان ذلك أكبر دليل على ما كان لشريف من المنزلة العليا في النفوس.

ثم لما عاد (إسماعيل) إلى مصر أبقاه في الخارجية، وألقى إليه مقاليد المعارف العمومية، وعهد بالداخلية إلى راغب باشا، وفي سنة ١٨٦٧ اختاره لرياسة المجلس الخصوصي الذي كان بمنزلة مجلس النظار، ومن هذا التاريخ إلى آخر حكم (إسماعيل) تقلب في الوظائف العالية؛ فتقلد نظارة الداخلية من سنة ١٨٦٨ إلى سنة ١٨٦٩، والخارجية في سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٧٩، والحقانية أيضًا في سنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٧٥، وأحيلت عليه نظارة التجارة كذلك في سنة ١٨٧٥، وفي سنة ١٨٧٩ كان آخر رئيس نظار (إسماعيل) وأول رئيس نظار (توفيق)، ولكنه اعتزل المناصب في أوائل (توفيق)، وما زال بعيدًا عنها إلى أن تحركت الثورة العرابية، فعُهدت إليه رياسة مجلس النظار سنة ١٨٨١، فأسس في مدته هذه مجلس نواب البلاد، ولما ثبت له أن الثورة انقلبت إلى حركة مؤدية حتمًا إلى جلب ضرر على البلاد استقال، والكل راضون عنه، وبعد تدمير الإسكندرية عاد فألف وزارة كانت آخر الوزارات التي ترأسها، وتقلد فيها منصب الخارجية في ذلك الحين، ولما اشتد أوار المسألة السودانية تنحى، وترك المناصب، ثم سافر إلى أوروبا حيث أدركته الوفاة سنة ١٨٨٧.

فصدر أمر (توفيق) بإحضار رفاته، وتشييع جنازته على نفقة الحكومة، اعترافًا بفضله وخدماته الجليلة، ونعاه نوبار – وكان إذ ذاك رئيس الوزراء – إلى عموم المصالح بعبارات مؤثرة، دلَّت على ما كان بين الرجلين من أواصر المحبة والاحترام، بالرغم من اختلاف مشاربهما.

فإن نوبار كان في طباعه وأخلاقه وشمائله يشبه الإنجليز، وشريفًا كان فرنساويًّا بحتًا في مظهره وملبسه، لا سيما بعد اقترانه بابنة سليمان باشا، إلى حدٍّ جعل معاصريه يسمونه «شريف باشا الفرنساوي»، وبينما نوبار ربما كان لاأدريًّا، فإن شريفًا كان مسلمًا صحيح الاعتقاد، ولو أنه لم يكن يعمل بدقة بكل مقتضيات الحياة والدين الإسلاميين، وكان شريف عكس نوبار أيضًا في المظهر الطبيعي، كما كان عكسه في العقلية والخلق، فبينما نوبار أسمر اللون، أسود الشعر والعينين، فإن شريفًا كان أشقر اللون والشعر، عسلي العينين، وبينما كان الأول يحسن إخفاء عواطفه وأفكاره، كان الثاني لا يستطيع ذلك مطلقًا، لما جبل عليه من الصراحة الكلية في قلبه وكلامه، فكان إلى أنه جندي أقرب منه إلى أنه رجل سياسة، ولو حاول إخفاء عاطفة لخانته شيمه الصريحة، وسحنته المفتوحة، وبالرغم من ذلك فإنه كان محبوبًا من الجميع، ولا أعداء له، لوقوف الكل على سلامة ضميره وإخلاص قلبه، بخلاف نوبار، فإن خلقه الشديد كان ينفر منه الناس بقدر ما كان يدني إليه منهم.

على أن كلا الرجلين كانا متشابهين في الذكاء، وسرعة الخاطر، وحلاوة الحديث، وحسن المعاشرة والمجالسة، وسعة الضيافة وكرمها، تشابههما في وقار النفس وكمالها، في الأنفة من الدنايا والترفع عنها، وفي علو الهمة، وحب المبرات، وحرية الفكر والضمير، وكان أحدهما يحترم الآخر، فالاحترام متبادل بينهما لهذه الفضائل والكمالات.

غير أنه بينما كان نوبار يرى المطالعة من أكبر اللذات في هذه الحياة الدنيا، كان شريف يرى أن الصيد والقنص هما أكبر ملاذها، فكان شديد الغرام بهما إذن كأنه نمرود ثانٍ، لذلك وصفهما (إسماعيل) بقوله: «لست أرى سفيرًا أرسله إلى بلاد الإنجليز خيرًا من شريف فإنه صياد مولع بالصيد، لا يبالي بأخطاره، وهذا يعجب القوم هناك، ويستميل قلوبهم، كما أني لست أرى سفيرًا أرسله إلى الأستانة خيرًا من نوبار، فإنه أمهر الناس في تزويق الخبيث وتنميقه، ولو كان مبالغًا فيه، وأحذقهم في حمل المحدِّث على القهقهة، وهو ساكن لا يضحك، وليس شيء يعجب الأتراك أكثر من هذا!»

وكلا الرجلين كان يميل إلى التلاهي عن الأشغال الجدية بالألعاب الاجتماعية، ولكن نوبار كان يفضل لعبة البزيج على كل لعبة خلافها، وكثيرًا ما كنت إذا زرته تجده يتعاطاه مع خصيص من أخصائه أو زائر من زائريه الغربيين، وأما شريف فإنه لم يكن يفضل على البلياردو

لعبة في الوجود، وكان غرامه به يكاد يضاهي ولعه بالقنص والصيد، ويبلغ حدًّا يجعله يتصور معه كل كفاءة لأي نوع من أنواع الأعمال والأشغال في الرجل المتقن لعبه.

وإن الناظر إلى تداول وزارتَي الخارجية والتجارة بين هذين الوزيرين، إلى بقائهما في منصبيهما في الإدارة المصرية المُدد الطويلة، مع أن الحكم كان فرديًّا واستبداديًّا على ما يقولون، لا يسعه إلا مقارنة ذلك بسرعة زوال الوزارات، وسرعة تغير المظاهر الإدارية في الدول السائد عليها نظام الدستور، فلا يجد من يصح له أن يقارنه بهما من رجال الدول، معاصريهما، سوى دزرائيلي وجلادستون، ومع ذلك فإن هذين الإنجليزيين تواليا على المناصب، ولم يتعاصرا عليها، فأمكن الواحد منهما في أوقات اعتزاله أن يؤلف الروايات أو يخطب في الغابات، وهذا ما لم يُسمح به لنوبار وشريف، لا سيما لهذا الأخير، مطلقًا طوال حكم (إسماعيل).

وأما علي مبارك باشا[٨] – أبو التعليم المصري الحقيقي – فإنه بخلاف الوزيرين السابقين، مصري بحت، وإنَّا – لما في حياته من عبر بليغة – نرى أن نتوسع في شرحها فنقول: ولد في قرية برنبال الجديدة، من أسرة كانت تعرف فيها بعائلة المشايخ سنة ١٢٣٩هـ/سنة ١٨٢٤م، ولما بلغ السادسة من عمره، اضطر والده، بعد أن بذل ما بيده، وباع مواشيه وأثاث بيته، إلى الفرار من القرية بسبب أموال انكسرت عليه للديوان، ونزل بقرية يقال لها الحماديين من أعمال الشرقية، ولكنه لم يلبث فيها إلا قليلًا، لقلة إكرام أهلها له، وارتحل بعياله إلى عرب السماعنة بالشرقية، ولم يكن عندهم فقهاء، فأنزلوه منزل الإكرام والإجلال، وانتفعوا منه، وانتفع منهم انتفاعًا كبيرًا، ارتاح له خاطره وانزاحت عنه الشدائد، فالتفت إلى تربية ابنه علي، فعلَّمه أولًا بنفسه، ثم سلَّمه لمعلم اسمه الشيخ أحمد أبو خضر، وكان مقيمًا في قرية صغيرة قريبة من مساكن أولئك العرب، فأقام عنده نحو سنتين ختم فيهما القرآن بداية، ثم لكثرة ضرب الشيخ له، تركه وجعل يقرأ عند والده، وكان والده منشغلًا عنه في شغله، فمال الولد إلى اللعب والتفريط، فهمَّ أبوه أن يجبره على الذهاب إلى معلِّمه، فتعاصى ونوى الهرب.

---

(٨) مأخوذ عن مذكرات علي مبارك باشا نفسه.

وكان له إخوة من غير والدته، فأشفقوا عليه، وسألوه عن مرغوبه في التربية، فاختار أن لا يكون فقيهًا، بل يكون كاتبًا؛ لما كان يراه للكتَّاب من حسن الهيئة والهيبة والقرب من الحكام، فسلَّمه أبوه إلى كاتب قسم بناحية الإخيوة كان صديقًا له، وجعل له مرتبًا يكفيه، فأقام عليٌّ عنده مدة، وخالط عياله، فإذا هو مجمل الظاهر، ولكنه فقير في بيته — كمعظم الكتَّاب والموظفين بكل أسف! — فكان الولد في غالب أيامه، يبيت إذن طاويًا من الجوع، وليت ذلك كان كل ما هنالك! ولكن الرجل — على قلة تعليمه له — كان يخدمه كثيرًا ويؤذيه أكثر، فحدث ذات يوم أنهما كانا في قرية المناجاة، فسأله الكاتب أمام ناظر القسم، وجماعة الحضور عن الواحد في الواحد! فقال عليٌّ: «باثنين»، فضربه بمقلاة بن، فشجَّه في رأسه، فلامه الحاضرون، وذهب عليٌّ إلى والده يشكو إليه، فما نال منه إلا الأذى، وكان يومئذ مولد سيدي أحمد البدوي، فهرب عليٌّ مع الناس، قاصدًا المطرية، جهة المنزلة، ليلحق بخالة له هناك، ولكنه مرض بالكوليرا في طريقه بقرية صالحجر، فأخذه رجل من أهلها، وعاده أربعين يومًا، وكان والده في تلك المدة، وأحد إخوته يفتشان عليه في البلاد، فاستُدل عليه في صالحجر، فلما رآه عليٌّ هرب، ونزل بمنية طريف، فأخذه رجل عربي، ولكنه لم يُقِم عنده إلا قليلًا، وهرب منه أيضًا، ولحق بأخ له في برنبال.

وبعد أيام قدم إليها أخوه الذي كان يفتش عليه، وما زال به حتى أخذه بالحيلة إلى والدهما، وقد أشكل على أهله أمره، فعرضوا عليه القرَّاء والكتَّاب، فلم يقبل بحجة أن المعلم لا يستفيد منه إلا الضرب، والكاتب إلا الضياع والأذى، علاوة على أنه يخدِّمه، فعرض عليه والده أن يلحقه بصاحب له من كتبة المساحين، فرضي بذلك، فلما عاشره، زاد رغبة في عشرته؛ لما كان يناله في صحبته من النقود التي كان يأخذها من الأهالي، فأقام عنده ثلاثة أشهر، ولكنه لصغر سنه وعدم معرفته بما ينفع وما يضر، كان يفشي سره، ويخبر عن أخذه من الناس، فطرده، فبقي في بيت أبيه يقرأ عليه، ويصحبه في قبض الأموال الأميرية التي على العرب — وكان منوطًا بذلك — ويباشر الكتابة وبعض المحاسبات، ثم بعد نحو سنة واحدة جعله أبوه مساعدًا عند كاتب في مأمورية أبي كبير، بماهية قدرها خمسون قرشًا يبيِّض له الدفاتر، فأقام عنده نحو ثلاثة أشهر، وقد خلقت ثيابه، وساء حاله، ولم يقبض شيئًا من الماهية إلا الأكل في بيته، ثم عينه يومًا لقبض حاصل أبي كبير، فقبضه، وأمسك عنده منه

قدر ماهيته، وكتب له علمًا بالواصل، ووضعه في كيس النقدية، فلما وقف على ذلك اغتاظ منه، وأسرَّها في نفسه، وأغرى مأمور أبي كبير عليه، واتفق معه على إلحاقه بالجهادية بدل شخص كان مطلوبًا للعسكرية، فنادياه على حين غفلته، وأمره المأمور بالذهاب إلى السجن لكتابة المسجونين، وأصحبه رجلًا من أغوات المأمورية.

فلما دخل السجن، أحضروا باشا من الحديد، ووضعوه في رقبته، وتركوه مسجونًا، فلبث في السجن، وهو على ما لا مزيد عليه من الخوف، بضعة وعشرين يومًا في أوساخ المسجونين وقاذوراتهم، ينتحب آناء الليل وأطراف النهار، فرقَّ له السجان لصغر سنه، ومكَّنه من مخابرة أبيه في أمره، فذهب أبوه إلى العزيز — وكان بناحية (منية القمح) — وقدم له قصة ابنه في عرضحال، فكتب بإخلاء سبيله، وأخذ الوالد الأمر بيده، ولكن قبل حضوره إليه أتى إلى السجان صاحبٌ له من خدمة مأمور زراعة القطن بنواحي أبي كبير، وأخبره أن المأمور محتاج إلى كاتب يكون معه بماهية، فدلَّه السجان على عليٍّ، ووصفه له بالنجابة وحسن الخط، فمال الخادم إليه، وطلب منه أن يكتب خطه في ورقة ليراها المأمور، فكتب عليٌّ عريضة واعتنى فيها، وناولها له مع غازي ذهب قيمته عشرون قرشًا، ليسلك له الطريق عند مخدومه، ووعده بأكثر من ذلك أيضًا، فأخذها وبعد قليل حضر بأمر الإفراج عنه، وأخذه معه حتى قرب من المأمور، وكان يدعى عنبر أفندي، فنظر إليه، فإذا هو أسود حبشي، لكنه سمح، جليل، مهيب، ورأى مشايخ البلاد والحكام وقوفًا بين يديه، وهو يلقي عليهم التنبيهات، فتأخر حتى انصرفوا، فدخل عليه وقبَّل يده، فكلَّمه بكلام رقيق عربي فصيح، وقال له: «أتريد أن تكون معي كاتبًا، ولك عندي جراية كل يوم، وخمسة وسبعون قرشًا ماهية، كل شهر؟» فقال: نعم. ثم انصرف من أمامه، وجلس مع الخدامين، وكان يعرف من المشايخ الذين كانوا بين يديه جماعة من مشاهير البلاد، أصحاب الثروة والخدم والحشم والعبيد، فاستغرب ما رآه من وقوفهم بين يديه وامتثالهم أوامره، وكان لم يرَ مثل ذلك قبل، ولم يسمع به! بل كان يعتقد أن الحكام لا يكونون إلا من الأتراك، على حسب ما جرت به العادة في تلك الأزمان، وبقي متعجبًا، متحيرًا في السبب الذي جعل السادة يقفون أمام العبيد، ويقبِّلون أيديهم، وحرص كل الحرص على الوقوف على هذا السبب، فكان ذلك من دواعي ملازمته لعنبر أفندي.

وفي ثاني يوم حضر والد علي بأمر العزيز، فسلَّم عليٌّ عليه وأدخله على المامور وعرَّفه إياه، فبشَّ في وجهه، وأجلسه وأكرمه. وكان والد علي جميل الهيئة، أبيض اللون، فصيحًا، متأدبًا، فكلم المأمور في شأن ابنه، فقال له المأمور: «إني قد اخترته ليكون معي، وجعلت له مرتبًا، فإن أحببت، فذاك.» فشكر له، ورضي أن يكون ابنه معه، وانصرف من مجلسه مسرورًا.

فلما كان الليل وسهر عليٌّ مع أبيه، جعل كلامه معه في المأمور فقال: «وهذا المأمور ليس من الأتراك، لأنه أسود.» فأجابه: «يمكن أن يكون عبدًا عتيقًا.» قال: «هل يكون العبد حاكمًا؟ مع أن أكابر البلاد لا يكونون حكامًا، فضلًا عن العبيد؟» فأجابه أبوه بأجوبة لم تقنعه، وبعد يومين سافر عنه وتركه عند المأمور، فجعل عليٌّ يقول في نفسه: «إن الكتابة والماهية كانتا السبب في سجني، ووضع الحديد في رقبتي، وقد وجدت هذا المأمور خلصني من ذلك، فلو فعل هو معي مثل ما فعل الكاتب فمن يخلصني؟»

وأخذ يود أن يكون بحالة لا ذلَّ فيها، ولا تُخشى غوائلها، واصطحب بفراش لعنبر أفندي، ما لبث أن علم منه أن سيده مشترى ست من الستات الكبار، مرعيات الخواطر، أدخلته مدرسة القصر العيني لما فتح العزيز المدارس، وأدخل فيها الوِلدان، وأخبره ذلك الفراش أن التلاميذ في القصر العيني يتعلمون الخط والحساب واللغة التركية وغير ذلك، وأن الحكام إنما يؤخذون من المدارس.

فجال حينئذ في صدر عليٍّ أن يدخل المدارس، وسأل الفراش: «هل يدخلها أحد من الفلاحين؟» فأفاده «أنه يدخلها صاحب الواسطة»، فشغل ذلك باله زيادة، وما زال بالفراش يستفهم منه عن طريق القصر، وكيفية الإقامة فيه، فأخبره عن ذلك كله، وأثنى على حسن إقامة التلاميذ به ومأكولهم وملبوسهم وإكرامهم، فازداد عليٌّ شوقًا، وكان يكتب عنده كل ما يخبره به من بيان الطريق وقدر المسافة، وأسماء البلاد التي في الطريق، وقامت بنفسه فكرة التخلص، والتوصل إلى المدارس، فطلب الإذن في زيارة أهله، فأذن له بخمسة عشر يومًا، فسافر، وبينما هو يجتاز قرية بني عياط، تقابل مع جملة أطفال تحت قيادة رجل خياط، مع كل واحد دواة وأقلام، فجلس معهم تحت شجرة، وتحادثوا، فظهر له أنهم تلامذة من مكتب منية العز، ورأوا هم خطَّه، فوجدوه أحسن من خط الباشجاويش، فجعل

عليٌّ يستفهم منهم عن مكتبهم وصفته، وجعل الخياط يحسِّن له أوصافه، ويغريه على دخوله، مفهمًا إياه أن نجباء المكاتب ينتقلون إلى المدارس بلا واسطة، فرأى عليٌّ أن ذلك غاية مرغوبه، فلم يتأخر عن الذهاب معهم والدخول إلى مكتبهم، ولكن ناظره — وكان من معارف أبيه — أراد أن يمنعه من الانتظام في عقد التلامذة، فلم يفلح، وبقي عليٌّ في المكتب خمسة عشر يومًا، ثم أتى أبوه بتدبير من الناظر، وانتظر خروجه للفسحة والأكل في وقت الظهر، واختطفه إلى البلد، وحبسه في البيت نحو عشرة أيام، ما برحت أمه في خلالها تبكي منه وعليه، وتستعطفه للرجوع عما يوجب فراقهم، وتحلفه أن يرجع عن تلك النية، فوعدها بالرجوع عن ذلك، إرضاء لخاطرها.

فأطلقوه، وكان لهم غنيمات أخذ يرعاها، وأبعدوه عن حرفة الكتابة، فبقي كذلك مدة، حتى اطمأن خاطرهم، وظنوا أن فكرته ذهبت عنه، مع أنها لم تفارقه، وإنما كان يخفيها إلى أن انتهز فرصة في ليلة من الليالي، فصبر إلى أن ناموا جميعًا، وأخذ دواته وأدواته، وخرج من عندهم خائفًا يترقب، وتوجه تلقاء منية العز، وكان ذلك آخر عهده بسكناه بين أبويه، وكانت ليلة مقمرة، فمشى حتى أصبح، فدخل منية العز ضحى، ولم يرَهُ الناظر إلا وهو مع الأطفال في داخل المكتب، والتزم أن لا يخرج منه ليلًا ولا نهارًا مخافة اختطافه، ثم حضر والده وعمل طرق التحيل عليه هو والناظر، فلم ينجح في ذلك، حتى جاء ناظر مكتب الخانقاه عصمت أفندي، لفرز نجباء التلامذة إلى القصر العيني، فكان عليٌّ ممن اختير لذلك، ولكن والده حضر واشتكى لعصمت أفندي، فقال له: «هذا ابنك أمامك، وهو مخير.» فخيروه، فاختار المدارس، فعند ذلك بكى والده كثيرًا، وأغرى عليه جماعة من المعلمين وغيرهم ليستميلوه، فلم يصغِ لكلامهم، وكان ما قدر الله، فدخل مدرسة القصر العيني في سنة ١٢٥١هـ، وهو يومئذ في سن المراهقة، فوجد المدارس على خلاف ما كان يظن، بل بسبب تجدد أمرها كانت واجبات الوظائف مجهولة فيها، والتربية والتعليمات غير معتنى بها، بل كان جل اعتنائهم بتعليم المشي العسكري، فكان ذلك في وقت الصبح والظهر، وبعد الأكل وفي أماكن النوم، وكان جميع رؤساء التلامذة ومعلميهم يؤذونهم بالضرب وأنواع السب والإهانة من غير حساب ولا حرج، مع كثرة الأغراض، والإعراض عن الاعتناء بشئونهم من مأكولات وخلافها، وكانت مفروشاتهم حصر الحلفا، وأحرمة

الصوف الغليظ من شغل بولاق، ومن كراهة عليٍّ للطبيخ المرتب لهم، جعل يأتدم الجبن والزيتون، وكان برعي أفندي أستاذ فرقته يراعيه بالنسبة لغيره.

وكان مع الشاب قليل من النقود جعلها أمانة تحت يد أستاذه، فلما رأى هذه الحالة ضاق ذرعًا، وظن أنه جنى على نفسه في دخوله المدارس التي بهذه المثابة، ثم لتغيُّر الهواء المعتاد، وكثرة ما قام به من الأفكار، اعترته الأمراض، وطفح الجرب على جسمه، فأدخلوه المستشفى، فتراكمت عليه الأمراض حتى يئسوا من حياته، ولكن الله سلَّم.

وفي أثناء ذلك حضر والده، فلم يمكنوه من الدخول، فجعل لبعض التمارجية خمسين محبوبًا من الذهب، على أن يُخرج ابنه من «الاسبتالية» سرًّا، ليخلصه مما هو فيه، فلم يشعر عليٌّ إلا والتمارجي قد كسر شباك الحديد من المحل الذي هو فيه، وأخبره بمرغوب والده، وأنه واقف ينتظره خارج المدرسة، وأراد أن ينزله من الشباك، ويوصله إليه ليأخذ جُعْله، فمالت نفس عليٍّ لإجابته، والذهاب مع والده، وترك المدارس وأهلها، لما رآه من الشدائد وعدم التعليم، وما لحقه من الجوع في «الاسبتالية»، حتى كان يمص العظم الذي كان يلقيه الآكلون.

لكنه فكر في عاقبة الهروب، فإنهم كانوا يطلبون من يهرب من التلامذة، ويقبضون على أهله، ويقيدونهم ويهينونهم، فامتنع عن الخروج معه، فاجتهد في التحيل عليه، وتسهيل الأمر لديه، فأبى، وقال: «أصبر على قضاء الله، وأنا الجاني على نفسي، فبلِّغ والدي السلام، وسله أن يدعو لي، وأن يبلغ والدتي عني السلام!»

ثم إن والده توسط حتى دخل عنده، ورأى كلٌّ منهما الآخر، فقبَّل كلٌّ الآخر، وبكيا، ثم ودعه ومضى لسبيله وكله زفرات، ثم شفي الشاب، وخرج إلى المدرسة، واشتغل بدروسه، ولم يمرض بعد ذلك.

وفي أواخر سنة **١٢٥٢** نقلوهم إلى مدرسة أبي زعبل، وجعلوا القصر العيني لمدرسة الطب خاصة، كما هو الآن، فكانت إدارة المدارس في أبي زعبل كما كانت في القصر العيني، إلا أنه اعتنى بالتعليم شيئًا، بسبب جُعْل نظرها لإبراهيم رأفت بك.

وكان أثقل الفنون على الشاب عليٍّ وأصعبها الهندسة والحساب والنحو، فكان يراها

كالطلاسم، ويرى كلام المعلمين فيها ككلام السحرة، وبقي كذلك مدة إلى أن جمع إبراهيم رأفت بك متأخري التلامذة في آخر السنة الثالثة من انتقالهم إلى مدرسة أبي زعبل، وجعلهم فرقة مستقلة –كان عليٌّ منهم، بل آخرهم – وجعل نفسه هو المعلم لهذه الفرقة.

ففي أول درس ألقاه عليهم، أفصح عن الغرض المقصود من الهندسة، بمعنى واضح، وألفاظ وجيزة، وبيَّن أهمية الحدود والتعريفات الموضوعة في أوائل الفنون، وأن هذه الحروف التي اصطلحوا عليها إنما تستعمل في أسماء الأشكال وأجزائها، كاستعمال الأسماء للأشخاص، فكما أن الإنسان له أن يختار لابنه ما شاء من الأسماء، كذلك المعبِّر عن الأشكال له أن يختار لها ما شاء من الحروف، فانفتح من حسن بيانه قفل قلب الشاب، ووعى ما يقول.

وكانت طريقة ذلك الأستاذ الحكيم هي باب الفتوح عليه، ولم يقم من أول درس إلا على فائدة، وهكذا كانت جميع دروسه بخلاف غيره من المعلمين معدومي الطريقة، وملتزمي الحالة الواحدة، فختم عليه في أول سنة جميع الهندسة والحساب، وصار أول فرقته، وبقي في النحو على الحالة الأولى، لعدم تغير المعلم، ولا طريقة التعليم السيئة.

وكان رأفت بك يُضرب به المثل، ويجعل نجابته على يديه برهانًا على سوء تعلم المعلمين، وأن سوء التعليم هو السبب في تأخر التلامذة.

وفي تلك السنة، وهي سنة ١٢٥٥، فرزوا منهم تلامذة لمدرسة المهندسخانة ببولاق، فاختاروا عليًّا فيمن اختاروه، فأقام بها خمس سنين، وتلقن جميع دروسها، وكان فيها دائمًا أول فرقته وقُلْفَتها، فتلقى بها الجزء الأول من الجبر، والجبر العالي، وعلم الميكانيكا، وعلم الديناميكا، وتركيب الآلات على أستاذ يقال له طائل أفندي، وحساب التفاضل، وعلم الفلك على محمود باشا الفلكي، وعلم الإدروليك على دقلة أفندي، وعلم الطوبوغرافيا، والتروزية على إبراهيم رمضان افندي، وعلم الكيمياء والطبيعة، والمعادن، والچيولوچيا، وحساب الآلات على أحمد فايد بك، والهندسة الوصفية، وقطع الأحجار، وقطع الأخشاب، والظل والنظر، بعضه على إبراهيم رمضان أفندي، وبعضه على سلامة باشا، وتلقى عليه أيضًا خاصة الكسموغرافيا.

ولعدم وجود كتب مطبوعة في هذه الفنون وغيرها، إذ ذاك، كان التلامذة يكتبون الدروس عن المعلمين في كراريس، كل على قدر اجتهاده في استيفاء ما يلقيه المعلمون، وكان المعلمون يومئذ يبذلون غاية مجهودهم في التعليم، فكان يندر أن يستوفي تلميذ في كراسه جميع ما يلقى إليه، خصوصًا الأشكال والرسوم، ولذلك كان الأمر إذا تقادم أو خرجت التلامذة من المدارس يعسر عليهم استحضار ما تعلموه، فكان يضيع منهم كثيره.

وفي آخر مدة المهندسخانة كانوا يطبعون بمطبعة الحجر بعض كتب، فاستعان بها التلامذة، وحصل منها نفع، ثم تكاثر طبع الكتب شيئًا فشيئًا، لا سيما في عهد (إسماعيل) وما بعده، فصارت تطبع الفنون بأشكالها ورسومها، فسهل بذلك تناولها واستحضار ما فيها.

ثم في سنة ١٢٦٠ عزم العزيز على إرسال أنجاله إلى فرنسا ليتعلموا بها، وصدر أمره بانتخاب جماعة من نجباء المدارس المتقدِّمين ليكونوا معهم، وحضر سليمان باشا الفرنساوي إلى المهندسخانة فانتخب عدة من تلامذتها، فكان عليٌّ فيهم.

وكان ناظرها يومئذٍ لمبير بك، فأراد أن يبقيه في المهندسخانة، ليكون معلِّمًا بها، ولكن عليًّا عرض على سليمان باشا أنه يريد السفر مع المسافرين، وجعل الناظر يحتال عليه، وأحال عليه الخوجات ليثبطوه عن السفر، وقالوا له: «إن بقيت ها هنا تأخذ الرتبة حالًا، وتترتب لك الماهية، وإن سافرت تبقى تلميذًا، وتفوتك تلك المزية.»

ورأى عليٌّ أن سفره مع الأنجال مما يزيده شرفًا ورفعة واكتسابًا للمعارف، فصمم على السفر، مع أنه يعلم أن أهله فقراء، ويعود عليهم النفع من الماهية، وهم منتظرون لذلك، لكنه رأى الكثير الآجل خيرًا من القليل العاجل.

فسافر إلى تلك البلاد مع من تقدم لنا ذكر أسمائهم آنفًا من الأمراء وأولاد الأعيان، وجعل مرتبه كل شهر ٢٥٠ قرشًا كرفقته، فجعل نصفها لأهله، يصرف لهم من مصر كل شهر – وكانت هذه سُنَّته معهم منذ دخل المدارس – فأقاموا جميعًا في باريس سنتين في بيت واحد مختص بهم، ورُتِّب لهم المعلمون لجميع الدروس، والضباط والناظر من الجهادية الفرنساوية، لأن رسالتهم كانت عسكرية، وكانوا يتعلمون التعليمات العسكرية كل يوم.

وكانت معلومات أفراد الرسالة مختلفة، فبعضهم له إلمام بالتعليمات العسكرية فقط، مثل الذين أخذوا من الطوبجية والسواري والبيادة، والبعض لهم إلمام بالعلوم الرياضية، ولا يعرفون اللغة الفرنساوية، كالمأخوذين من المهندسخانة، والبعض له معرفة باللغة الفرنساوية، وكان بعض هؤلاء معلمين فيها بمدارس مصر.

فاقتضى رأي الناظر أن يجعل المتقدمين في الرياضة واللغة الفرنساوية فرقة واحدة، وأمر المعلمين أن يلقوا الدروس للجميع باللغة الفرنساوية، لا فرق بين من يفهم تلك اللغة ومن لا يفهمها، ففعلوا، وأحالوا غير العارفين بها على العارفين، ليتعلموا منهم بعد إعطاء الدروس – وكان عليٌّ ممن لا يعرفونها – فأخذ العارفون بها يبخلون على غير العارفين بالتعليم، لينفردوا بالتقدم، فمكث غير العارفين مدة لا يفهمون شيئًا من الدروس، حتى خافوا التأخير، وتكررت منهم الشكوى لتغيير تلك الطريقة، وتعليمهم بكلام يفهمونه.

فلم يُصْغَ لشكواهم، فتوقفوا عن حضور الدروس أيامًا، فحبسوهم، وكتبوا في حقهم للعزيز، فصدر أمره بالتنبيه عليهم بالامتثال، ومن يخالف يرسل إلى مصر محدَّدًا.

فخافوا عاقبة ذلك، وبذل عليٌّ جهده، وأعمل فكره في طريقة يحصل له منها النتيجة، ومعرفة اللغة الفرنساوية، فسأل عن كتب الأطفال، فنبأوه عن كتاب، فاشتراه، واشتغل بحفظه، وشمر عن ساعد الجدِّ في الحفظ والمطالعة، ولزم السهاد، وحرَّم الرقاد، لا ينام من الليل إلا قليله، حتى أصبح ذلك ديدنه، فحفظ الكتاب بمعناه عن ظهر قلبه، ثم حفظ جزءًا عظيمًا من كتاب التاريخ بمعناه أيضًا، وحفظ أسماء الأشكال الهندسية والاصطلاحات – كل ذلك في الثلاثة الأشهر الأول.

وكانت العادة أن الامتحانات في رأس كل ثلاثة شهور، ومع ذلك كان يلتفت للدروس التي تعطيها «الخوجات»، فأثمر الحفظ معه ثمرة كبيرة، وصار أول الرسالة كلها بالتبادل مع حماد بك، وعلي إبراهيم باشا.

ولما حضر إلى مدينة باريس الأمير (إبراهيم) سر عسكر الديار المصرية، حضر امتحانهم هو وسر عسكر الديار الفرنساوية، مع ابن الملك لويس فيليب، وأعيان فرنسا، وجملة من مشاهير النساء الكبار، فأثنى الجميع عليهم الثناء الجميل، وفُرِّقت المكافآت

عليهم الثلاثة، فناول الأمير (إبراهيم) الشاب عليًّا مكافأة بيده – وهي المكافأة الثانية – وكانت نسخة من كتاب جغرافيا مالطبرون الفرنساوي، بأطلسها، ودُعوا للأكل معه.

وبعد سنتين، تعيَّن الثلاثة الأول من الفرقة، وهم صاحب الترجمة، وحماد بك، وعلي إبراهيم باشا إلى مدرسة الطوبجية والهندسة الحربية بناحية متس، وأعطوا رتبة الملازم الثاني.

فأقاموا بها سنتين أيضًا، وتعلموا فيها فن الاستحكامات الخفيفة، والاستحكامات الثقيلة، والعمارات المائية، والهوائية، عسكرية ومدنية، والألغام، وفن الحرب، وما يلحق به، مع إعادة عامة لكل ما سبق تعليمهم إياه، بتلخيص من المعلمين، في عبارات وجيزة جامعة، ثم تفرقوا إلى الآلايات، فكان عليٌّ في الآلاي الثالث من المهندسين الحربيين، وأقام فيه أقل من سنة.

وكان الأمير (إبراهيم) الهمام يود إقامتهم في العسكرية، حتى يستوفوا فوائدها، ثم يسيحوا في الديار الأوروبية، ليشاهدوا الأعمال، ويطبقوا العلم على العمل، مع كشف حقائق أحوال تلك البلاد، وأوضاعها، وعاداتها.

ولكنه توفي، وتولى (عباس) في سنة ١٨٦٦، فأمر بعودة الرسالة إلى مصر، وكان على عليٍّ دَين لبعض الإفرنج نحو الستمائة فرنك، وكانت الأوامر المقررة أن لا يسافر أحد إلا بعد وفاء دَينه، وأن من يأتي إلى مصر مدينًا يوضع في الليمان.

فوقع في أمر خطير، وبقي متحيرًا، وطلب من رفقته أن يسلفوه، فقالوا: «ما عندنا ما نسلفك إياه»، وعليٌّ يعلم تيسُّر بعضهم واقتدارهم، فقعد في محل إقامته يفكر فيما يصنع، وإذا بصاحب له من الإفرنج دخل عليه يدعوه للأكل عنده، حيث إنه مسافر، فوجد حاله غير ما يعهد، فسأله، فأخبره، فقال: «لا تحزن، قل يا سيدي يا بدوي، يا من تجيب الأسير، خلصني مما أنا فيه.» فقال له: «ليس الوقت وقت هزل!» فقال: «هذا أمر هين لا يهمك.» ثم ذهب، فغاب قليلًا، ورجع إليه بكيس رماه أمامه، فإذا فيه قدر الدين مرتين، وقال له: «بعد استقرارك بمصر، وتيسر أمرك ترسل إليَّ وفاءه.» ولم يأخذ منه سندًا بوصول المبلغ، وقال: «أنا أكتفي بالقول منك.» وقد كان، فإن عليًّا أرسل إليه المال على يد قنصل فرنسا بعد مدة.

ولما جاء إلى مصر، مكث هو ورفاقه جملة أيام لا يدرون ما يفعل بهم، ثم عين صاحب الترجمة خوجة بمدرسة طرة، ولم يكن عنده في فرقته، بعد فرز تلامذة المدارس، وتشكيل مدرسة المفروزة، سوى تلميذ واحد متقدم في السن، ومع ذلك اشتغل بما نيط به بإخلاص.

وفي تلك المدة تأهَّل بكريمة معلمه في الرسم بمدرسة أبي زعبل – وكان أبوها قد مات، وصارت إلى حالة فقر، فتزوج بها لما كان لوالدها عليه من حق التربية والمعروف.

ثم اصطحبه سليمان باشا في مأمورية استكشاف البحيرة والسواحل، فلما كانوا بدمياط انفصل عليٌّ عنه في جهة من المأمورية، وبعد أن أداها، ذهب إلى برنبال – وكان أهله قد عادوا إليها – فوجد أن أباه سافر إلى مصر لزيارته، ولم يجد في المنزل إلا والدته وبعض إخوته.

وكان دخوله عليهم ليلًا، فطرق الباب، فقيل: «من أنت؟» فقال: «ابنكم علي مبارك!» وكانت مدة مفارقته لأمه ١٤ سنة، لم ترَهُ فيها، ولا سمعت صوته، فقامت مدهوشة إلى ما وراء الباب، وجعلت تنظر وتحد النظر – وكان ابنها بقيافة العسكرية الفرنساوية لابسًا سيفًا وكسوة تشريف – وكررت السؤال حتى علمت صدقه، ففتحت الباب وعانقته، ووقعت مغشيًّا عليها، ثم أفاقت، وجعلت تبكي وتضحك وتزغرد، وجاء أهل البيت والأقارب والجيران، وامتلأ المنزل ناسًا، وبقوا كذلك إلى الصباح، فأقام عندهم يومين، ثم عاد إلى دمياط، وأورد نتيجة استكشافه على سليمان باشا، فوقعت عنده موقع الاستحسان، وأخبره أنه استحصل على أمر من (عباس) بإلحاقه بمعية جاليس بك.

فقبَّل عليٌّ يده، وسافر إلى الإسكندرية من مصر بعياله وأخ وأخت له صغيرين أخذهما معه ليربيهما، فلما وصل تركهم في المركب، وذهب إلى جاليس بك، وبينما فنجان القهوة بيده إذا بمكتوب وارد بالإشارة من (عباس) يطلبه حالًا في وابور متهيئ للقيام، فداخله ما لا مزيد عليه من الخوف، لما كان يعلم مما كان يقع لمن يلوذ بالعائلة الخديوية من الإيذاء، وكان له اجتماعات بالأمير (إسماعيل) وغيره منهم، فهوَّن عليه سليمان باشا – وكان قد سبقه إلى الإسكندرية – وسكَّن قلبه على عياله بأن وعده بإرسالهم إلى مصر، فسافر بدون أن يراهم، وهو بين راغب وراهب.

ولما مثل بين يدي (عباس) قال له: «إن أحمد رأفت باشا – أخا (إسماعيل)، ورفيق صاحب الترجمة في التلمذة – قد أثنى عليك، فقد جعلتك في معيتي، وقد أمرت بامتحان مهندسي الأرياف ومعلمي المدارس، لأن الكثير منهم ليسوا على شيء، وجعلتك من أرباب الامتحان، فلا تتكلم إلا بالصدق، ولو على نفسك، فلئن كذبت في شيء سلبت نعمتك، وأعدتك فلاحًا!»

ثم حلَّفه هو وغيره على ذلك، فحلف، فأنعم عليه برتبة صاغقولاغاسي، وأعطاه نيشان الرتبة، وكان عبارة عن نصف هلال من الفضة، ونجمة من الذهب فيها ثلاثة أحجار من الماس، فاشتغل بما نيط به على وجه أتم، ثم عهدت إليه أعمال أخرى، أهمها هندسية مائية، فقام بها خير قيام، فألحق بموچيل بك – وكان مشتغلًا في تتميم القناطر الخيرية – فساعده خير مساعدة.

ثم أحال (عباس) عليه النظر في ترتيب للمدارس الملكية، والرصدخانة، وضعه لمبير بك، ولم يستحسنه هو، فعمل صاحب الترجمة لجميع المدارس ترتيبًا جعل أساسه احتياجات القطر لا غير، فأعجب (عباس) به، وبعد أن أقره مجلس معقود من جميع رؤساء الدواوين، أحال نظارة المدارس على بطلنا، وأعطاه رتبة أميرالاي ونيشانها مكافأة له، وصارت له عنده منزلة رفيعة.

وكان في مدة نظارته يباشر تأليف كتب المدارس بنفسه مع بعض المعلمين، وجعل بها مطبعة حروف ومطبعة حجر، مع التفاته إلى مأكل التلامذة ومشربهم وملبسهم وتعليمهم وغير ذلك بنفسه، فامتنعت عن التلامذة مضار عمومية ومفاسد كثيرة، وانقطع الشتم والسفه، وكاد يمتنع الضرب والسجن، ولم يكتفِ بذلك، بل رتب على نفسه دروسًا كان يلقيها على التلامذة، كالطبيعة والعمارة، وألَّف في العمارة كتابًا بقي متبعًا في التعليم مدة.

ولما تولى (سعيد) تعيَّن صاحب الترجمة للسفر مع العساكر لمحاربة الروس في سنة ١٢٧٠، فخرج جميع التلامذة، كبيرهم وصغيرهم، ووقفوا بساحل النيل أمام السفينة التي نزل فيها للسفر إلى الإسكندرية، وجعلوا يبكون وينتحبون حتى أبكوه.

ثم سافر بمعية أحمد المناكلي باشا، ولبث غائبًا سنتين ونصفًا، قاسى فيهما مشاق

الأسفار، وما يلحق المجاهدين من الإرجاف والاضطرابات، والحرمان من المألوفات، ورأى بلادًا وعوائد كان يجهلها، واكتسب فيهما معرفة اللغة التركية – لأنه أقام بالأستانة العلية أربعة أشهر اشتغل فيها بتعلم تلك اللغة – وأقام عشرة شهور في بلاد القريم، وثمانية أشهر في مدينة كموشخانة ببلاد الأناضول – وهي مدينة عامرة على رأس جبل، مشهورة بمعدن الفضة الذي فيها – وكان منوطًا به تسهيل سوق العساكر في مدينة ترابزون إلى مدينة أرضروم، فقاسى شدائد مهمة، وأهوالًا مدلهمة، بسبب البرد والثلج الكثير ووعورة المسالك، ولكنه قام بمهمته خير قيام، وشهد له بذلك قاضي البلد وأمراؤها وأعيانها.

وكان قد تزوج قبل سفره هذا، وبعد موت زوجته الأولى، بقريبة لأحمد طوبسقال باشا، وكانت ذات مال وعقار، ويتيمة غرة، لا تحسن التصرف، ولا تميز الدرهم من الدينار، وكانت أمها تزوجت برجل يعرف براغب أفندي، وماتت عنده، فتزوج بامرأة أخرى تسيطرت على البنت كل التسيطر.

فلما دخل بها علي مبارك بك، خافت المرأة أن يطمع في أموالها، فأساءت معاملته، وتوسطت بچلبي الجلشني أفندي إلى والدة (عباس)، فرمى فيه عند حسن المناسترلي باشا، وأغرى به أغوات السراي، وأتعبه تعبًا عائليًّا وماليًّا لا مزيد عليه، لم يفرغ منه إلا بتركه تلك الزوجة، والجواري التابعات لها، مع أنه إنما اشتراهن بماله.

فلما عاد من ذلك السفر الطويل رُفِتَ من وظيفته، وسكن في بيت حقير بالأجرة مع أخ له كان تركه في المدارس عند السفر مع ابن أخ آخر ليتربيا فيها، فطُردا منها بعد سفره، ولم يعطف عليهما أحد ممن كان يساعدهم في مدة نظارته، ولم يشفق عليهما إلا سليمان باشا الفرنساوي، فإنه أدخلهما في مكتب كان أنشأه بمصر العتيقة.

فكانت حالة صاحب الترجمة بعد سبع سنين مضت من عوده من بلاد أوروبا، كحاله عند عوده منها، وذهب ما رآه من الأموال والمناصب والوظائف، وجميع ما كسبت يداه، كأنه حلم.

فرغب عن خدمة الحكومة، وعزم على الرجوع إلى بلده، والإقامة بالريف، والاشتغال بالزرع، والتعيُّش من جانبه.

وبينما هو يتجهز للسفر إلى البلد صدر الأمر بأن جميع الضباط المرفوتين يحضرون بالقلعة للفرز، فحضروا، وكان المنوط بالفرز أدهم باشا، وكان يعرف عليًّا، فأدخله ضمن المختارين للخدمة، فتعطل عن السفر، وبعد قليل تعين معاونًا بديوان الجهادية، وأحيل عليه النظر في القضايا المتأخرة، المتعلقة بالورش والجبخانات وغيرها، ثم ألحق بمستودعي الداخلية، وكان يحال عليه بعض القضايا، ثم دعي إلى وكالة مجلس التجار، فأقام فيه شهرين، وكان سلفه فيه أرمنيًّا، فأغضبه تعيين علي في هذه الوظيفة، ورمى في علي عند (سعيد) بما رمى، حتى جعل (سعيدًا) يغضب على علي، ويبعده عن تلك الوظيفة.

فأقام في بيته نحو ثلاثة أشهر، ثم تعيَّن مفتش هندسة نصف الوجه القبلي، فأقام فيه نحو شهرين، دعاه بعدهما (سعيد باشا) لعمل رسم لاستحكامات أبي حماد.

ولما تمم الرسم، ذهب إليه ليعرضه عليه، فلم يتمكن من مقابلته، لا في طرا ولا في قصر النيل، ولا بعد أن عاد من الإسكندرية، بالرغم من أنه لزم معيته، مدة ثلاثة أشهر وهو بلا ماهية ولا شغل، مع كثرة التنقلات من بلد إلى آخر، حتى كان ذات يوم في الجيزة، فوقع نظر الأمير عليه، فناداه وكلمه، وسأله عما صنع في الرسم، فقدمه له، فنظر فيه قليلًا، ثم قال: «أبقِهِ حتى نجد وقتًا لإمعان النظر فيه.» ثم لم يلتفت إليه بعد ذلك.

ولكنه ربط لعلي ماهية، وأبقاه في معيته زمنًا بلا شغل، إلى أن كانت المعية يومًا بمريوط، فطلب عليٌّ إلى أدهم باشا تعيينه معلمًا للضباط وصف الضباط الذين كان قد صدر له الأمر بترتيب معلمين لتعليمهم القراءة والكتابة والحساب، فعيَّنه، فكان يكتب لهم حروف الهجاء بيده، ولعدم ثبات تلامذته في مكان واحد، كان يذهب إليهم في خيامهم، وتارة يكون التعليم بتخطيط الحروف على الأرض، وتارة بالفحم على بلاط المحلات، واستعمل لهم في تعليم مهمات القواعد الهندسية اللازمة للعساكر الحبل والعصا، لا غير.

وكان في أوقات الفراغ يشغل الزمن بالمطالعة، ويكتب تعليقات يستحسنها في ورقات جمعها بعد ذلك، فصارت كتابًا مفيدًا في فنون شتى مما يحتاج إليه المهندسون.

ثم لما رام (سعيد باشا) التوجه إلى بلاد أوروبا، أمر برفت غالب من كان في معيته، فكان عليٌّ من جملة المرفوتين.

وكان قبل ذلك تزوج، واشترى بيتًا بدرب الجماميز، وشرع في بنائه وتعميره، فكثر عليه المصرف ولحقه الدين، حتى ضاق ذرعه وتشوش طبعه.

وكان يومئذ قد صدر الأمر ببيع بعض أشياء من ممتلكات الحكومة زائدة عن الحاجة من عقارات وغيرها، وكان المأمور بذلك إسماعيل باشا الفريق، فاستصحب عليًّا معه إلى محلات البيع.

فلما حضر المزادات، ورأى الأشياء تباع بأبخس الأثمان على نفاستها، وغلو ثمنها الأصلي، وإنها – علاوة على ذلك – لا تباع بالنقد الحال، بل تؤجل الأثمان بالآجال البعيدة، وبعضها بأوراق الماهيات، ونحو ذلك من أنواع التسهيل على المشتري، مالت نفسه للشراء والدخول في التجارة، ففعل.

وعامل التجار، وعرفهم وعرفوه، وكثر منه الشراء والبيع، فربح واستعان بذلك على المصرف وأداء بعض الحقوق، فازدادت عنده دواعي التجارة، وصارت هذه مطمح نظره، وقصر عليها فكرته، خصوصًا بسبب ما تقرر عنده من اضطراب الأحوال وتقلبات الأمور التي كادت أن تُذهب منه ثمرات المعارف والأسفار.

فقام بخاطره أن يعقد شركة مع بعض المهندسين المتقاعدين مثله، على أن يبنوا بيوتًا للبيع والتجارة، فلم يوافقه أحد.

فلما همَّ بذلك طرق (سعيدًا) طارق المنون، وخلفه (إسماعيل)، فتذكر عليًّا رفيقه في التلمذة، وبعد العودة إلى الديار، فألحقه بمعيته زمنًا، ثم عيَّنه لنظارة القناطر الخيرية التي كانت موضع اهتمامه الفائق، فأصلح ما كان قد اختلَّ من أمورها.

ولما حُفر ريَّاح المنوفية أحيل عليه عمل قناطره ومبانيه، فأجراها على ما هي عليه الآن.

وفي سنة ١٢٨٢ اختاره (إسماعيل) للنيابة عن الحكومة المصرية في المجلس الذي تشكَّل لتقدير الأراضي التي كانت حق شركة ترعة السويس، على مقتضى القرار المحكوم به من قِبل الإمبراطور نابوليون، فأتم المسألة على أحسن حال، وأحسن إليه بعد إتمامها برتبة المتمايز، وأعطي النيشان المجيدي من الدرجة الثالثة، وبُعث إليه من قِبل الدولة الفرنساوية بنيشان (أوفيسييه دي لالچيون دونور).

وفي شهر جمادى الآخرة من سنة ١٢٨٤ أحيلت إليه وكالة ديوان المدارس تحت رياسة شريف باشا، مع بقاء نظارة القناطر الخيرية، وبعد قليل انتدبه (إسماعيل) للسفر إلى باريس في مسألة تخص المالية، فكانت مدة غيابه ذهابًا وإيابًا وإقامة خمسة وأربعين يومًا، استفاد فيها فوائد علمية جمة. وبعد قليل من عودته أُحسن إليه في سنة ١٢٨٥ برتبة ميرميران، وأحيلت إلى عهدته إدارة السكك الحديدية المصرية، وإدارة ديوان المدارس، وإدارة ديوان الأشغال العمومية، وفي شهر شوال من تلك السنة انضم إلى ذلك نظارة عموم الأوقاف مع بقائه على نظارة القناطر الخيرية، والتحاقه برجال المعية.

فشمر عن ساعد جدِّه في مباشرة تلك المصالح، ولسبب اتساع ديوان السكة الحديدية، وكثرة أشغاله، كان يذهب إليه من بعد الظهر إلى الغروب، للنظر فيما يتعلق به، وجعل من الصبح إلى الظهر لباقي المصالح.

وكان قد تحصل على الإذن بنقل المدارس من العباسية إلى القاهرة، إلى سراي الأمير مصطفى فاضل بدرب الجماميز، رفقًا بالتلامذة وأهلهم، لما كان يلحقهم في الذهاب إلى العباسية من المشاق والمصرف الزائد، فأجرى في السراي تصليحات لازمة للمصالح، وجعل السلاملك للديوان، ووضع كل مدرسة في جهة، وجعل بها أيضًا ديوان الأوقاف وديوان الأشغال، فسَهُل عليه القيام بها.

وكانت كثرة أشغاله لا تشغله عن الالتفات إلى ما يتعلق بأحوال التلامذة والمعلمين، فكان كل يوم يدخل عليهم بكرة وعشيًّا، عند غدوه من البيت ورواحه، وأعمل فكره فيما يحصل به نشر المعارف وحسن التربية، فحرَّر اللائحة التي ذكرناها في حينه، وأنشأ المدارس المركزية والمدارس الابتدائية المثلى، المتقدم بيانها، وأجرى الإصلاحات اللازمة في المكاتب القديمة، فغيَّر بعض مبانيها وأوضاعها الأصلية، ورتب لها النظار والمعلمين وأدوات التعليم ونحو ذلك، وجعل المصاريف اللازمة للمدارس والمكاتب جارية على وجه يستوجب انتظامها، مع خفة المصرف على الديوان.

ثم لأجل تسهيل التعليم على المعلمين والمتعلمين، وصون ما تعلموه من الذهاب، جعل بالمدارس مطبعة حروف ومطبعة حجر لطبع كل ما يلزم من الكتب، وأمشق الخط والرسم وغير ذلك.

واعتنى بأمر تخريج المعلمين الأكفاء، فأنشأ مدرسة دار العلوم، ورتب كيفية تدريب نجباء التلامذة الذين أتموا دروس المدارس العالية على التعليم، وأنشأ دار الكتب الجامعة، ومحلًا للآلات الطبيعية، وغيرها من آلات العلوم الرياضية اللازمة للمدارس، فتمكن التلامذة بمعاينتها والتمرن عليها من اجتلاء المعقول في صورة المحسوس.

والتفت لجميع الأوقاف من التكايا والمساجد وغيرها – لا سيما ما كان منها بالأقاليم – بالإصلاح والتجديد، فحفظها وصانها، وأبطل عادة التعمير على طرف الديوان، وجعله يعطى بالمقاولة للمقاولين، بعد النظر فيه من مأموري الأثمان، وباشمهندس الديوان، وعمل الرسم اللازم، وتقدير النفقة الواجبة، ثم قسم أراضي الوقف الواسعة الخربة، كالتي كانت في جهة السيدة زينب وخلافها، على الراغبين يبنون فيها منازل وحوانيت بحكر سنوي يقرر عليهم، ويدفعون مقدار عشر سنين مقدمًا بصفة تبرع، فكان ذلك سببًا لعمارة أحياء كثيرة تجلب ريعًا للوقف، استعين به على التنظيم الجاري في المدن لتوسعة الشوارع والحارات وتقويمها.

ومما يجدر الالتفات إليه أن عموم التحسينات والعمارات والإنشاءات العمرانية التي أجريت في القطر في عهد (إسماعيل) إنما أجريت وعلي مبارك باشا ناظر على ديوان الأشغال العمومية، فكان – والحالة هذه – مشغولًا بالمصالح الأميرية، وتنفيذ الأغراض الخديوية ليلًا ونهارًا، حتى لم يرَ وقتًا يلتفت فيه لأحواله الخاصة به، ولا يدخل بيته إلا ليلًا، بل وكان يفكر في الليل فيما يفعل بالنهار، لا سيما بعد أن تمت أعمال ترعة السويس، وصمم الخديو على عمل مهرجان يدعو إليه ملوك أوروبا وسلاطينها.

فكان مع النظر في أحوال الدواوين المسلَّمة إدارتها إلى عهدته، مشغول الفكر، دائم السفر في مصالح أولئك المدعوين، إلى أن انقضى جميع ذلك على أحسن حال، فانهالت عليه النياشين والأوسمة تترى من كل دولة على السواء.

وقد بقيت تلك المصالح تحت يده إلى رمضان سنة ١٢٨٨، ثم انفصل عن ديوان السكة، ثم عن المدارس والأشغال بعد أيام قلائل، ثم عن الأوقاف بعد مضي قليل من شوال من تلك السنة، بدسيسة من إسماعيل صديق باشا، لخلاف وقع بينهما على إدارة السكة الحديد.

ولكنه لم يقم في بيته إلا نحو شهرين، ثم جُعل ناظرًا على ديوان المكاتب الأهلية، وأمر بتنظيمه. وفي سنة ١٢٨٩ أحيل عليه نظر الأوقاف ثانيًا، وبعد قليل أحيل عليه نظر ديوان الأشغال، ولم يمضِ إلا يسير حتى تحولت نظارة هذه الدواوين إلى الأمير حسين كامل، فبقي علي باشا بمعيته بصفة مستشار، وفي سنة ١٢٩٠ انفصل ديوان الأشغال بنفسه تحت رياسة الأمير المذكور، وجعل علي باشا وكيله. وفي شعبان من السنة عينها جُعل عضوًا في المجلس المخصوص، ولكنه انفصل عنه بعد قليل بسبب وشايات صدِّيق وأضرابه.

فأقام في بيته، وماهيته جارية، إلى أن جُعل في سنة ١٢٩١ رئيس أشغال الهندسة بديوان الأشغال، بعد أن أُلحق هذا الديوان بديوان الجهادية تحت نظارة الأمير حسين كامل. وفي سنة ١٢٩٢ جُعل مستشارًا للأمير توفيق في ديوان الأشغال عينه بعد إلحاقه بوزارة الداخلية، فمستشارًا في الديوان عينه، مستقلًّا، للأمير إبراهيم بن أحمد.

ولما تألفت الوزارة النوبارية الأولى عُين فيها علي باشا على ديوانَي الأوقاف والمعارف، فصرف وسعه في توسيع دائرة التعليم: فشرع في بناء مدارس جديدة، كمدرستي طنطا والمنصورة، وفي تكثير عدد المكاتب، وترتيب المدرسين، وما يلزم للتعليم من أدوات وكتب.

واعتنى كذلك بأمر الأوقاف اعتناء حكيمًا، وبقي في المنصب إلى أن سقطت الوزارة النوبارية.

فلما شكَّل رياض باشا وزارته الأولى جعل ديوان الأشغال العمومية ديوانًا مستقلًّا، وعهد به إلى علي مبارك باشا، فقسم أعماله ثلاثة أقسام: التحريرات والمحاسبة، وعمل التصميمات لما يلزم تجديده من الأعمال، ويتبعه فرقة مهندسين لعمل الرسومات، والموازين وأعمال القاهرة ومدن القطر، وذلك غير الملحقات مثل: قلم الزراعة، وقلم المصلح، ومصلحة الانجرارية، وقلم القضاء.

وقسَّم مصلحة الهندسة خمسة أقسام، لكل قسم مفتش، وجعل جميع أعمال الهندسة تحت إدارة وكيل الديوان، وقسم الأعمال على عدة سنين، وأجراها بهمة فائقة، وشرع في بناء سلخانة القاهرة، واسبتالية القصر العيني، ومدرسة الطب، واتفق مع شركة مياه القاهرة

على توصيل المياه إلى حلوان، ونُظمت الحمامات التي بها، وجُعل لها طبيب ومأمور، وزيد في القاهرة عدد فوانيس الغاز ... إلخ إلخ، مما لا داعي لذكره هنا، لأنه عمل في غير عهد (إسماعيل).

وبقي علي مبارك باشا ناظرًا على الأوقاف في وزارة شريف باشا سنة ١٨٨٣، ولكنه تخلى عن المنصب في وزارة نوبار الثانية، وعاد فعين ناظرًا للمعارف في وزارة رياض باشا الثانية في يولية سنة ١٨٨٨، ففتحت في مدته المدارس الأهلية الحاضرة في المدن والأقاليم ... إلخ.

وفي سنة ١٣١١/سنة ١٨٩٣ – وكان قد تخلى عن منصبه بعد سقوط الوزارة – سافر إلى بلده لتفقد حال زراعته وإصلاحها، وكانت قد بارت لانشغاله عنها في المصالح العامة، فأدركه هناك مرض في المثانة كان سببًا في عودته إلى مصر، فعولج فلم ينجع الدواء.

وأدركه الأجل بمصر في منزله بالحلمية في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣، فأمرت الحكومة بالاحتفال بجنازته أعظم احتفال، وأقفلت عموم المدارس حدادًا على أبيها، ثم جمع خريجو دار العلوم فيما بينهم ورسموا له صورة بالزيت على القماش، وصنعوها في مدرستهم باحتفال عظيم، وفتحت لجنة في العاصمة اكتتابًا عموميًّا لإقامة أثر تاريخي له، وقد أطلقت وزارة الأشغال اسمه على أحد الشوارع الفسيحة في القاهرة بجهة الحلمية الجديدة.

أما صفاته وأخلاقه، فقد تبينتها أيها القارئ اللبيب من خلال سطور ترجمته.

وأما رياض باشا[٩] – وقد قال المقتطف عنه إنه ابن ناظر الضربخانة المصرية، وذهب آخرون إلى أنه يهودي أزميري من أسرة معروفة يقال لها أسرة الوزان – فقد ولد في سنة ١٢٥٠ هجرية، ودخل في خدمة الحكومة المصرية بوظيفة مبيض في مجلس العموم بديوان المالية في ١١ صفر سنة ١٢٦٤، بماهية قدرها ١٤٥ قرشًا صحيحًا، ولاحت عليه مخائل النجابة وملامح الاستعداد، فارتفعت ماهيته بعد ستة شهور إلى ١٩٣ قرشًا صحيحًا و١٣

(٩) مأخوذ عن المقتطف الصادر في شهر أغسطس ١٩١١، والخطبة التأبينية التي ألقاها صاحب السعادة أحمد زكي باشا في السنة عينها في احتفال الأربعين، وعن «خديويون وباشاوات» لموبرلي بل، وعن المقارنة بين رياض ونوبار في «إنجلترا بمصر» للورد ملنر، وعن الفصل الثالث والأربعين من «مصر الحديثة» للورد كرومر.

بارة، وكانت هذه الزيادة في نظير تكليفه بعمل آخر وهو قيد الخلاصات.

ثم أُلغي ذلك المجلس في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٦٥، ولكن رياض توصل بعد شهرين ونصف للدخول في المعية السنية للتبييض والقيد بماهيته عينها. وفي سنة ١٢٦٦ انتظم في سلك عساكر الموسيقى برتبة ملازم، فقام بهذه الخدمة الجديدة خير قيام، جعله أهلًا لنيل رتبة اليوزباشي بعد شهرين اثنين، ثم ارتقى إلى رتبة الصاغقولاغاسي، ثم إلى رتبة البكباشي في بحر سنتين، كل ذلك في خدمة الموسيقى العسكرية.

فلما كانت سنة ١٢٦٨ انتظم في سلك رجال المعية السنية برتبة القائمقام بصفة ياور بمعية (عباس الأول)، وهنالك ارتقى في ٥ صفر سنة ١٢٦٩ إلى رتبة الميرالاي، ووظيفة مهردار لوالي مصر المشار إليه.

ثم وجد (عباس) فيه من دلائل الحزم ما يخوِّله إدارة الأهالي، فأسند إليه مديرية الجيزة وأطفيح، وليس له من العمر إلا عشرون سنة قمرية، وقد حمل هذا بعض حساده وأعدائه على نسبة تقدمه السريع، وحظوته في عيني (عباس)، إلى تدنيه لأمور يلحق العار بمرتكبيها.

وبعد سنتين انتقل مأمورًا لإدارة الفيوم ومديرية بني سويف، ثم مديرًا لقنا بماهية قدرها خمسون جنيهًا في الشهر، وعاد بعد ذلك إلى العاصمة، حيث أسندت إليه وكالة المرور والسكة بمصلحة السكة الحديد، ثم تحرك منها سنة ١٢٧٤ بصفة مأمور لإدارة نصف أول روضة البحرين – وهي اليوم عبارة عن مديريتَي المنوفية والغربية – والنصف الأول المذكور كان في اصطلاح ذلك الوقت عبارة عما نسميه الآن بمديرية المنوفية.

ثم جُعل وكيلًا لهذه المديرية، وبلغت ماهيته خمسة وسبعين جنيهًا، فبقي في هذه الوظيفة لغاية ٤ جمادى الثانية سنة ١٢٧٧، وحينئذ قلب له الدهر ظهر المجن، فقد صدرت في ذلك اليوم إرادة سنية فصلته عن الخدمة، ورمته بالإهمال.

ولكن مدة الغضب لم تطل عليه، فقد حظي بالرضى ثانية بعد أشهر قليلة، وعينه (سعيد) «لخدمة الكتابة» في معيته، بإذنٍ تاريخُهُ أول ذي القعدة سنة ١٣٧٧، وفي سنة ١٢٧٩ أنعم عليه برتبة الميرميران، وجعل ماهيته مائة جنيه مصري في الشهر، وكان لا يزال دون الثلاثين.

فلما كانت سنة ١٢٨١ صدر الأمر العالي بتعيينه عضوًا في مجلس الأحكام – وكان يماثل ما نسميه الآن بمحكمة النقض والإبرام – ثم أحيلت إلى عهدته نظارة «أمور خاصة خديوي»، وانتقل إلى وظيفة مهردار، حتى كان ١١ شوال سنة ١٢٨٤، فغضب عليه (إسماعيل)، وأصدر للمالية إرادة سنية مختصرة باللغة التركية، هذه ترجمتها: «بحسب الإيجاب قد صار رفت رياض مهردارنا سابقًا من معيتنا، فلأجل إيجاب إجراء ذلك بالمالية لزم الإشعار.»

غير أن (إسماعيل) نفسه ما لبث إلا وأعاد نعمته إليه، وأسند له في معيته وظيفة كانت تسمى «خزينة دار» سنة ١٢٨٦، ولكن ماهيته نزلت إلى ستين جنيهًا.

وفي سنة ١٢٨٧ نال رتبة «الروم إيلي بكلربكي» وزادت ماهيته إلى خمسة وسبعين جنيهًا – وهو مرتب الرتبة المذكورة – وأرسله (إسماعيل) في مهمة سياسية تتعلق بالإصلاح القضائي إلى مقر السلطنة العثمانية في الأستانة، فلما عاد منها صدر الأمر العالي بتعيينه مستشارًا لرياسة المجلس المخصوص – وهو الذي خلفه مجلس النظار في النظام الحديث للحكومة المصرية – وصار مرتبه مائة وخمسة وعشرين جنيهًا، ومن هذه الوظيفة ارتقى إلى وظيفة مدير المدارس والأوقاف سنة ١٢٩٠، وانضمت إليه وظيفة مستشار الداخلية، ورياسة المجلس الحسبي أيضًا في السنة التالية، ثم صار ناظرًا للخارجية، فالزراعة، فالحقانية (وأضيفت من ذلك العهد على ماهيته مصاريف الضيافات والجمعيات، وقدرها مائة وخمسة وعشرون جنيهًا في الشهر، فبلغ مجموع ما يتناوله مائتين وخمسين جنيهًا في الشهر)، فالمدارس، فالتجارة، والزراعة، وكانت هذه الدواوين تابعة للمعية مباشرة: فإن إدارة الحكومة في مصر كانت في ذلك العهد منوطة بالخديو رأسًا، وإنما يعاونه جماعة من أرباب المناصب العالية يضعهم هو على رءوس الدواوين، ومرجع كل واحد منهم إليه مباشرة، وبصفة فردية، أي بغير اجتماع وبلا تضامن، وعند حلول الخطوب كان الخديو يستشير هيئة تتألف من أولئك الرؤساء، ورؤساء بعض المصالح الكبيرة، ومن بعض أعضاء آخرين، يكونون بمثابة وزراء بلا مساند، وتُدعَى تلك الهيئة «المجلس الخصوصي».

وقد كان أعضاء هذا المجلس في سنة ١٨٧٦ الرجال الآتية أسماؤهم:

إسماعيل صدِّيق ناظر المالية؛ مصطفى رياض ناظر الحقانية والخارجية؛ إسماعيل أيوب ناظر التجارة والزراعة؛ محمد ثابت رئيس مجلس الأحكام؛ عبد الله عزت رئيس شورى النواب وسردار عسكرية؛ أحمد رشيد رئيس مجلس حسبي مصر؛ عمر لطفي محافظ مصر؛ حسن راسم محافظ الإسكندرية؛ محمد توفيق (ولي العهد) ناظر الداخلية؛ حسين كامل (السلطان) ناظر الجهادية والبحرية؛ علي إبراهيم ناظر الأشغال؛ منصور يحيى يكن ناظر المعارف والأوقاف؛ علي مبارك مستشار الأشغال؛ وچاهين كنج، وعبد اللطيف، وجعفر صادق، والسيد أبو بكر راتب أعضاء بلا مسند.

ولما تألفت الوزارة النوبارية المسئولة سنة ١٨٧٨، عُهد بوزارة الداخلية إليه، ثم أراد (إسماعيل) في أوائل سنة ١٨٧٩ أن ينقله إلى الخارجية، ولكن الحكومتين الفرنساوية والإنجليزية قاومتاه، وأبى رياض عينه موافقته على النقل، وكان قد اشتهر بثبات عزمه وبشجاعته الأدبية في منصب نائب رئيس لجنة التحقيق المعينة في سنة ١٨٧٨ لتنظر في أمر المالية المصرية.

ولما سقطت الوزارة النوبارية سافر رياض باشا إلى أوروبا، وأقام فيها حتى تولى الخديو (محمد توفيق)، فاستدعاه وطلب منه تشكيل وزارة جديدة عقب استقالة الوزارة الشريفية (٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩)، فكانت تلك أول مرة تقلد فيها رياض رياسة الوزارة، ولبث على دستها إلى أن جرفته الثورة العرابية.

وتقلد وزارة الداخلية في الوزارة الشريفية الثانية، ولكنه لم يقم فيها إلا شهرين، لأنه كان يرى وجوب معاقبة العصاة معاقبة شديدة بلا شفقة ولا رحمة، ولم يطاوع على رأيه.

وبقي معتزلًا أشغال الحكومة إلى أن فوَّض إليه الخديو (توفيق) تأليف الوزارة سنة ١٨٨٨، فلبى الطلب وتقلد – علاوة على رياسة مجلس النظار – زمام وزارة الداخلية، ولكن تمسكه الشديد برأيه اضطره إلى الاستعفاء بعد مرور سنتين، فاعتزل الأعمال ثانية في مايو سنة ١٨٩١.

ثم استدعاه (عباس الثاني) لتأليف وزارة بعد صرف وزارة فخري باشا، فألفها وبقي على رياستها وفي منصة الداخلية إلى أن كانت حادثة الحدود الشهيرة – وهي التي انتقد

فيها (عباس) نظام الجيش المصري انتقادًا رأى كتشنر باشا السردار إذ ذاك نفسه مضطرًّا معه إلى الاستعفاء من منصبه، فأبى اللورد كرومر أن يوافقه على رأيه، وألزم الخديو بواسطة رياض بنشر ثناء على الجيش وسرداره في «الوقائع الرسمية»، اعتبر بمثابة اعتذار عن الانتقاد الذي كان بدا منه.

فاستقال رياض، وما فتئ ملازمًا العزلة السياسية، حتى كانت حفلة وضع الحجر الأول لمدرسة محمد علي الصناعية سنة ١٩٠٦ بالإسكندرية، فألقى رياض فيها خطبة – بصفته رئيس شرف جمعية العروة الوثقى – امتدح فيها اللورد كرومر في حضرة الخديو (عباس الثاني)، فنفر الخديو منه، وحملت الجرائد المحلية على الوزير الشيخ حملة شعواء.

ولكن منزلة رياض من النفوس لم تنحط، واضطر الخديو نفسه إلى الإشارة على عاقدي المؤتمر الإسلامي المصري سنة ١٩١١ بانتخاب رياض باشا رئيسًا له، فأدار اجتماعاته وجلساته بحكمة وروية، ولكن المتاعب التي سببها له أودت بصحته – وقد كانت ضعيفة – فمات في ١٨ يونية سنة ١٩١١ وهو في التاسعة والسبعين هلاليًّا، والسابعة والسبعين شمسيًّا من عمره.

وقد كان قصير القامة، نحيف الجسم، تدل ملامحه ولهجته في كلامه على أنه من أصل تركي، لا من أصل مصري، ولو أنه تلقى مبادئ العربية والتركية في بيت والده، ثم في مدرسة المفروزة، وكان مظهره مظهر يهودي شرقي، محني الكتفين، ويكاد ابتسامه يكون اضطراريًّا.

وقد وصف رياض باشا كثيرون من الذين جعلوه موضوع كتاباتهم، لا سيما موبرلي بل في مؤلفه المدعو «خديويون وباشاوات لرجل يعرفهم معرفة جيدة»، ولكنا نرى أن خير وصف للرجل هو ما جاد به قلم اللورد ألفريد ملنر في المقارنة التي أقامها بين نوبار وبينه، في كتابه المعنون «إنجلترا بمصر»، قال:

إني لن أتوسع في المباينات الساطعة البادية على طباع وطبائع هذين الندين الأبديين؛ فإنها ما فتئت منذ عشرين عامًا موضوع وصف الكتَّاب الذين تكلموا عن السياسة المصرية، ولكني لن أسمح أيضًا لنفسي بالسكون إلى الاعتقاد بأن لدى القراء من الإلمام بالشئون المصرية الحديثة، وبما يختص بالشخصين الأكبر أهمية في تاريخها المعاصر، ما يكفيهم ليعرفوا

أن نوبار أرمني، وأما رياض سواء أكان أم لم يكن من أصل يهودي، فمسلم وأعرق الأتراك في تركية خلقه وتربيته وميوله؛ أن الأول حر الفكر ومتكيفه بمقتضيات العصر، وأما الثاني فمحافظ من أشد المحافظين على التقاليد القديمة؛ أن نوبار رجل ذو تربية غربية عالية، ومتملك ناصية اللغة الفرنساوية تمام التملك، وأما رياض فشرقي محض، وقد تعلم الفرنساوية في سن يتعذر معها عليه إمكان تكلمه بها بسهولة؛ أن بعضهم قد يشك في شجاعة نوبار، وأما شجاعة رياض فلا يشك أحد فيها؛ أن نوبار تتدفق عنه الأفكار العصرية على تنوعها وسموها، وأما رياض فخزين الأفكار عنده محصور، ومن نوع بات مزمنًا متأخرًا؛ أن نوبار ميال إلى التعميم، ولكنه قد يتعب، ويضل إذا ما نزل إلى دقائق الحكم، وأما رياض فمتفوق في معرفة الدقائق، ويدري على رءوس أصابعه ظواهر الإدارة المصرية وخفاياها؛ أن نوبار نُكَتي، تارة خفيف الروح، وطورًا لماز، وأما رياض فلم ينفتق ذهنه مرة واحدة لنكتة أو لطيفة، ولو أنه لا ينقصه في لغته العربية شيء من الفصاحة الشرقية، المنفوخة الأوداج، التي تأخذ بمجامع قلوب مواطنيه؛ أن نوبار متى جُرَّ إلى مضمار العمل الخيري والبر الإنساني لا ينظر إلى النقود ولا يبالي بها، وأما رياض فمقتصد حازم صارم، لا يتأثر مطلقًا بأي مؤثر عاطفي أو شعور إنساني، لا لأنه معدوم الشفقة بعامة الناس، ولكن لأن الشفقة لديه تشبه ما كان يشعر به منها خير أصحاب الإقطاعات في الأزمنة الوسطى نحو تابعيهم.

فالتباين بين الاثنين يفوق إذن ما اعتيد منه بين الأشخاص المختلفين، وإنك لتراه باديًا في مظهر الرجلين الطبيعي، بدوَّه في أخلاقهما وروحيهما: فنوبار جميل الطلعة والبزة، حلو الشمائل، عسلي اللسان، وأما رياض فصغير ومخزنبق، غضوب، كسار، وصوته لدى أقل تهيج يميل إلى الصرير، وهو فيما عدا بيته حيث يكون لطفه كاملًا، يتطرف في الغلظة إلى حدِّ السماجة، ليس فقط في معاملته لمرءوسيه، بل في معاملته لمساوييه في الرتبة والمكانة، ولو أنه شديد الميل إلى مطالبة الكل باحترام شخصه احترامًا لا يرى ذاته، مستعدًّا لمقابلة الغير بمثله.

ولكن إذا كان هذان الرجلان متباينين تمام المباينة من جهة طباعهما، فإن وجوه الشبه في مجرى حياتيهما كثيرة وغريبة، كل منهما يكره الآخر، ولكن التاريخ العادل يعترف

ويذكر بأن كلًّا منهما في سبيله خدم بلاده خدمات جليلة: فكلاهما احتمل متاعب جمة في أيام (إسماعيل)، بسبب وقوفه موقفًا غير متفق مع رغائب ولي النعم، وكلاهما اجتهد – ولو سدى – في إيقاف تيار الاستدانة الذاهب بالبلاد إلى الهاوية. ولئن افتخر نوبار بما شاده للعدالة من قواعد، فإن رياضًا يفتخر بما أبداه من شجاعة أدبية في وقوفه في وجه (إسماعيل)، وتعضيده لرجال لجنة التحقيق في النزاع الذي دخلوا فيه، لإنقاذ المالية المصرية، وقد بدا من كليهما بعد الاحتلال الإنجليزي وجوه تشابه تستوقف النظر: فكل منهما صدَّق على جهود إنجلترا الإصلاحية، واشترك مع الإنجليز إلى حد ما في أعمالهم، ولكن كلًّا منهما امتعض أيضًا لما كانت توجبه الرقابة البريطانية من قيود على الأهواء الاستبدادية، وانتهى إلى رفض مساعدتها، ولقد كان أشهر من نار على علم أن رياضًا قبل توزُّره كان يشكو مرَّ الشكوى من عدم تداخل الإنجليز في الأمور تداخلًا كافيًا ليكفل تقويم معوجها، وأنه لم يمضِ على استلامه زمام الحكم مدة مديدة إلا وطفق يتذمر من أنهم يتداخلون أكثر مما يطاق.

هذا فيما يختص بأوجه الشبه، وأما أوجه عدم التشابه فلا بد من الاعتراف بأن رياضًا قد لا يُلتمس له العذر الذي يُلتمس لنوبار على دخوله في عراك مع الرقابة البريطانية، فإن أحوال مصر حينما استلم نوبار دفة الإدارة كانت في فوضى نظام قلما يستطيع الإنسان وصفها، واستمر الإنجليز مدة يزيدونها تعقيدًا بكيفية تضجر الرجل وتململه، ولقد اصطدمت إدارته، دومًا وفي كل شيء، بإمساك وزارة المالية، واضطر إلى تحمل مسئولية كل ما كان كريهًا في سياسة كان هو أول الناقمين عليها من صميم فؤاده.

نعم إن الحالة في سنوات وزارته الأخيرة كانت قد تحسنت تحسنًا بينًا، ولكن التقدم – ولو أنه كان لا بد من الشعور بالإجراءات الصارمة اضطرارًا، التي كان من شأنها ضمانة حدوثه واستمراره – لم يكن قد ظهر بعد بكيفية عامة ترتاح إليها النفوس، وأما رياض فإنه استلم أزمة الأحكام في أحسن الأوقات وأطيبها تفاؤلًا، لا في زمن أزمة وإحن، بل في ساعة تجدد وإحياء، واستمر الجو صافيًا زاهيًا طوال مدة إدارته، فكان من سعادة حظه أنه رأى الجيش المصري، المحقر جدًّا في الماضي، يفوز على الدراويش، وعبء الدَّين العمومي يخفف، ومصر تحرر تحريرًا تامًّا وإلى الأبد من السخرة والعونة، والضرائب العقارية تخفض إلى أكثر من ثلاثين في المائة في أشد الأقاليم فقرًا، وزيادة الإيرادات على المصروفات تنمو سنة

فسنة، بالرغم من ذلك التخفيض، ورأى كل هذا ينسب إليه، ويرتفع عبير الثناء حول شخصه عليه.

فلو كان ذا طبع غير طبعه لكان جمع قلوب المصريين على حبه أكثر من كل وزير سواه، ولاستطاع البقاء على دفة الحكم بين تصفيق الجميع، وهو متمتع بحرية عمل تكاد تكون تامة، ولكنه ما أقام على منصة الأحكام سنتين إلا وقد نفرت منه قلوب كل ذي حيثية في القطر. ومع أن إدارته نجحت نجاحًا غير منقطع، فإنه أصبح مكروهًا من الجمهور أكثر مما كُره نوبار في حياته، وذلك لأن رياضًا كان ذا كفاءة غريبة في إثارة عداء الناس له حالما يتربع في دست الوزارة، وإنه لشيء عجيب في الحقيقة أن يكون هذا الرجل على مثل هذه القلة في جدارته لاستلام زمام الحكم، فهو ما دام بعيدًا عن كرسي الإدارة وملازمًا الحياة الفردية الخاصة يرى عدد مريديه يزداد يوميًّا في البلد، وذلك لأنه بصفته مسلمًا تقيًّا، يُجمع على حبه كل ذوي النفوذ الديني في القطر، وبصفته مزارعًا وفلاحًا عريقًا في شئون الفلاحة، وواقفًا تمام الوقوف على حياة الشعب واحتياجاته وأفكاره، يعرف كيف يهتم بمصالح مشايخ البلاد، وكيف يكتسب حبهم، ولكنه حالما يتربع في الدست يصبح كالقنفذ، كله شوك، وعصبيًّا إلى حد عدم استطاعة الصبر على ما في الإدارة من موجب للضجر والملل، فلا يلبث أن يندفع مع تيار تحرك وتقلب كتحرك وتقلب المصاب بحمى، فينجرح شعوره لكل حيف، ويصبح يرى في النصائح، حتى متى قدمت له بغاية التأدب والاحترام، ضروبًا من الإهانات والانتقاص.[١٠]

على أننا نرى أن نضع إزاء ما جاء في آخر وصف اللورد ملنر هذا لرياض، ما قاله عنه صاحبا المقتطف بعد أن ذاق الرجل كأس المنون، قالا:

وقد تيسر لنا أن ندرس أخلاقه وصفاته وطباعه عن قرب، وأن نمحص ما يقوله أنصاره في مدح أعماله، وخصومه في ذمها، ونعلم مقدار ما في أقوال الفريقين من الصواب والخطأ.

فلا ريب عندنا أن الفقيد كان رجلًا رفيع الآداب، صادق الوطنية، شديد الغيرة على مصر، والرغبة في إبلاغ أهلها أعلى غاية في كل أمر حميد. ولا ريب أنه كان حسن المقاصد،

(١٠) انظر: «إنجلترا في القطر المصري» للورد ملنر، من ص١٥٥ إلى ١٥٩.

يحب الخير للناس، ويحب خيار الناس، وينفر من شرارهم نفورًا ظاهرًا لا يخفيه عنهم، وكان لشدة غيرته على قومه يحسب نفسه مسئولًا عن كل مصري، فيدافع عنه دفاع الأب عن ابنه، ويوبخه أيضًا، ويعنفه بكلام مؤلم إذا رأى منه ما لا يعجبه، فلذلك كان بعض الذين يوبخهم من كبار الموظفين يخطئون الباعث الحقيقي له على ذلك، فيستاءون منه، وربما حقدوا عليه ورموه بالكبر وحب الاستبداد، وباتوا من خصومه والمتكلمين في حقه.

ثم إنه كان إذا رأى السيئة يطلب إزالتها أو إصلاحها بأقرب الطرق التي يدله عليها ذكاؤه الفطري والإدارة التي ألفها واعتادها في زمانه، فإذا وجد أمامه حوائل وعوائق نظامية، عيل صبره عليها، وأراد التخلص منها، بما اتصف به من شدة العزيمة وقوة الإرادة، وهذا ما أوقع الخلاف بينه وبين رجال القانون في الحقانية والمحاكم، وجعل كثيرين من هؤلاء يرمونه بحب الاستبداد بالأمور، وكراهته للنظامات الدستورية، وهذا ما أوقع الخلاف بينه وبين بعض الأوروبيين الموظفين في الحكومة وخارجها، وجعلهم يرون رأي رجال القانون في أفعاله.(١١)

ولخص اللورد كرومر رأيه في رياض باشا في خطبته الوداعية سنة ١٩٠٧، حيث قال بعد ذكره نوبار باشا:

وأذكر أيضًا اسم رجل آخر من أرباب السياسة، وأنا مسرور بمشاهدته الآن بيننا، ألا إنه صديقي القديم المؤتمن صاحب الدولة رياض باشا. إننا أيها السادة في زمان لا يحتاج فيه الشاب المصري الذي يتظاهر بمظهر المصلحين إلى شجاعة تذكر، ولكن ما هو كائن الآن لم يكن كذلك طول الزمان. كان (لإسماعيل) باشا – رحمه الله – طرق عنيفة في معاملة الذين لا يطأطئون الرءوس أمامه، ولا يعنون لهيبته، ومع ذلك وقف رياض باشا منذ ثلاثين سنة، واعترض بكل جرأة على سوء الإدارة، وأقام الحجة على فساد الأحكام، الذي كان متغلبًا على مصر في تلك الأيام، وعلق الجرس بعنق الهر، فأعجبت بشجاعته هذه حينئذ. وكثيرًا ما وقع بيني وبين صديقي ورصيفي القديم خلاف بعد ذلك، ولكني لم أكفَّ قط عن النظر إليه بعين المحبة التي تستحقها صفاته العبقرية.(١٢)

---

(١١) انظر: «المقتطف» الصادر في أغسطس سنة ١٩١١ ص١١٢.

(١٢) انظر: «المقتطف» عينه ص١٠٧.

قال صاحبا المقتطف: «وحقيق بلورد كرومر أن يقول هذا القول عن رياض باشا، لأن رياض باشا كان يثق به ثقة لا يخامرها ريب. قال اللورد كرومر في كتابه «مصر الحديثة» إن شركة إنجليزية تألفت لتشتري سكك الحديد من الحكومة المصرية في وزارة رياض باشا الأولى، ولما عرض الأمر على النظار التفتوا إلى لورد كرومر – وكان مراقبًا من قبل إنجلترا – ليروا ما هو رأيه فيه، فقال لهم: «إن الأمر في يدكم أنتم، فإذا كنتم ترفضون البيع، فأنا أوافقكم على الرفض، وإذا كنتم تقبلون به، فأنا أبذل جهدي حتى لا تغبنوا في الثمن.» فقرَّ قرارهم على رفض البيع، وبعد أيام طلب منه أن يفض خلافًا بين الحكومة المصرية والخواجات جرنفلد الذين أنشأوا مرفأ الإسكندرية، وكان لا بد من أن يوقع رياض باشا شروط الحل التي وضعها لورد كرومر فأخذها ومضى بها إليه وهو لا يصدق أنه يستطيع أن يوقعها في ذلك اليوم؛ إذ لا بد من النظر فيها. أما رياض باشا، فقال له: «هل أنت موافق على هذه الشروط ومقتنع بعدالتها؟» فقال: «نعم.» فأخذها منه، ووقَّعها من غير أن يقرأها لشدة ثقته به.»(١٣)

ولما ألف لورد كرومر كتابه «مصر الحديثة» تكلم على رياض باشا بإسهاب، فقال: إن حياته السياسية يمكن أن تقسم إلى أربع مدد مختلفة: (الأولى) كناظر وأحد أعضاء لجنة التحقيق في عهد (إسماعيل باشا)، و(الثانية) كرئيس للنظار في عهد (توفيق باشا) مدة المراقبة الإنجليزية الفرنساوية، و(الثالثة) كرئيس للنظار في عهد (توفيق باشا) أيضًا، زمن الاحتلال، و(الرابعة) كرئيس للنظار في عهد (عباس الثاني).

ففي المدة الأولى ظهر بأعظم مظهر للعالم؛ فقد سخط مما حل بوطنه من الخراب الذي جرَّه عليه حكم (إسماعيل باشا)، ووقف نصيرًا للإصلاح وقفة مَن لا يهاب أحدًا في سبيل الإصلاح، أيام كان المصري لا يجترئ أن يجاهر برأيه ما لم يعرِّض حياته للخطر، وماله للضياع. ومهما كان الخطأ الذي يمكن أن يكون رياض باشا قد ارتكبه في تقلبه في الوظائف بعد ذلك، فلا يبرح من الأذهان أنه أظهر حينئذ شجاعة عظيمة حقيقية، ونظرًا بعيدًا في العواقب.

وفي أوائل المدة الثانية؛ أي مدة المراقبة الثنائية، ظهر أيضًا كما ظهر في المدة الأولى،

---

(١٣) انظر: «المقتطف» الصادر في أغسطس سنة ١٩١١ ص١٠٧ و١٠٨.

ورأى فائدة الذين كانوا يشتغلون معه من الأوروبيين، لأنهم وقفوا بينه وبين أرباب الديون الذين كانوا كالذئاب الجائعة، وكان يعلم من نفسه أنه غير قادر على تخليص الحالة المالية من التشويش الذي كان فيها من غير مساعدة الأوروبيين، وفي أواخر تلك المدة عرضت مشكلة لم يقوَ على حلها، ولم يكن قد انتبه إلى أهميتها، وهي الثورة العرابية، فجرفه سيلها الجارف.

وفي المدة الثالثة خلف نوبار باشا رئيسًا للنظار، وفي أوائل هذه المدة جرت الأمور مجرى حسنًا، وهو يمتاز على نوبار باشا بحسن الإدارة، وبمعرفته الأمور الزراعية وأحوال المزارعين، والموظفون المصريون يهابونه هيبة شديدة، ويسهل على المسلمين الخضوع للمسلم المتمسك بدينه، لكنه كان شديد التمسك برأيه، فعسر عليه أن يدير دفة السياسة في زمن الاحتلال، واضطر إلى الاستعفاء.

ولم يتكلم لورد كرومر عن المدة الرابعة، لأن كتابه لا يتناولها، ثم ودَّ لو يكثر في مصر الوطنيون المتصفون بأسمى المناقب مثل رياض باشا.[١٤]

نقول: ومن يقرأ أقوال لورد كرومر يفتكر حالًا في مثلين عربيين، وهما: «إنما يحمد السوق من ربح»، و«كلٌّ يغني على ليلاه».

وقد افتتح زكي باشا سكرتير مجلس النظار في ذلك الحين خطبته التأبينية لرياض باشا في الحفلة التي أحياها ولدا الفقيد لمرور أربعين يومًا على وفاته، وختمها بالكلام الآتي:

رجل كرياض – والرجال قليل – في بلد كمصر، عهده بالحرية قريب؛ رجل كرياض، يفاخر به النيل – ويحق له الفخر – في هذا العصر الجديد؛ رجل كرياض، نبغ في عهد (إسماعيل)، وامتاز في ذلك الدور بالشكيمة والأثر الحميد؛ رجل كرياض، خدم هذا الجيل إلى أن دخل القبر، وهو قدوة الشبان والشيب؛ رجل مثل رياض، وأرجو أن يكون رياض مثالًا لكل رجل، لا يكفينا أن نرى قومه وأهله يقيمون له حفلة تتلوها الأخرى، وتعززها الثالثة، بل ينبغي لهذه الأمة الناهضة أن يتضافر أفرادها على تخليد ذكراه، ليكون موته له ولها حياة.

---

(١٤) انظر: «المقتطف» المتقدم ص١٠٨.

على أن الأمة لم تنهض، ولا تضافر أفرادها على تخليد ذكراه.

وأما إسماعيل صديق باشا، فإن القارئ سيتعرف به معرفة تامة في الجزء التالي.

الباب الخامس

العقبات التي اعترضت سبل نفاذ الخط

الفصل الأول

الكوارث الطبيعية[1]

حـــار بيـــني يا نائبـــات الليـــالي عـــن يميـــني، وتارة عـــن شمـــالي

(١) حريق الحمزاوي

في إحدى ليالي صيف سنة ١٨٦٣ شبت نار عنيفة بالحمزاوي – والحمزاوي، كما هو معروف، مجموعة مخازن تشتمل على أهم المستودعات لأنفس البضائع وأثمنها، لا سيما المنسوجات والأبسطة والطنافس بمصر القاهرة – وبالرغم من الهمة والنشاط المبذولين من رجال الحفظ العام، بالرغم من التطوع بإخلاص، المقدَّم من أهالي الجيزة وسكان الجهات الأخرى الذين هبوا للمساعدة على إطفاء النيران، فإن هذه لم تخمد إلا قبيل الفجر، بعد تعب شديد وجهد جهيد، وذلك لعدم وجود رجال مطافئ متخصصين كما هي الحال الآن، ولأن مياه النيل لم تكن قد جلبت بعد إلى القاهرة، فبلغت الخسائر جملة ملايين من الفرنكات – وكان لمليون الفرنكات في ذلك العهد قيمة تعادل نيفًا وعشرة أمثاله الآن.

فمدَّ (إسماعيل) يد المساعدة من صندوقه الخاص إلى أكثر المنكوبين بؤسًا، ثم استدعى التجار الذين أضر بهم ذلك الحريق، وأقرضهم عدة ملايين بدون فوائد، وأمهلهم عشر سنوات لردها، فنجى بذلك من الخراب والإفلاس التجار الغربيين أنفسهم الذين كانوا أهم دائني التجار الوطنيين المحروقة بضائعهم، وقلد الكل منة استحق عليها بجدارة الثناء والشكر العامين.[2]

---

(١) أهم مصادر هذا الفصل: «مصر القديمة والحديثة» لأودسكلكي، و«مصر تحت حكم إسماعيل» لسانتي، و«الكافي» لميخائيل بك شاروبيم، و«الكولرا في مصر» لكولوتشي بك، و«محاضر جلسات مجلس إدارة الإنتندنس سانيتير للقطر المصري» لكولوتشي بك أيضًا، و«التوفيقات الإلهامية» لمختار باشا المصري، و«رسائل الليدي جوردون دف ومصر» لرونيه.

(٢) انظر: «مصر القديمة والحديثة» لأودسكلكي ص٩، و«مصر تحت حكم إسماعيل» لسانتي ص١٨.

(٢) وباء الماشية والخيل

وكان قد انتشر في النمسا وإيطاليا في السنة عينها وباء اجتاح المواشي بكيفية مروعة، فانتقلت عدواه إلى مصر بعوامل التبادلات التجارية، وبالرغم من كل الاحتياطات التي أمر (إسماعيل) باتخاذها بكل دقة واعتناء لمقاومة تلك العدوى ومنع تفشيها، انتشر الداء الوبيل، كأنه الطاعون الأسود الفظيع، الذي أهلك الإنسان والحيوان والطير في أيام السلطان حسن، صاحب المسجد الأفخم في القاهرة، وعمَّ جميع البلاد شرقًا وغربًا، ولم يترك بلدًا إلا وحلَّ فيه، ولا قرية إلا ودخلها، واستمر يفتك بمواشي القطر، ويشتد شدة بالغة نيفًا وسنة، حتى بلغ عدد ضحاياه عدة مئات من الألوف، وكاد يفنى جميع البقر، فقلَّ اللبن والسمن، ثم انقطعا، وبلغت الحاجة إليهما أقصاها، وأكل الناس الدهن والزيت.

فبذل (إسماعيل) جهده لوضع حد لتلك المصيبة، وتخفيف ويلات نتائجها، فبعث واستحضر من البلاد المجاورة – لا سيما من الأناضول – كميات عظيمة من السمن، وفرَّقه على الفقراء مجانًا، فكانوا وهم في ضجيج وجلبة يصمان الآذان، يتزاحمون على «الوكائل»، ومخازن التوزيع التي خصصت لتفريقه بالأخطاط بالرغم من أنه لم يكن مما ترتاح إليه نفوس معتادي السمن المصري، وأن جانبًا منه كان رديء الرائحة، نتنها، ولا يزال كثيرون من الطاعنين في السن يذكرون أمامنا كراهة رائحته باعتبار أنه مستخرج من لبن الماعز، واستمرت الحال هكذا أيامًا عديدة.[٣]

واستحضر كذلك من البلاد الأجنبية عددًا كثيرًا من المواشي، وباعها للفلاحين بأوفق الأثمان لهم. وإذ لم يكفِ العدد المجلوب لسدِّ العجز المسبب عن الوباء، جلب جانبًا كبيرًا من الآلات البخارية، لتنوب قواها العاملة عن قوة الثيران وحيوانات الفلاحة الأخرى التي ذهب الوباء بأعمارها، ولو كان هناك سكة حديدية تصل ما بين مصر والسودان لأمكن المجيء بالمواشي من هذا القطر بسهولة، ولما وقعت وطأة ذلك الطاعون البقري على البلاد المصرية بالشدة التي عهدت، وكلفت (إسماعيل) نيفًا وثلاثة ملايين من الجنيهات.[٤]

---

(٣) انظر: «الكافي» لميخائيل بك شاروبيم ص١٤٠ ج٤.

(٤) انظر: «مصر» لمالورتي ص١٤١ رقم ١٥ في بيان المنصرف.

ثم مضت الأيام وانقضت حملة الحبشة الأخيرة، فتلاها وباء أصاب الخيل وحيوانات النقل كالجمال، والحمير، والبغال، ربما انتقل إليها من الحبشة عينها أو أصابها عن طريق العدوى من زميلاتها التي اشتركت في تلك الحملة المشئومة ولم تمت فيها، ولكنها أصيبت بذلك الداء بسبب المشقات المروعة التي احتملتها، وعادت وهو كامن فيها إلى القطر.[٥]

(٣) الكوليرا

وبينما كان نوبار، بعد أن عهدت إليه وزارة الأشغال العمومية والزراعة المنشأة حديثًا في أوائل سنة ١٨٦٥، يهتم اهتمامًا فائقًا بتصليح السكك الحديدية، وإعادة النظام إلى أعمالها، وفي إتمام جزء ترعة الماء العذب (الإسماعيلية)، الواقع بين مصر والوادي، تسكيتًا لإلحاحات المسيو دي لسبس على الحكومة المصرية بعملها طبقًا لما حكم به الإمبراطور نابوليون الثالث، وكان (إسماعيل) يمده بكل ما في وسعه، ويعمل في الوقت عينه على إنماء ثروته الخصوصية مذ أصبحت، بمفعول تحديد مرتبه السنوي، منفصلة عن الخزينة المصرية – فيبذل مفتشو مزروعاته، لا سيما إسماعيل صديق، ومحمد عكوش[٦] من المجهود وتفتق الذهن، والتفنن في حمل الفلاحين على بيع أطيانهم ما جعل خمس أطيان القطر الجيدة ملكًا له، إذا بنبأ وجفت له القلوب طيره البرق إلى أنحاء العالم بأسره، ووقع من مصر – على الأخص – موقع السوء الذي تتطير له الأرواح، ألا وهو نبأ ظهور الكوليرا في مكة المكرمة.

وإنما تطيرت الأرواح لأن الكوليرا – الوباء الفظيع المهلك – كان قد زار مصر في الماضي زيارات متعددة زارها في يوليه سنة ١٨٣١، وفي يونية سنة ١٨٤٨، وفي يوليه سنة ١٨٥٠ وفي يونية سنة ١٨٥٥، وترك فيها عقب كل زيارة من الآثار المخيفة والدمار ما كان جديرًا بأن يجعل المخيلات ترتعد، والقلوب تخور لذكره.

---

(٥) انظر: «مصر المسلمة والحبشة المسيحية» لداي ص٤٨١.

(٦) والد حضرة صديقي الفاضل محمود عكوش بك سكرتير لجنة حفظ الآثار العربية بوزارة الأوقاف وسلالة صالح أغا أق قوش زعيم الألبانيين الذين قضوا على المماليك في مجزرة القلعة الشهيرة سنة ١٨١١، وإني أغتنم هذه المناسبة لأقدم له جزيل شكري على البيانات والرسومات والمستندات التي أمدني بها وكانت من خير ما ساعدني على تحري أمور شتى وتدوينها.

ففي سنة ١٨٣١ – ولم يكن يُعرف قبلها، وقد دار فيها المعمور كله، وفتك به فتكًا ذريعًا، وافترس ضمن ضحاياه كازمير پيرييه، كبير وزراء لويس فيليب، ملك الفرنساويين، ووصف أوچين سي في «اليهودي التائه»، روايته الكبرى، مقدار اتساع بطش ذلك الداء الرهيب وصفًا مرعبًا – فإن (محمد علي) – وقد أقلقته شدة وطأة الوباء، وأخافته بالأخص على تجهيزاته وتعبيئاته الحربية – أقبل يبحث في طرق لمقاومته وإبادته.

فأشار عليه المسيو ميمو قنصل فرنسا العام، بإنشاء إدارة صحية تنظر في ذلك، وتقوم بشئونه، فكلف (محمد علي) بالمهمة جمهورًا من الأطباء الأجانب، فقاموا بها، وكونوا الإدارة المطلوبة في سنة ١٨٣١ عينها، ودعوها «الانتندانس سانيتير»، فألحقت بالإدارة المحلية، وجعلت تحت رياستها، وعهد إلى هذه الإدارة تنفيذ قراراتها.

وكان رئيس «الانتندانس» يعرض على الأمير أسماء الأطباء والعمال المطلوب تعيينهم فيها، فتصدر الإدارة السنية بتعيينهم، ويناط بكل منهم عمل يرفع تقاريره عنه إلى رئيسه مباشرة، وهذا يخبر بما يرى من كان أعلى منه، وهكذا بالتدريج الرسمي، حتى تبلغ المكاتبات الرئيس الأسمى.

وأقبل القناصل يعضدون تلك الهيئة الصحية فجعل كل منهم مندوبًا لديها، يحضر اجتماعات مجلسها، نائبًا عن جنسيته، ويتداول مع أعضاء ذلك المجلس في الإجراءات الواجب اتخاذها، على أن القرارات كانت بأغلبية الأصوات.

وامتازت الحكومة الفرنساوية رغبة منها في المحافظة على سلامة سواحلها التي على البحر الأبيض المتوسط من أن تتطرق إليها الأوبئة، بإيفاد أطباء خصوصيين من لدنها إلى الأسكلة الشرقية، لا سيما بمصر، ليراقبوا فيها الأحوال الصحية، ويخابروا وزير التجارة الفرنساوية رأسًا بكل ما يرونه ذا أهمية من الطوارئ، فلم يعد يسوغ لأي مركب، مهما كانت جنسيتها، أن ترد ثغرًا فرنساويًّا إلا إذا كان لديها إذن صحي من الطبيب الفرنساوي المقيم في الثغر الشرقي الذي بارحته.

هؤلاء الأطباء الفرنساويون كانوا بمصر يحضرون جلسات مجلس إدارة «الانتندانس» ومداولاته، ولهم حق التصويت فيها.

فلم يمض على إنشاء تلك الإدارة الصحية عهد قصير حتى ظهرت نتائج جهودها، فأنشئت «العازاريتات» (وهي التي يقال لها بالطليانية «لازارتي» "Lazzaretti"، فقلبها الأهلون إلى «مازاريطا») في الإسكندرية ودمياط والعريش والسويس، وأكبرها كلها عازاريتة الإسكندرية، فإنها – علاوة على استكمالها جميع ما يلزم للغرض الذي أنشئت من أجله – كانت تسع من ألف ومائتين إلى ألف وخمسمائة شخص، ونيطت إدارة كل منها بطبيب ومساعدين، وأفرد في كل عازاريتة محل للبضائع الواردة من البلاد الموبوءة، لتطهيرها فيه قبل التصريح لها بدخول القطر.

وعينت مدد مختلفة لحجز السفن القادمة من الأقطار المشبوهة في عرض البحر تحت المراقبة، حتى يثبت خلوها من إصابات وعدوى، فجعلت خمس أيام للسفن السليمة، مع عدم إجبارها على تنزيل ركابها وبضائعها في العازاريتة، وأما المراكب غير السليمة فقرر حجزها عشرة أيام، مع إجبارها على تنزيل ركابها وبضائعها، إلا ما كان غير صالح منها للتنزيل، لأجل تطهير الكل.

وعملت الحكومات التي تلت حكومة (محمد علي) على تحسين الأحوال الصحية في القطر فأعدمت بإشارة «الانتندانس» وتنفيذًا لقراراتها أهم الأسباب التي كانت الأوبئة تنشأ عنها فأبطلت الجبانات التي كانت داخل القرى والمدن بجانب المساكن، بل داخل المساكن عينها أحيانًا، ونقلت إلى مسافات بعيدة عنها، وروقبت أمور الدفن مراقبة دقيقة، منعًا لعدم تعميق اللحود والقبور تعميقًا كافيًا، وعدم قفلها قفلًا محكمًا، ومنع إنشاء المحلات المقلقة والضارة بالصحة بالقرب من المساكن، وردمت البرك التي كانت موجودة بكثرة في المدن والقرى، وسويت بالأرض تلال أقذار كان الإنسان يجدها لدى كل خطوة في القطر، ونقلت بعيدًا عن المأهول، وحتم الاعتناء بأمور النظافة اعتناء تامًّا في المدن والريف، على قدر المستطاع، وروقبت نقاوة المأكولات، وأقيم أطباء مجانيون في الأحياء المختلفة، وأنشئت مستشفيات في المدن الكبرى، وجعل اللقاح الجدري إجباريًّا، وخصص الأطباء لإجرائه مجانًا.(٧)

(٧) انظر «الكوليرا بالقطر المصري» لكولوتشي بك ص٨.

على أن هذا جميعه لم يتم إلا بالتدريج، ولم يجر معظمه إلا في عهد (إسماعيل) وبفضل همته، فكان أكثر الوقايات الصحية المألوفة الآن لدينا لا يزال – والحالة هذه – مجهولًا في سنة ١٨٦٥، وكانت الأوبئة، إذا ما تفشَّت، فتكت بالأعمار فتكًا ذريعًا، وصعب على القائمين بالشئون الصحية تلافي أمرها واستئصال شأفتها.

غير أن الصحة العمومية في القطر كانت – حتى آخر مايو من تلك السنة سنة ١٨٦٥ – جيدة جدًّا، ونسبة الوفيات في ٢٦ مايو عينه كانت في الألف، وزيادة المواليد على الوفيات في الألف، وبلغت هذه الزيادة في عشر سنوات ٤٣٩٦٦٤. [٨]

ومن جهة أخرى فإن مقاتلة الطاعون البقري كانت قد أفضت إلى القضاء على ذلك الوباء، لدرجة أنهم أبطلوا في ٢٤ مايو الكشف على المواشي الواردة إلى القطر. فما قيل من أن أهل مصر والإسكندرية كانوا يشربون مياهًا خضراء تذوب فيها أكوام مواد حيوانية ميتة كذب بحت، وكذب كذلك ما زعمته جريدة إفرنجية بالإسكندرية من أن جثث التماسيح الميتة كانت تغطي شواطئ النيل التي كانت تحرسها في السابق – كأن التماسيح كان أبدًا شأنها حراسة ضفاف النيل.

فما طار إذًا نبأ ظهور الكوليرا بمكة؛ إلا وأصدر (إسماعيل) أمره، فأرسلت الإدارة الصحية مندوبين إليها للوقوف على حقيقة الحال هناك، وموافاة رجال الحكومة المصرية بالأخبار.

ولكن المرض كان قد تلاشى من المدينة الحرام بمغادرة الحجيج لها، فتعقب المندوبان الحجاج وما افترقوا عن ملاحظتهم لحظة، ولكن نقاوة هواء البحر كانت سببًا في أنه لم تظهر على ظهور البواخر إصابات مطلقًا، فأدى ذلك إلى عدم حجز الحجاج في محجر السويس، والتصريح لهم بالذهاب إلى الإسكندرية، ليسافروا منها إلى بلادهم. فجهزت الإدارة قطارات خاصة سريعة، نقلتهم إلى الإسكندرية بدون أن يختلطوا بالأهالي، وأنزلتهم في محجر المكس تحت المراقبة.

ولكنه حدث – لسوء الحظ – أن بعض الشيالين في مصلحة سكة الحديد، من

(٨) انظر «الكوليرا بالقطر المصري» لكولوتشي بك ص٩.

قاطني حي كوم الشقافة بالإسكندرية، اختلطوا بهم لقضاء حاجاتهم، فما كان يوم ١١ يونية سنة ١٨٦٥ – وهو يوم مشئوم، لأنه في مثله من سنة ١٨٨٢ وقعت بالإسكندرية عينها المذبحة التي أكسبت الثورة العرابية المدنية صبغة الحركة الدينية التعصبية، فأدت إلى تداخل الدول الغربية، لا سيما إنجلترا في الشئون الإدارية المصرية، تداخلًا لم يعد في الإمكان إزالته بالتي هي أحسن، وأفقدت العالم الغربي القليل الذي كان لديه من ثقة في مقدرتنا على التجرد، في إرادة شئون بلادنا، من مؤثرات القرون الدينية علينا تأثيرًا يخرجنا عن المضمار الذي تجري المدنية الحديثة شوطها فيه – ما كان يوم ١١ يونية سنة ١٨٦٥ إلا وظهرت الإصابة الوبائية الأولى بناحية كوم الشقافة، وتلتها في الحي عينه أربع إصابات في ١٢ يونية، واثنتا عشرة إصابة في ١٣ يونية، وأربع وثلاثون إصابة في ١٤ يونية، وثمان وثلاثون إصابة في ١٥ يونية.

فهلعت قلوب الإسكندريين، واستولى عليهم الرعب، فزاد ذلك الطين بلة، وبعد أن كان عدد الإصابات قد انحط في ١٦ يونية إلى ٣٤، عاد فوثب مرة واحدة، وظهرت ثلاث وخمسون إصابة في ١٧ يونية، منتشرة في عموم أنحاء المدينة، وبدت على الأخص في بيوتها وشوارعها وأحيائها القذرة.

وكان الدكتور كولوتشي بك رئيس «الانتندانس سانيتير» قد أخطر هذه الإدارة بظهور الوباء منذ يوم ١٢ يونية، فهبت واتخذت الاحتياطات اللازمة، وعرضت نفاذها على الحكومة المحلية، فقامت به خير قيام، وأخطر كولوتشي بك القناصل بالقرارات المتخذة، وطلب منهم المساعدة، فأبدوها بكل ارتياح ونشاط، فنظفت المدينة بسرعة، ورشت الشوارع بغزارة، بل غسلت عدة مرات في اليوم، وأتلفت كل المأكولات التي اعتبرت غير صحية، وشددت المراقبة على المواد الغذائية عمومًا، وأنشئت ستة مكاتب إسعاف اشتغل العمال فيها ليلًا ونهارًا بالمناوبة، وبدون انقطاع، ولم يأل أطباء الحكومة والأطباء الأجانب المتطوعون معهم ورجال «الانتندانس» جهدًا في القيام بواجباتهم، حتى استحق جميعهم ثناء الصحافة والعموم عليهم.

غير أنه تعذر في بادئ الأمر إنقاذ المصابين من الموت – لأن الإصابات كانت صاعقية – ولا أمكن حصر الوباء، بالرغم من كل الاحتياطات التي اتخذت، ولو أن عدد

المصابين في البيوت والشوارع والأحياء التي استعملت فيها الوسائل الصحية بحكمة واستمرار كان قليلًا بالنسبة لغيرها.

فبعد أن كان الكوليرا لغاية ١٧ يونية قاصرًا على الإسكندرية، لا يفارقها، سرى في ذلك اليوم، فأصيب به في أبي قير بحري، وفي طنطا امرأة، قدما إلى البلدين من الإسكندرية، وظهرت أعراضه في مصر على ستة أشخاص منهم خمسة قادمون من السويس، وواحد من الإسكندرية.

ثم تفشى بسرعة غريبة بمصر السفلى والوسطى، وانتقل أخيرًا إلى بعض أنحاء الصعيد، ولوحظ أنه أصاب – على الأخص – البلدان والبيوت الواطئة، فبينما أفقد من قريتين متجاورتين مبنيتين على أرض تستوي مع المحمودية عشر سكانهما، فإنه لم يصب إلا واحدًا فقط من أهالي بلدة أبي طاحون الستمائة. وكان أعصب أيامه يوم ٣ يولية بالإسكندرية، وبلغت الوفيات فيه ٢٢٨، ويوم ٥ يولية بمصر، وبلغت الوفيات فيه ٤٦٨، ويوم ٢٩ يونية برشيد، وبلغت الوفيات فيه ٢٧٩، ويوم ٥ يولية بدمياط، وبلغت الوفيات فيه ١٧٢، ويوم ٧ يولية بالمنصورة، وبلغت الوفيات فيه ٣٥، ويوم ٢٤ يونية بطنطا، وبلغت الوفيات فيه ٩٦، ويوم ٢٧ يونية بالزقازيق، وبلغت الوفيات فيه ١٠٥.

وأما متوسط الوفيات يوميًّا به فقد كان في الألف بالإسكندرية، و في الألف بمصر، و في الألف برشيد، و في الألف بدمياط، ولكن متوسطها في مدة اشتداده كان من ٦٥ إلى ٧٠ وفاة يوميًّا. ومدة الزيادة هذه استمرت من ١٧ إلى ١٨ يومًا في الإسكندرية وغيرها، ثم وقف المرض على الفتك بعدد محدود، أي من ٣٥ إلى ٤٠٪ من المصابين، ما بين عشرة أيام وأحد عشر يومًا، وأخذ بعد ذلك يخف وطأة من عشرين إلى خمسة وعشرين يومًا، فلم يعد يموت من المصابين سوى من ١٥ إلى ٢٠ في المائة، وكثيرًا ما كان المصاب يشفى من تلقاء نفسه، وذلك في عموم القطر تقريبًا.

على أن جهود الإدارة الصحية لم تفتر لحظة عما كانت عليه في أول يوم، بل زادت على ما كانت مع ازدياد المرض، ففرضت على مراكب البريد ذاتها حجرًا صحيًّا مدته خمسة أيام، بما فيها يوم السفر، وأخضعت كل من فيها لزيارة طبية يومية. هذا إذا كانت سليمة،

وأما إذا كانت مراكب حدثت عليها إصابات في مدة السفر، فالحجر كان ثمانية أيام عقب يوم الوصول، وإذا حدثت على ظهرها إصابة جديدة في هذه المدة ضربت عليها ثمانية أيام أخرى. كذلك لم يكن يسمح لأي مركب، بخارية كانت أم شراعية، أن تداني الموانئ والثغور إلا بعد قضاء مدة الحجر المفروضة. وأما البضائع التي كان لا بد من إنزالها وتصريفها في الحال، لئلا تتلف، فكانوا ينزلونها في ماعونات ويطهرونها تطهيرًا شاملًا، ثم يسمحون لها بالدخول إلى القطر.

ومع ذلك فإن فريقًا من الرأي العام وجد أن الإدارة لم تقم بكل واجبها، فحمل عليها في بعض الجرائد حملات منكرة، أدت إلى زيادة الهلع والخوف اللذين كانا قد عمَّا العاصمتين المصريتين، وبعض مدن الريف الكبرى منذ أن انتشر خبر الإصابات الأولى، وأوجبت نزوح الكثيرين من أهل البلاد إلى الخارج، حتى لقد قدر أن عدد الذين هجروا القطر ما بين ١٢ يونية و١٥ يولية بلغ نيفًا وخمسة وثلاثين ألفًا أي أنه قد سافر كل من استطاع إلى السفر سبيلًا.

وكان (إسماعيل) قد عزم على السفر إلى أوروبا في ذلك العام قبل أن تظهر أخبار مطلقًا عن الوباء، فلما ظهرت، تشدد كل التشدد في إنفاذ الوسائل الصحية وتعميمها، لكيلا يقضي عليه تنفيذ عزمه بترك الحالة الصحية في القطر مضطربة، سائدًا عليها الخوف، ولكنه لما وثق من أن أوامره نفذت كلها، وأنه لم يعد على مسئوليته غبار، فوض إلى شريف باشا قائمقامية القطر في مدة غيابه، وإلى نوبار باشا أمر الاهتمام الكلي بمقاومة الوباء والقضاء عليه، وأقلع في صباح اليوم الرابع عشر من شهر يونية من الإسكندرية على ظهر يخته «المحروسة»، وبعد أن قضى مدة يتجول بين جزر البحر الأبيض المتوسط، ويتنزه في عرضه، مستنشقًا نسيمه العليل نزل بمرسيليا، وتوجه منها إلى فيشي للتطبب بمياهها.

فاتخذت الألسنة النمامة سفره في تلك الظروف ذريعة للطعن عليه، واتهمته في بعض الجرائد الفرنجية في القطر المصري وخارجه بأنه إنما سافر لشدة خوفه من العدوى، وشدة حرصه على حياته الثمينة! مع أن تلك الألسنة كانت تعلم حق العلم أنه لم يكن بالجبان، ولا اشتهر عنه الخوف من الخطر، ولو أنه لم يلجأ في إثبات شجاعته إلى ما عمله (محمد سعيد باشا) سلفه، ليقيم الدليل عليها.

فإنه يُروى عن ذلك الوالي الغريب الأطوار أنه أمر ذات يوم بتكديس بارود جاف على جانبي طريق ضيقة، مسافة طويلة، ثم أوقد شبكه، وألزم حاشيته وشانئي شجاعته بإشعال شبكاتهم أيضًا، وسار بهم متنزهًا على تلك الطريق، وهو يدخن وهم يدخنون، وقد أنذر بالعقاب الشديد كل من وجد شبكه مطفأ عند البلوغ إلى نهاية الطريق، وما زال ينقل خطواته عليها ببطء كلي حتى بلغ آخرها، وكانت شرارة واحدة، تطير عن أحد الشبكات وتسقط على ذلك البارود المتكدس كافية لتنسف تلك الطريق بمن عليها نسفًا.[٩]

على أن لا (سعيد) ولا (إسماعيل) كانا في حاجة إلى إقامة الأدلة على شجاعتهما، فإن المثل السائر يقول «هذا الشبل من ذاك الأسد»، وأيضًا «ابن الوز عوام»، فكيف يكون ابن (محمد علي) وابن (إبراهيم)، بطلي أبطال الشرق الحديث، جبانين؟

وأما السوقة والعامة فإنهم شرعوا يرون في تعاقب المصائب الطبيعية على مصر بعد زيارة السلطان عبد العزيز لها دليلًا على ما كانوا يعلنونه من توقعهم إياها، ارتكانًا على أراجيف المرجفين من ضرَّابي الرمل، وقرَّائي المقدور على صفحات النجوم وصفحات الورق، فكثرت – والحالة هذه – المخاوف، وهلعت الأفئدة، وأصبح المعتقدون في آرائهم السخيفة هذه، كلما مس البلاد ضر، أو اشتدت عليها شدة يقولون لمن شاء أن يسمعهم «أرأيتم كيف يتحقق كلامنا، ويصدق حدسنا؟»[١٠]

وبعد أن أقام الوباء ستين يومًا، أخذ ابتداء من ١٣ أغسطس يتناقص شيئًا فشيئًا حتى إذا كانت أوائل سبتمبر تلاشى وزال، كعادته في المرات الأخرى التي حل فيها على القطر ضيفًا ثقيلًا، فكان جملة من مات به من المسلمين ٥٦٧٦ شخصًا، ومن الأقباط ٢٦٣، ومن الفرنج ١٦٥، وذلك غير ٦١٠٤ أشخاص توفوا إبان فتكه بأسباب أخرى، فيكون مجموع وفيات القطر في أثناء إقامته ١٢٤٢٩ شخصًا.

ولم يفتر أستاذ الكيمياء بمدرسة الطب طول مدة الوباء، يجري اختبارات طقسية يوميًّا، ليقف على مقدار تأثير درجة الحرارة الجوية على كثرة انتشاره أو قلته، فثبت لديه أن

---

(٩) انظر «مصر الحديثة» للورد كرومر، ص٢٨ ج١.

(١٠) انظر «الكافي» ج٤ ص١٤٠.

القيظ الشديد يساعد على زيادة فتك مكروبه فقد لوحظ أن أشد الأيام هولًا كان يومي ٣ و ٥ يولية، وقد بلغت درجة الحرارة فيهما أعلاها، وازدادت سخونة الهواء، بما هب عليه من ريح سموم إلى حد غير معهود – وأما برودة الطقس وانحطاط درجة الحرارة فمما يوجب انحطاط همة ذلك المكروب ويساعد على زواله.(١١)

وأكبر دليل على قيام الإدارة الصحية والحكومة المحلية بواجباتهما، القيام الحق، هو كثرة ورود السائحين والزائرين الغربيين إلى القطر في هذا العام، عام سنة ١٨٦٥، فقد بلغ عددهم ٥٠٣١٧ سائحًا، ولم يكن يبلغ نصف ذلك في السنوات السابقة، فلو أن الانتقادات والمخاوف كانت في محلها لأحجم جمهور هؤلاء عن المجيء إلى بلادنا.

(٤) طغيان النيل وعجزه، وما نجم عن ذلك من غلاء ومجاعات

وكأن هذه البلايا لم تكن كافية لإحراج الصدور، واستنفاد الأموال فإن فيضانات النيل في كل سني ملك (إسماعيل) تقريبًا، خرجت عن طور المألوف، وأخذت تارة تزيد على المطلوب زيادة فاحشة، وطورًا تقل عنه قلة محرقة.

ففي سنة ١٨٦٣، مثلًا، بلغ ارتفاع النيل خمسة وعشرين ذراعًا وثمانية قراريط، فهدد القطر برمته بدمار عاجل محقق، ولولا أن (إسماعيل) – كأنما أوتي علم الغيب – كان قد سبق واتخذ الحيطة لذلك منذ تبوئه العرش، بما أصدره من الأوامر المشددة على المديرين بالإسراع في إنهاء الأشغال اللازمة لحفظ الجسور، حفظًا فعالًا بحيث تكون على أتم ما يرام وقت الفيضان – وكثيرًا ما كانت تهمل تلك الأشغال في السابق، فتصاب الزراعة والقرى بمضار جسيمة حتى في السنوات ذات الفيضان العادي – لحلت بالبلاد والعباد مصيبة تتضاءل أمام جسامتها كل مصيبة طبيعية أخرى، ولكن الإجراءات التي كان قد أمر بعملها قاومت ضغط النيل إلى أن بلغت زيادته الارتفاع العادي وفاقته قليلًا، غير أن الزيادة استمرت مطردة اطرادًا غريبًا، فرأى (إسماعيل) وجوب إجراء أشغال تقوية أخرى في الجسور، وحضر عملها بنفسه، لئلا يهمل أحد شغلًا نيط به، فحُفظت البلاد بذلك من الغرق.(١٢)

(١١) انظر «الكوليرا في القطر المصري» لكولوتشي بك.

(١٢) انظر «مصر القديمة والحديثة» لأودسكلكي ص٢٤ وما يليها.

ولكي يثبت الأمير الاطمئنان في قلوب رعيته، لم يحجم عن الذهاب بنفسه لافتتاح خط سكة حديد طلخا – وهو خط يحاذي جانب عظيم منه النيل – غير أنه حدث بعد وصوله إلى طلخا بقليل، أن الحاجز الأكبر انهار، وتدفقت مياه النهر منه بغزارة، وهددت الجيزة كلها، فأمر (إسماعيل) حالًا باتخاذ الاحتياطات، وإجراء التصليحات والترميمات اللازمة، فلم تمض ثلاثة أيام إلا والحاجز قد أعيد إلى حالة من المتانة خير من الأولى.

ثم اتفق بعد يومين أن جسرًا آخر عند كفر الزيات انهار أيضًا فغرَّقت مياه النيل البلد، وجملة نواحٍ مجاورة، وجرفت خط السكة الحديدية أو كادت، ولكن بفضل عناية الأمير لم يمت أحد من الناس، ولم تهلك ماشية مطلقًا، وذلك لأن (إسماعيل) كلف الجند ورجال حاشيته بما فيهم أصحاب الرتب والألقاب بالعمل على رتق الخرق وسد الثغرة، وقدم للمحتاجين كل أنواع الإسعافات التي استدعتها حالتهم من خيام ومأكولات وملابس.[١٣]

وكانت نتيجة ذلك الفيضان الجارف القضاء على جانب عظيم من المغلّ؛ فارتفعت أسعار الحنطة والذرة ارتفاعًا فاحشًا، طار بسببه غلاء شديد، أوجب ارتفاع عموم أسعار حاجات المعيشة ارتفاعًا مخيفًا، ثم انقطع وارد القمح بالمرة، واشتد الطلب فلم يجد الفقراء له أثرًا لا في سواحل بولاق، ولا في مصر القديمة، ولا في جميع رقع الغلال الأخرى، فضجوا وعجوا، وكثر طواف النساء في الأسواق يحملن المقاطف، لعلهن يجدن من يبيعهن قمحًا أو دقيقًا.

فلما علم (إسماعيل) بما عليه الناس من الضر، هاله الأمر وأزعجه، ورسم بجلب القمح والدقيق من البلاد الخارجية، فأتى بشيء كثير منهما، وفرق على الوكائل وجهات الرقع، ورتب للبيع وقتان في الصباح والمساء، ونودي في الناس بذلك، ففرحوا وتزاحموا على أبواب محال صرفه تزاحم الجياع، واستمروا على هذه الحال شهرين وبضعة أيام، حتى تواردت الغلال من الأقاليم القبلية، وملأت مخازن التجار وأشوان الدولة، وعم الوارد منها الأقاليم البحرية.[١٤]

---

(١٣) انظر «مصر القديمة والحديثة» لأودسكلكي.

(١٤) انظر «الكافي» ج٤ ص١٤٠.

على أن النيل عاد إلى الطغيان سنة ١٨٦٦ فبلغ ارتفاعه نيفًا وخمسة وعشرين ذراعًا وأربعة عشر قيراطًا، فعادت ويلات سنة ١٨٦٣، وزادت شدة، وكان ذلك هو العام الذي فاز (إسماعيل) فيه بحصر إرث العرش المصري في الابن البكري. فالابن البكري من ذريته، فأبى أن يشوب كدر عام أفراحه، لذلك بذل قصارى جهده في منع كل غرق وخراب عن البلاد وساكنيها، وما فتئ كالمرة الأولى متنقلًا في جهات القطر، لا سيما في الصعيد، مراقبًا بنفسه شئون المحافظة على الجسور، حتى تمكن من درء شر جسيم.

وأما في سنة ١٨٦٨ فقد شح النيل في فيضانه، ولم يبلغ أقصى ارتفاع مياهه سوى تسعة عشر ذراعًا وثلاثة عشر قيراطًا، فنجم عن ذلك أن ثمن أراضي الوجه القبلي بقي شراقي، وأنه وقع غلاء شديد في البلاد، دل عليه ارتفاع أسعار النقود. فإن الجنيه الإنجليزي – وقد كان في سنة ١٨٦٦ يساوي ١٧٦ قرشًا من العملة الدارجة، وفي سنة ١٨٦٧، ١٨٥ قرشًا، أصبح في سنة ١٨٦٨ يساوي ١٩٢ قرشًا، والجنيه المصري – وقد كان في السنتين السابقتين يساوي ١٨٤ و١٨٩ قرشًا، أصبح يساوي ١٩٧، وأما البنتو (القطعة ذات العشرين فرنكًا)، فأصبح يساوي ١٥٢ قرشًا، بعد أن كان في السنتين عينهما يساوي ١٤٢ و١٤٧، كذلك أصبح الجنيه المجيدي يساوي ١٧٢ قرشًا، بعد أن كان يساوي في سنة ١٨٦٧، ١٦٦ قرشًا، وفي سنة ١٨٦٦، ١٦١ قرشًا.[١٥] وبينما الناس ينتظرون أن يعوض عليهم الفيضان التالي المضار التي لحقت بهم من جراء قلة الفيضان السابق، إذا بمياه النيل قد ارتفعت في سنة ١٨٦٩ ارتفاعًا فاحشًا، وبلغ علوها نيفًا وستة وعشرين ذراعًا وقيراطًا، فغرقت السواحل، وتلف كل الزرع الذي عليها، وانهارت الجسور، وهدد القطر جميعه بالغرق، وكان (إسماعيل) قد اتفق مع المسيو فردينان دي لسبس على أن يكون فتح ترعة السويس للملاحة والتجارة العالميتين في نوفمبر من ذلك العام، فرأى أن أقل تهاون يبدو من حكومته في أمر مقاومة مهاجمة ذلك الفيضان المريع يؤدي حتمًا إلى إفساد مجرى الحفلات الفخمة العتيدة، ورأى أنه يجدر بهمته إذًا أن تهب لمقاتلة همة المياه، والتغلب عليها، فأصدر الأوامر المشددة إلى جميع المديرين ومأموري المراكز بعدم مفارقة الجسور، لا نهارًا ولا ليلًا، والعمل باستمرار على تقويتها وتعليتها، وسرعة تصليح ما ينهار منها، وملافاة

(١٥) انظر «التوقيعات الإلهامية» لمحمد مختار باشا المصري ص٦٤٣.

المضار الناجمة عن الانهيار، واغتنم فرصة سياحته على النيل مع الإمبراطورة أوچيني، في أوائل أكتوبر، لمراقبة تنفيذ أوامره بنفسه، حتى تسنى له إنقاذ البلاد من تلك المصيبة المدلهمة، ولو أنه لم يستطع تخليصها من براثن الغلاء، الذي تلا حتمًا ذلك الفيضان الطاغي، ورفع سعر النقود، فأصبح الجنيه المصري يساوي ٢٠٣ قروش، والإنجليزي ١٩٩ قرشًا، والبنتو ١٥٨ قرشًا، والمجيدي ١٧٩ قرشًا، والمجر ٩٥ قرشًا بعد أن كان يساوي ٩١ قرشًا، و٨٩ في السنتين السابقتين.(١٦)

على أن كثرة توافد الزائرين في هذا العام – وقد بلغ عددهم ٧٧٧٦٧ – وكثرة ما أنفقوه أو أنفق عليهم جعلتا ذلك الغلاء في مصلحة منمي المواد الأولى وموردها وفي مصلحة التجار والصناع على العموم. فعوضتاهم خسائرهم وزيادة، ولكن الفقراء – وهم بكل أسف الأغلبية – لم يستفيدوا إلا قليلًا من الملايين المقنطرة التي صرفت في هذه السنة واحتفالاتها، فلم يخفف بؤسهم، ولا فاقتهم لطفت. وهم الذين كانت تقع عين الأجنبي عليهم في الغالب، فيحكم بانتشار البؤس وينسبه إلى مظالم الحكام ومغارمهم، أو إلى تعسف الحكومة بالرعايا، مع أن الحكومة في هذه السنة عينها وضعت تعريفة عمومية للنقود منعًا لتلاعب ذوي المطامع بها.

ومع أن فيضان سنة ١٨٧٠ كان أقل علوًّا من سابقه، إلا أنه كان طاغيًا أيضًا – فإن ارتفاع مياهه بلغ نيفًا وأربعة وعشرين ذراعًا وسبعة عشر قيراطًا، فأتلف كل الذرة المزروعة على السواحل النيلية، وأنذر – لا سيما في جهات الصعيد – أطيان الفقراء من مزارعيها بالطغيان عليها وتخريبها، فما كان من (إسماعيل) إلا أنه أمر بكسر جسور النيل أمام أطيانه الخاصة لتحويل مياهها إليها، وصرفها عن أطيان أولئك البائسين، ولم يبال في سبيل منفعتهم بالضرر الذي أصابه.

ومما زاد الطين بلة في فيضان تلك السنة أن الأمطار انهمرت انهمارًا غير معهود في عموم بلاد مصر السفلى ومصر الوسطى، فهدمت ما هدمت، وجرفت ما جرفت، واستمر نزولها بمصر القاهرة وحدها نيفًا وتسعة أيام متواليات، واستمرت في ذات يوم منها تنهمل تسع ساعات، وست دقائق بلا انقطاع.

---

(١٦) انظر «التوقعات الإلهامية» البادي ذكرها ص٦٤٣.

على أن كثرة ورود السائحين في هذا العام أيضًا، بناء على المحببات والمرغبات التي بذلها لهم (إسماعيل)، سواء أكان بإقامته المراقص والملاهي التمثيلية بالقاهرة والإسكندرية، أم بالتسهيلات الكثيرة التي أوجدها لتمكينهم من زيارة عجائب القطر، حتى بلغ عددهم نيفًا و٦٤٣٢٨، وكثرة ما بذلوه من مال عن يد سخية، عوضتا البلاد إلى حد ما من المضار المتابعة التي أصابتها. ثم عاد النيل فزاد زيادة مخيفة أيضًا في سنة ١٨٧٢، وبلغ ارتفاع مياهه نيفًا وأربعة وعشرين ذراعًا، فزاد في بؤس صغار الفلاحين والفقراء من الناس، ولكن عدد الزائرين الأجانب – وبلغ ٦٧٧٧٢ – جاء مخففًا لشيء من ذلك المصاب، كأن الله ابتلى عباده من جهة، ولطف بهم من جهة أخرى.(١٧)

غير أن السيل بلغ الزبى، حقيقة، في سنة ١٨٧٤، فإن الفيضان ما فتئ في ذلك العام يرتفع، يرتفع، يرتفع، حتى بلغ نيفًا وستة وعشرين ذراعًا واثنى عشر قيراطًا، فتدفقت المياه من كل صوب، وتبطحت، وأدركت ذات الأماكن المرتفعة، وأصابت القطر كله بمضار جمة، نشأ عنها عسر شديد، وغلاء فاحش، اضطرَّا الخديو إلى العدول عن السفر إلى الخارج، والإقامة في الإسكندرية لمراقبة خدمة الجسور وصيانتها وترميمها من جهة، ولمنع نزوح الأموال المصرية إلى خارج القطر من جهة أخرى، بإبقاء ثروة البلاد فيها. ومما زاد تلك السنة في البؤس العام هو أن وزارة المالية قررت استيفاء العوائد على سائر الأملاك بمصر والثغور والبنادر والجفالك، باعتبار السنة الهلالية بدلًا من السنة الشمسية القبطية.(١٨)

واستمر النيل على الطغيان في العامين التاليين، ولو أن شدَّته فيهما لم تضارع شدَّته في عام ١٨٧٤، ففي سنة ١٨٧٥ أناف ارتفاع مياهه على أربعة وعشرين ذراعًا وأربعة قراريط، وفي سنة ١٨٧٦ على أربعة وعشرين ذراعًا وخمسة عشر قيراطًا، فزاد الطين بلة، وحلقات البؤس تعقدًا. أضف إلى ذلك تعسف وزير المالية في تحصيل الأموال مقدَّمًا، بدون مبالاة بالمضارِّ المهلكة، اللاحقة بالفلاحين من وراء إتلاف تلك الفيضانات الثلاثة الطاغية المتوالية جانبًا عظيمًا من مزروعاتهم ومحصولاتهم.

---

(١٧) انظر «التوفيقات الإلهامية» ص٦٤٥ لمحمد مختار باشا المصري.

(١٨) انظر «التوفيقات الإلهامية» ص٦٤٦.

وبينما النفوس المبتهجة بنكبة إسماعيل صديق، والمترقبة بعدها فرجًا، تنتظر بفارغ صبر أن يعوِّض الله خيرًا ما أصابت به تلك الفيضانات البلاد من ضرٍّ، ويمن على القطر بنيل محسن، إذا بفيضان سنة ١٨٧٧ أشح ما رآه عهد (إسماعيل) قاطبة، لعدم بلوغ مياهه سوى سبعة عشر ذراعًا وثلاثة قراريط، وإذا به لا يكفي لري جانب يسير من الأطيان، فضج المزارعون والأهالي، وانخلعت قلوبهم وقلب كل ذي مصلحة في القطر معها، وتوقع الجميع مجاعة لا نظير لها في العام التالي. ولم تُخيِّب الأقدار السيئة توقعهم، فإن نتيجة شح المياه بعد طغيانها ثلاث سنوات متواليات طغيانًا مدمرًا، وإتلافها جانبًا عظيمًا من المزروعات، كانت في الواقع مجاعة شديدة، انتشرت في صميم الربوع المصرية، وأكلت لحوم البؤساء من الفلاحين وأرباب الحرف، لا بل ذات عظامهم، لا سيما في الصعيد، وكأن ذلك لم يكن كافيًا لإهلاك الحرث والنسل، علاوة على الزرع والضرع، فإن الذين خلفوا إسماعيل صديق على دفة المالية من الغربيين قاموا يسلكون مسالكه للأسباب التي سنبينها فيما بعد، وابتزوا من فلاحي القطر الأموال مقدمًا، فطارت صرخة التألم في البلاد قاطبة، ودوت في مسامع الغربيين أنفسهم، وهم في عقر دورهم ببلادهم.

فتقرر إرسال مفتشين من الإنجليز لاستطلاع حقيقة الحال، فوجدا أن نيفًا وعشرة آلاف شخص هلكوا من الجوع في مديريات جرجا وقنا وإسنا، وأن الباقين على قيد الحياة يتغذون بأعشاب برية، وحثالة قصب السكر، وما ماثلها من التافه، وأخبرا أن أكبر أسباب البلية إنما هو ابتزاز الأموال من الفلاحين مقدمًا، وفي أوقات غير ملائمة ولا مناسبة، واستعمال القسوة في جبايتها إلى حد تجريدهم من مخزوناتهم الطعامية، وحبوبهم ونقودهم، وكل وسيلة تعيش أخرى، ناهيك بفتك طاعون الحمير بمواشيهم وجمالهم.[١٩]

فهبت حكومة (إسماعيل) وأرسلت إلى أولئك البؤساء كمية من الخبز يقتاتون بها، ولكن الفناء ما انفك يعمل عمله، لا سيما في الأطفال والشيوخ، حتى لم يعد يبقى منهم في القرى والنواحي إلا القليلون.

---

(١٩) انظر التقرير المرفوع من السير ألكسندر بيرد إلى وزير المالية المصرية في سنة ١٨٧٨، وانظر «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص ٢٤٨.

فهل من المدهش، بعد توالي هذه النكبات والكوارث الطبيعية على القطر في مدة (إسماعيل) أن يظهر الريف – لا سيما في الوجه القبلي – في مظهر البؤس الذي وصفته الليدي دف جوردون في رسائلها، والذي أدى إلى تخييم كآبة على وجوه الفلاحين، كالتي رآها بعضهم[٢٠] مخيمة عليها منذ سنة ١٨٦٦؟ هل من المدهش، والناس في الشرق ما فتئوا ميالين إلى الاستبشار بملوكهم، أو التطير منهم، حسبما يرونه في أيامهم من بواعث على الرخاء والهناء، أو من موجبات للخراب والشقاء؟ هل من المدهش أن الكثيرين من الذين عاشوا في تلك الأيام، لم يستطيعوا ذكرها إلا بشر، وبإظهار نقمتهم عليها، وهم – لابتعادهم عن الأشعة المنبعثة عن ولي النعم – لم يتمكنوا من التأثر بنعم هذه الأشعة، وإنما تأثروا فقط بتلك الكوارث الطبيعية المتعاقبة المتتابعة؟ أو ليس من المدهش بالعكس أن (إسماعيل) بالرغم من كل موجبات الأكدار هذه، استطاع أن يضع في سنى ملكه البهجة والسطوع اللذين وصفناهما في فصل سابق، وأن يجعل تلك السنين عبارة عن سلسلة أفراح ومواسم انتفاع عام لا انقطاع لها؟ وأن لا يتنكب على الأخص عن العمل على تنفيذ الخطة السامية التي وضعها لنفسه، على كثرة ما تستدعيه من نفقات، وبالرغم أيضًا من العقبات التي أوجبتها، على غير انتظار، تبعية مصر للدولة العثمانية؟

أما وقد تكلمنا عن الكوارث الطبيعية، فلنتكلم الآن عن هذه العقبات ولو بإيجاز.

(٢٠) انظر «كتاب مصر» للمسيو رونيه ص١٦٢ طبعة باريس سنة ١٨٧٧.

الفصل الثاني

الحملات المصرية المرسلة مساعدة لتركيا[1]

وأبثثت عمرًا بعض ما في حوائجي وجرعته من مر ما أتجرع

(١) حملة العسير

ما ارتقى (إسماعيل) العرش إلا وناداه منادٍ من الأستانة أن «أرسل قوة إلى بلاد العرب لمساعدة القوات العثمانية المقاتلة هناك على إخماد الثورة المنتشرة فيها.»

وبلاد العرب منذ أن امتد ظل سلطة الدولة العثمانية عليها في أيام سليمان القانوني الفخيم حتى الحرب العالمية الأخيرة، ما فتئت تثور على حكم بني عثمان، بين حين وحين، وتكلفهم عناء شديدًا في إعادتها إلى مظال السكينة والخضوع.

فأرسل (إسماعيل) ست أورط كاملة العدد والعدة إلى درجة غير معهودة ولا متوقعة من مصر في ذلك الوقت، وجعل أجور رجالها وضباطها ضعف ما كانت عليه، واعتنى بصرفها لهم في أوقاتها المعينة، وتشدد في عدم التقتير عليهم في المآكل، مع الالتفات إلى جودتها، وفي وجوب الانتباه التام إلى الوقايات الصحية.[2]

فكفى مجرد ظهور تلك الجنود بهيئتها المنظمة، وعدتها الهائلة بالعسير لحمل الثائرين على الإثابة إلى الرشد، والخضوع إلى الدولة.

فأرسل السلطان عبد العزيز في شعبان سنة ١٢٨٢ خطًّا همايونيًّا إلى (إسماعيل) يشكره فيه، هذا نصه كما عثرنا عليه في منتخبات الجوائب ج٥ ص٧٨:

إن الإقدام والمساعي المصروفة منكم؛ لبقاء توجهنا إليكم، واستمرار حسن ظننا

---

(١) أهم مصادر هذا الفصل «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون، و«منتخبات الجوائب» لأحمد فارس الشدياق.

(٢) انظر «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٣٥، و«منتخبات الجوائب» لأحمد فارس الشدياق ج٥ ص٧٨.

القديم فيكم، إنما هو لحميتكم واستقامتكم الذاتية التي أنتم متصفون بها، ومجبولون عليها، وذلك هو المستحسن لدينا دائمًا. وهذه المرة قد أكد اعتمادنا عليكم ووثوقنا بكم بزيادة ما وقع منكم من الهمة والغيرة بخصوص اندفاع مسألة عشيرة العسير والهمة، من دون حرب، جعلنا جناب الحق، في سائر الأحوال، مظهرًا لتوفيقاته الإلهية آمين.

(٢) الحملة إلى كريت

وفي سنة ١٨٦٦ شبت ثورة عارمة في كريت – وكريت أيضًا ما فتئت منذ أن أخضعتها جنود محمد الرابع في سنة ١٦٦٠، قائمة على الدولة العثمانية، تثور المرة بعد الأخرى، لتتخلص من نيرها الأجنبي الثقيل – فلما أعيت الباب العالي الوسائل، تذكر أن جنود (محمد علي) في الحلقة الثالثة من القرن كانت قد تمكنت دون الجنود العثمانية من إخضاع ثوار تلك الجزيرة، مقابل تقليد أمير مصر زمام ولايتها، فأرسل يطلب من (إسماعيل) الاقتداء بجده العظيم، وإنجاد الدولة بفرقة من جنوده البواسل.

وكان (إسماعيل) قد أقبل يخابر السلطان في أمر تغيير مجرى الوراثة المصرية، فعز عليه أن يرفض الإجابة، خوفًا من تغيير الخواطر بالأستانة عليه، مع أن الفرمانات لم تكن لتلزمه على المساعدة، في مثل تلك الأحوال، ولا كان لمصر مصلحة في تضحية أولادها، وبذل أموالها في سبيل الدفاع عن تركيا بدون فائدة.

فجهز إذًا نيفًا وخمسة آلاف جندي تامي العدد تجهيزًا عظيمًا، وعقد لواءهم لشاهين باشا – وكان من رجال الحرب المشهود لهم – وأرسلهم لإنجاد الجنود العثمانية التي كان الثوار قد ضيقوا عليها المسالك والمنافذ، لا سيما بعد أن خابت مساعي مصطفى باشا الكردلي المرسل إليهم في أول أمرهم من لدن الدولة ليجاملهم، حقنًا للدماء. ومصطفى باشا هذا هو الذي عهد إليه (محمد علي) العظيم في سنة ١٨٢٢ أمر إطفاء الثورة في تلك الجزيرة عينها، ثم عاد بعد إحدى عشرة سنة، وانتدبه مرة أخرى للغرض عينه، وجعل عساكر مصر كلها هناك تحت إمرته، فأعاد السكينة إلى نصابها، وبقي واليًا على الجزيرة من قبل العاهل المصري لغاية سنة ١٨٤١، وهي السنة التي عادت الدولة العلية فيها إلى تولي أمر كريت بنفسها عقب الفرمانات المشهورة.

فما نزل الجنود المصريون إلى سواحل الجزيرة الثائرة إلا وجعلوا ثوارها يشعرون بشدة وطأتهم عليهم، ويدركون الفرق ما بين أولاد النيل البواسل، حينما تكون كتائبهم وجحافلهم منظمة، تامة المهمات، وبين شراذم الباشبوزق المجموعة بدون نظام من كل فج عميق، فساقوا طوائف الثائرين أمامهم، وتوغلوا في داخلية الجزيرة، حتى تمكنوا من فصل بعض فرق الأعداء عن خميسهم المهم، وأوقعوا بهذا الجيش عينه، بالقرب من أرقاذي، وضربوه ضربة تزلزلت لها أركان كريت بأسرها، وخيل معها للملأ أن الثورة قد قضي عليها.

فأرسل (إسماعيل) إلى جنوده البواسل تهانئه الخالصة محررة بقلم عبد الله بك فكري (الذي أنعم عليه فيما بعد برتبة الميرميران، وعرف باسم «عبد الله باشا فكري»، صاحب كتاب «الفوائد الفكرية») – وكان حينذاك ناظر قلمي التحريرات والعرضحالات. وإنا لا نرى بأسًا من إيرادها هنا، للدلالة على ما كان لفوز المصريين من رنة طرب وإعجاب في القطر، وعلى الفرق بين إنشاء المراسلات في مصر، وإنشائها في الأستانة «إلى من باشروا وقعة أرقاذي من الضباط الجهادية، وأفراد العساكر المصرية، سلام من الله وتسليم، ورضوان كريم، يُهدَى لأولكم وآخركم، ويُسدَى لمأموركم وآمركم. لا زلتم محفوفين من الله بنصره، محفوظين بأمره، غالبين على عدوكم بقهره، متقلبين في نعمته وبره، ولا انفكت عزائمكم في كروب الحرب عزائم، وصوارمكم في قطوب الخطوب بواسم، وأعلامكم للنجح، ولتمكين علائم، وأيامكم للفتح المبين مواسم، ورياح القهر والدمار على عدوكم سمائم، ونسمات النصر والفخار في رواحكم وغدوكم نواسم وبعد فما زلت أتشوق من أخبار شجاعتكم ما يسر الخواطر، وأتشوف من آثار براعتكم ما يقر النواظر، واثقًا بعزمكم وحزمكم في المضايق، مبتهجًا بما أبديتموه من حسن السوابق، حتى ورد «خابور الشرقية» من طرف حضرة الباشا ناظر الجهادية بيوميات الوقائع العسكرية، مشتملة على وقعة أرقاذي وتفصيلاتها، وما كان من رسوخ أقدامكم وثباتها، وإقدامكم في جهاتها، واقتحامكم مضايق حصونها واستحكاماتها، وتسخير مستعصماتها، وتدمير أشقياء العصاة وكماتها، حتى زلزلت صياصيها، وذللت نواصيها، ودنا لكم قاصيها، ودان عاصيها. فهكذا تكون رجال الجهاد، وأبطال الجدال والجلاد، وهكذا تفتتح الحصون، ويبرز سر النصر المصون، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون، فقد أسفر لكم بحمد الله وجه التهاني، وأثمر فيكم بعون الله غرس الأماني، وأيدتم ما ثبت للعساكر المصرية، من حسن الشهرة في الأمور العسكرية، فحصل لي من الأنس

والسرور بهذه البشارة ما لا تقدر الألسن أن تصف مقداره، ولا يتسع له مجال الإشارة، وتأيد فيكم حسن أنظاري، وظهرت ثمرات أفكاري، وتحققت أنكم بعد الآن – بعون الله الكريم – لا تزلون عن هذا الطريق القويم، ولا تزالون في تأييد مالكم من المجد القديم. وقد شاع حديث نصرتكم بين الأهل والديار، وسارت الركبان بمحاسن هذه الأخبار، كما نقلته صحائف الوقائع إلى جميع الأقطار، فانشرحت صدور أهلكم وإخوانكم، وفرحت بكم جميع أهل بلدانكم، وابتسمت ثغور أوطانكم، وافتخرت بأحاديث شجعانكم، وارتاحت أرواح الشهداء من أقرانكم. والمأمول في ألطاف الله العلية، وبركات السلطنة السنية، ثم في حميتكم الملية، وغيرتكم الوطنية أن يزول حال الاختلال عن قريب، وينتهي أمر القتال والحرب ويطيع الجميع، ويسهل كل صعب منيع، وتعودوا لوطننا العزيز، ظافرين بالنصر والتعزيز، وقد قرب حصول الأمل، ونجاح العمل، ومضى الأكثر وبقي الأقل، والحرب للرجل العسكري، والبطل الجري، سوق عظيم، وموسم كريم، تُشترى فيه غوالي المعالي بأعالي العوالي، وتنال فيه منازل الأكارم في ظلام السيوف الصوارم، ويدرك الفخر الصادق برامي المدافع والبنادق. وقد علمتم أن الشجاعة تبلغ الآمال، ولا تقصر الآجال، كما أن الجبن يورث العار، ولا يؤخر الأعمار، وإنما هي آجال محدودة، وأنفاس معدودة، ولا تقبل التغيير، ولا التقديم ولا التأخير. والشجاعة صبر ساعة، ثم ينكشف الغبار، وتسفر الأخبار، ويتناقل حديث الشجعان، ويخلد في تواريخ الزمان، فدوموا على إبداء الاجتهاد، وقوموا بأداء حقوق الجهاد، واثبتوا على الشجاعة والإقدام، وثبات القلوب والأقدام، وأنجزوا – بمعونة الله – تمام هذا المرام، وكما جودتم براعة المطلع فأحسنوا براعة الختام.»

غير أن الدهر لم يحقق هذه الأماني، ولا تم ما التهبت بتصور وقوعه المخيلات والأحلام، فإن الثوار كأن كل واحد منهم أنتيؤس القديم(٣) ما كادت تطرحهم الشجاعة المصرية أرضًا إلا ونهضوا مستمدين من روح وطنيتهم قوة جديدة وبأسًا أجد، وعادوا إلى القتال والجلاد عودًا أشد مما كان.

وبما أنهم إنما كانوا يقاتلون ابتغاء الحرية الثمينة، ورغبة في تخليص بلادهم من نير أجنبي لم

(٣) «أنتيؤس» في ميثولوجية اليونان كان تيتانًا جبارًا ابن الأرض إذا ما صارعه أحد وألقاه أرضًا استمد من الأرض أمه قوة جديدة فقتله هركلس بأن رفعه عن الأرض، وضغط عليه بين ذراعيه القويتين ضغطًا مستمرًا.

يكن ثقيلًا فحسب، بل كان ظالمًا، ومدمرًا مخربًا، وأما المصريون فإنما كانوا يقاتلون للفخر والشرف ليس إلا، وبما أنه لا بد لمن قاتل في سبيل الحرية والوطن أن ينتصر في نهاية أمره على المقاتل لمحض الفخار أو لتوطيد دعائم الظلم، فإن الكريتيين ما لبثوا أن اغتصبوا الفوز من أيدي جنودنا، وقهروهم، ودحروهم، وما فتئوا يزحزحونهم عن المعقل تلو المعقل، والموقع تلو الموقع حتى أجلوهم إلى الساحل، وهددوهم بطرحهم بحرًا.

ولم يكن (إسماعيل)، في صميم قلبه، راضيًا عن موت بنيه المصريين في تلك الجزيرة، إكرامًا لعيون الأتراك، لا سيما وأنه كان يكره – وهو الساعي إلى الاستقلال عن تركيا، والعامل على تحقيق ذلك المسعى، بما في وسعه من الجهود – أن يكون آلة للبطش بقوم يسعون سعيه، ويعملون عمله. ولما كان من جهة أخرى قد قضى لبانته من الأستانة، ونال فرمان تغيير مجاري الوراثة، وفرمان منحه لقب خديو السلطاني، فإنه أصدر أوامره إلى شاهين باشا بالعود بالحملة المصرية إلى ديارها، ولم يبال بمطالب عالي باشا، الراغب في بقاء أولئك الجنود في الجزيرة، ريثما يرسل إليهم مددًا عثمانيًّا يمكنهم ويتمكن معهم من إعادة الكرة على الثوار، وإخماد أنفاسهم. ولا عني بالعداء الذي أثاره رفضه تلك المطالب في صدر مبديها.

على أن ثورة كريت دامت بضع سنوات، وشعر (إسماعيل) فيما بعد، لا سيما عقب انخذال فرنسا في حرب السبعين أمام ألمانيا، بوجوب العود إلى مجاملة تركية فأرجع جزءًا من تلك الحملة إلى كريت إرضاء لعالي باشا عينه، ليحمله على تجنب معاكسة مشروع الإصلاح القضائي، وعلى التساهل في منحه الامتيازات الملكية الجديدة التي أقبل يطلبها.

وقد قرأت في كتاب الإنجليز والفرنساويين بمصر للمسيو إشيل بيوڤيس، طبعة باريس سنة ١٩١٠، أن محمود سامي البارودي باشا – وكان (إسماعيل) قد زوجه من إحدى غادات قصوره الألطف جمالًا – خنق في سنة ١٨٧٢ زوجته ورجلًا من أرباب الموسيقى، لأن هذا الآلاتي كان مغرمًا بالزوجة، فاستولت حمى الغيرة على البارودي فخنق الزوجة، وخنق محبها معها، فأثار بذلك غضب (إسماعيل) عليه وأراد نفي المجرم إلى السودان، أي إلى القطر الذي لم يكن أحد يعود منه، ولكن أصدقاء البارودي توسطوا له، فاكتفى (إسماعيل) بإرساله إلى كريت، حيث كانت الكتائب المصرية تقاتل الثوار، وأوصى بأن لا يُعفى من المأموريات الخطرة، ولكن محمودًا – بالرغم من ذلك – عاد سليمًا من تلك

الحملة، ثم تمكن من استعادة رضى مولاه، والتزوج بإحدى غانيات البيت اليكني الرفيع العماد، فهل كانت كريت في فكر (إسماعيل) منذ لم يعد في الإمكان التخلي عن مساعدة السلطان عليها، قد أصبحت «فازوغلي» ثانية؟

(٣) الحملة إلى البلقان

ما فتئت شعوب البلقان منذ أن ظهرت روسيا على تركيا، بعد بطرس الأكبر، متحركة، ثائرة على الحكم العثماني:

- أولًا: لاختلاف الدين.
- ثانيًا: لاختلاف العقلية بينها وبين حاكميها.
- ثالثًا: رغبة منها في الاستقلال، وما فتئت روسيا تساعد كل حركة وثورة فيها، تارة في السر وبدسائس خفية، وطورًا جهارًا وبحرب عوان.

فلما كانت سنة ١٨٧٥، دفعت بالصرب والجبل الأسود إلى مقاتلة دولة بني عثمان لأسباب لا محل لذكرها هنا، وكانت الدولة العثمانية قد رأت من انصياع مصر لمساعدتها في العسير وكريت مسوغًا لمطالبتها بأولادها، ليقوموا في ميادين القتال مقام بعض أولاد تركيا أنفسهم، ويضحوا بأموالهم وأعمارهم في سبيل خدمتها، فبعثت إلى (إسماعيل) تطلب منه المساعدة والإنجاد.

ولكن (إسماعيل) كان منشغلًا في تجهيز الحملة إلى الحبشة للأخذ بثأر أرندروب ورجاله، وغسل عار الكسرة التي أصيب بها، فاتخذ من ذلك مسوغًا ومبررًا للاعتذار عن إجابة طلب الباب العالي – ولم يكن يميل في صميمه إلى إجابته، لا سيما وأنه لم يعد له لبانة لديه، وكان قد سحب جنوده من كريت عقب أن هدأت الثورة فيها، على أن أعداءه والراغبين في تعكير ماء الصداقة بينه وبين تركيا أخذوا يذيعون أنه إنما يدير حملته على الحبشة، ليتذرع بها إلى التنصل من تلبية طلب السلطان.

ولكن روسيا ما فتئت أن خاضت بنفسها غمار الحرب مع تركيا، بعد إخلاد الصرب والجبل الأسود إلى المسالمة والسكينة، وتدفقت جنودها إلى الحدود، وتعدتها في سنة

١٨٧٧، وكانت ثورتان تركيتان متتابعتان قد ثلتا عرش (عبد العزيز)، فعرش (مراد الخامس) ابن أخيه، وخليفته، وأجلستا مكانهما (عبد الحميد الثاني بن عبد المجيد).

فبعث هذا من فوره إلى (إسماعيل) يطلب منه إرسال القوة المصرية التي تقتضيها نصوص الفرمانات إلى محاربة العدو الوراثي بجانب الجنود العثمانية، ولكن تلك الأيام كانت بدء الأعاصير المالية على القطر، فاعتذر الخديو عن تلبية الطلب بعجزه عن القيام بمصاريف تعبئة الحملة، وإقامتها بميادين القتال، ودخولها الفعلي في المعمعان، فأبى الباب العالي قبول عذره، وتشدد في طلبه.

فعرض (إسماعيل) إرسال الجنود، على أن تتولى الدولة العثمانية أمر الإنفاق عليهم في التعبئة والسفر والإقامة، فرفض الباب العالي ذلك أيضًا، وأمر الخديو أمرًا صريحًا بتعبئة فيلق مؤلف من اثني عشر ألف جندي، تامي المعدات وآلات الحرب، وإرساله حالًا على نفقة الخزينة المصرية إلى ميدان القتال. وهدده إن لم يصدع بالأمر بدون أقل تأخير بإرسال مدرعات عثمانية تحت قيادة هوبرت باشا إلى المياه المصرية، لإجباره على الطاعة.(٤)

فاضطر (إسماعيل) إلى استدعاء مجلس النواب، واستئذانه بربط ضريبة جديدة على كل فدان، قدرها عشرة قروش صحيحة، تدعى «ضريبة الحرب»، وتنفق على تعبئة الحملة وتسفيرها، وإقامتها في مواطن الطعان. ولما وافق المجلس على ذلك، أعدت القوة المطلوبة، ووضعت تحت قيادة الأمير حسن باشا، وأرسلت إلى ڤارنا على السفن الخديوية، يحرسها أسيطيل عثماني، بعد أن دفعت مرتبات سنة برمتها كانت متأخرة للمهندسين الغربيين المتولين زمام تلك السفن، لحملهم على الإقلاع عن اعتصاب لجأوا إليه لنيل دفعها، وهددوا به بتعطيل سير الحملة إلى مقرها.(٥)

ولسنا نرى لوصف تلك الحملة خيرًا من إيراد ما كتبه عنها مراسلا جريدتي «الچورنال دي ديباه»، و«الريبليك فرنسيز» (جريدة المرافعات، وجريدة الجمهورية الفرنساوية) المرافقان لجيوش تركيا في تلك الحرب.

---

(٤) انظر «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٢١٣.

(٥) انظر الكتاب عينه والصحيفة عينها.

قال المراسل الأول، مراسل «الجورنال دي ديباه»: «إن العساكر المصرية تامة الملبس والهندام والتجهيز، طرابيشهم حمراء، وسترهم زرقاء كلون السماء، وبنطلوناتهم كذلك، إلا أنها ملفوفة من الأسفل داخل «تزالك» بيضاء، وكلهم مسلحون ببنادق رمنجتن، ولا شك في أن ضباطهم أرقى في معلوماتهم من الضباط الأتراك، وأما جنودهم فلا سبيل إلى قياسهم بجنود الترك، فالطابع الفلاحي بأنفه الأقنى عند قمته والمفطوس عند قاعدته سائد على مجموعهم، ومعظمهم ذوو قامات مرتفعة، ومع ذلك فهم لطاف المعشر، ضاحكو السن، وسيماء الأطفال على وجوههم ومشيتهم. وهم في الواقع أحداث في مقتبل اليفاعة، لم تنبت بعد شواربهم ولحاهم، ولا ينتظر من ضآلة صدورهم أن يكونوا أبطال هيجاء يستطيعون احتمال مصاعب الحروب.»

وقال مراسل «الريبليك فرنسيز»: «وكان قد وصل إلى ڤارنا منذ بضعة شهور على مراكب حربية فاخرة بضعة آلاف عسكري صغار، خفيفي الأرواح، وجوههم كلون الشوكولاتة، ولباسهم أزرق سماوي، وكانوا من لطف البزة، وحلاوة الشمائل، وظرف الهندام بحيث إن المرء كان يشتهي أن لا يقع مطر لئلا يذيبهم كسكر. وكان يستلفت الأنظار فيهم أن بنادقهم كانت صغيرة وظريفة، ومدافعهم صغيرة وظريفة، والمناديل التي يتفون بها صغيرة وظريفة، وأنهم كانوا تحت إمرة أمير بديع الظرف، يحيط به أركان حرب كلهم ظرفاء، حتى إنه كان يخيل للناظر إليهم أنهم خارجون من علب لعب، مصنوعة في الغابة السوداء، فيتصور بسهولة أن مثل تلك الجنود الحلوة الشمائل لم تكن معدة لتشاطر العثمانيين مشقات الحروب، ولا لخوض غمارها، لأن مظهرها لم يكن يصح أن يجعلها لها، إلا إذا صح أن تكون سيدات قيفات، كيسات، مجعولة لحراثة الحقول.»(٦)

ولكن الجند المصري – بخلاف ما كان يتوقعه ذانك المراسلان – خاض غمرات الحروب، وشاطر العثمانيين سعيرها ولهيبها، لا سيما في وقعة (پوپ كوي).

فقد كان قصد القيادة العثمانية من قذفها بجناح الجيش التركي الأيسر إلى مهاجمة الروس في تلك الوقعة؛ جعل رجوع هؤلاء من الطريق الماضية من (پوپ كوي) إلى (بييلا)

---

(٦) انظر كتاب «الروس والأتراك» حرب الشرق المطبوع بباريس سنة ١٨٧٧ بمطبعة مانسو ج١ ص٤٥٢.

عن سبيل (أوپاكا) و(كريتسي أورنچيك) و(سنان كوي)، متعذرًا، بل محالًا، ومنعهم بذلك من اللحوق بالفيلق الروسي الثاني.

ولما كان الأمير حسن حائزًا «محظوظية» السلطان الكبرى، علاوة على كونه ابن أمير مصر، ومن ضباط الجيش الألماني، فإن محمد علي باشا قائد عموم القوات العثمانية لم يتردد لحظة في تسليمه قيادة ذلك الجناح، على أنه كان يأمل أن يتخلى الأمير الشاب، الغير زائد عمره على ثلاثة وعشرين عامًا عن الإمرة الفعلية للقائد المحنك الجنرال صالح باشا.

وكان غرض صالح باشا هذا دحر الروس من (پوپ كوي)، بينما تقوم فرقة الجنرال ثابت باشا، المعسكرة على الأعالي، (بين بكيرين يني كوي)، (وقره حسن كوي)، بتهديد خط الرجعة عليهم من (بييلا)، وقذفهم على طريق (ترنوڤا).

ففي الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم السادس من سبتمبر هاجم صالح باشا (پوپ كوي) بعنف، وسلط بطارياته على القرية، فتناولت مقذوفاتها صفوف البيادة الروسية، وفتكت بها فتكًا ذريعًا، وزحفت البيادة التركية في الوقت عينه تحت حمى المدفعية بنظام حسن إلى (پوپ كوي) من اليمين ومن الشمال، فاضطر العدو أن يتقهقر إلى وراء القرية، وأخذ ينسحب من (پوپ كوي)، كما انسحب من (قره حسن)، ولولا أن الأمير حسن أوقف القتال في ذلك الوقت لأسباب لا نعرفها لحل بالروس مصاب جلل.

وفي اليوم التالي ٧ سبتمبر شرع الروس ينسحبون من (پوپ كوي) وضواحيها ويتقهقرون إلى (بييلا)، وإذ كان لدى صالح باشا كل ما يلزم لينقض على مؤخرتهم، ويصيبهم بأذى بليغ، أقبل يجهز الهجوم، فأمر الأرط بالاستعداد للزحف، والمدفعية بالاستعداد للضرب، ولكن الأمير حسن ما فتئ مترددًا، يأبى مفارقة مواقع سارنا سوفلار، لاعتباره إياها في منتهى الجودة، وأسفر تردده في نهاية الأمر عن منعه كل إجراء وهجوم، فتمكن الروس من الانسحاب بسلام وطمأنينة إلى (بييلا)، بأسلحتهم ومهماتهم، ولكن الجند التركي طفق يتململ، وأخذت السخيمة تغلي في صدره، كلما حملته بداهته الفطرية على أن يتساءل

لماذا يمنعه قواده من الانقضاض على العدو المنهزم.(٧)

على أن التاريخ لا يدري – لغاية هذا اليوم – ما هي الأسباب التي حملت الأمير حسن على سلوك المنهج الذي سلكه، لا سيما أن الجنود المصرية، وهو على رأسها، أبلت فيما بعد بلاءً حسنًا في سلستريا وغيرها، وما فتئت تقاتل ببسالة إلى أن وضعت الحرب أوزارها، فعادت إلى أوطانها.(٨)

وقد كلفت هذه الحملات المصرية الثلاث المرسلة إلى الخارج، بناء على دعوة الباب العالي، نيفًا وثلاثة ملايين من الجنيهات على الخزينة المصرية، في وقت كانت البلاد في أشد الاحتياج إلى تلك النقود.

(٧) انظر كتاب «الروس والأتراك» حرب الشرق المطبوع بباريس سنة ١٨٧٧ بمطبعة مانسو، ج١ ص٤٦٨ وما يليها.

(٨) ربما كان فيما تقرأه في كتاب «حياة البلاط بمصر» لبتلر، ص٢٠٨ و٢٠٩، شبه إماطة اللثام عن بعض تلك الأسباب.

الجزء الرابع

السحاب في السماء

الفصل الأول

السحاب في السماء

إذا تم أمــــر بــــدا نقصـــه توقـــع زوالًا إذا قيـــل: تم!

إجمال[1]

إن تنفيذ الخطة التي رسمها (إسماعيل) لنفسه، يوم ارتقى عرش جده وأبيه، بالكيفية التي شرحناها في الجزء السابق، استلزم مصاريف جمة للتمكن من إزالة جميع العقبات – أيًّا كان نوعها وسببها – من الطريق المطروقة منه.

فمسألة ترعة السويس وأشغالها كلفت الخزينة المصرية والشعب المصري أولًا وآخرًا، نيفًا وسبعة عشر مليونًا من الجنيهات، بما في ذلك نفقات الاحتفال بالفتح.

والترع المحفورة كلفت ثلاثة عشر مليونًا تقريبًا.

والسكك الحديدية الممدودة، بما فيها سكة حديد السودان، كلفت ما يقرب من ثلاثة عشر مليونًا ونصف.

وميناء الإسكندرية كلفت ما يقرب من ثلاثة ملايين.

وأحواض السويس كلفت ما يزيد على مليون ونصف.

والتلغرافات والفنارات معًا كلفت فوق المليون.

والشركة الزراعية المنشأة لترويج الزراعة المصرية، وما ماثلها كلفت مليونين.

وجلب المياه إلى الإسكندرية وتوزيعها عليها كلف نحو نصف مليون.

والمباني والتحسينات والإنشاءات الأخرى، من أحياء ومسارح وغيرها بمصر والإسكندرية، وتنوير البلدين والسويس بالغاز –كل ذلك كلف ثلاثة ملايين.

---

(1) أهم مصادر هذا الإجمال «مصر» لمالورتي ص١٤٠ و١٤١ و١٤٢ و١٤٣.

والكباري المنشأة كلفت مليونين وأكثر.

ووابورات السكر والورق وخلافها، وتأسيس العزيزية كلف نيفًا وستة ملايين.

والسفن الخديوية ومراكب بخارية أخرى كلفت مليونًا ونصفًا تقريبًا.

ومشترى البوستة والمكتبة الفاضلية كلف نحو مائة ألف جنيه.

وطاعونا المواشي والخيل، والغلاءات المتتابعة، حمَّلت الخزينة المصرية خسارة قدرها أربعة ملايين تقريبًا.

وديون القرى استغرقت نيفًا ومليونًا.

وصرف على تحسين الجيش، ومشترى مدافع وبنادق له مليونان.

وأنفق على حملتي الحبشة وحملات السودان مليونان وأكثر.

وأنفق على الحملات المرسلة إلى الخارج لمساعدة تركيا ما يقرب من ثلاثة ملايين.

وأنفق على المدارس ما يزيد على ثلاثة ملايين ونصف.

وبلغ ما خسرته الخزينة بسبب قطع الحواجز لإنقاذ أطيان الفلاحين من الغرق مليونًا.

وزادت الخسارة الناجمة عن شركة البواخر النيلية على مائة ألف جنيه.

ودفع للحصول على فرمان تغيير مجاري الوراثة، حسب تقدير المؤرخ الألماني، فون ها استفان، ثلاثة ملايين.

وقدر بعضهم ما دُفع لرجال الأستانة والسلطان، وما صرف في ولائم وهدايا لهم للحصول على باقي الفرمانات وامتيازات الاستقلال الداخلي التام المذكورة في سياق حديثنا السابق، ما يقرب من سبعة وثلاثين مليونًا، فإذا استعظمنا المبلغ، وأنقصناه، فلن يكون ما صرف في هذا السبيل أقل من ثلاثين مليونًا.

فمجموع ذلك مائة وثلاثة عشر مليونًا وسبعمائة ألف جنيه.

* * *

وربما أفاد هنا أن نضع أمام أعين قرائنا، إزاء هذا المبلغ الجسيم، المقارنة الآتية بين حالة القطر العمومية حينما ارتقى (إسماعيل) عرشه، وبينما حينما تخلى عنه:

	سنة ١٨٦٣	سنة ١٨٧٩
	فدن	فدن
عدد الأطيان المزروعة في القطر	٤٠٥٢٠٠٠	٥٤٢٥٠٠٠
	جنيه	جنيه
قيمة الواردات	١٩٩١٠٠٠	٥٤١٠٠٠٠
قيمة الصادرات	٤٥٤٠٠٠٠	١٣٨١٠٠٠٠
قيمة الإيرادات	٤٩٣٧٠٠٠	٨٥٦٢٠٠٠
	عدد	عدد
المدارس	١٨٥	٤٨١٧
أميال السكك الحديدية	٢٧٥	١١٨٥
أميال الأسلاك التلغرافية	٦٣٠	٥٨٢٠
أميال الترع	٤٤٠٠٠	٥٢٠٠٠
الكباري	١٠	٤٠٨
المنارات	١	١٨
السكان	٤٨٣٢٠٠٠	٥٥١٨٠٠٠

وذلك علاوة على ما لم يكن له وجود بالمرة، فأنشئ مما ورد ذكره آنفًا.

* * *

وإذا أضفنا إلى المنصرف مبلغ ١١٥٨٥٠٠٠ جنيه الذي دفع جزية إلى حكومة الأستانة من الخزينة المصرية في سني (إسماعيل) الست عشرة، كان جميع المنصرف من (إسماعيل) على الشئون المصرية البحتة، وفي مصالح مصر المحضة، مبلغًا يزيد على مائة وخمسة وعشرين مليونًا من الجنيهات.

وبما أن عموم إيرادات القطر المصري في تلك السنوات الست عشرة إنما بلغت مائة وستة عشر مليونًا، باعتبار سبعة ملايين ومائتين وخمسين ألف جنيه سنويًّا على المتوسط، وهو متوسط مبالغ فيه، فإذا استنزلنا منها عموم المنصرف على الإدارة المصرية وفي شئون الحكم في تلك المدة عينها – وهو أربعة وستون مليونًا وستمائة ألف جنيه، باعتبار ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف جنيه سنويًّا، لا أربعة ملايين، كما قرر السير كيف الآتي ذكره فيما بعد – فإن الصافي الباقي من تلك الإيرادات لا يكون إلا مبلغ اثنين وخمسين مليونًا من الجنيهات، وهو قيمة ما دفع للأستانة فقط – أي أن هذا الباقي يقل ثلاثة وسبعين مليونًا عما صرفه (إسماعيل)!

ولكنه كان لا بد من صرف ذلك المبلغ، بل وأكثر منه أيضًا – لو أمكن الحصول عليه لتحقيق الخطة التي رسمها الأمير المصري لنفسه، لا سيما وأن جوف الأستانة لم يكن ليشبع.

فاضطر – والحالة هذه – إلى الاستدانة والاقتراض.

ولما كانت مصر من أغنى بلاد الأرض، وكان المشهور عن الأمراء الشرقيين، عمومًا، عدم التدقيق في المحاسبة، وعن (إسماعيل) على الأخص، سعة سماحة الكف، وعظم كرم النفس، فإن الماليين الغربيين، لا سيما اليهود، أظهروا من الاستعداد لإجابة جميع طلباته أغرب ما يتصوره الإنسان، بل بالغوا في بادئ أمرهم، في إغرائه على الاستدانة منهم إلى حد من المرغبات والمحببات يكاد لا يتخيله التصور، فتلا الاقتراض منهم الاقتراض، و(إسماعيل) في تلهبه الفائق لتحقيق أمنياته السامية لا يفكر في أن يعمل للأعباء المالية، ولكيفية تراكمها على ساعديه حسابًا، ولا يرى من نفسه ميلًا مطلقًا إلى تقدير عواقبها، بفعل تربيته ومنبته ومركزه. فاستمر يجري في سيره السريع، وعيناه غير شاخصتين إلا إلى المرمى الفخيم الذي

كان سيره يدنيه منه، ولا يهمه من أمره إلا أن يرى الذهب – الذي هو في حاجة إليه للوصول إلى ذلك المرمى – طوع بنانه دومًا.

على أنه ليس أدل على معرفة مقدار المنافع والفوائد التي أصابها من جراء ذلك وسطاء الإقراض، من أن نذكر ما حكاه فرديناند دي لسبس عن نفسه حينما أراد فتح الاكتتاب بشركة ترعة السويس، قال: «كنت محتارًا في أمري. فقال لي بعض الأصدقاء اذهب إلى روتشلد وهو يريحك، فعملت بنصحهم، وذهبت إلى ذلك المالي، فقال لي أجل، إذا شئت فتحت سلك الاكتتابات في مكتبي. فسألته وماذا تطلب مني؟ قال: يا سلام! أرى أنك لست رجل شغل، ماذا أطلب منك؟ المعروف المتفق عليه، أي خمسة في المائة. قلت خمسة في المائة على ثمانية ملايين، هذا ينتج أربعمائة ألف جنيه. كلا، كلا يا سيدي، إني أفضل أن أؤجر محلًا بستين جنيهًا، وأباشر شغلي بنفسي.»[٢]

وليت الوسطاء بين (إسماعيل) ومقرضيه اقتصروا على الخمسة في المائة، بل ليتهم اقتصروا على ضعفها!

وكان الدهر قد وضع بجانبه، منذ طفوليته، إنسانًا نما وشب وترعرع معه، فكان أدرى الناس بأميال روحه العظيمة، وتجردها من الاهتمام بالماديات إلا لتحقيق النفسانيات، فرأى أن يثري – وأيما إثراء – من موارد الثروة التي يستطيع أن يضع عينها تحت تصرف مولاه – ولو تعسر عليه السمن إلا من بؤس مواطنيه – فأقبل يتلمس تلك الثروة من كل باب، وشرع يملأ خزائنه بها، بينما هو يدفق المال، المتسنى له استخلاصه بكل تفنن من الجيوب إلى أيدي مولاه.

فأدى هذا وذاك إلى تراكم سحاب في سماء (إسماعيل)، ما فتئت الأيام تزيده تلبدًا، كلما زادت في فؤاد الخديو حرارة الرغبة في تحقيق مساعيه.

وهذا هو ما سنشرحه مفصلًا في الصفحات الآتية.

(٢) انظر «مصر» لمالورتي ص١٣٨ حاشية ٥٥٢.

الفصل الثاني

سفر في تاريخ مصر المالي[1]

مات (سعيد) وعلى القطر دين سائر، ودين مقترض، يزيد مجموعهما على أحد عشر مليونًا من الجنيهات، وعليه فوق ذلك قيد الامتياز الفاحش الممنوح لشركة ترعة السويس.[2]

فما لبثت أن أوجبت زيارة السلطان عبد العزيز للبلاد المصرية، والكوارث الطبيعية التي تلتها، وحملة العسير، فإقدام (إسماعيل) على بث روح الحياة في أعمال القطر قاطبة، وعلى إزالة ما في امتياز شركة السويس من جائر نفقات ومصروفات جعلت الخزينة المصرية تشكو العوز والضيق، بالرغم من الخيرات الكثيرة المتدفقة إلى البلاد من وراء ارتفاع أسعار القطن، وزيادة صادراته.

فكلف (إسماعيل) نوبار باشا بالسعي إلى عقد قرض جديد في الأسواق الأوروبية أثناء وجوده في باريس، للعمل على الفوز بالمطالب المصرية من شركة القنال.

فأقبل نوبار، في شهر يونية سنة ١٨٦٤، على مخابرة المحال المالية في شأن ذلك القرض، واستمر في أخذ ورد معها مدة ثلاثة أشهر، حتى تمكن من إبرام عقد الاتفاق في ٢٤ سبتمبر من السنة عينها، فتعهد بموجبه المتعاقدون بأن يدفعوا إلى الحكومة المصرية خمسة ملايين جنيه إنجليزي على أربع دفعات متساوية، تستحق في نوفمبر سنة ١٨٦٤، ويناير وفبراير وأبريل سنة ١٨٦٥، وأن تسدد لهم الحكومة المصرية ذلك المبلغ بفوائده، على خمسة عشر قسطًا سنويًّا، قدر كل قسط منها ستمائة وعشرون ألفًا ومائتان وأربعة

(١) أهم مصادر هذا السفر «تاريخ مصر المالي» ما بين سنة ١٨٥٤ و١٨٧٧ لمجهول اسمه ج.س. فيحسن الرجوع إليه بكلياته. وهو يوجد بمكتبة بلدية الإسكندرية، ومكتبة سليمان سامي بك، وفي دار الكتب المصرية بمصر، و«المالية المصرية» لمكهل في الكونتمپوردي رڤيو أكتوبر سنة ١٨٨٢.

(٢) انظر «مصر» لمالورتي ص٧٠ و٧١، وانظر «مصر كما هي» لماك كون ص٩٢، و«مالية مصر» لردجواي ص٤ والحاشية نمرة ٣٢٠ في كتاب «مصر» لمالورتي.

وتسعون جنيهًا، وأن تكون إيرادات مديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة ضمانة لذلك، وتحول رأسًا إلى الدائنين.

والذي استلفت الأنظار في تحرير هذا العقد، بادرة ذُكرت فيه، أشارت من طرف خفي إلى رغبة البلوغ، إلى الاستقلال، المتقدة في قلب (إسماعيل)، فبينما اشترط في المادة الرابعة منه وجوب حصول المقترض على رضى السلطان، كما كان ذلك مشترطًا في عقد القرض الذي أبرمه (سعيد باشا) في سنة ١٨٦٢، فقد اتفق من جهة أخرى على أن يكون المرجع والحكم فيما قد يحدث من منازعات أو خلافات بسببه إلى (إسماعيل)، بدلًا من أن يكون للصدر الأعظم، كنص قرض سنة ١٨٦٢.

ثم تلا هذا القرض، القرض الذي عقده (إسماعيل) لنجدة المزارعين المصريين في الأزمة التي أصيبوا بها على أثر نزول أسعار القطن نزولًا فاحشًا عقب وضع الحرب الأمريكية الأهلية أوزارها، وبلغ نيفًا وخمسة وثلاثين مليونًا من الفرنكات، وقد سبق لنا بيانه في غير هذا المكان.

غير أن ما أنفق في سنة ١٨٦٥ على مقاومة الكوليرا، والثلاثة الملايين التي دفعت في سنة ١٨٦٦ للحصول على فرمان تغيير مجاري الوراثة، والعشرة الملايين من الفرنكات التي استرد بها تفتيش الوادي من شركة ترعة السويس، وما أنفق أخيرًا في تجهيز الحملة إلى كريت، وتسفيرها وإقامتها من جهة، وما اعتاده (إسماعيل) من الإنفاق عن سعة، والإكثار من دواعي الترف، ومظاهر العز والعظمة حول عرشه، وتوسيعه قصوره وحدائقه، وإنشاؤه منظرة الجيزة بالقرب من الأهرام، واقتناؤه في دار السعادة عينها سراي الأميركون البديعة، وإسرافه على إعدادها وتجهيزها، إعدادًا وتجهيزًا فائقين من جهة أخرى – كل ذلك جعل الخزينة المصرية، وخزينة الأمير الخصوصية في حاجة إلى نقود، بالرغم من زيادة الإيرادات، ومن سلفة الخمسة الملايين الأخيرة.

وكان (إسماعيل) يتوقع ذلك الاحتياج قبل حصوله.

لذلك رأى، وهو في فيشي، أن يتدبر للطوارئ قبل حدوثها، شأن المتبصر في العواقب، فاستدعى إليه نوبار باشا وكلفه بالسعي إلى عقد قرضين جديدين يكونان

شخصيين، وتكون ضمانتهما السكك الحديدية – وكانت ملكًا خاصًّا للأمير – وأملاك (إسماعيل) الشخصية الأخرى، أي دائرته السنية.

فجد نوبار حتى تمكن في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٦٥ من عقد القرض الأول مع محل «أپنهايم بي ڤيه» قيمته ثلاثة ملايين من الجنيهات الإنجليزية، وضمانة سداده السكك الحديدية.

وكانت تعليمات (إسماعيل) تقضي بأن يكون معدل الفوائد ثمانية أو تسعة في المائة سنويًّا، ولكنهم وجدوا، عند فحص حساب التقسيط، أن معدلها يبلغ أربعة عشر في المائة تقريبًا.

فاستاء (إسماعيل)، وامتعض من نوبار، وضاعت ثقته في كفاءة هذا الوزير للأمور المالية.

ولكن الفريقين المتعاقدين بعد أخذ ورد عنيفين، وبعد أن تشبث كل منهما برأيه: هذا أن العقد باطل وملغًى، وذاك أنه صحيح وواجب التنفيذ، اتفقا في نهاية الأمر على إلغائه وإبداله بعقد آخر، عرف بعقد ٥ يناير سنة ١٨٦٦، أقرض (إسماعيل) بمقتضاه ملايين الجنيهات الثلاثة السابق الاتفاق عليها، بسندات السكك الحديدية، تضمنها المالية المصرية، وبمعدل ستة في المائة سنويًّا، على أن يسدد ذلك جميعه على ستة أقساط سنوية متساوية، ابتداء من أول يناير سنة ١٨٦٩.

فأصدرت تلك السندات، وابتاعها محل «أوپنهايم وشركائه» بمبلغ مليونين وستمائة وأربعين ألف جنيه إنجليزي، على أن يدفع نصف المبلغ نقدًا، ويقدم بالنصف الآخر أدوات سكك حديدية، يكون له عليها عمولة معدلها خمسة في المائة.

أما القرض الثاني – قرض الدائرة السنية – فبعد تزاحم بنك الأنجلو، ومحل أوپنهايم وشركائه على عقده، فاتفاقهما على عقده معًا، فانسحاب محل أوپنهايم في آخر لحظة، بل في دقيقة التوقيع عينها، بناء على إشارة برقية وردت من باريس إلى النائب عنه في العباسية بمصر، حيث كان الاجتماع معقودًا في كشك أنشأه الأمير حديثًا، وبعد قبول الأنجلو القيام به وحده، على أن يكون ثلاثة ملايين وثلاثمائة وسبعة وثمانين ألفًا وثلاثمائة جنيه أوراقًا مالية، بفائدة سبعة في المائة، ولا يقرض نقدًا في الواقع سوى ثلاثة ملايين فقط، وتكون مدة التقسيط خمسة عشر عامًا، وضمانة السداد تحويل إيرادات أملاك (إسماعيل) الخاصة إلى

الدائنين، وتوقيع رهنية على ثلاثمائة وخمسة وستين ألف فدان، ألحق كشف ببيانها بعقد القرض عينه، وبعد طرحه في السوق لتغطيته، والفشل في ذلك، لعدم تغطية سوى سبعة ملايين من الفرنكات من الخمسة والسبعين مليونًا المطلوبة، ورجوع الأنجلو على الدائرة السنية لإجبارها على استرداد السندات غير المكتتب بها – بعد ذلك جميعه، قرَّ الرأي في نهاية الأمر بين حافظ باشا ناظر الدائرة السنية عن الأمير، ومالي يقال له المسيو تشرنسكي، على أن هذا المالي مقابل قيام (إسماعيل) بإيداع ما قيمته مليون وخمسمائة ألف جنيه إنجليزي من تلك السندات في البنك العقاري في باريس، يضع تحت تصرف الدائرة السنية اثنين وعشرين مليونًا وخمسمائة ألف فرنك، منها اثنا عشر مليونًا وخمسمائة ألف فرنك في نوفمبر، وعشرة ملايين في ديسمبر سنة ١٨٦٦، مقابل عمولة قدرها واحد ونصف في المائة، تستقطع عند صرف كل من القسطين، وفي نظير فوائد قدرها عشرة في المائة سنويًّا، على أن يسدد رأس المال والفوائد في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٧، وإلا بيعت ضمانات السداد.

ولكنه ما أتت سنة ١٨٦٨ إلا وكان الحصول على فرمان ٨ يونية من السنة السابقة المانح (إسماعيل) لقب «خديو»، وإقامة قسم المعرض المصري في معرض باريس العام، وزيارة (إسماعيل) للعاصمتين الفرنساوية والإنجليزية، وما أحاط تلك الزيارة به من مظاهر الترف والبذخ ليجعل مركز مصر سنيًّا، ودرجتها رفيعة في الأنظار، وما أنفقه بعد ذلك في الأستانة، لإظهار ولائه للسلطان، ولاستصدار فرمان سبتمبر سنة ١٨٦٧، الموضح ما غمض في فرمان ٨ يونية السابق، من الامتيازات الممنوحة، قد أدى إلى ضيق في المالية، ارتفع معه معدل الخصم إلى ١٦ في المائة، وبات من المحتم النظر في إفراجه.

فقر الرأي على اقتراض قرض جديد، ووافق (إسماعيل) على ذلك.

وما ذاع سر الرغبة فيه إلا وبرز محل أوبنهايم وشركائه على مسرح المعاملات، وتقدم ليكون واسطة في استصداره.

غير أن الفصل البارد الذي ارتكبه أثناء المخابرات في قرض السنة السابقة، كان لا يزال ينغل قلب (إسماعيل) عليه، فما وسع ذلك المحل إلا مراقبة تطورات المخابرات الجديدة

عن كثب، لاغتنام أول سانحة تجيز تداخله، وخلا الجو لتشرنسكي – وكان نجاحه في إتمام قرض سنة ١٨٦٦ قد جعله مقربًا إلى قلب الخديو الأول – فكلفه راغب باشا، كبير الوزراء ووزير المالية في تلك السنة، بالسعي إلى إتمامه.

وكان راغب باشا هذا من الأسرى اليونان المسيحيين الذين أتى بهم (إبراهيم) الهمام أرقاء إلى مصر، فلما اعتنقوا الدين الإسلامي أعتقوا وأحسنت تربيتهم، (وهو والد إدريس راغب بك أستاذ الماسونية المصرية الأكبر)،[٣] وكان في سنة ١٨٦٨ شيخًا جليل القدر، ضيق الفكر، ليس عنده من الحذاقة المالية إلا ما يتفتق له ذهنه من الحيل في سبيل تأجيل دفع المستحقات من أجل إلى أجل، ودفعها بعد ذلك نقطة نقطة. فلم يكن إذًا بالمالي الذي يميز الغث من السمين في الارتباكات المالية، ولا بالرجل الذي يصح الاعتماد عليه في الشدائد.

وكانت الأقدار قد ساقت إليه، لسوء حظه، رجلًا ألزاسيًّا أتى مصر قبل بضع سنوات، فتعين رئيسًا لقلم قضايا وزارة الأشغال العمومية في عهد إسنادها إلى نوبار باشا، لشدة الاحتياج فيها إلى رجل خبير بالتشريع والقوانين، يمكن الوقوف بواسطة خبرته في سبيل مطامع الأجانب الذين يتعاقدون مع الحكومة، وغرضهم الحقيقي ليس إتمام عمل، ولكن التذرع بأية وسيلة لجعل الحكومة مسئولة عن عدم إتمامه، وإلزامها ثمت بتعويضات يثرون منها بسهولة.

وكان ذلك الإلزاسي على تمام درايته بالقوانين، تام الاستقامة، نزيه النفس، ذا ذاتية خاصة به، تميز ذكاءه عن كل ذكاء آخر، حسن المعاشرة، عذب المحادثة، محبًّا للكلاب، مغرمًا بالصيد والقنص، ذا دراية لا بأس بها بالطب البيطري، لا يحنف عن التنجيم أحيانًا – وتصح معه صناعته – لطيف التنكيت والمزاح، فصيح اللهجة، حائزًا – بالاختصار – كل ما كان من شأنه جعله محبوبًا عند الخديو ومقربًا إليه. وكان على قلة بضاعته في الأمور المالية، قد انتقل من وزارة الأشغال العمومية إلى وزارة المالية، فعهد الوزير إليه أمر الاهتمام بإتمام القرض الجديد، ووضع شروطه مع المسيو تشرنسكي.

ولكن ذلك الإلزاسي رأى أنه يستطيع تقديم خدمة إلى الخديو، أجل من الخدمة التي

---

(٣) كتب في سنة ١٩١٨.

كلف بها، وأخذ على نفسه إتمام مخابرات خاصة ينشرح لنتيجتها صدر (إسماعيل) انشراحًا كبيرًا.

فشرعت الألسنة تتداول ذكره، وبدأت التخمينات تتضارب فيما عسى أن يكون العامل المالي الجديد العتيد ظهوره، فبعضهم يذهب إلى أن المخابرات دائرة مع «المصرف الشرقي»، وآخرون إلى أنها دائرة مع رجل يقال له (لاشيڤاردبير) بالنيابة عن بيت «كارتريه» الشهير، وغيرهم يذهب مذهبًا آخر، والكل على اختلاف مراكزهم من الوزير إلى آخر سمسار في البورصة يتطلع إلى إنهاء تلك المخابرات، ونجاحها بسرعة كلية.

وذلك لأن الضيق المالي كانت قد استحكمت حلقاته، وباتت النقود قليلة في السراي الخديوية عينها، وأمسى الحريم المصون نفسه في حاجة إليها – و(إسماعيل) مع ذلك مكب بكل ما أوتي من نشاط على إشباع رغبة التشييد والتعمير التي عادت نفسه ممتلئة بها إثر زيارته لباريس ولندره، مشدد في طلب الأموال من خزينة المالية، لتصليح الأزبكية، وتكييفها تكييفًا جديدًا، وإنشاء مضمار سباق للخيل، وإتمام حي الإسماعيلية، وفتح شوارع العاصمة الجديدة، وابتناء قصور في العباسية، والقبة، وعابدين، والجيزة، وتجاه جزيرة الروضة، وفي مصطفى باشا، وتزيينها بالرياش الفاخر، وهلم جرًّا – فبذل المتخابرون جهدهم حتى وصلوا إلى اتفاق أقروه، وللحال ذاعت في الأسواق والأوساط المالية أنباء عقد القرض المرغوب فيه، بين الوزير راغب باشا عن الخديو، وبين (لاشيڤاردبير) عن محل كارتريه وشركائه (٣ فبراير سنة ١٨٦٨).

فنزلت أسعار الخصم من ١٦ في المائة إلى ١٢ في المائة، وبات تحسينها المطرد منتظرًا من الجميع، لما أشيع عن اشتمال ذلك القرض على مزايا قل توقع نظيرها أو ما يضاهيها في عالم الاقتراض.

فتناقلت الألسنة أن المبلغ المقدم سيكون ٦٤٥٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات، لتوحيد عموم الديون المصرية (بما فيها دين السكة الحديدية، وما خلا أذنات القرى)، وأنه سيقسط على ٤١ سنة، باعتبار القسط السنوي ٨٧٥ في المائة من الدين الاسمي، أي أن المبلغ الذي يجب على الحكومة المصرية دفعه كل ستة أشهر لا يزيد أبدًا على ٢٧٣٤٣٧٥٠

فرنكًا، وأنه يدفع في أول يناير، وأول يولية من كل سنة، وأن العربون الذي يقدم فورًا سيكون عشرين مليونًا من الفرنكات. وأما ضمانات السداد، فعموم الإيرادات التي ما زالت حرة، والتي ستصبح حرة في المستقبل بعد سداد الدين الذي هي ضمانته، وأنه اشترط أن تنشئ الحكومة سجلًا عامًا للديون المصرية، وتضع له نظامًا خاصًّا به، وتتعهد بأن لا تقترض في المستقبل إلا على قدر الزيادة في ميزانيتها السنوية.

غير أن المزايا النادرة ذاتها، المتفق عليها لمصلحة المقترض في ذلك العقد كان من شأن المبالغة الظاهرة فيها إلقاء الريب والشك حول إمكان توقيعه حقيقة؛ لذلك أخذ الخبيرون في الأمور المالية يتسارون بأنه لا بد من وجود مخدوع بين الطرفين المتخابرين، وأنه يصعب أن يكون ذلك المخدوع المحل المالي.

وما لبثت الأيام أن أظهرت أن همسهم كان على حقيقة، فإنه لما كلف الخديو الموظف الإلزاسي بدرس أوراق التوكيل التي قدمها (لاشيڤارديير) في أول المخابرات إلى وزارة المالية، والتثبت من حقيقتها، لمعرفة ما إذا كان محل كارتريه وشركائه قد خوَّل وكيله المذكور حق التوقيع على العقد بالنيابة عنه أم لا، وأقبل ذلك الموظف على البحث عنها في ملف أوراق المفاوضات، وجد – وكل كيانه ينتفض وجلًا – أن تلك الأوراق قد أخفيت، وأنه لم يبق لها من أثر، فأدرك في الحال أنه قد هزئ به، ونصب عليه وعلى موكله معًا، وكاد يفقد رشده.

وشاع نبأ ذلك في الدوائر المالية، فأثار فيها عاطفة سخرية وقلق معًا. ولما اطلع (إسماعيل) على الأمر استشاط غضبًا، وصب جام سخطه على رأس وزير ماليته التعس راغب باشا، وعلى رأس ذلك الألزاسي المتداخل فيما لم يكن من اختصاصاته، وعزلهما من خدمته.

فمرض كلاهما مرضًا كاد يودي بحياتيهما. واضطر الألزاسي بعد ما نهض من سرير أسقامه إلى مغادرة الديار.

فلما خلت وزارة المالية من شاغليها، رأى الخديو أن يقلد منصبها رجلًا قريبًا من قلبه، كان سبق له امتحانه في وظائف أخرى ذات مسئولية خطيرة، فوجده راجحًا، وآنس

منه ذكاء نادرًا، وتفننًا غريبًا، وإخلاصًا متناهيًا في خدمته، فاستدعاه إليه، وعينه وزيرًا لماليته.

وكان اسم ذلك الرجل إسماعيل صديق، ويعرف «بالمفتش» لسابق تقلده وظيفة التفتيش في الصعيد على أعمال دائرة الخديو الخاصة أولًا، فعلى أعمال الحكومة المصرية.

وكان ابن والدين من فلاحي الوجه القبلي، عقليته عقلية فلاحينا المصريين، وأخلاقه أخلاقهم.

ولما كان أخا الخديو في الرضاعة، اختص (إسماعيل) بخدمته لذاته، منذ أن كان لا يزال أميرًا، وما فتئ يقدمه في أعمال دائرته، ويرفع من درجته فيها بقدر ما كان يبدو له من الدراية والكفاءة إلى أن أبلغه أسماها، ثم نقله إلى خدمة حكومته، وما زال يرقيه فيها – وإسماعيل صديق يعمل على ما فيه مصلحة مولاه ورضاه قبل كل شيء، وفوق كل شيء – إلى أن بات أكبر المقربين من قلبه، وآمن المؤتمنين عنده.

وكان إسماعيل صديق هذا رجلًا ماهرًا في الواقع، ثاقب الرأي، أصيله، متفتق الذهن، يدري، كما لا يدري أحد غيره، كيف تستخرج النقود من مدافنها، وكيف يتوصل إلى تحقيق الرغائب ونيل الأغراض، لا يوقفه في سبيل إحراز رضا مولاه هاجس، ولا يهمه أن يرتكب دنية، بل ولا إثمًا، إذا كانت تلك الدنية وذلك الإثم يعززان مركزه، ويظهرانه في مظهر الرجل المخلص. وكان – علاوة على ذلك – همامًا، نشيطًا، يحب الشغل، ويلج أبوابه برغبة أكيدة، كما أنه كان كبير المطامع، شبقًا نساء وأموالًا ولذائذ.

فما استلم دفة وزارة المالية، إلا وظهر حالًا، الفرق بينه وبين سلفه، وحل تشهيل الأعمال محل المطل فيها، والبت بسرعة في الأمور محل التخبط والتردد، ودفعت الأذنات المالية في أوقات استحقاقاتها بدون إبطاء، لإدراك الوزير الجديد ما في عمل ذلك من المصلحة لمركز الحكومة.

وبما أن إسماعيل صديق لم يكن، في بادئ أمره، خبيرًا بالأمور المالية – وإن صحت تسميته ماليًّا ولادة – فإنه اتخذ أخصاء من ذوي الدراية فيها، وتلقى عليهم دروسًا عملية جعلته في مدة يسيرة كفؤًا لمقاومة أحذق عمال السلفيات ومتداوليها، ومناضلتهم، فلم يعد يوقفه وسواس، مهما كان نوعه، عن السوق مباشرة إلى ما يقصد من الأغراض، وبرع في

ضروب المخاتلة براعة حملت بعضهم على إلباسه بحق قول القائل «إنما أعطيت الكلمة للإنسان لكي يخفي فكره.»

وظهر ذلك جليًّا للماليين الغربيين الذين استمرأوا حلاوة التوسط بين الخديو والأسواق المالية الأوروبية.

فما خلا الجو من لاشيڤارديير ومحل كارتريه إلا وتقدم المسيو تشرنسكي لإنهاء مسألة القرض الذي فشل، فدارت المخابرات بينه وبين الوزير الجديد. وفي الليلة ما بين ١٩ و٢٠ أبريل انعقد في سراي الجيزة اجتماع حضره الخديو نفسه، وشريف باشا كبير وزرائه، وإسماعيل باشا المفتش، وحافظ باشا ناظر الدائرة السنية من جهة، والمسيو تشرنسكي، والمسيو باستري من جهة أخرى. وبعد تباحث جدي دام طويلًا، انتهى بهم الأمر حوالي الساعة الثالثة صباحًا إلى اتفاق تام، كانت نتيجته أن لسان البرق كلف بحمل بشائر انعقاد السلفة إلى محافظ الإسكندرية ومديري الأقاليم، وإلى الوسطاء المجدين في باريس للاستقراض أو الخصم.

وبناء على إشارة الخديو وقَّع المسيو تشرنسكي على العقد، فوضعه وزير المالية في جيبه، ووعد بإعادته إليه في الصباح، مختومًا منه، لتقدم ساعات الليل، واحتياج الكل إلى راحة، وانفصل المتعاقدون وصدورهم منشرحة.

فلما كان الصباح اكتشف الوزير عيبًا في شكل العقد، وحمل مولاه على نقض ما أبرم.

فكان ذلك أول تأثيرات المفتش السيئة في الشؤون العمومية، وهي تأثيرات توالت فيما بعد حتى أدت في نهاية الأمر إلى انحراف القلوب عن الخديو، بالرغم من استمرار نياته حسنة، وإلى خراب البلاد، بالرغم من كثرة الأسباب الموجبة عمارها.

فما علم محل أوپنهايم بفشل مسعى المسيو تشرنسكي إلا وتقدم خاطبًا ود المالية المصرية، وعرض إقراض ثلاثة ملايين من الجنيهات، نصفها يدفع فورًا، والنصف الآخر عند الاختيار.

ولكن الشروط التي عرضوها كان فيها من التقييد لحرية الخديو وسلطته ما حمله على رفضها، فتحول عن ذلك المحل مؤقتًا، ورأى أن يشرك معه في الأمر مجلس النواب المنعقد إذ ذاك.

فبناء على طلب إسماعيل باشا صديق، وعلى أمر الخديو، اقترح رئيس ذلك المجلس العدول عن الاقتراض الخارجي إلى الاقتراض الأهلي، وحمل المجلس على قبول اقتراحه.

فقرر أن يكون القرض ثلاثة ملايين من الجنيهات الإنجليزية، وأن تسري عليه فوائد للمكتتبين فيه، بواقع عشرة في المائة سنويًّا، وأن يسدد ذلك القرض في بحر ثماني سنوات، بسحوب يانصيبية يبدأ بها بعد مضي ثلاث سنين على الإصدار.

ولكن الوزير أهمل أن يقدم ضمانة للسداد، فلم يقبل على الاكتتاب إلا نزر يسير، فرأى أن يشرك غير الأهالي مع الأهالي فيه، وأن يجعل القرض داخليًّا بدلًا منه أهليًّا فقط، ولكنه أهمل أيضًا تقديم الضمانات، فكان نصيب القرض الداخلي نصيب القرض الأهلي.

على أن وزير المالية لم ينتظر انجلاء نتيجته، بل أقدم تحت طي الخفاء على خصم أذونات مالية، بما بلغ مقداره مليونين من الجنيهات، ثلاثة أرباعها عند محل أوپنهايم، وبعض مصارف مصر والإسكندرية.

وفي الوقت عينه دبر مشتري مياه الإسكندرية بأذونات مالية أيضًا، ودفع بها كذلك الباقي – وقدره ثلاثون مليون فرنك – من أصل المبلغ المحكوم به لشركة ترعة السويس.

فكانت نتيجة ذلك جميعه زيادة ما يقرب من مائة مليون فرنك على الدين السائر، وملء الخزينة مؤقتًا بمبالغ تمكنت بها الحكومة من سد الطلبات الملحة الوقتية، وتمكن الخديو من الذهاب إلى رحلته الصيفية التي أشار الأطباء عليه بها للعلاج من الداء الذي ألم بحنجرته، وجيوبه ملأى ذهبًا، يصرف منه على تحقيق رغائبه.

على أن الجريدة الرسمية لم تعلن خبر سفره إلا بعد ثلاثة أيام، في عددها الذي نشرت فيه ملخص المباحثات التي دارت في مجلس النواب على الحال المالية، وميزانية الحكومة عن العام القبطي سنة ١٥٨٥، أي من سبتمبر سنة ١٨٦٨ إلى سبتمبر سنة ١٨٦٩.

ولما كان يتضح من تلك الميزانية أن هناك زيادة للحكومة في الإيرادات على النفقات تقدر بأكثر من ثلث مجموع تلك الإيرادات، فإن مجلس النواب أقدم على المناقشة، والتماس الإيضاحات عن ضيق المالية المزعوم، واضطرارها إلى الاقتراض.

فكلف ناظر المالية وناظر الداخلية بتقديم تلك الإيضاحات إلى لجنة يعينها المجلس خاصة لهذا الغرض، وقدماها في الواقع.

فرفعت اللجنة بها تقريرًا إلى المجلس، اتضح منه أن مصدر الضيق إنما هو الدين السائر، البالغ قدره عشرة ملايين من الجنيهات الإنجليزية تقريبًا، ومصدر الإحراج اضطرار الحكومة إلى سداده في الحال.

فاتفق المجلس مع وزير المالية على إبدال القرض الداخلي الذي فشل بضريبة سدس، تضاف من باب الاستثناء إلى مجموع الأموال المربوطة، وتحصل مدة أربع سنوات متواليات ابتداء من سنة ١٥٨٤ القبطية.

ولما كانت قيمة هذا السدس، الإجمالية، لا تزيد على مليوني جنيه إنجليزي، اقترح الوزير إصدار قرض قدره ستة ملايين من الجنيهات الإنجليزية، يخصص فقط لسداد الدين السائر، بحيث لا يعود لذلك الدين من أثر في الوجود.

فصدق المجلس على ذلك، وشرع الوزير، حالًا، يخابر محل أوپنهايم في تولي أمر إصداره، على أن يكون سداده على خمسة عشر قسطًا سنويًّا، وتكون ضمانته إيرادات الجمارك، ورسوم الهواويس، والمتحصلات من المصائد، ومكوس الملح والمملحات إلخ – ومجموع مبالغها كلها مليون جنيه إنجليزي سنويًّا – وتعهدت الحكومة بأن تدفع للمتعاقدين كل ستة أشهر قسطًا قدره ٨٤٨٥٩٥ جنيهًا إنجليزيًّا، فوائد واستهلاكًا وجوائز يانصيب، وحظرت على نفسها عقد أي قرض جديد قبل مرور خمس سنوات.

على أن الوزير لم يقف عند هذا الحد، ولكنه في ٤ يونية أمضى مع محل أوپنهايم ملحقًا تعديليًّا للاتفاق الأول، ثم أمضى في ٨ يونية ملحقًا غيره رفع بمقتضاه مبلغ القرض إلى سبعة ملايين من الجنيهات الإنجليزية، ومد أجل السداد، فجعل واحدًا وعشرين عامًا، وزيد مقدار القسط السنوي فجعل ٨٧٠٠٤٢ جنيهًا إنجليزيًّا، وأضيف إلى الضمانات السابقة عوائد الأملاك والمواشي والسرج.

وأخيرًا قرَّ القرار النهائي في ٧ يولية على أن يكون مبلغ القرض ثمانية ملايين من الجنيهات الإنجليزية، ومبلغ القسط السنوي ٩٥٣٢٩٧ جنيهًا مصريًّا، ومدة التقسيط الاستهلاكي ثلاثين سنة، وأبدلت ضمانة عوائد الأملاك بضمانة رسوم القبانة والملاحة النيلية. واتفق على أنه إذا أخذ محل أوپنهايم وشركائه على عهدته دفع مبلغ الثمانية الملايين، فإنه يكون حرًّا في ترتيب إصدار الأوراق المالية الجديدة إزاء الجمهور.

فكأن الوزير أراد من رفع مبلغ القرض من ستة ملايين إلى ثمانية ملايين أن يضع تحت تصرف الخديو المطلق مبلغ الفرق – أي مليونين من الجنيهات – لينفقه في دار السعادة، على تقديم مشروعاته في سبيل تحقيقها، وعلى إزالة العقبات التي قد تصادفها في طريقها.

وبما أن العملية كانت، في الحقيقة، في منتهى النفع للمكتتبين – لأن المائة فيها لم تكن في الواقع مائة، بل واحدًا وستين وربعًا فقط – نجح تصدير القروض نجاحًا بينًا في ١٦ و١٧ و١٨ يولية سنة ١٨٦٨، وبلغ عدد المكتتب به أحد عشر مليونًا وثمانمائة وتسعين ألف جنيه إنجليزي.

ولكنه بعد تصفية كل حساب لم يدخل منه في خزينة الحكومة سوى سبعة ملايين ومائة وخمسة وتسعين ألفًا وثلاثمائة وأربعة وثمانين جنيهًا إنجليزيًّا، وذلك رفع معدل الفوائد من سبعة في المائة إلى في المائة، وزاد على سابقة الديون المصرية ثمانية ملايين أخرى.

ولو أن الوزير اكتفى بما فعل لكان الشر يسيرًا على جسامته، ولكنه عاد إلى إصدار أذونات مالية جديدة، حتى قبل الفراغ من تسليم سندات القرض الجديد.

وكان الخديو في تلك الأثناء مقيمًا في الأستانة العلية، يعالج نجاح مشروعه القضائي، ويجتهد في توسيع دائرة استقلال البلاد الداخلي.

على أن مساعيه في هذين السبيلين كلفته أموالًا جسيمة، ابتلعتها العاصمة العثمانية فبلغ القلق في الأوساط المالية أشده، وباتت القلوب تشتهي بحرقة أن يقصر مدة إقامته في تلك المدينة الشرهة.

وكأني به قد شعر باشتياق رعاياه إلى عودته، فاقتلع نفسه من وسط أسباب الغواية العديدة

الحافة به، ورجع إلى القطر المصري في اليوم الثاني والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٨.

فاحتفلت الإسكندرية والعاصمة احتفالهما المعتاد بعودته، وأطلق في كل منهما مائة مدفع ومدفع، وأهدته والدته الجليلة ثلاث حوريات شركسيات، أرادت أن ينافس جمالهن السماوي جمال صبية يونانية اشتراها (إسماعيل) عينها ببيكوس بثمن خرافي، وكان من شأن حسنها الفائق، وتأثيره العميق في قلبه إثارة ثورة غيرة بين نسائه الأخرى، طول مدة السفر البحري من الأستانة إلى الإسكندرية، واضطر الخديو لاجتناب تكرار مثلها في سراي رأس التين أن يرسل تلك اليونانية رأسًا إلى القاهرة.

وكانت أسعار السوق مستمرة في تحسينها الذي أعقب عقد القرض الجديد.

ولكن البوليس لكي ينال محظوظية عند الخديو، ويظهر لسموه تيقظه وسهره على حياته، أخذ على عاتقه إثارة القلق، فأقدم في شهر أكتوبر من السنة عينها على اكتشاف مكيدة، زعم أن حليم باشا دبرها لاغتيال ابن أخيه، فنصب شراكه، وبث زبانيته. وفي الثاني والعشرين من الشهر المذكور أعلن للملأ نجاح مسعاه، وتمكنه من القبض على المتآمرين على حياة مليك البلاد.

فاضطر (إسماعيل) إلى إبعاد عمه عن القطر، واتخذ في ذلك احتياطات، صبغتها النفاثات في العقد السياسية صبغة غير حقيقية، أدت إلى انسدال قتام على سوق الأوراق المالية المصرية.

فبالرغم من الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة عودة الأمير إلى القطر، ودامت أيامًا، وكلفت البلاد نيفًا وستة آلاف جنيه في كل ساعة، وبالرغم من الاحتفالات البهية والمراقص التي تلتها بسبب حضور اللورد نابيير أوف مجدلا، قاهر النجاشي تيودوروس، ليقلد سمو الخديو وسام نجم الهند الأكبر، وتصادف وجود والي الهند اللورد مايو في ذلك الوقت بمصر، وبالرغم من نجاح القرض، انتهى عام سنة ١٨٦٨ والجو المالي مكفهر بمصر، لا سيما عقب نشوء الخلاف بين اليونان والدولة العلية بسبب الثورة الكريتية المستمرة.

ذلك الخلاف ما فتئ يتطور ويشتد، حتى بلغ منتهاه في أوائل سنة ١٨٦٩، إذ باتت الحرب بين الدولتين قاب قوسين أو أدنى، وأخذت الجالية اليونانية الغنية والقوية بمصر تشعر

باضطراب وارتجاج في حياتها المدنية، لدى تصورها اضطرار مصر إلى ولوج باب تلك الحرب، فيما لو شبت، وتأدية ذلك إلى نزاع عنيف بين وطنيتها الشديدة الاستعار، ومصالحها المادية – من تجارية واستغلالية كثيرة – المتشعبة في القطر المصري.

فاغتنمت ألسنة السوء اكفهرار الجو المالي المؤقت لتذيع في الملأ على لسان بعض جرائد أوروبية أنباء إقدام الحكومة على عقد قرض جديد، عقب مصاريف الصيف الجسيمة في الأستانة العلية.

فرأى (إسماعيل) أن يهدئ روع بلاده المضطرب بدون سبب، فافتتح سنة ١٨٦٩ بسلسلة أعياد واحتفالات باهرة، بينما كان جميع مستخدمي الحكومة الذين لهم معرفة باللغة الفرنساوية يشتغلون في نقل مؤلفات «أُفنباخ» – مثل «العين المثقلة»، و«هيلانة الجميلة»، و«ثلاثاء المرفع»، وغيرها – إلى العربية ليتمتع برؤية تشخصيها ساكنات دور الحريم، ومن لم يكونوا يفقهون سوى العربية من اللغات.

وتوجت تلك الأعياد كلها بالمرقص العظيم الذي أقيم؛ احتفالًا بعود يوم الجلوس المأنوس في سراي الجزيرة وبستانها، وكلف الكوبري المؤقت الذي أنشئ على النيل لخدمة العبور في تلك الليلة فقط ثمانية آلاف جنيه، فما بالك بالتكاليف الأخرى؟!

ثم أمر باجتماع مجلس النواب، وافتتحه في ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ بخطبة جميلة، شرح فيها أولًا حالة الحكومة المالية، فمر بجميع الديون، التي عليها، وقال: إنها بعد أن كانت ٢٢ مليونًا من الجنيهات عند موت (محمد سعيد باشا) أصبحت في تلك السنة ١٧ مليونًا فقط، بما فيها مبلغ القرض الأخير.

ثم توسع في تعداد الأعمال العمومية المفيدة التي تمت على يدي حكومته منذ ارتقائه العرش، ليبرر الأقراض المعقودة، فذكر السكك الحديدية المنشأة حديثًا، وأحواض تصليح السفن، والأرصفة، والجسور والترع، والمسنوات (هواويس)، والمدارس على أنواعها، إلخ.

وأفاض أخيرًا في بيان الإصلاحات العديدة المدخلة على تنظيم القوى البرية والبحرية وتسليحها بالأسلحة الحديثة.

وختم خطبته الجليلة بشكر العناية الإلهية التي ألهمته في شئون إدارته الداخلية تنفيذ أجزاء خطة السير الخمسة التي وضعها نصب عينيه عند ارتقائه سدة الأحكام تنفيذًا تامًّا في جميع دقائقها، وهي:

- (١) إلغاء السخرة.
- (٢) توسيع نطاق التجارة والزراعة.
- (٣) نشر التعليم العام.
- (٤) تعيين مرتب خاص لنفقاته الشخصية.
- (٥) الإصلاح القضائي، الذي أكد للمجلس أن جميع الدول الكبرى قد صدقت على مبادئه.

ولم يكن في جميع ما ورد في تلك الخطبة من شيء مخالف للواقع، إلا ما جاد به منجم إسماعيل صديق باشا، فإن الدين المخلف من (سعيد) لم يكن ٢٢ مليونًا من الجنيهات، ولا ما يقرب من هذا المبلغ الجسيم بالكلية، بل كان مائتين وتسعة وسبعين مليونًا من الفرنكات فقط، أي ما يقرب من الأحد عشر مليونًا ونصف من الجنيهات، ومبلغ الدين المصري في تلك السنة لم يصبح سبعة عشرة مليونًا كما ورد في الخطبة ولكن ثلاثين مليونًا من الجنيهات الإنجليزية.

على أن تأثير الخطبة على السوق المصرية كان حسنًا للغاية، فعادت الثقة عن تزعزعها إلى ثباتها، وخلت أفكار (إسماعيل) من كل شاغل مؤقت إلا شاغل الاحتفال. (أولًا) بمقدم البرنس أوف ويلز، والأميرة زوجته. و(ثانيًا) بفتح ترعة السويس في أواخر ذلك العام.

ولكن ذينك الاحتفالين أعقبا ضيقًا ماليًّا شديدًا بسبب ما أنفق عليهما من أموال طائلة، نعم إن قرض سنة ١٨٦٨ كان يساوي في لندن بفضل الضمانات الخصوصية التي أسند إليها ٧٧، أي وحدتين فوق سعر إصداره، ولكن أذونات أي إفادات المالية آلت إلى نزول مستمر، وخصم المستحق منها بعد مرور شهر إلى بعد مرور أربعة وعشرين شهرًا كان بمعدل و١٤ في المائة.

ومع ذلك فإن إقبال الأسواق الأوروبية على مشتراها كان كبيرًا بسبب ما حملت بهجة أعياد ترعة السويس من ثقة إلى القلوب.

فرأى الوزير إسماعيل صديق أن يغتنمها فرصة للحصول على جانب من النقود التي كان في احتياج إليها لدفع جانب من المستحقات التي أوجبتها احتفالات فتح الترعة.

فقدم إلى سوق باريس إفادات مالية بمبلغ مليونين وأربعمائة ألف جنيه إنجليزي بخصم معدله ١٢٪، واستحقاقات متسلسلة من ١٢ شهرًا إلى ٢٠ شهرًا.

ولكن تسرعه في التقديم أيقظ مخاوف المشترين، فلم يكتفوا بطلب ١٤٪، بل حتموا أن يكون الدفع في باريس، وأن تتعهد الحكومة بعدم إصدار إفادات جديدة لمدة حددوها. وبما أن الوزير لم يكن ليرضى مطلقًا أن يتقيد بمثل هذا القيد، أهمل مخابراته، ورجع عن غرضه.

غير أن المطالبة بسداد الديون التي أوجبتها الاحتفالات العظمى المنقضية ازدادت اشتدادًا عليه، فاضطر، لكيلا يحرج مركزه، إلى ربط ضريبة جديدة مقدارها خمسة عشر قرشًا صاغًا على كل فدان يزرع، ما عدا أطيان الدوائر الخديوية – فإنها لم تكن تدفع ضرائب مطلقًا – فاجتمع لديه من ذلك خمسمائة ألف جنيه إنجليزي – أي أقل من نصف المبلغ المطلوب – فأصدر للحصول على الباقي إفادات مالية جديدة، خصمها ٢٢٪، بيد أن ذلك لم يجد نفعًا، فالتجأ إلى وسيلة حال ضيقه دون إدراك فهمه عدم مشروعيتها.

وذلك أنه كان في بحر صيف سنة ١٨٦٩، باع، نقدًا، نيفًا وخمسمائة ألف أردب بذرة قطن، على أن يسلمها بعد خمسة أو ستة أشهر، أي بعد بيع المحصول الذي كان لا يزال قائمًا على ساقه في الأرض.

فتربص المشترون ريثما تنقضي أشهر المهلة، ولكن ما أكبر ما كان اندهاشهم حينما تحققوا استمرار شون الحكومة خالية خاوية، بالرغم من بيع أقطانها، وحلول مواعيد التسليم، وذلك لإقدام الوزير على بيع كل ما وصل إليه من بذور القطن أولًا فأولًا، ونقدًا نقدًا، بدلًا من تخزينه لتغطية تعهداته.

على أن بيع الشيء عينه مرتين، كان من شأنه وضع ذلك الوزير الخرب الذمة تحت رحمة مدائنيه. ولا شك في أنهم لو أرادوا مقاضاته لوجدوا إليها سبيلًا واسعًا، وتعضيدًا حقًّا من صاحب الأمر الأسمى، ولكنهم لحسن حظ إسماعيل صديق المؤقت، وسوء حظ الحكومة المصرية كانوا أبعد الناس عن الإقدام على قتل الدجاجة ذات البيض الذهبي. وعليه، فإنهم اكتفوا بأن باعوا إلى الحكومة بسعر ٧٨ قرشًا صحيحًا ما كانوا قد اشتروه منها بسعر ٧١ قرشًا، ورضوا بأن تدفع لهم القيمة إفادات مالية، تسري عليها فوائد بواقع ١٢٪ سنويًّا، أي أنهم ربحوا في ذلك فائدة تعدل بثمانية عشر في المائة سنويًّا.

غير أن هذا جميعه لم يكن إلا تحايلًا على التخلص من ضيق مؤقت ولم يكن ليرضي وزير المالية، لذلك أخذ يفكر في كيفية تمكنه من جمع مبالغ وافية، تعد بملايين الجنيهات. ورأى، بعد طول التدبر، أن خير وسيلة لنيل المبتغى إنما هي إجبار الأرض المصرية على تقديم قرض قدره خمسة عشر مليون جنيه، يوزع على مساحتها المزروعة، ما عدا أطيان الدوائر الخديوية (السنية)، باعتبار خمسة جنيهات عن كل فدان. ولما استقر هذا الرأي في تصميمه، طفق ينتظر، بفروغ صبر التئام مجلس النواب السنوي ليحمله على تقريره.

فالتأم ذلك المجلس كالعادة في أول فبراير سنة ١٨٧٠، وكان الكل شيقًا للوقوف على ما عساه يقال ويتم في جلساته، لأن الكل كانوا يتوقعون أن توضح خطبة الخديو حالة القطر الداخلية والخارجية، إيضاحًا تامًّا، ويؤملون أن يجدوا فيها على الأقل تأكيدًا صريحًا بتسوية الخلاف الذي نجم مع الأستانة عن حفلات ترعة السويس، وبيانًا لما تراه الحكومة في أمر مبلغ الضرائب، وتسوية الدين السائر.

ولكن الخطبة الخديوية لم تذكر من ذلك شيئًا، واكتفت بشكر العناية الإلهية على ما أولت من نعم، وطلب معونة الله فيما ينوي من مشروعات خيرية، ثم أحالت النواب الراغبين في الوقوف على أعمال الإدارة على الوزارات المختصة، ووقفت عند ذلك الحد.

فكان وقعها في الأوساط المالية الأجنبية سيئًا، لأن تلك الأوساط علقت على عدم تكلمها عن الحالة المالية ألف تعليق وتخرص.

فرأى المفتش أن يزيل التطير الذي أوجدته تلك التعاليق والتخرصات في القوم،

فأذاع قرب وصول صرٍّ من الأستانة قدره أربعمائة ألف جنيه إنجليزي، من أصل ثمن المدرعات والبنادق ذات الإبر المسلمة إلى الباب العالي.

ولكن الإشاعة لم تجد تصديقًا، وطار في البلد يقول «ما هذا؟ ذهب السلطان يسير إلى القاهرة؟ إن من يصدق هذا، يصدق أيضًا أن ماء النيل يجري من مصبيه إلى منابعه.»

على أن الوزير أراد في الوقت عينه أن يضمن لنفسه مبلغًا يكون وصوله إلى خزينته آكد من وصول تلك الأربعمائة ألف جنيه.

لذلك بذل ما في وسعه لجعل مجلس النواب يعتمد القرض الإجباري الذي ارتآه، ويطلب إجراءه مقابل اثني عشر إذنًا سنويًّا، يقوم تقديم كل واحد منها مقام دفع الضريبة السنوية.

ولكن بالرغم من تصديق المجلس على طلبه، لم يمكن الوزير تنفيذ ذلك القرض الاغتصابي، لعدم استطاعة الأهالي تقديمه، وبعد تحصيل بضعة آلاف جنيه فقط، اضطر إلى العدول عنه.

غير أن الخزينة كانت فارغة، والطلبات ملحة، ودفع قطعية قرض سنة ١٨٦٤ مستحقًّا في أول أبريل التالي، والاضطرار إلى النقود هائلًا، فما العمل؟

فتمارس الوزير – أولًا – في بيع عدة إفادات مالية تعهد بسداد قيمتها بعد ثلاثة أشهر، بفوائد قدرها ١٤٪، علاوة على نصف في المائة على سبيل العمولة.

ولكن هذا لم يجد، بل زاد الطين بلة، لأن مهلة الثلاثة الأشهر، فقط، جعلت الناس يتساءلون: «هل هذا يكون، من الآن فصاعدًا، أقصى حد لثقة الماليين وأصحاب المصارف بالحكومة المصرية؟»

وزاد اضطراب السوق، وقلق الدائنين، وبات الوقت حرجًا جدًّا للوزير

ولكن الرجل كان جسورًا، مقدامًا، فرأى أن يدع جانبًا كرامة المنصب السامي الذي هو فيه، ويتدنى إلى انتهاج أكثر الوسائل تلبسًا بالمخاطرة، من المضاربة عينها.

غير أن المال ذاته اللازم للمضاربة المنوية كان يعوزه، فسعى حتى تحصل عليه بعمل

عملاء موثوق برصانتهم وحذقهم، باع بواسطتهم كميات عظيمة من الإفادات المالية المتسلسلة الاستحقاق، من اثني عشر شهرًا إلى ثلاثين شهرًا، على أن يكون دفع ثمنها نقدًا مقابل خصم ٪، ويكون تسليمها بعد ثلاثين يومًا.

ولما بات المال المجموع هكذا في قبضة يده، كلف بعض المصارف بمشتري كل ما يعرض من إفادات للبيع داخل ستة أشهر، معينًا بنفسه الإفادات التي يعرف أنها أخف من غيرها ثقلًا، وأكثر، بالتالي قابلية للتحسين.

فكانت النتيجة مدهشة وتهافت الناس على بيع ما كان لديهم من تلك الإفادات فسقط معدل الخصم من ١٤٪ إلى ٩٪. ولما شحت الإفادات ذات الاستحقاق القريب، اضطر أصحاب رءوس الأموال إلى مشتري الإفادات البعيدة الاستحقاق، لتجد لنفسها استثمارًا، فتمكن الوزير بذلك من تسليم المشترين منه ما شاءوا من كمية الإفادات المباعة إليهم، واستمرت العمليات راجحة ناجحة، حتى نفر الناس من الطلب هبوط الأسعار المتجاوز كل حد.

ولكن اللعبة كانت قد تمت، والدين السائر الذي كان بالأمس موجبًا قلقًا لا يطاق، أجلت المطالبة به إلى ثمانية عشر شهرًا، على أقل متوسط.

فلو أمكن تثبيت الأمور على هذا المجرى، وتقييد المستقبل بحيث لا يعود يثقل على الحاضر، كان ذلك منتهى الحذق والمأمول.

لذلك أخذت المخابرات بين المالية المصرية، والشركة المصرية العمومية التي أنشأها الخديو في باريس تروح وتجيء والآمال بالحصول على نقود منها تحيا تارة، وتموت أخرى، حتى تغلب اليأس على الأمل، وبات لا يرجى من تلك الشركة خير.

فتحولت الأنظار عنها إلى محل أوپنهايم وشركائه، وكادت المخابرات معه تفضي إلى النتيجة المرغوبة، لولا أن شخصًا يقال له هكتور بك، كان وكيلًا بمصر لمحل بيشوفشهم، وجولدشمدت وشركائهما، وتمكن من نفس (إسماعيل) بحسن أساليبه، حال دون توقيع العقد، وحول الطلب إلى محل مخدميه.

ولما كان فرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩ يحظر في بعض منطوقه عقد أقراض جديدة على خديو مصر، اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون القرض الجديد باسم الخديو الشخصي، وأن ترهن أملاك الدائرة السنية ضمانة لسداده.

وبناء على هذا الاتفاق، قدم محل بيشوفشهم وجولد شمدت للخديو مبلغًا اسميًّا قدره سبعة ملايين ومائة واثنين وأربعين ألفًا وثمانمائة وستون جنيهًا إنجليزيًّا، ونال مقابل ذلك امتيازًا لتأسيس مصرف (بنك) يدعى «البنك الفرنساوي المصري»، كان الخديو نفسه أكبر مساهميه، واكتتب بربع أسهمه، أي بما بلغت قيمته ستة ملايين ومائتين وخمسين ألف فرنك، وقام مؤسسوه ببعض شئون تصدير القرض الجديد.

على أنه بالرغم من تصديره بواقع – ويقول بعضهم بواقع ٧٠ فقط – وبالرغم من أنه بعد استبعاد المتعات والعمولات نزل صافي التصدير إلى ٦٧، فإنه لم يغطِّ سوى ثلثيه فقط، ولم يكتتب أحد في الثلث الباقي، فأوجبت الحال خفض أسعاره فيما بعد، وكانت نتيجته الصافية أنه بالرغم من كونه قرضًا بفوائد قدرها ٧٪، وواجبًا تسديده بكمال قيمة تصديره الاسمي، إلا أنه لم ينتج للمقترض سوى خمسة ملايين من الجنيهات فقط، ورتب عبئًا على إيرادات الدائرة السنية السنوية قدرها ستمائة وثمانية وستون ألفًا وتسعمائة وستون جنيهًا إنجليزيًّا، أي ما يقرب من ١٣٫٣٨٪ من أصل رأس المال المدفوع.

على أن المرجع في عدم نجاحه بالرغم من الاحتياطات التي اتخذت لذلك كتكليف «الكمپتواردسكمپت»، أي «بنك الخصم» بمهمة إصدار معظمه، وإقدام توكيل هذا البنك بالإسكندرية على طلب زمرة قوَّاصة من الحكومة لإقامتهم عند الحواجز التي أنشأها أمام محله، لحفظ النظام بين جمهور المكتتبين إشعارًا بتوقعه ازدحام أقدامهم هناك، وكمجيء وزير المالية نفسه على رأس فئة من أصدقاء الحكومة، ليكتتب، فيكون مثله قدوة للغير، ويحيي خور تلك الحواجز ولو لحظة، بالرغم من أن الغرض الذي أذيع أن القرض معقود لأجله كان من أجل الأغراض، ألا وهو إنشاء معامل للسكر، وسكك حديدية زراعية لاستغلال المائة والخمسين ألف فدان المقدمة رهنًا على سداد المال المرغوب في اقتراضه – أن المرجع في عدم نجاحه ربما كان إلى قيام بعض الصحف للتنديد به، وادعاء عدم مشروعيته، ومطالبتها الباب العالي، والمتعاقدين في قرض سنة ١٨٦٨ إلى التداخل لمنعه، وإلى تداخل الباب العالي

في الواقع، وإصداره أمره إلى القنصل العام العثماني في لندن بالاحتجاج عليه ومعاكسته.

وبينما الكل بمصر، من الأمير إلى أصحاب المصارف، وأصحاب رءوس الأموال، وجميع المشتغلين في الأمور المالية، مرتاحو الفكر، مطمئنو البال، يقضون أيامهم في أتم هناء، وبينما خصم إفادات المالية في أوائل شهر يولية لا يتجاوز ثمانية ونصفًا في المائة، متى كان الاستحقاق قريبًا، ولا يتجاوز عشرة في المائة في الاستحقاقات البعيدة، المتراوحة بين ٢٤ شهرًا و ٣٠ شهرًا، وسعر قرض سنة ١٨٦٨ الذي كان الإقبال عليه أكثر منه على غيره، يتراوح بين ٨٣ و٨٤، إذا بأنباء الحرب بين بروسيا وفرنسا دوت في الآفاق، وألقت الفزع في الأسواق المالية كلها.

ففي بضعة أيام سقط سعر القرض المرغوب فيه إلى ٦٤ أي بنقص عشرين بنطًا، وارتفع معدل خصم الإفادات المالية القريبة الاستحقاق إلى ٣٠ و٣٥ في المائة، ومعدل خصم الإفادات المستحقة بعد سنة فقط إلى ٢٠ و٢٢ في المائة، ومعدل خصم الإفادات المستحقة بعد ١٨ شهرًا لغاية ٣٠ شهرًا إلى ١٦ و ٢٠ في المائة، فعمَّ الضيق، واشتدت الأزمة.

فرأى إسماعيل صديق باشا أن خير ما يداوي به الحال الحرجة، ويحيي به الآمال، ويبقي الوثوق بالمالية المصرية محفوظًا، هو إذاعة أنباء تفريج عتيد يوسع حلقات الضيق المؤقت.

فشرع يشيع تارة أن الحكومة عازمة على بيع سككها الحديدية إلى شركة إنجليزية يمثلها المستر فولر المهندس بمبلغ قدره عشرين مليونًا من الجنيهات، وطورًا أن المالية على وشك إجراء عملية بعيدة الأطراف تستبدل بمقتضاها الإفادات القريبة الاستحقاق بالإفادات التي لا تستحق إلا سنة ١٨٧٣، فتصيب من وراء ذلك البدل ربحًا قدره اثني عشر مليون جنيه، وإشاعات أخرى من هذا القبيل كان لها حقيقة وقع حسن، وأدت إلى ارتفاع سعر قرض سنة ١٨٦٨ إلى ٧٤.

هكذا تمكن من حفظ كفة التوازن، بينما وقائع الحرب تتوالى بسرعة صاعقية، تجعل عقد الصلح بين الدولتين المتحاربتين قريبًا، لتمكن إحداهما من الأخرى تمكنًا لم يرو التاريخ مثله.

ولكي يشعر الخديو العالم المالي كله بأن مركز مصر المالي أقوى من أن يتأثر تأثرًا سيئًا بالتماوجات البورصية التي أحدثتها، وما فتئت تحدثها تلك الحرب الشعواء، عقد قبل نهاية عام ١٨٧٠، مع محل جرينفلد وشركائه الهندسي بلندن، العقد الذي كلف بمقتضاه ذلك المحل ببناء ميناء الإسكندرية.

وبينما الأشغال في إنشائها سائرة، عقد الصلح بين ألمانيا وفرنسا، وبات من المنتظر صعود أسعار الأوراق المالية.

ولكن التحسين لم يكن على نسبة المتوقع، ولم يطرأ في الحقيقة إلا على قرض سنة ١٨٦٨، وأما الإفادات فبقي معدل الخصم فيها طوال فصل الصيف، متراوحًا حول ١٤ في المائة، وهذا لم يكن ليدل على أن مركز مصر المالي في الأسواق الأوروبية مركز ثقة متينة.

فالحال باتت إذًا حرجة، لا سيما أنه حتى خريف سنة ١٨٧١ كان جانب عظيم من قرض بيشوفشهيم لا يزال مكشوفًا، بين أن جانبًا عظيمًا من الإفادات المالية وأذونات الدائرة السنية كان يقترب من مواعيد استحقاقه، وأن عدم الدفع لدى الاستحقاق كان من شأنه القضاء على الثقة في كلتيهما، إلا إذا جددت تلك الإفادات والأذونات.

على أن تجديدها لم يكن بالشيء السهل، ولا إجراؤه ممكنًا إلا بخسائر باهظة، وأما الدفع من الإيرادات العادية فكان متعذرًا بالكلية، حتى لو لم يكن الوزير قد تصرف مقدَّمًا في ضرائب ذلك العام.

ولكن مهارة إسماعيل صديق المالية وتفننه لم يكونا لينكسرا أو يخورا أمام مثل هذه العقبات البسيطة، فجمع شتات فكره لحظة، ورأى أن الوقت آن لتحقيق فكرة استخلاص نقود كثيرة من الأرض المصرية، وهي الفكرة التي جالت في خاطره في أوائل العام الماضي، وحمل مجلس النوَّاب على اعتمادها ومطالبة تنفيذها.

ولكن حيث إنها لم تنجح في شكل سلفة إجبارية، وجب وضعها في شكل جديد يضمن لها النجاح.

فأخذ إذًا يعمل فكرته ويجهدها، حتى جعلها تجود بمشروع لم يسبقه أحد إليه، لا في العالم الغربي مهد التفنن المالي، ولا في العالم الشرقي مهد التفنن في المظالم.

ذلك المشروع هو «قانون المقابلة».

وما أدراك ما «المقابلة»؟

«المقابلة» دفع الضرائب المربوطة على الأرض المصرية عن ست سنوات مقدَّمًا،

مقابل إعفاء هذه الأرض، فيما بعد، من نصف تلك الضرائب إلى الأبد.

فلما اختمر المشروع في فكره، جمع المجلس الخاص، وأقنعه بوجوب إجراء ذلك القانون، بعد تفهيم المصريين ما هو الغرض المقصود منه، وتحبيبه إليهم.

فاتفق رأي المجلس الخاص على رفع تقرير إلى الخديو يميط اللثام عن دواعي وضع ذلك القانون، وعلى نشر نبذة باللغة العربية، وتوزيعها في كل جهات القطر، لتوضيح المقصود من تلك «المقابلة».

أما التقرير فهاك أهم ما جاء فيه:

إن المجلس الخاص يرى أن حالة مصر المالية لا توجب القلق مطلقًا، ولكنها تستلزم عناية سموكم من جهة مراعاة رخاء البلاد في المستقبل. ومن المعلوم أن الأسباب التي أدت بالخزينة العامة إلى شبه الضيق المالي هي:

- أولًا: العجز المخلف عن سعيد باشا.
- ثانيًا: الاشتراك في إنشاء القنال، والمصاريف الباهظة التي جر إليها ذلك الاشتراك.
- ثالثًا: الأموال الجزيلة المصروفة في سبيل مقاومة طاعون المواشي، وملافاة مضاره.
- رابعًا: الأشغال التي أجريت لترقية شئون الزراعة والتجارة.
- خامسًا: وأخيرًا الأزمة القطنية المسببة عن انتهاء الحرب الأمريكية.

فالبلاد لغاية الآن – بفضل الرخاء المنتشر فيها وفلاحها – تمكنت من القيام بمقتضيات العبء الثقيل الملقى على عاتق الخزينة، ولكن الفطنة تشير مع ذلك بالبحث عن دواء ناجع للمستقبل.

غير أن الوصول إلى اكتشاف الدواء يستلزم معرفة الداء، فأين هو الداء؟

الداء في سعر الفوائد المرتفع التي تدفعها حكومة سموكم، والتي تبلغ وحدها أكثر من نصف الإيرادات العمومية، فهل لا يستطيع الأهالي تحويل دفع هذه الفوائد إليهم بإقدامهم على مشتري رأس مال الدين؟ فإنه على قول وزير المالية يوازي ستة أضعاف مجموع

الضرائب العقارية التي تتقاضاها حكومتكم سنويًّا من الأرض.

فليدفع الأهالي إذًا ضرائب مضاعفة مدة ست سنوات، والدين كله يسدد، وفي مقابل ذلك تعفيهم الحكومة إلى الأبد من دفع المبالغ المقدمة منهم لسداده على هذه الطريقة، أي أنها تعفيهم أبدًا من نصف الضرائب المربوطة على أرضهم، وتجري ذكر هذا الإعفاء على حجج ملكيتهم.

وعلاوة على ذلك فإنه سيصدر قانون يضمن لهم

- أولًا: أن الضرائب المنقصة على هذا النمط لن تعلى في المستقبل مطلقًا، مهما كانت الظروف.
- ثانيًا: أنه حتى تحت تأثير قوة قاهرة، كشرق أو غرق أو أشغال منفعة عامة، لن يجوز مطالبتهم، ولو بسلفة مؤقتة، إلا بعد التصديق على ذلك من مجلس النظار، ومجلس النواب.

وأما النبذة العربية التي وزعت في كل قرى مصر ومدنها، فإن أهم ما جاء فيها تفهيم الأهالي أن هذا المجهود العظيم المطلوب منهم إنما هو الوسيلة الوحيدة لإنقاذ الوطن من مخالب المرابين الغربيين، الذين أدى تقاضيهم ربا فاحشًا من الحكومة المصرية إلى ضيقها المالي المؤقت، واضطرارها إلى ربط الضرائب والمغارم الثقيلة حول أعناق الأهالي.

فصدق الخديو على تقرير مجلسه الخاص، واعتمده، وبعد أخذ رأي مجلس النواب، أمر بوضع قانون «المقابلة» وتنفيذه. وطفق إسماعيل صديق، نفسه، يطوف الوجه البحري كله مقنعًا الأهالي بجودته وفائدته، محرضًا إياهم وحاثًّا على نفاذه بكل ما في وسعهم، بينما كان شاهين باشا، وزير الحربية، يطوف الوجه القبلي للغرض عينه.

أما قانون «المقابلة» فخمس وأربعون مادة، لا بأس من ذكر بعضها لأهميتها.

فالمادة التاسعة والعشرون تقضي بأنه لا يسوغ لوزير المالية، بعد الحصول على جميع المبالغ المطلوبة إصدار إفادات مالية جديدة، ولا عقد أي قرض مطلقًا.

والمادة الثالثة والثلاثون تقضي بإنشاء مجلس إدارة مالية يناط به وضع ميزانية عامة

سنوية، مبنية على الميزانيات الخصوصية المرفوعة إليه من كل إدارة من إدارات الحكومة ومصالحها، تعرض على مجلس النواب، ولا تصبح تنفيذية إلا بعد تصديق سمو الخديو عليها.

والمادة السابعة والثلاثون تقضي بتعيين لجنة يناط بها تحصيل الدفع واستلام الأذونات والوصولات المقدمة إشعارًا بالدفع.

والمادة الأربعون وما يليها من المواد تنص على أن المبالغ المحصلة تودع في خزينة خاصة تحت حفظ صيارف خصيصين، وتخصص فقط لاستهلاك الدين لا سيما الإفادات المالية التي يجب أن تكون أول ما يستهلك.

هذه اللجنة تحرر كل خمسة عشر يومًا كشفًا بالإفادات المالية، وأوراق الإقراض الداخلة خزنتها في هذه المدة، ويقوم وزير الداخلية بإحراق تلك الإفادات والأوراق المالية بحضور أعضاء المجلس الخاص، ثم يحاط العموم علمًا بمجموع المبالغ المتلفة هكذا.

والمادة الخامسة والأربعون تقضي بأنه إذا أعوزت النقود الخزانة الخاصة، فلم تتمكن من مواجهة سداد إفادات مستحقة، فلوزير المالية أن يفتح اعتمادًا قصير المدى يسدد حالما ترد النقود إلى تلك الخزينة، حيث إنه لا يجوز له، عملًا بنص المادة التاسعة والعشرين، إصدار إفادات مالية جديدة.

هكذا كان كل شيء مرتبًا، مقننًا، منظمًا، على ما ورد في الأمر العالي الذي صدر به ذلك القانون «لتحسين حال الحكومة المالية، وزيادة الرخاء والفلاح العامين، وضمانة للسير بالبلاد في معارج التقدم والرقي.»

وكان صدور الأمر العالي إلى وزير الداخلية بتنفيذ قانون «المقابلة» في أواسط شهر أغسطس سنة ١٨٧١، فما أتى آخر ديسمبر من السنة عينها إلا وقدر أن ما ورد بموجبه إلى الخزينة الخاصة بلغ خمسة ملايين من الجنيهات الإنجليزية.

هذا كان بدءًا يبشر بخير نجاح، ولولا أنه علم أن معظم موردي ذلك المبلغ الضخم إنما هم كبار المزارعين والباشوات – لتحرر لهم وتسلم إليهم بسرعة حجج أملاكهم الجديدة، وهؤلاء إرضاء للخديو مولاهم – لأمكن بناء التفاؤل بنجاح المشروع نجاحًا تامًّا على أسس

متينة لا تتزعزع، ولكن الصعوبة كانت كلها في تحصيل الضرائب المضاعفة من صغار الملاك والمزارعين، وفي مقدرة هؤلاء على دفعها.

مهما يكن من الأمر فإن ذلك المبلغ كان كافيًا لمشتري نصف الدين السائر تقريبًا، وسداد استحقاقاته لغاية أبريل سنة ١٨٧٢.

فعم الفرح دوائر الحكومة والقصور الخديوية والوزيرية، وأمكن القيام بالحفلات، والأعياد الشتائية المعتادة في سنة ١٨٧١، بأبهة وبهجة وبذخ فاقت مظاهره مظاهر كل ما رؤي من نوعها في السنوات الماضية، وافتخرت الأوپرا الخديوية والمسارح الأخرى، والهپودروم بحور وغادات، كأنها النجوم المتلألئة، شعت شعاعًا غير معهود أخذ بمجامع الأبصار والقلوب والجيوب، فجرى الذهب من المالية وعابدين، كأن نهر الپكتول – نهر ليديا الذهبي الذي أثرى منه قارون ملكها – هو الجاري بالقرب منهما – لا نهر النيل – ولو أن النيل في يد حكم حكيم خير من ألف پكتول.

فنجم عن ذلك أن وزير المالية بالرغم من أنه تعهد تعهدًا صريحًا نشرته «الوقائع الرسمية» الصادرة في ١٣ أكتوبر من ذلك العام بأن لا يصدر إفادات مالية جديدة، تذرع بحرفية نص المادة التاسعة والعشرين من قانون «المقابلة» القاضية بأن إصدار الإفادات المالية يحظر عليه بعد الحصول على جميع المبالغ المطلوبة، لكي يبرر أولًا في بحر شهر أكتوبر، ذلك عينه، إصدارين بلغ مجموعهما مليونين ونصفًا من الجنيهات، بحجة أنه لم يرد بعد إلى الخزينة إلا قليل من الأموال المطلوبة، ثم في يناير ومارس ويونية من سنة ١٨٧٢ إصدارات أخرى بلغ مقدار واحد منها فقط خمسة ملايين من الجنيهات، بحجة أنه لم ترد بعد إلى الخزينة جميع الأموال المطلوبة.

فاستدان بذلك ما بين ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٧١ وأول يولية سنة ١٨٧٢، أي في ظرف تسعة أشهر فقط اثني عشر مليونًا من الجنيهات الإنجليزية!

وليت الاستدانة كانت بإفادات مالية من نوع سابقاتها، فقد كان الشريكون أهون، لأن المشترط في الإفادات المالية السابقة كانت أن تدفع قيمتها بمصر أو الإسكندرية، فمتى حل الاستحقاق، وتعذر وجود نقود في الحال، كان الصراف يعطي نمرًا ترتيبية للمطالبين

المزدحمين على بابه، فيتمكن بفضل تباطئه المفتعل في الصرف، من كسب ثلاثة أيام أو أربعة أو خمسة، وتارة ستة، وربما لجأ الوزير إذا وجد نفسه مخنوقًا بالمرة إلى طلب تجديد، قلما كان المطلوب منه التجديد يرفضه.

وأما الإفادات الجديدة، فقد اضطر تداخل رءوس الأموال الأوروبية في ماجريات الأمور المصرية إلى تغيير شكلها، والتزم الوزير، بعد أن أبدى مقاومة لم تجده نفعًا، بقبول تحتيم دائنيه الجديدين، وتحويل تعهداته من إفادات إلى محض حوالات قابلة الدفع في لندن وباريس، بالرغم مما في ذلك من خسارة للخزينة، ومضايقة للحكومة، التي عدمت كل طريقة تحايل، وأصبحت مضطرة إلى الدفع في يوم حلول استحقاقه، وإلا صودرت قضائيًّا، وهو ما أصبح من شأنه أن يسبب خسائر جمة للافتداء من ضيق مؤقت، علاوة على استدعائه عمولات ومصاريف باهظة.

وليت الخزينة وجدت في تخفيض خصم هذه الحوالات ملطفًا ومخففًا لبهاظة جميع الأعباء الناجمة عنها، ولكن الأمر كان بالعكس، وبلغ معدل الخصم فيها ١٤ في المائة سنويًّا!

فما أضر وجود رجل مثل إسماعيل صديق على دفة خزينة حكومة! وما أسوأه على سمعة مولاه الواثق به — وإن التمس للمولى عذر مما في قول الشاعر «وعين الرضا عن كل عيب كليلة» من حقيقة ناصعة!

وماذا كان الإصدار الذي قلنا إنه بلغ وحده خمسة ملايين من الجنيهات؟

كان عملية اشترك فيها محل أوپنهايم والبنك السلطاني العثماني، والبنكان الفرنساوي المصري (فرانكو إچپسيين)، والإنجليزي المصري (إنجلو إچپشن)، موضوعها إبدال إفادات قصيرة المدى بإفادات استحقاقاتها متسلسلة من سبتمبر سنة ١٨٧٣ إلى مارس سنة ١٨٧٦، وبلغت قيمتها بما فيها الفوائد بواقع ١٣ في المائة، والعمولة بواقع واحد في المائة ستة ملايين وخمسين ألفًا من الجنيهات الإنجليزية.

ولكن ما الذي حدا بمحل أوپنهايم وشركائه المعروف بالرصانة والطمع معًا إلى تحمل مبلغ جسيم كهذا، بدون تحتيم ضمانات ترتاح إليها المسئولية؟

الأمل!

فقد كان المتوقع بمجرد الوقوف على حركة مصروفات الحكومة المصرية، أن هذه الحكومة لن تبلغ شهر يولية سنة ١٨٧٣ بكل جهد جهيد، إلا وترى نفسها مضطرة إلى توحيد دينها السائر مرة أخرى.

فكان يهم جدًّا، والحالة هذه محل أوپنهايم أن يضمن لنفسه عملية ذلك التوحيد، بأن يقيم نفسه مقدمًا في مركز يمكنه من وضع السكين على العنق في الوقت المناسب.

لذلك قبِل تحمل مسئولية الملايين الخمسة من الجنيهات التي أنتجتها تلك العملية.

على أنه لم يكن في الحقيقة يخاطر مخاطرة كبيرة حتى فيما لو خابت، لأن باب إدخال قيمة الإفادات، التي قد يكون لا يزال حاملًا لها، ساعة عقد القرض المستقبل، في هذا القرض عينه كان مفتوحًا أمامه، علاوة على أنه كان في وسعه فيما لو لم توافقه شروط ذلك القرض العتيد، إما بيع تلك الإفادات، وإما المطالبة بقيمتها لدى استحقاقها.

ولم يكن يقع في خلد أحد حينذاك أن الثقة قد تعوز يومًا ما الحكومة المصرية، وأن الأرض قد تنخسف بقواعدها بسبب ثقل الديون المتراكمة عليها، بل إن منظور ما كانوا يدعونه، منذ ذلك الحين، «بالقرض العظيم» كان يحمل جميع حملة الأسهم والإفادات بدون فرق على الثقة والاطمئنان، وكان الكل يتهافت على اقتناء كل تصدير، بحيث إن الدائرة السنية ذاتها بعد أن بقيت متنحية برهة، نزلت إلى المعمعان، ووضعت إمضاءها على أذونات بلغت ما ينوف على أربعة ملايين من الجنيهات، فيما بين نوفمبر سنة ١٨٧١ وديسمبر سنة ١٨٧٢، وبحيث إن معدل الخصم هبط من ١٤ في المائة إلى في المائة.

فنجم عن ذلك جميعه أن النقود أفعمت الخزائن والجيوب، وأن الخديو تمكن في الأسبوع الثالث من شهر يونية سنة ١٨٧٢ من السفر إلى الأستانة، سفرته السنوية، وعينه قريرة وقلبه محط آمال يثق بتحقيقها.

وكانت أنباء عمليته المالية مع محل أوپنهايم قد سبقته إلى تلك العاصمة الجشعة، فلعلمها بمجيئه إليها مملوء الجعبة، استعدت لاستقباله استقبالًا حافلًا، وما وطئت قدماه أرضها إلا وأظهر له السلطان من الحفاوة فوق كل منتظر، ورحب به محمود باشا الصدر الأعظم ترحيبًا بالغًا.

ولما كان (إسماعيل) قد صمم على إجراء عمليته المالية العظمى التي كان الملأ يدعونها مقدمًا «القرض الكبير»، والتي حببها إليه وزير ماليته ووضعها في شكل العملية الوحيدة التي يمكن إنقاذ البلاد بها، أقبل من فوره يبذل الوسائل الذهبية التي تقضي في دار السعادة كل الأوطار، لينال الفرمان الذي يمنحه الحق في عقد ذلك القرض، ليس فقط، بل وينيله توسيع حدود الاستقلال وأبهة مظاهر الملك الحقيقي فنجم عن ذلك ما قد يأبى التاريخ تصديقه، لولا أن أكبر الثقات المعاصرين شهدوا بوقوعه، وهو ما سبق لنا بيانه في حينه.

على أنه حينما عاد إلى عاصمة بلاده، بعد فوزه بجميع مطالبه، وجد أنه لم يكن يمر شهر، بل أسبوع، بل نكاد نقول يوم على وزارة ماليته بدون إقدامها على عمل جديد. وبلغت قيمة ما جادت به قريحة إسماعيل صديق، في شهر نوفمبر وحده، بين عمليات مالية كبيرة، وصغيرة نيفًا ومليونين ونصفًا من الجنيهات، بمعدل خصم سنوي من ١٣ إلى في المائة.

على أن الذي استلفت إليه الأنظار، في تلك العمليات لم يكن جسامتها على بهاظتها، ولكن ظهور أوراق مالية جديدة فيها كانت غريبة الغرائب، وأبعد ما ينتظر من الوقائع.

وما أدراك ما كانت تلك الأوراق المالية الجديدة؟

كانت حوالات على لندره بمبلغ ٦٠٠٠٠٠، يستحق دفعها بعد مضي سنة، بضمانة وإمضاء رئيس لجنة «المقابلة»، أي أن الوزير حول عملًا وضع لاستهلاك عموم الديون المصرية إلى معمل إصدار ديون جديدة!

فأوجب الأمر في بادئه ترددًا في السوق، ولكن ذلك التردد لم يمكث إلا لحظة وانقضى، لأن الجد لم يكن له من أساس في الأخلاق، فاستطاع الوزير في أيام ديسمبر الخمسة عشر الأولى تصريف أوراق من تلك الأوراق الجديدة الغريبة بما بلغت قيمته مليونًا ومائتي ألف جنيه.

ولما رأى الريح موافقة أقدم على عمليات أخرى لحساب وزارته، وحساب الدائرة السنية، بلغت قيمتها المجموعة لغاية آخر ديسمبر نيفًا وأربعة ملايين ونصفًا من الجنيهات.

فلما كثرت الأموال على هذا المنوال، أقدم الخديو على تزويج أولاده الأمراء الثلاثة محمد توفيق (ولي العهد)، وحسين وحسن وابنته الأميرة فاطمة هانم، وأقام لهم مهرجانًا لم تر مصر نظيره أبدًا.

وكان الأمير حسن قد عاد من أوروبا من عهد قريب، فإن أباه أرسله أولًا إلى أكسفورد، حيث قضى مدة في قسم كليتها المعروف «بكرايست تشرتش» (كنيسة المسيح)، وحاز منها في يونية سنة ١٨٧٢ شهادة فخارية تعرف في تلك البلاد بشهادة D. C. K، واشتهر في مدة إقامته هناك بالولائم الفاخرة التي كان يولمها لزملائه وأصدقائه، وببهجة الملاهي التي كان يدعوهم إليها وكثرتها، ثم سار من أكسفورد إلى برلين، ودخل هناك بصفة ملازم ثان في فرقة الهوسار البروسيانية، ثم غادرها بعد سنة، وعاد إلى مصر مؤقتًا ليتزوج، وقد أنعم عليه برتبة القائمقامية الإكرامية.

وبينما احتفالات هذه الأعراس، وباقي الملاهي الشتوية سائرة في مجراها، كان الوزير إسماعيل صديق باشا مستمرًّا على المخر بسفينة الخزينة المسلمة إلى عهدته في المياه المضطربة التي ذكرناها، حتى بلغ دين الدائرة السنية السائر أربعة ملايين من الجنيهات، وبلغت ديون الحكومة السائرة ستة وعشرين مليونًا، باستحقاقات يتوالى معظمها من مارس سنة ١٨٧٣ إلى آخر مارس سنة ١٨٧٤، ومن ضمنها حوالات بإمضاء رئيس لجنة «المقابلة»، وضمانته تبلغ قيمتها ثمانية ملايين ونصفًا.

وكان الوزير يعلق آماله في سداد هذا الدين الهائل، الذي كانت فوائده بواقع ١٤ في المائة تقريبًا، تبتلع أكثر من نصف الإيرادات العقارية على القرض العظيم العتيد.

ولكن أنَّى كان له أن يبرر ضرورته بعد انتهاكه حرمة التعهدات التي تعهد بها قانون «المقابلة»، وتعهد بها هو نفسه في عدد «الوقائع الرسمية» الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧١؟

مهما كان جبينه من نحاس، فإنه لم يستطع حمل نفسه على عمل ذلك بشخصه،

وعليه فإنه بعد أن أشار على مولاه بعقد مجلس النواب، لنيل التصديق منه على ما جرى، رجا منه أن ينيط بشريف باشا وزير الداخلية أمر عرض الحال كما هي على تلك الهيئة النيابية.

فأمر المجلس بالالتئام، وفي جلساته المتوالية في شهري مارس وأبريل من سنة ١٨٧٣ قام شريف باشا بالمهمة الثقيلة التي أُلْقِي عبؤها عليه، إرضاء لمولاه، بالرغم من امتعاض نفسه.

فتلا على المجلس تقريرًا وافيًا من وضع إسماعيل صديق باشا، ذكر فيه «إن الأقراض المختلفة التي أقدمت الحكومة المصرية عليها لم تكن شيئًا يذكر بجانب الأعمال المفيدة العظيمة التي أجرتها في البلاد، كإقامة الكباري والجسور والخزانات، ومد خطوط السكك الحديدية والتلغرافات وغيرها، ولئن بلغ الدين السائر خمسة وعشرين مليونًا ونصفًا من الجنيهات، فما شيء أسهل من تبرير الدواعي التي أوجبته فإن إنشاء ترعة السويس، وثمن الأسهم المأخوذة من الحكومة في شركتها، والتعويض الذي دفع لهذه الشركة بناء على تحكيم الإمبراطور نابليون الثالث، ومشتري الترعة الحلوة من الشركة عينها وتتميمها، ومشتري تفتيش الوادي منها أيضًا — كل ذلك كلف الحكومة مبلغ ستة عشر مليونًا وثمانمائة ألف من الجنيهات، وتصفية الشركتين الزراعية والعزيزية كلَّف ثلاثة ملايين ونصفًا، وما صرفته الحكومة لمعالجة أضرار طاعون المواشي بلغ كذلك، ثلاثة ملايين، وما سددته عن المزارعين بما هو معروف باسم أذونات القرى بلغ ثلاثة ملايين أيضًا، وما تنازلت عنه من الضرائب للمصابين بشراقي سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ بلغ مليونًا ومائتي ألف جنيه، فالمجموع خمسة وعشرون مليونًا ونصف، أي مبلغ الدين السائر وهو دين يستهلكه مع فوائده ما يرد أولًا فأولًا إلى الخزينة من جراء تنفيذ قانون «المقابلة».

على أن هناك أمرًا جديرًا بالاعتبار وهو أن قيمة مجموع الصادرات زادت على قيمة مجموع الواردات، منذ ارتقاء سمو الخديو عرش أبيه وجده، بما ينوف على سبعين مليونًا من الجنيهات. فإذا علم أنه لم يدفع من هذا المبلغ الجسيم الذي دخل جيوب الأهالي سوى عشرين مليونًا فقط لأوروبا لاستهلاك مبالغ الإقراض، كان مبلغ النقود الباقية في البلاد، مما ورد إليها من الخارج فقط، خمسين مليونًا من الجنيهات. ومما يؤسف له أن البلاد لا تستفيد

شيئًا مطلقًا من هذا المبلغ الهائل، لعدم استغلاله، فيجدر – والحالة هذه – بالمجلس الموقر أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لملافاة هذا الضرر.»

وماذا كان إسماعيل صديق يقصد يا ترى من هذه الجملة الأخيرة التي ختم تقريره بها؟ أنيل التصديق، ضمنًا، على القرض العظيم العتيد؟ أم أراد منها أن ترن في آذان الحائزين المزعومين لتلك الملايين الخمسة، بمثابة إنذار يزعج أعماقهم، ويذيب عزائمهم عن مقابلة ما سيستنبطه من الطرق لاستخراج ذلك المال من مدافنه بضروب واحتيالات من عندهم، لمنعه عنه، وحمايته منه؟

مهما يكن من الأمر، فإن شريف باشا بعد فراغه من تلاوة ذلك التقرير، تلى على المجلس أيضًا ميزانية السنة المالية الجديدة، التي أولها ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٣ وآخرها ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٤، فعين المجلس لجنة لفحصها، ففحصتها في أربعة أيام، ورفعت عنها للخديو تقريرًا موجزًا، لا يتجاوز خمسة سطور، فوقعها الخديو، وأرفض المجلس في الحال، بعد أن بلغ عدد جلساته ستًّا فقط.

على أنه إن لم يكن هناك من شيء يستغرب له في أمر اعتماد لجنة مجلس النواب الميزانية الجديدة في مدة وجيزة، كالتي ذكرناها، لأن موادها كانت تقريبًا مواد السنة السابقة بعينها، ما عدا بعض تعديلات طفيفة، فإن الأمر لم يكن كذلك في عدم انتباه اللجنة والمجلس معًا إلى أن عجز الإيرادات العقارية في الميزانية الجديدة عن التي سبقتها بلغ ستمائة وخمسة وعشرين ألف جنيه. وبما أنه كان ناجمًا عن إعفاء الأطيان، التي دفعت ضعف الضرائب المطلوبة من نصف الضرائب المربوطة عادة عليها، تنفيذًا لقانون «المقابلة»، فإنه كان يعني أن المال الذي ورد إلى الخزينة، ليكون «مقابلة» لذلك الإعفاء بلغ سبعة ملايين من الجنيهات.

فكان الواجب، إذًا، أن يتساءل المجلس ويستقصي عما فعله الوزير بذلك المبلغ الهائل، وفيم صرفه؟ إذ إن الدين السائر الذي كان قبل إصدار قانون «المقابلة» نيفًا وأحد عشر مليون جنيه، أصبح بعد إصدار ذلك القانون وتنفيذه خمسة وعشرين مليون جنيه ونصف مليون، وأن عشرة ملايين جنيه تقريبًا، من هذه الملايين الخمسة والعشرين ونصف،

كانت حوالات تعهدت بدفعها لجنة «المقابلة» أي لجنة الضريبة التي إنما قررت لسداد عموم ديون القطر المصري من المال المتحصل بموجبها.

ولكن المجلس لم يسأل، ولم يستقص كأن الأمر لم يهمه مطلقًا، وكأنه لم يكن هناك للدفاع عن مصالح البلاد، فكان سكوته عن تصرفات وزير المالية الغريبة إما اعترافًا منه بأنه لم يكن يفقه شيئًا، حتى ولا المبادئ في الأمور المالية، وإما أنه يغطي، تحت رداء مسئوليته النيابية، مسئولية ذلك الوزير الوظيفية.

على أن كلا الأمرين ثبتا لدى إسماعيل صديق باشا، فرأى أن الجو أمامه خلا خلوًّا تامًّا لإنهاء مسألة القرض العظيم المنتظر، الذي بات الوسيلة الوحيدة للخروج من المأزق البالغ منتهى الحرج، والمسبب عن اضطراره إلى دفع فوائد قدرها ١٤٪ على مبلغ الدين السائر، فوق دفع فوائد الديون الثابتة.

على أنه كان لديه وسيلة أخرى للخروج من ذلك المأزق، وهي إشهار إفلاس الحكومة المصرية، وربما كان هذا، في تلك الظروف، أقل ضررًا على البلاد من الإقدام على ما كان قد ثبت الإقدام عليه في تصميم الوزير. ولكن إسماعيل صديق لم يكن ليجد في مثل ذلك الإشهار الفوائد الشخصية التي كان يمني نفسه بها في عقد القرض.

فلكي يبرر عمله، أوعز إلى مشايعيه أن يهولوا بعظيم الفائدة التي تعود على المالية المصرية من وراء تحويل الدين السائر إلى دين ثابت، لما يوجبه هذا التحويل من وفر واقتصاد في سعر الفوائد المتقاضاة. ولما وثق بأن كيفية نظره إلى الأمور وقرت في النفوس، أقبل يخلق وسطًا يكثر فيه حب استطلاع كنه القرض العتيد، والميل إلى الاشتراك فيه.

فشرع الناس يتساءلون كم عسى يكون مبلغ هذا القرض، فبعضهم يؤكد أنه لن يقل عن ٤٠ مليونًا من الجنيهات، وآخرون يزعمون أنه قد يزيد على ذلك، بينما غيرهم يذهبون إلى أن المصلحة قد لا تقضي باستلاف أكثر من خمسة وعشرين مليونًا – أي المبلغ المطلوب لتحويل الدين السائر إلى دين ثابت – ويقول فريق آخر إنه قد يكون ذلك، ولكن على شرط أن لا يزيد مبلغ الدين السائر، فإذا زاد، زاد أيضًا مبلغ القرض.

وبينما هذه الأحاديث تجعل النفوس قائمة قاعدة، كانت المخابرات بشأن ذلك

القرض جارية مجراها على قدم وساق مع المحلات التجارية، وكان محل أپنهايم وشركائه في مقدمتها، طبعًا، إذ آن له أوان جني ما زرع.

على أن إسماعيل صديق باشا، ليتمكن من انتظار يوم الوصول إلى الغاية، وهو في سعة من المال، عاد إلى إصدار إفاداته المالية، فصرفت الدائرة السنية منها، في ظرف سنة، ما قيمته ٦٣٠ ألفًا بخصم معدله ١٣٪ وتلتها «المقابلة»، فصرفت هي أيضًا، ولكن في ظرف شهر فقط حوالات بلغ قدرها مليونًا وستمائة وخمسين ألفًا من الجنيهات بفائدة معدلها ١٢٪.

وبذا تمكن الوزير في أوائل أبريل من لصق إعلان في بورصة الإسكندرية، مؤداه استعداده لخصم كل إفادة مالية، وحوالة، وأي ورقة أخرى بواقع ٨٪، على شرط أن تكون من المشترط دفعها بالقطر المصري، فكان من شأن ذلك تحسين معدل أسعار الخصم بسرعة، وتخفيفها بعد أن كانت قد ارتفعت من إلى ١١٪.

وبينما الأمور جارية على هذا المنوال، وردت من مصر إلى البورصة، عينها، إشارة تلغرافية في ١٩ أبريل منبئة بعقد القرض، وبلوغ مبلغه ٢٥ مليونًا من النقد منها ١٥ مليونًا مدفوعة حالًا، والباقي عند الاختيار، بفوائد قدرها ٩٪، وعمولة قدرها ١٪.

فصدق ذلك النبأ تصديقًا أعمى، أدى إلى إقبال هائل على عمل عمليات على قاعدة و١٠٪، ولكن الثقة بدأت تتزعزع في اليوم التالي، لعدم ورود تأكيد لخبر الأمس. وما لبث الملأ أن علموا أن المخابرات – إن لم يصح القول عنها إنها خابت كلية – قد أجلت على الأقل إلى أجل غير مسمى.

ثم انقضى شهر أبريل، وفي ١٧ مايو انتشر في البورصة خبر مؤداه أن وكيل الخديو بالأستانة أجرى عملية مالية مبلغها ثلاثة ملايين من الجنيهات، فتطيرت الأوساط المالية، وثبت لديها أن البت في مسألة القرض الكبير أصبح بعيدًا.

ولكنها لو علمت أن هذا المبلغ لم يقترض لمواجهة الاستحقاقات المقبلة البالغ قدرها من أول يونية إلى آخر ديسمبر نيفًا و٢٤ مليونًا من الجنيهات، ولكن لوضعه تحت تصرف الخديو في رحلته العتيدة إلى الأستانة، لما تطيرت ذلك التطير، ولأدركت أن القرض لا بد منه.

وفي الواقع فإن الخديو لم يكن ليستطيع الذهاب إلى الأستانة في غرض والمثول بين يدي السلطان، ووفاضه خالٍ من نقود، فخصم وزيره، إذًا، جانبًا من حوالات لجنة «المقابلة»، عند بعض صيارفة «غلطه»، وسلم مولاه معظم المتحصل من ذلك الخصم، ثم صرف حوالات «مقابلة» أخرى بما قيمته مليونا جنيه، وأعطاه له أيضًا.

وأما القرض – فسوى الآخذين مهمة إصداره على أنفسهم، والوسطاء الذين كانوا يأملون إصابة فوائد كبيرة من وراء توسطهم في عقده، وعلى رأسهم إسماعيل صديق باشا – فإنه لم يكن في وسع أحد الرضى عنه أو تحبيذه.

وذلك لأنه – والخديو في الأستانة يسعى إلى نيل آخر فرماناته – اتفق بين وزير المالية والراغبين في تصديره على أن يكون مبلغه الاسمي اثنين وثلاثين مليونًا من الجنيهات الإنجليزية، وأن يسدد هذا المبلغ كله حقيقة في ظرف ثلاثين سنة، بعد دفع فوائد سنوية عليه قدرها ٧٪.

وتعهد مصدروه أي محل أوپنهايم وشركائه بأن يأخذوا على عهدتهم الشخصية تقديم نصفه الاسمي، أي ١٦ مليونًا بسعر ٧٥، على ما قد يساوي من الثمن في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥، أي أنهم قبلوا دفع ١٢ مليونًا في الواقع، وتعهدوا بأن دفعوا مقدمًا من هذا المبلغ بلندن ٥٠٠ ألف جنيه في أول يولية سنة ١٨٧٣، و٥٠٠ ألف جنيه في أول أغسطس الثاني، ومليونًا في أول سبتمبر، وأن يسددوا العشرة الملايين الباقية بلندن أيضًا في ١٥ أكتوبر، على شرط أن يكون لهم الحق في دفع تسعة ملايين منها «أوراقًا مالية»، أي ««إفادات مالية» و«حوالات مقابلة» من جميع الاستحقاقات، بخصم معدله ٧٪، بدلًا من الدفع نقدًا – فكأنهم اشترطوا – والحالة هذه – وقبلت الحكومة شرطهم أن يشتروا مبلغ الخمسة الملايين التي قدموها في العام السابق، ويتخلصوا أيضًا من أوراق مالية قيمتها في نزول مستمر، بما يوازي ذلك المبلغ تقريبًا – وتعهدوا بأن يصدروا في الوقت عينه لحساب الحكومة المصرية اكتتابًا بالنصف الثاني، أي بالملايين الستة عشر الباقية من قيمة القرض الاسمية، فإذا ما تجاوزها الاكتتاب العام، فالزيادة تكون للحكومة المصرية مقابل عمولة للمصدرين قدرها ٣٪ من أصل تلك الزيادة الاسمية، تخصم أولًا، ثم يكون الباقي موضوع خيار بسعر ٧٥ أيضًا.

واتفق على أن يعطي للمصدرين – علاوة على كل امتيازاتهم – مبلغ ٦٠ ألف جنيه للمصاريف، وربع في المائة على عمليات القطع (كوپون) والسندات المستهلكة، وأن تتعهد الحكومة المصرية بأن تمتنع عن تصدير أي قرض عام آخر لغاية ١٥ يولية سنة ١٨٧٥، على أن يكون لها الحق في إصدار عشرة ملايين من الجنيهات، تحت أسماء مختلفة، ما بين ١٥ يولية سنة ١٨٧٥ و١٥ يولية سنة ١٨٧٨ بشرط أن يصرف هذا المبلغ على أعمال تكون فائدتها عامة.

وأمام فوائد ومزايا للمصدرين – كالتي ذكرناها – كان من المؤكد أن يجد محل أوپنهايم وشركائه مزاحمين عديدين. وفي الواقع، فإن محلًّا فرنساويًّا آخر تقدم إلى الحكومة المصرية بشروط أحسن من الشروط المعروضة عليها، وإلى الوزير ووسطائه برشاوٍ أجسم من التي منوا بها، وظن لحظة، حتى في نفس الليلة السابقة ليوم عقد القرض، أن المحل الفرنساوي المذكور يحل محل أولئك اليهود، وينتزع منهم امتياز الاختصاص بتصدير القرض.

ولكن النائب عن محل أوپنهايم وشركائه أبدى في تلك الليلة من التهديدات والتهويلات ما حال دون نجاح مزاحميه، ولاعتزازه بما أكسبته من خبرة العمليات المالية السابق لمحله عقدها مع الحكومة المصرية، بلغت به القحة مبلغًا حمله على أن لا يبالي بأن يقول للوزير بتعالٍ وتشامخ «إن ما للملأ من ثقة بماليتك إنما هو تحت رحمتنا، فإن عدلت عن الاتفاق معنا هدمنا تلك الثقة، وحُلنا دون أن يهب أحد إلى مساعدتكم بسنتيم واحد.»

ولما كان يعلم من هو في الحقيقة ذلك الوزير، تركه بعد أن قال له ذلك، لينام بصحبته الخوف الذي أوجده في قلبه، وانصرف، وهو متأكد به من إسماعيل صديق باشا سيدعوه في الغد ليوقع العقد.

وقد كان!

فانعقد الاتفاق على ذلك القرض المشئوم في ساعة سوداء، وبالشروط والبنود التي ذكرناها، مقابل تقرير للضمانات الآتية:

- أولًا: كل إيرادات القطر المصري العامة.

- ثانيًا: إيرادات سكك الحديد في الوجه البحري، وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه.
- ثالثًا: إيراد الضرائب الشخصية وغير المقررة، ومبلغه مليون جنيه.
- رابعًا: إيراد المكس على الملح، ومبلغه ٢٠٠ ألف جنيه.
- خامسًا: مليون جنيه من المقابلة.
- سادسًا: كل الإيرادات المؤمنة لسداد الأقراض الأخرى، حالما تصبح حرة، أي في الواقع كل مورد من موارد الحكومة التي يصح تأمينها بلا استثناء.

ولما كان مجموع إيراد هذه الموارد السنوي مليونين وتسعمائة وخمسين ألفًا من الجنيهات، وكان المبلغ الواجب استهلاكه سنويًّا من أصل الدين، بما فيه الفوائد، مليونين وخمسمائة وخمسة وستين ألفًا وستمائة وواحد وسبعين جنيهًا، كان الاتساع بين الرقمين خير ضامن لسهولة السداد، ومتانة الثقة به.

على أن باطن الضمانات المقدمة كان غير ظاهرها.

فالضرائب الشخصية – مثلًا – وإن ذكرت في ميزانية سنة ١٨٧١–١٨٧٢، فإنما ذكرت وعليها التأشير الآتي «هذه الضرائب الشخصية قد ألغيت بعد عرض هذه الميزانية.» وفي الواقع فإنها لم تذكر في ميزانية سنة ١٨٧٢–١٨٧٣.

والضرائب غير المقررة لم يكن لها أثر بالمرة، حتى ولا في الميزانية المصححة المنشورة في ٣ أكتوبر سنة ١٨٧٣، والمكس على الملح، فإنه كان من ضمن الضمانات المختص بها قرض سنة ١٨٦٨، عملًا بالبند الأولى من عقده. والمليون الناتج عن «المقابلة» لم يكن الاعتماد عليه ممكنًا إلا لغاية سبتمبر سنة ١٨٧٧، وذلك عملًا بالمادة الثانية من قانون «المقابلة» عينها، المعين لتمام إجرائها مهلة ست سنوات. وأما القرض فنهاية استهلاكه سنة ١٩٠٣.

ولا شك في أن اليهود الذين أخذوا على أنفسهم تصدير القرض بالضمانات التي ذكرناها كانوا أدرى الناس بحقيقة قيمتها الصحيحة، فإذا أقبلوا – بالرغم من ذلك – على تصديره، فلأنهم كانوا متعمدين السرقة تعمدًا أكيدًا، ولم يكن ليهمهم ما داموا يستردون من الحكومة المصرية الملايين الخمسة التي أقرضوها إياها في العام الماضي بأرباح هائلة،

ويصرفون أيضًا بما يوازيه، وبسعر جيد أوراقًا مالية مصرية لا يستطيعون مطلقًا تصريفها في أي سوق بذلك السعر، لم يكن ليهمهم أن يحرق دم الشعب المصري، ولا أن تعرض أموال المكتتبين المزمعين في القرض إلى بعض الضياع.

أما وزير المالية، فلم يكن هو أيضًا ليجهل طبعًا أن الضمانة الوحيدة الأكيدة التي يصح أن يرتكن إليها أصحاب أموال «القرض الكبير» العتيدون، إنما هي إيرادات السكة الحديدية لا غير، لأن ضمانة الإيرادات عينها، المؤمنة لسداد الأقراض السابقة الأخرى، حينما تصبح حرة، كانت وهمية أكثر منها صحيحة، وذلك لأن تلك الأقراض لم تكن لتسدد إلا في سنة ١٨٩٢ وسنة ١٨٩٨، ما عدا قرض سنة ١٨٦٢ الذي كان يتم سداده في سنة ١٨٧٩.

فإقدام إسماعيل صديق باشا على عقد اتفاق ذلك القرض المشئوم لم يكن ليبرر إلا بأن هذا الوزير أصاب من عمليته فائدة شخصية جسيمة، وأنه ربما أقدم على عمليته وهو موطن نفسه منذ ذلك الحين على أن يخرج مؤقتًا من الورطة التي هو فيها، فيتمكن بذلك من سرقات جديدة ما استطاع إليها سبيلًا، ثم يشهر إفلاس الخزينة المصرية، حينما لا يعود يجد في السداد بابًا لانتفاع تالٍ.

وإلا فإنه كان يعلم حق العلم أنه إذا اتخذت ميزانية سنة ١٨٧٢–١٨٧٣ قاعدة للميزانيات التالية، فإن الزيادة التي تقررت تعليتها على الجزية السنوية المربوطة سابقًا، والمبلغ الذي يصبح دفعه واجبًا سنويًّا في استهلاك القرض الجديد، وعجز النصف في إيرادات الضرائب العقارية، بسبب تنفيذ قانون «المقابلة»، كل ذلك إذا أضيف إلى المصروفات السنوية المقررة في تلك الميزانية أوجب عجزًا سنويًّا قدره أربعة ملايين ونيف وربع مليون من الجنيهات – وهو عجز يتعذر استمرار الحكومة على احتماله.

وكان يعلم من جهة أخرى حق العلم، أن الدين السائر – وقد قدره هو نفسه بخمسة وعشرين مليونًا من الجنيهات في شهر مارس المنصرم – كان قد ازداد في بحر الثمانين يومًا التالية، بما صرف من حوالات «المقابلة»، أي بما بلغت قيمته سبعة ملايين ومائة وخمسين ألف جنيه، فأصبح ذلك الدين السائر اثنين وثلاثين مليونًا على الأقل – وهو مبلغ

لم يكن في الاستطاعة تغطيته بما يحصل من صافي القرض حتى لو حصل هذا الصافي كله، لأنه يستحيل أن يزيد على أربعة وعشرين مليونًا من الجنيهات، في أحسن الاقتراضات، فكيف ولم يكن يصح لعاقل توقع تحصيل ذلك الصافي كله، لا سيما بعد التصريح لمحل أوپنهايم وشركائه بدفع تسعة ملايين، ورقًا ماليًّا بدلًا من دفعها نقدًا؟

فالمعقول إذًا هو أن الوزير إنما رأى في ذلك القرض الباهظ وسيلة للخروج من ضيق مؤقت بملء خزينته الشخصية دون مبالاة بالعواقب، وذلك لاعتماده منذ تلك الساعة على أن تكون العاقبة النهائية الإفلاس.

في هذه الظروف، وبتأثير الرغبة في السرقة عند المتعاقدين، أصدر محل أوپنهايم وشركائه «القرض الكبير»، موزعًا على مليون وستمائة ألف سهم، قيمة كل منها عشرون جنيهًا إنجليزيًّا، بفائدة سبعة في المائة، وفتحوا قوائم الاكتتاب فيه يومي ٢٩ و٣٠ يولية سنة ١٨٧٣ بباريس ولندن والإسكندرية وأمستردام وبروكسل وأنڤرس وچنيفا والأستانة، و٦٤ مدينة من المدن الفرنساوية التي كان «للشركة العمومية» توكيلات فيها، بعد أن أعلنوا عنه مدة في كل جرائد المعمور، وبعد أن نشر في ٢٢ يولية من السنة عينها، في «الوقائع الرسمية»، نص الفرمان الأخير الصادر من السلطان، ومصدق عليه من الدول، اطمئنانًا للخواطر، ولكيلا يحول دون نجاح الاكتتاب خوف على المصالح المالية من نشوء خلاف بين مصر وتركيا كخلاف سنة ١٨٦٩.

ولكن إما بسبب الاضطراب المالي الناشئ عن الخوف الفجائي الذي أسقط الأسعار إسقاطًا فاحشًا في أميركا قبل ذلك بأشهر، وإما بسبب أن سعر التصدير كان في البدء عاليًا أكثر مما يصح، فإن هذا القرض، الذي اشرأبت إليه الأعناق وانتظرته المضاربة أكثر من سنتين، خاب خيبة تامة، بالرغم من كل الاحتياطات التي اتخذت لإنجاحه.

فلم يغط منه إلا القليل من الزائد على ما كان يلزم لتغطية مسئولية مصدريه، أوپنهايم وشركائه، ولم يصل منه نقدًا إلى الخزينة المصرية في نهاية الأمر، وبعد تقلبات أسعار لا داعي لذكرها هنا سوى صافٍ يقرب من أحد عشر مليونًا من الجنيهات، في نظير دين أركب على عنق تلك الخزينة قدره اثنان وثلاثون مليون جنيه، وسعر فائدته ٨ في المائة سنويًّا.

وهو ما لم يرو ولم يسمع عن مثيله في تواريخ قروض العالم كافة، بل ولا في تواريخ الربا والمرابين قاطبة، بل لم يذكر في تواريخ العالم كلها أن شعبًا وحكومته سرقا سرقة وقحة كهذه السرقة![٤]

وعليه، فإن هذه السنة، سنة ١٨٧٣، التي حصل (إسماعيل) فيها على فرمان ٨ يونية، فأصبح بمقتضاه، فيما عدا الجزية السنوية المفروضة عليه ملكًا حقًّا مستقلًّا تمام الاستقلال ببلاده، وحقق بالتالي كل أماني أيامه الماضية هذه السنة، التي كان يجب – والحالة هذه – أن تكون بدء ارتقاء سعده، وتاريخ بلوغه أوج مجده، وفاتحة سيره إلى عز أقعس، بلا قيد يعرقل أعماله، ولا عقبة تسد السبيل في وجهه، هذه السنة عينها أمست، بفضل القرض المشئوم الذي عقده وزيره إسماعيل صديق باشا، بواسطة أوبنهايم وشركائه الماليين اليهود، بدء اشتداد الصعوبات المالية حول مشاريعه ومصروفاته، وتاريخ بلوغه إلى مأزق ملكه الحرج، وفاتحة تنازعه على البقاء تنازعًا دخل فيه غشمشمًا مستبسلًا، ولكنه أدى به في نهاية أمره، وبفضل قيام الدول الأوروبية معضدة للمرابين، وحملة الأسهم، وازدرائها بالحقوق المكتسبة من الفرمانات المصدق عليها منها هي نفسها إلى السقوط والمنفى عقب حوادث لم يكن التاريخ ليصدقها، لولا أنه مضطر إلى اعتمادها لكونها واقعية.

فالمؤرخ غير المتحيز، الكاتب تحت تأثير ما توحيه إليه الحقائق، لا يسعه إلا أن يأسف أسفًا شديدًا على ما كان من غض نظر (إسماعيل) عن تصرفات وزير ماليته، لشدة وثوقه به، واعتقاده أنه إنما يعمل لخدمته وخدمة مجده، بينما الرجل لم يكن يعمل إلا لمصلحته الشخصية، لأنه لولا ذلك لتمكن هذا الخديو الهمام، البعيد النظر، والكبير المطامع، من إنشاء دولة مصرية مجيدة، لها القدح المعلى والكلمة العليا فيما يتعلق بشئون المدنية الحديثة، ومقتضياتها، في القارة الإفريقية بأسرها.

* * *

إزاء الخيبة التي صادفها تصدير ذلك القرض، فإنه لم يكن في الاستطاعة عمل شيء ما سوى استهلاك الإفادات المالية، وحوالات المقابلة، والأوراق المصرية الأخرى التي من هذا القبيل، ذات الاستحقاقات القريبة جدًّا.

---

(٤) انظر «تاريخ مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص١٥٦.

وأما الإفادات المالية وحوالات المقابلة والأوراق المصرية التي لم تدفع احتسابًا من ثمن أسهم ذلك القرض المشئوم، فتركت وبختها، وأجل النظر فيها إلى يوم استحقاقها ليقضي الله أمرًا كان مفعولًا. فإما أنها تدفع يومئذ، إذا تيسر المال لدفعها، وإما أنها تجدد بفوائد أخرى محرقة.

أي أن الحكومة المصرية بعد استدانتها ذلك الدين الجديد الفظيع لم تستفد منه سوى تأجيل استحقاقات همومها بضعة أشهر فقط، ولم تر بدًّا من العود إلى دحرجة صخرة «سيزيف»[٥] الهائلة، المكتوب عليها «الديون المصرية»، المقضي عليها بدحرجتها إلى ما شاء الله.

فكانت أولى نتائج ذلك أن معدل الصرف صعد بالإسكندرية صعودًا مزعجًا، ولولا تحالف بعض المصارف لملافاة الضرر لانقلب إلى كارثة مخيفة.

وبلغ من قلة ثقة الماليين أنهم بدأوا ينفرون من تجديد أذونات الدين السائر، حتى في مقابل فوائد قدرها ٢٥٪.

فأراد الوزير أن يسترجع تلك الثقة، ولكنه لم يرَ لذلك وسيلة خيرًا من الكذب، فأصدر في ٣ أكتوبر نشرة تصحيحية لميزانية سنة ١٨٧٤ و١٨٧٥، أظهر فيها أن الإيرادات تزيد مليونًا على المصروفات، ثم نشر في «الوقائع المصرية» كشفًا بالدين السائر، يتضح منه أن المتبقي قبضه من أصل القرض، يكفي لسداد كل هذا الدين، ما عدا ٨٦ ألف جنيه منه، وهو مبلغ لا يؤبه به.

غير أنه رأى حالًا أن الكذب لم يعد يجدي نفعًا، وأنه لا بد له من إيجاد وسائل أخرى، فأقبل يتخابر في بيع السكر، ففي بيع بذرة القطن، ففي الاتفاق على إعلان الاختيار، ففي الحصول على مليونين من الجنيهات لمواجهة استحقاقات ديسمبر، وبالاختصار في كل ما من شأنه حمل النقود على التداول، وإعادة الثقة إلى الحكومة.

---

(٥) «سيزيف» مؤسس مدينة كورنتس بشبه جزيرة المورة، وملكها اشتهر بنهبه وسلبه وقطعه الطريق على عابريها. قتله تيزنس ملك أثينا جزاء شروره، وحكم عليه في جهنم بدحرجة صخرة كبيرة مستديرة، من أسفل جبل إلى قمته. فكانت قواه كلما بلغت الصخرة الذروة تخور، فتسقط الصخرة إلى الأسفل فيعود إلى دحرجتها، وهكذا إلى الأبد.

ولكن الخيبة كانت ملازمة لمساعيه، فلم يلبث الملأ أن علم أن بيع السكر لم ينجح إتمامه في ساعة توقيعه عينها دون أن يعلم ما السبب.

ولئن نجح بيع بذرة القطن، فإنه كان نجاحًا شرًّا من خيبة، لأن الوزير التزم بموجب عقد الاتفاق أن يبيع مليونًا و٢٠٠ ألف إردب بسعر ٥٥ قرشًا، يدفع ثلث ثمنها في ٢٥ نوفمبر، والثلث الثاني في ٥ ديسمبر، والثلث الثالث في ١٥ ديسمبر، على أن يعود إلى مشتراها بسعر في ١٥ يناير و١٥ فبراير و١٥ مارس التالية بأذونات على الدائرة تستحق بعد ثلاثة أشهر بفوائد ١٢٪، أي أن عمليته هذه كلفته دفع فوائد قدرها ٣٣٪، ونجم عنها أن خصم أذونات الدائرة السنية صعد حالًا إلى ٣٠٪.

فكانت النتيجة النهائية لكل ذلك أن إسماعيل صديق باشا لكي يتمكن من دفع استحقاقات النصف الثاني من شهر ديسمبر اضطر إلى تحرير حوالات، يدفع أصلها مع فوائده (بواقع ٢٠٪) بعد شهرين وثلاثة أشهر، مقابل سندات تدفع قيمتها بلندن بعد خمسة عشر يومًا، بخسارة قدرها ٪ قيمة فرق صرافة، وعمولة قدرها ١٪.

وهذا كان منتهى استسلام حكومة إلى الاختناق في براثن الربا فانتهت سنة ١٨٧٣، وتلك المخالب قد تعمق انغراسها في عنق مصر تعمقًا مزعجًا.

وبينما هذه الحالة السيئة تتمخض بصعوبات جديدة للمستقبل، شجر في أوائل سنة ١٨٧٤ بين شركة ترعة السويس والدول البحرية، بخصوص الرسوم المطلوبة على محمول السفن، نزاع كاد يفضي إلى تحميل الخزينة المصرية عبء نفقات لم تكن في الحسبان.

فإن الشركة – اتباعًا لحرفية الامتياز الممنوح لها – كانت لغاية صيف سنة ١٨٧٢ قد تقاضت عشرة فرنكات على كل شخص، وعشرة فرنكات على كل طن، من السفن التي اجتازت ترعتها، على أنها تقاضت ذلك الرسم فيما يختص بوزن الحمولة، على قاعدة المتبع لدى كل دولة في تقرير حمولة سفنها.

فما لبث أن اتضح لها أن المبالغ المتحصلة على هذه القاعدة لا تكفي لتوزيع أرباح، فأعلنت العموم بأنها ابتداء من أول يولية سنة ١٨٧٢ ستحصل الرسم المفروض على محمول السفن، على قاعدة محمولها الحقيقي، لا على قاعدة محمولها المسجل.

فأبت شركة «المساجري البحرية» الإذعان إلى ذلك الطلب، فقاضتها شركة ترعة السويس أمام المحاكم الفرنساوية، وفازت عليها.

فطلب التجار وأصحاب المراكب البريطانيون إلى وزارة الخارجية البريطانية التداخل في الأمر، فأدى ذلك إلى مخابرات سياسية، فإلى تعيين مندوبية دولية مؤلفة من مندوبي اثنتي عشرة دولة بحرية، اجتمعت في الأستانة في أكتوبر سنة ١٨٧٣، لدرس المسألة.

فبعد تداول آراء وأفكار ونتائج مدة ثلاثة أشهر، أصدرت المندوبية تقريرًا أنكرت فيه على الشركة مطلوبها، ولكنها اعتبارًا للضحايا التي تكبدها المساهمون، أشارت بزيادة أربعة فرنكات على الرسم المقرر على كل طن مسجل على غير الطريقة الإنجليزية، وزيادة ثلاثة فرنكات على الرسم المقرر على صافي كل طن مسجل طبقًا لتلك الطريقة.

وصدق الباب العالي على هذه القاعدة، بصفته صاحب الشأن السياسي على القنال، وكلفت الشركة بتنفيذ قرار المندوبية ابتداء من ٢٨ أبريل سنة ١٨٧٤.

فاحتج المسيو دي لسبس على ذلك، وهدد بغلق القنال، فأنذره الخديو، بناء على أمر ورد إليه من الأستانة، بأنه إذا نفذ تهديده فالحكومة المصرية تأمر جنودها باحتلال الترعة، وتدبير شئونها بنفسها.

فامتثل دي لسبس إذ ذاك، وحصلت الرسوم لغاية فبراير سنة ١٨٧٦ على القاعدة التي قررتها المندوبية إلا فيما يختص بسفن جميع الدول الحربية وجنودهم، فإنها استمرت تدفع الرسم الأول.

وكأننا بالخديو لغاية هذا الحين لم يكن واقفًا على حال ماليته الحقيقية، ويظنها بناء على تفهيمات وزيرها متينة القواعد، مفعمة الخزائن.

ودليلنا على ذلك انشغاله بتوسيع نطاق الأعمال التجارية في بلاده، وفي توسيع دائرة فتوحاته.

أما توسيع نطاق الأعمال التجارية فقد رأينا – في غير هذا المكان – أن سموَّه ما فتئ يواليه منذ ارتقائه عرشه. ولا غرابة، فإن ميوله التجارية لم تكن سرًّا لأحد، وإقدامه على

الاتجار بمحصولات أملاكه، حتى بعد ارتقائه سدة الإمارة، بلغ حدًّا حمل من كان يزاحمهم في الميدان، على الطعن عليه بمرارة في عدة جرائد، كأن الاتجار محظور على أمير. وبلغ من هيامه في ذلك، أنه قال يومًا في باريس عند اطلاعه على حركة العمل في بورصتها (إذا صحت الرواية): «لو لم أكن خديو مصر، لتمنيت أن أكون سمسارًا هنا.»

ففي أوائل ربيع هذا العام ١٨٧٤ بعث يطلب من وزراة الخارجية الإنجليزية أن ترسل إليه موظفين من ذوي الدراية والخبرة لتنظيم وزارة التجارة التي عزم على إيجادها، ولوضع خطة لعدة إصلاحات وإنشاءات يرى البلاد في أشد الاحتياج إليها، من ذلك تحرير إحصائيات كاملة لحركة التجارة المصرية، وإجراء تعداد شامل لسكان القطر المصري، وإنشاء غرف تجارية، ومراقبة سيرها وأعمالها، ووضع قوانين للسماسرة والصيارفة والباعة المتجولين، وتشجيع العمل الاستغلالي والفنون الاستغلالية، وتوسيع نطاقها بإيجاد مدارس للصنائع والفنون، وتقرير الموازين والمكاييل وتنظيمها، وتجهيز ما يلزم من معاهدات تجارية، وتعريفات للجمارك والمكوس، ومراقبة جميع الأحواض والمخازن الجمركية المصرية، ووضع نظام للمصايد في النيل والبحيرات، ومراقبة أعمال ترعة السويس، ودرس ما لدى البلاد الأخرى من تشريعات تجارية.

وطلب أن يكون المندوبان مستعدَّين، إذا لزمت الحال للسفر إلى الخارج في مهمات تجارية، فلبت وزارة الخارجية طلبه، وأرسلت موظفين من كبار موظفي وزارة التجارة البريطانية، اسماهما نيل واكتن، أخذا على عاتقهما القيام بالمهمات العديدة التي عهدت إلى كفاءتهما.

وأما توسيع دائرة فتوحاته، فقد تكلمنا عنها بتفصيل في غير هذا المكان.

وبينما هو منهمك في ذلك جميعه كان إسماعيل صديق، السيزيف الجديد يكد، من جهته، كدًّا عنيفًا في دحرجة صخرة ماليته.

ولكن الأنباء التي وردت من دار السعادة، في تلك الأثناء، زادت في مشقة مهمته، فإن الحوالات التركية المستحقة الدفع في ١٣ يناير سنة ١٨٧٤ بلندرة لم تدفع، واحتج عليها. ومع أن المالية المصرية كانت منفصلة تمام الانفصال عن المالية التركية، وليس هناك

تضامن بين الاثنتين، فإن الملأ لم يسعه لدى ذلك التوقف، إلا تقرير مقارنة وارتباط بينهما، وتوقع حذو المصرية حذو التركية.

فنجم عن ذلك رعب فجائي في الأسواق المصرية كاد يكون قاتلًا.

ولما كانت الأملاك الخديوية قد أصبحت بمجهودات إسماعيل صديق باشا مشتبكة تمام الاشتباك بصعوبات الخزينة المصرية، ومهددة بما يهدد هذه، رأى الوزير أن يعزز مركزه لدى مولاه بإبداء نصيحة مفيدة له، فأشار عليه بأن لا يبقى على اسمه من ممتلكاته سوى معامله السكرية المرهونة ضمانة لسداد قرض سنة ١٨٧٠، وما يقرب من مائة ألف فدان، وأن ينقل باقي أملاكه بكيفية شرعية إلى أسماء الأميرات والأمراء من أسرته الخاصة.

فاستحسن (إسماعيل) الرأي بعد أن وثق من الخطر الذي بات يهدد ثروته، وأنشأ دائرة جديدة دعاها «دائرة الأمراء»، وكلف قاضي القضاة، ومفتي الديار، ورجال الشرع، ومستخدمي المحاكم بالاشتغال في نقل تكليف أملاكه الباقية إلى أسماء الأميرات زوجاته، والأمراء أولاده، فقضى رجال الشرع في ذلك العمل نيفًا وشهرين، وأبرزوا الحجج الجديدة متصفة بجميع الأوصاف الشرعية المطلوبة، وموقعًا عليها بالأختام التي من شأنها حمايتها من كل طعن.

وأقبل (إسماعيل) يفكر في الوقت عينه في أمر تأسيس شركة فنية استغلالية، يكون غرضها حفر ترعة تسير من مصر الوسطى، فتنحدر نحو الشمال، محاذية السلسلة العربية، فتجتاز القاهرة بين تجاويف جبل المقطم الوسطى، فتمكن من ري الجزء الشرقي من قمة الدلتا، ومن إنشاء جملة شلالات مياه متعاقبة ذات قوة هائلة، يستطاع استخدامها لتحريك آلات مصانع كبرى.

ولكن الماليين أبوا – بالأسف – أن يمدوه بالأموال اللازمة لإنجاز ذلك المشروع البديع. ولا ندري لماذا لا يقدم على تنفيذه الآن، فتولد من تلك الندافات قوة كهربائية عنيفة تغني مصر في استنارتها بالنور الكهربائي، وفي تشغيل معاملها، عن الفحم الحجري والكيروسين.

وكانت نتيجة الاضطراب الهائل الذي أحدثه في السوق المصرية توقف تركيا عن الدفع، ونتيجة ازدياد الصعوبات والشدائد حول المالية المصرية أن إسماعيل صديق باشا

شرع يفكر للخروج من مأزقه الحرج في الإقدام على بيع أطيان الأوقاف الخيرية كلها التي في القطر المصري، وعرض المشروع على الخديو، وحببه إليه.

ولكن (إسماعيل) أبى اعتماده، وزجر وزيره عنه، فحول الوزير وجهه شطر عمليات بيع، وتمكن (أولًا) من تصريف حوالات بمبلغ مليون من الجنيهات يستحق دفعها بعد ستة أشهر، بفوائد قدرها ٢١ في الماية. و(ثانيًا) من بيع مليون إردب قمح، بسعر جنيه إنجليزي الإردب، وخمسائة ألف إردب فول بسعر ٨٢ قرشًا صاغًا الإردب، تسليم سبتمبر وأكتوبر، على أن يكون دفع ثلثي ثمنها في مارس، والثلث الباقي في أبريل.

ولكن الأحوال – بالرغم من ذلك جميعه – استمرت سائرة من سيئ إلى أسوأ، فبلغ خصم حوالات المقابلة في أواخر شهر مارس من ٢٣ إلى ٢٦٪، وبلغ سعر الفوائد المطلوبة على كل عملية من عمليات التحويل أو العكس بالبورصة، ٤٨٪ وما فتئ سعر القرض يتدهور حتى نزل إلى ٦١٪.

فبلغت الأنفس التراقي، وأخذ كل المشتغلين في الأمور المالية ينتظرون بأنفس جزعة حلول ساعة الخراب العام.

ولكن إسماعيل صديق باشا، وقد أصبح مركزه أحرج من مراكز الجميع، وفق، لكثرة ما أتعب فكره، وفتقه إلى تدبير جاء للكل بمثابة الفرج الذي لم يعد أحد ينتظره، ومكنه من الاستحمام بالذهب استحمامه الأخير.

فقد كان يوجد ضمن مصالح الحكومة مصلحة بقيت بعد ذلك دهرًا، كانت تعرف باسم «مصلحة الرزنامة»، وأحسن تعريف لها أنها كانت عبارة عن صندوق أمانات، له حق التصرف في رءوس الأموال المودعة فيه تصرفًا أبديًّا على شرط قيامه بدفع معاشات متفق عليها للمستحقين.

فجمع وزير المالية المجلس الخاص، كما كان جمعه لمسألة المقابلة، وبعد أن عرض فكرة مشروعه عليه، وحمله على استحسانها، استكتبه تقريرًا للخديو جاء فيه «أن عددًا كبيرًا من الأهالي يحتفظون بأموال جسيمة لا يستثمرونها لعدم معرفتهم كيفية استثمارها، ولأن القرآن الشريف يحظر الإقراض بفوائد، فوزير المالية بعد كثرة التفكير والتأمل وفق إلى

إيجاد وسيلة لاستثمار تلك الأموال بما يعود على البلاد بأكبر رخاء، وعلى المشروعات التجارية بأكبر سعة، وعلى الفنون والصنائع الاستغلالية بأعظم فائدة، تلك الوسيلة هي أن تصدر الرزنامة سندات إيراد مؤبد بما لا تتجاوز قيمته خمسة ملايين من الجنيهات الإنجليزية.

ولا يرى المجلس أن يتعدى هذا المبلغ، لا لأن المال غير موجود في البلاد، ولكن لأن مشاغل الحكومة كثيرة، ومهما بلغت رغبتها في العمل على الخير العام، فلا قبل لها على تحمل أعباء قد تنوء بها.

وبناء على ذلك، فإن المجلس الخاص يقترح إصدار سندات رسمية بالقيمة المذكورة، تكون المائة فيها مائة، ويكون ثمن بعضها جنيهين ونصفًا، وثمن البعض الآخر خمسة جنيهات، وتسري عليها فوائد بواقع ٩٪ سنويًّا تدفع شهريًّا للمكتتبين في عموم المراكز، وأن تبقى سجلات الاكتتاب مفتوحة مدة خمسة أشهر، وتدفع قيمة السندات حين الاكتتاب بها.»

فاعتمد الخديو ذلك التقرير، وأمر بتنفيذه في الحال، وهو معتقد أنه ينفع رعاياه وحكومته معًا.

فما مضت أيام قلائل على فتح سجلات الاكتتاب إلا ووردت الأنباء من داخلية البلاد بأن الدفع فاق مليونين وخمسمائة ألف جنيه، وأن اكتتاب أهالي مدينة طنطا وحدها بلغ نصف مليون جنيه، ومع استمرار الضغط والتأثير على عقول الريفيين والمدنيين، وعلى بطون أرجلهم، ما فتئ قدر المبالغ الموردة يرتفع، حتى بلغ ثلاثة ملايين وأربعمائة وعشرين ألفًا من الجنيهات.

فلم يكن بد والحالة هذه من أن تتأثر أسعار السوق بهذه النتيجة الباهرة، ففي طرفة عين تحسن معدل خصم حوالات «المقابلة»، وأذونات الدائرة ٥٪ وصعدت أسهم القرض الأخير ٣٪.

وبفضل تلك العملية أصبح في الإمكان التطلع بهدوء سريرة وارتياح قلب إلى دخول الصيف. ومما زاد الطمأنينة رسوخًا هو أن الخديو صمم على عدم مغادرة القطر في تلك السنة للذهاب إلى أوروبا أو الأستانة، وعزم على تمضية فصل الصيف على ساحل البحر

الأبيض في مصيفه بالرمل، وأن هذا العزم حدا بجميع ذوات القطر إلى الاقتداء به، لأنه مع بقاء سموه على ضفاف النيل لم يكن يحسن بكل من كان ذا وجاهة السفر إلى الخارج فإن (إسماعيل) كان يعرف سراة عاصمتيه واحدًا واحدًا، ولم يكن ليرى بعين مرتاحة مغادرة أحدهم القطر، مع بقائه هو فيه، فاقتصدت بذلك مبالغ جسيمة كانت تصرف سنويًّا في المصايف الأجنبية، وعاد اقتصادها على المداولات النقدية بخير عميم.

ووقرت في النفوس مقدرة المالية المصرية على الخروج من المآزق الحرجة، وشرع الوزير يؤيد هذا الاعتقاد في قلوب المرتابين، بإماطة اللثام عما لا يزال لدى الحكومة من الوسائل والموارد، كحصص التأسيس في شركة القنال، وأسهمها — وكلها لا تزال خالية من كل رهن — والخيرات العميمة الموجودة في البلاد، والتي في استطاعة إدارة جيدة إخراجها منها، وشرع يردد الكلمة المروي صدورها عن أحد أكابر الماليين في وليمة في باريس، وهي «ما دام النيل يجري، فمصر لن تنفك تسدد ديونها».

فوقرت الثقة شيئًا فشيئًا في النفوس، وامتلأت أوروبا ذاتها بها، فأقبلت تتعامل من جديد مع وزير المالية بمشتري إفاداته وحوالاته، وأقدمت نقابة قوية على رفع شأن القرض الأخير، فصعدت أسعاره حتى بلغت في ٢٦ سبتمبر ٪، وصعدت أسعار الدين السائر أيضًا.

ولما كان هذا الأمر غريبًا، بدأت السوق تعتقد أن عاملًا جديدًا دخل في المضمار، وأنه لا بد من أن يكون وراء «الأنجلو اچپشن بانك» — الذي طفق يحتكر الأعمال المالية، وكان لمديريه بمصر مركز سامٍ في السراي — قوة مالية من الدرجة الأولى تسند إجراءاته، لا سيما منذ أقدم ذلك البنك على تسليف الوزير ثلاثة ملايين جنيه، مقابل سندات تدفع قيمتها بفوائدها، بواقع ١٤٪ بعد مضي سنة.

ولم يكن اعتقاد السوق في غير محله، فإن تلك القوة إنما كانت مشخصة في بنك فرنسا العقاري، وكان من شأن إقباله على مساعدة المالية المصرية تثبيت قلوب الخائفين، وتبديد مخاوف الوجلين.

فأخذت الأوامر بمشتري حوالات المالية، وأذوناتها ترد إلى الإسكندرية من لندن، وعلى الأخص من باريس، وأخذت كل سفينة ترد من الأستانة وسوريا أو من أوروبا تأتي إلى

القطر بكمية لا يستهان بها من النقود، حتى نزل معدل الفوائد إلى ٩٪.

فما وسع الوزير إزاء ذلك جميعه إلا إبداء استغرابه واستعجابه اللذيذين، وبعد ما كان يتصيد المشترين والنقود، أصبح المشترون يهرولون إليه، والمال يتدفق نحوه. وأذاعت الجرائد اليومية إذ ذاك أنه رأى نفسه مضطرًّا ذات مرة إلى رفض اقتراح إبدال عدة أذونات تستحق بعد ثلاث سنوات بفائدة قدرها ١٢٪، بعدة ملايين من الجنيهات.

وأصبحت مصر مرمى أنظار المطامع المتقدة في الدوائر المالية في الأستانة وباريس، وبلغ من تلك الدوائر أنها أرسلت مندوبين من قبلها إلى الخديو لتخابره في عقد قروض جديدة، ولكن الخديو أبى الدخول في عملية مالية من ذلك النوع لاعتقاده أن البلاد غير محتاجة إليها، والوزير عينه أصم أذنيه لوقع كل اقتراح، مدعيًا أنه لا يستطيع البت في أي طلب من الطلبات المقدمة إليه، حتى يتضح له مبلغ ما حصل من اكتتابات الروزنامة، فبقيت عدة مئات من آلاف الجنيهات في أيدي أصحابها الممولين بدون استثمار.

غير أنها لم تبق طويلًا، وما لبث الوزير أن عاد إلى عبثه بالمالية المصرية.

ففي أوائل فبراير سنة ١٨٧٥ اتفق على عملية قدر قيمتها مليونان ونصف من الجنيهات على أذونات تستحق الدفع بعد ثلاثة أشهر بفوائد ١٢٪ في السنة، ثم بعد أيام قليلة ذاع في الملأ نبأ اتفاقه على عملية أخرى قيمتها خمسة ملايين جنيه بفائدة قدرها ١٢٪، تدفع ما بين أول أبريل وأول أغسطس بدل حوالات تستحق ما بين أول فبراير سنة ١٨٧٦ وأول يناير سنة ١٨٧٧، ويجب دفع قيمتها في لندن، وتلا هذه العملية عملية أخرى قيمتها ثلاثة ملايين، صدرت حوالات دائرة سنية بضمانة المالية.

فما تمت هاتان العمليتان إلا وارتج الرأي العام بأوروبا، لا سيما بلندن، ارتجاجًا أليمًا، ولكن موقف سوق باريس وعطفها على الأوراق المالية المصرية أزال ذلك الارتجاج، فعادت الحال إلى ما كانت عليه من ثقة ثابتة، ونقود غزيرة، وعاد الاطمئنان إلى القلوب.

غير أن نشوء الخلاف بين الباب العالي والجبل الأسود، وقضية فلپار التي أزعجت الأسواق برهة، ونزول الأوراق المالية التركية المستمر، ومشكلة الهرسك — هذه جميعها ما لبثت أن عكرت صفاء الجو، وزادته تعكيرًا الحالة المالية في تركيا، بالرغم من المجهودات التي

بذلتها بعض الجرائد، لتبرهن على عدم وجود تضامن ولا ارتباط بين ماليتي مصر وتركيا، ولا وجه للمقارنة بينهما.

وبينما تشتد قلة النقود بالإسكندرية، أخذت أنباء أوروبا تزداد سوادًا، فالأزمة ازدادت حرجًا في الهرسك، والضيق المالي وارتفاع الخصم بلغا أشدهما في فرنكفورت وبرلين، وطلبات النقود توالت بكثرة غير معتادة في أسواق لندن، والعلائق السياسية توترت بين لندن وبيكين.

فقلقت الأفكار، وسقطت القلوب.

وإذا بإشارة برقية وردت في مساء ٧ أكتوبر إلى البورصة، تنبئ بأن الباب العالي، ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٦، سيدفع فوائد ديونه النصف نقدًا، والنصف الثاني سندات تحمل فوائد قدرها ٥٪.

فأبى الناس في الأول تصديق ذلك النبأ، لاستبعادهم اهتمام رجال الأستانة بما توجبه تعهداتهم ثلاثة أشهر مقدمًا، ولكن الخبر ما فتئ أن أكد، وأعلن رسميًّا.

فضجت السوق دهشة، فغضبًا، فرعبًا، وانهارت الأسعار انهيارًا مزعجًا.

فأسرع الوزير إلى إدعامها، فأمر أن تدفع استحقاقات أول نوفمبر التالي مقدمًا، وأن تخصم استحقاقات ٩ نوفمبر بسعر ٤٪، ووضع تحت تصرف بنكين سماهما للعموم مبالغ جسيمة، لتسهيل التصفية التي كان الكل يخاف عواقبها، وشهل في الوقت عينه تحصيل الضرائب، وبعث أولًا فأولًا، كل ما حصل منها إلى محافظة الإسكندرية.

غير أن أنباء الغد كانت نكبة على الأوراق المالية الشرقية، فالورق التركي المعروف بخمسة في المائة هبط إلى ، واتبع الورق المصري حركة الهبوط، فوقفت حركة الأعمال، وجمد دولابها وبات الجميع يتوقعون في التصفية المقبلة الخراب التام.

وإذا بجرائد لندن هبت تقبح المخاوف، وتثلج القلوب بنشر مقالات متتابعة لرجلين من كبار الخبيرين بالأحوال الشرقية: المستر فولر، والسير صموئيل بيكر.

أما المستر فولر فمهندس الحكومة المصرية الاستشاري، وكان الخديو قد كلفه ضمن

أعمال أخرى هامة مد خط حديدي بين البحر الأحمر والنيل الأعلى، فما كان ليسع أحدًا إلا تصديق أقواله في كل ما يختص بالفن والأشغال التي تمت بمصر، كتوسيع مرفأي الإسكندرية والسويس، وزيادة سكك الحديد، وحفر عدة ترع للري، وتبليط شوارع الإسكندرية، وتصليح شوارع مصر، وإنشاء الكثير منها والأحياء العديدة، والتنوير بالغاز، وتحسين نظام الطرق العمومية في عدة مدن داخلية، وإنشاء معامل السكر في الصعيد، إلخ إلخ.

فالمستر فولر أكد في مقالاته أن كل الأموال التي حصلت الحكومة المصرية عليها بطريقة الاقتراض، صرفتها فيما عاد بالمنفعة الكبرى على البلاد، وعلى إنماء خيراتها وتكثيرها.

وأما السير صموئيل بيكر – ونحن نعلم من هو، وما كان لمؤلفاته عن رحلاته وأعماله من دوي كبير في عالم الجغرافيا والتحرير – فقد قال بصراحة في مقالاته: إن السبب في الأزمة المتعبة السوق المصرية إنما هو جهل ثلاثة أرباع حملة الأسهم ماهية العلائق بين مصر وتركيا جهلًا تامًّا، وأكد أنه ليس بين طريقتي البلدين الإدارية والمالية شبه مطلقًا. وختم أقواله بإطراء الخديو ثناءً مستحقًّا، فمجد روحه الاجتماعية اللطيفة، وتنور ذهنه الفائق، وهمته الشماء، ونشاطه الذي لا يعرف الكلل ولا الملل، وسعة معلوماته، ورقي أفكاره، وسيرها في مجاري العقليات الحرة السامية، ورغبته الأكيدة في وضع القطر المصري في مصاف دول أوروبا الأكثر تمدينًا، واهتمامه في حفظ سمعته نقية، لا تشوب طهارتها شائبة، إلخ إلخ.

وانضم إلى هذين الكاتبين كاتب ثالث يقال له المستر شو، تطوع هو أيضًا من تلقاء نفسه بإزالة الريب، والشكوك المحيطة بحال السوق المصرية.

فوقعت كتاباتهم موقع الاستحسان عند «الستوك إكستشنج» (بورصة) بلندن، وساعدت حركة التحسين التي بدأت بشائرها في ٢٥ أكتوبر، واستمرت آخذة مجراها حتى مرت تصفية القرض الأخير بسهولة، خلافًا لما كان يخشى.

وإثباتًا لحقيقة أقوال أولئك الكتاب، وتأكيداتهم بأن المالية المصرية قوية لا تتزعزع، أصدر محل «درڤيني وشركائه» – وكان بنكًا من بنوك الإسكندرية الأكثر أهمية – تقريرًا

جاء فيه «إن مبلغ عموم أقراض الحكومة والدائرة معًا يبلغ لغاية أول يناير سنة ١٨٧٧ ستين مليونًا وخمسمائة وواحد وثلاثين ألفًا وثلاثمائة وستين جنيهًا، توجب دفعًا سنويًّا للفوائد والاستهلاكات، قدره ستة ملايين ومائة وثلاثة وثمانون ألفًا ومائة وأربعة وثلاثون جنيهًا، وأن مبلغ الدين السائر بات ينحصر في العمليتين الأخيرتين اللتين تمتا بواسطة «الأنجلو اجبشين» أي في ستة عشر مليونًا، توجب دفعًا سنويًّا للاستهلاك والفوائد، قدره مليونان ونصف من الجنيهات، أي أن جميع ما يوجبه الدين المصري بأكمله من الدفع للاستهلاك والفوائد مبلغ ٦٦٨٣١٣٤ جنيهًا.

وبما أن مجموع إيرادات القطر يبلغ نيفًا وعشرة ملايين جنيه، فإذا خصم المبلغ المذكور أعلاه منه بقي لدى الحكومة مبلغ ٣٤٠٠٠٠٠ جنيه لمصاريف الإدارة، وهو مبلغ كافٍ تمام الكفاية.»

هذا التقرير المبني على أرقام صحيحة قوبل من الرأي العام مقابلة جميلة، وكان له الشأن الممدوح في إعادة الثقة بالحكومة المصرية إلى حملة أسهمها.

ولكن أنباء السوء ما فتئت تتوالى وتتعاقب فلا لندن ولا باريس كانتا خاليتين من المشاكل السياسية والمالية، وأخبار الأستانة كانت تزداد خطورة يومًا فيومًا، وآخر ما ورد منها مقابلة بين السلطان والجنرال إجناتييف الروسي، علقت الجرائد والمحادثات العمومية عليها تعليقات ذات شأن، والإشارات البرقية أخذت تتمخض بأهوال عما قد يقع على الحدود الفاصلة بين النمسا وتركيا، وأتت خطبة ألقاها المستر دزرائيلي، كبير وزراء الإنجليز، واشتملت على خوف وهلع من جراء ما قد تجر إليه نكبة تركيا المالية من مصائب، ضغثًا على إبالة، وذلك بينما الأيام تدني استحقاق أول ديسمبر، أي استحقاق دفع عدة ملايين من الجنيهات إدناء سريعًا، والشعور عام بأنه ليس لدى المالية ما يمكنها من دفعها، بل وحديث البعض أن الوزير – وقد أعيته الحيل – ضجر ومل، واعتراه يأس لا يقاوم فبات ينتظر وقوع الحوادث بما تشاء أن تجري، دون أن يكون لديه رغبة أو نية في درء عواقبها، أو تحويل مجاريها، قائلًا لمن أراد تنبيهه إلى أي عمل «المكتوب مكتوب».

فهل من الغرابة إذا بات الموقف في منتهى الحرج؟ وإذا تناقلت الألسن أن أحد أصدقاء إسماعيل صديق باشا ذهب ليزوره، لكي يقف منه على حقيقة أحوال المالية، فرجع

من عنده، والهول كاد يجعل شعر رأسه أبيض؟ فإن الوزير حينما رأى نفسه مشددًا عليه في عقر داره، اعترف لزائره بأن الخزينة لم يعد فيها من النقود إلا ما يكفي لسداد احتياجات بضعة أيام فقط، وأما بعد، فيفعل الله ما يشاء.

فذهب الزائر من عند إسماعيل صديق باشا إلى قصر الخديو، ووجه إليه باحترام بعض أسئلة من التي كان قد وجهها إلى وزير المالية، فأبدى (إسماعيل) جهله الحالة المالية بالتمام لتركه إياها تحت تصرف وزيره الأمين، وقال: إنه لا يشك مطلقًا في أن الخزينة ستقوم بدفع ما عليها حينما يطلب منها دفعه، لأن صدّيقًا لم يقل له أبدًا ما يشتم منه أنها في ضيق. فنقل محادثه إليه، في الحال، آخر ما أجاب به إسماعيل صديق على أسئلته، وأكد له أن الخزينة تصبح خالية خاوية بعد خمسة عشر يومًا. فأجاب (إسماعيل) «أجل، إن يكن الأمر كما تقول، فإنا سنفعل كما فعل السلطان.»

وليته فعل حينما آن الوقت، أو ليت فعل ذلك كان في الاستطاعة، فإن المرابين الذين استغلوا مجهوداته المبذولة في سبيل تقدم بلاده الأدبي والمادي، وجعلها شقة من أوروبا، ليخربوه ويخربوا بلاده، إنما كانوا لاقوا في خسارة جانب من أرباحهم الجائرة، لا من رءوس أموالهم المقروضة، جزءًا من الجزاء الذي كانوا يستحقونه، والذي كان يجب قانونًا أن ينالهم، لأنهم إنما تقاضوا على زعمهم ربا فاحشًا، بسبب وجود خطر على نقودهم المسلفة، فما كان أجدر بهم إذًا أن يتحملوا عواقب تلك المخاطرة.

ولكن محادث (إسماعيل) أخذ يبرهن له أن موقف تركيا إزاء أوروبا فريد في بابه، وأن المقتضيات السياسية الموجبة مراعاة المالية العثمانية بنوع خاص، لا وجود لها بالنسبة لمصر، وأن الأفضل – والحالة هذه – دفع الدين ولو باحتمال تضحيات جمة أولى من خلق أسباب لمداخلات أجنبية في شئون الحكومة، قد تغير الأيام والحوادث شكلها، وتصبغها بغير صبغتها الأصلية، وأنه يرى أن الأنسب إزاء الصعوبات الكائنة، أن يتقدم الخديو بنفسه إلى طلب مراقبة أوروبية على ماليته، لإثبات استقامة حكومته التامة ومحاسن نياتها، وصدق مجهوداتها في خير الشعب، وشدة اجتهادها الاجتهاد كله للقيام بتعهداتها المالية، قبل أن تقدم أوروبا على إيجاب تلك المراقبة عليه، لأنه إن يفعل ذلك، فقد يجد في المستقبل درءًا لكل شبهة بل لأردأ الطوارئ، فيما لو أبى النحس إلا وقوع ما ليس في الحسبان!

فراقت النصيحة في عين (إسماعيل)، ولم يمض أسبوع على إبدائها إلا وشاع الخبر في لندن في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أن خديو مصر بعث يطلب من الحكومة البريطانية إرسال بعض كبار موظفي ماليتها لمراقبة الأقلام المالية المصرية.

وفي الوقت عينه أصدر الخديو أمره إلى وزير ماليته ببذل ما يمكن لضمان سداد استحقاق أول ديسمبر، والدفع المطلوبة على الدين السائر لمدة أربع سنوات، على قدر ما يستطيع.

فأقبل الوزير بواسطة الأنجلو إچپشن، وتحت رعاية البنك العقاري الفرنساوي الخفية، يتخابر في أمر إصدار سندات مالية قيمتها ستة عشر مليونًا من الجنيهات لمدة أربع سنوات، تسري عليها فوائد بواقع ١٥٪، وتكون أسهم شركة السويس التي بيد الحكومة المصرية ضمانة لسدادها، على أن تحول تلك السندات فيما بعد إلى قرض حالما يفرغ من سداد قرض سنة ١٨٦٤.

ولكن المخابرات طالت، والوقت أزف، والوزير لم يكن يستطيع الانتظار، فرغب في أن يستفيد حالًا من الـ ١٧٦٠٠٠ سهم التي بيده، وشرع يتخابر سرًّا في بيعها بواسطة بنك فرنساوي بالإسكندرية.

فعلم قنصل إنجلترا بالمخابرات المعقودة، وأبلغ سمو الخديو؛ بناء على تعليمات وردت إليه من دولته، أن الحكومة البريطانية وطنت عزمها على المزايدة على كل ثمن يدفع في الحاضر أو في المستقبل من أي كان لمشتري تلك الأسهم.

فأدى ذلك إلى تزاحم بين عمال النفوذ الفرنساوي، وعمال النفوذ الإنجليزي بمصر وأوروبا، وأخذت المخابرات هنا وهناك لتكيف تارة بشكل تأمين تلك الأسهم على سلفة، وطورًا بشكل بيعها، والقنصل الفرنساوي بمصر يجدُّ ويجتهد ليضمن لماليي أمته، أو لحكومته، إما هذا الأمر وإما ذاك. والأنجلو إچپشن يسعى في تخييب مجهوداته، لرغبته في أن يكون هو المفضل، والقنصل الإنجليزي يجاهد جهادًا عنيفًا لتحويل أنظار الحكومة المصرية نحو عاصمة بلاده، حتى أدى السعي في النهاية إلى تخلي الحكومة الفرنساوية والدوق دي كازوزير خارجيتها، بالرغم من صداقته الشخصية للخديو عن رغبة الشراء، وإلى تشبث المستر دزرائيلي كبير وزراء إنجلترا به تشبثًا كليًّا.

ولما كان البرلمان مفضوضًا مسرحًا، وكان غير متيسر لذلك السياسي الحصول على تصديق منه لمشتري تلك الأسهم، توجه دزرائيلي من وقته إلى بيت روثتشايلد الإنجليزي، وعرض رغبته عليه، وسأله عما كان يريد أن يقرضه المبلغ المطلوب، ريثما ينعقد البرلمان على أن تكون ضمانته الوحيدة لغاية ذلك الحين، كلمة شرف وزير بريطانيا العظمى الأول، فكان جواب روثتشايلد أنه قام وأخرج من خزنته المبلغ المطلوب، ووضعه من وقته تحت تصرف قاصده.

فأبرقت أسرَّة دزرائيلي طربًا، وأبرق في الحال إلى قنصل إنجلترا بمصر «أن أخبر الخديو أن الحكومة الإنجليزية تقبل شراء أسهمه في ترعة السويس بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات» — وهي تساوي الآن مائتي مليون تقريبًا.

فرفع القنصل الخبر إلى (إسماعيل)، ولما كان في المبلغ المعروض ربح للحكومة المصرية قدره ٤٥٠٠٠٠ جنيه، وكانت كوبونات — قطعيات — تلك الأسهم لغاية سنة ١٨٩٤، قد فصلت عنها، فيما دفع لدي لسبس، فلم يكن ثمت خسارة أي إيراد وقتي للحكومة المصرية، قبل (إسماعيل) البيع، وصدق عليه.

فلما انتشرت أنباؤه وذاعت، كان لها وقع شديد في كل جهات المعمور، ماليًّا وسياسيًّا.

أما سياسيًّا، فلأن الكل رأوا في إقدام إنجلترا على مشتري تلك الأسهم عملًا خطيرًا، قد تنجم عنه نتائج تؤدي إلى انقلابات ليست في الحسبان، إن لم تكن قاضية قضاء مبرمًا على مستقبل تركيا ومصر معًا، فعلى علاقات مصر بتركيا على الأقل. وعليه فإن الدوائر الرسمية في ڤيينا وبرلين وبتروجراد وباريس علقت على المشتري تعليقات اشعرت بالاضطراب العميق الذي اعتراها.

وأما ماليًّا، فلأن دفع استحقاقات أول ديسمبر أصبح ممكنًا، بل مضمونًا، وباتت شجون القلق، والمخاوف المنتابة الصدور بمخالب حادة، مقضيًّا عليها، وأضحى من المؤكد بعد ذلك أن مساعدة إنجلترا المالية لمصر لن تقف عند ذاك الحد.

وفي الواقع فإن حكومتها أجابت طلب (إسماعيل)، واختارت المستر إسطفان كيڤ، ليشغل مركز مستشار مالي له.

والمستر إسطفان كيڤ كان من الأهمية الشخصية بحيث لم يكن يمكن أن تقف مهمته عند حد التقاط الاستعلامات اللازمة لتحرير تقرير شامل عن الحال فقط، بل كان لا بد من أنها تتجاوزه إلى الإشراف على أعمال الحكومة المالية، وتسييرها في طريق قويم.

وظهرت نتائج ما كان لنبأ شراء الأسهم من وقع في الثمل الذي لعب برهة بعقول المضاربين، لا سيما المطلعين منهم على لهجة الجرائد الإنجليزية، فإنه خيل إليهم لحظة أن الأوراق المصرية أصبحت تساوي الأوراق الإنجليزية عينها، وإلا فإنها أصبحت تساوي على الأقل مساواة تامة الأوراق الهندية في قيمتها ومتانتها، كما أن تلك النتائج ظهرت أيضًا في حركة الصعود التي ذهبت بأسعار قرض سنة ١٨٧٣ من ٥٤ إلى ٧٢ في ظرف خمسة عشر يومًا.

ومما زاد في ثقة السوق أن أموال الضرائب أخذت ترد بغزارة إلى محافظة الإسكندرية، لحض عمال الحكومة المزارعين على دفعها حضًّا فعالًا.

فأصبح مركز وزارة المالية قويًّا ثابتًا، وعاد الطلب يبحث عن إفاداتها، ويقتني أطولها استحقاقًا، كأنه يخشى أن لا يعود يجد منها.

وفي وسط هذا الثمل العام، أي في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥ وصل إلى الإسكندرية المستر كيڤ، ومعه الكولونيل ستوكز، وزمرة منتخبة من موظفي وزارتي المالية والخارجية الإنجليزيتين، وسافر جمعهم إلى العاصمة في الحال.

فاستقبلوا فيها استقبالًا شائقًا، وأنزلوا على الرحب والسعة في ضيافة ولي النعم.

فلما وقف الجمهور على ماهية وظائف الأعضاء المؤلف منهم هذا الوفد، والملتفين حول رئيسهم، المستر كيڤ، أخذ يتأكد من أن المهمة التي أتوا من أجلها ليست مالية فحسب، بل مالية وسياسية معًا، وأقبل حملة الأسهم يمنون أنفسهم بأعذب الأماني، ولكنهم ما عتموا أن رأوا أن الحقائق غير الآمال، حينما دنت تصفية أول يناير سنة ١٨٧٦ فإن النقود أخذت تتوارى وتقل، وارتفع الخصم من ٣ إلى ٤٪، ونزل القرض ثلاثة بنوط، وبدأت السوق تشعر بأن مؤثرات مختلفة تتضارب حول العرش المصري، بين أن دي لسبس، حالما علم بيع أسهم الحكومة المصرية في ترعة السويس، هرول إلى مصر في أمل شراء حصص التأسيس المعطاة لهذه الحكومة عينها، وعددها خمس عشرة في المائة من مجموع الحصص كلها.

ولكن الحكومة طلبت لتبيعها مبلغ أربعين مليونًا من الفرنكات، وحيث لم يسع دي لسبس دفعه، فإن البيع لم يتم، وبقيت الحصص بين يدي مصر، وعلى ذلك انتهت سنة ١٨٧٥.

على أنه بالرغم من المصاعب المالية والسياسية المشتدة حول عرش (إسماعيل) اشتدادًا بلغ حدًّا أحرمه استمراء كل لذة، بل حال دون دخوله دور حريمه نيفًا وستة أشهر، على ما أكد هو نفسه للمستر إدون دي ليون قنصل أمريكا العام، وبالرغم من دوي المدافع المصرية في جنوب القطر، وجنوبه الشرقي دويًّا أزعج هذا القطر عينه، وأوجب زيادة في اشتداد المصاعب المالية والسياسية، فإن هذه السنة التي تم فيها (لإسماعيل) تأسيس المحاكم المختلطة الإصلاحية، أي تقرير سلطته التشريعية المدنية على عموم النازلين في بلاده تقريرًا نهائيًّا، كانت العام الذي بلغ هو فيه سؤدده الحقيقي، وحق له، لولا تلك المصاعب المالية الواخزة وخزًا أليمًا، أن يستوي بهناء على عرشه، ويقول «لقد أصبح المستقبل لي حقًّا.»

الجزء السادس

التنازع على البقاء

الفصل الأول

تعقد حلقات الضيق[1]

عيـــاش إنـــك للئـــيم وإنـــني مـــذ صـــرت موضـــع مطلـــبي للئـــيم

حبيب

ومن المؤكد أن سقوط المفتش كان بدء عصر جديد لمصر، ولكنه كان في الوقت نفسه فاتحة ويلات على الخديو، ومدخلًا إلى صعوبات قوية، جعلت أيام خديويته التالية تنازعًا عنيفًا على البقاء.

فما كاد النيل يجمع مياهه على جثة الوزير الملقاة فيه إلا وصدر مرسوم خديوي في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أشعر الملأ بفوز جوشن وجوبير، وانصياع (إسماعيل) إلى آرائهما، وإلى رغائب وزارتي الخارجيتين الإنجليزية والفرنساوية، المعضدتين طلبات أصحاب الديون.

ذلك المرسوم نص على ما يأتي:

إن الأقراض المعقودة سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ لما لم يكن مركز الخديو المالي مضطربًا اضطرابه الخطير التالي، والبالغ قدرها ٤٢٩٣٠٠٠ جنيه، تستبعد من الدين الموحد الذي أدخلها فيه مرسوم ٧ مايو الماضي، وتجعل موضوع اتفاق خاص بها.

وتستبعد كذلك من الدين الموحد أقراض الدائرة السنية، وديونها البالغ قدرها ٨ ملايين و٨١٥ ألف جنيه – وكان مرسوم ٧ مايو أدخلها فيه أيضًا – وتجعل بالمثل موضوع اتفاق جديد خاص بها. وما بقي من الدين المصري يقسم إلى قسمين: الدين الممتاز، وقدره ١٧ مليونًا من الجنيهات، تتقاضى عليه فوائد سعرها ٥٪ سنويًا، والدين الموحد، وقدره ٥٩ مليونًا، تتقاضى عليه فوائد سعرها الإجمالي ٧٪ سنويًا.

وكان الخديو، وكل الواقفين على حقيقة ثروة البلاد يودون جعل الفوائد كلها بسعر ٥٪،

---

(1) أهم مصادر هذا الفصل «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون، و«مصر الحديثة» للورد كرومر.

ودافعوا لينالوا ذلك دفاعًا قويًّا، ولكن الدوائر الرسمية بإنجلترا وفرنسا، بواسطة القنصلين البريطاني والفرنساوي بالعاصمة المصرية أبت إلا أن تجعل سعر الفوائد على الدين الموحد ٧٪ سنويًّا، إرضاء لأطماع حملة الأسهم، فضحت بذلك الفلاح المصري، ولم تفد الديون فائدة حقيقية، لأنها خالفت المثل العامي القائل «خشكار دائم، ولا علامة مقطوعة.»

وقضى ذلك المرسوم أيضًا:

- أولًا: بتعيين مراقبين عامِّين للمالية المصرية، أحدهما بريطاني، والآخر فرنساوي، الأول لمراقبة عامة الإيرادات، وملاحظة دفعها إلى الجهات المعينة لها، والثاني لمراقبة عامة المصروفات، ومنع إنفاق أي شيء منها من أية جهة، أو مصلحة تكون بدون توقيعه. هذان المراقبان يكوِّنان مع وزير المالية لجنة مالية عليا تراقب جميع الاتفاقات التي توجب إنفاقًا يزيد على واحد من اثني عشر جزءًا من الميزانية السنوية، أو يستلزم صرفًا في أكثر من سنة واحدة.
- ثانيًا: بتعيين مندوبية للدين العام، مؤلفة من أجانب تعرض حكوماتهم أسماءهم على الحكومة المصرية، وتنحصر مهمتهم في استلام إيرادات الجهات المرهونة ضمانة لسداد أقساط الدين السنوية من يدي مراقب الإيرادات العام، وتسليمها لبنكي إنجلترا وفرنسا، واتخاذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة لاستهلاك ذلك الدين.
- ثالثًا: بتعيين مندوبية أخرى لإدارة مصلحتي السكك الحديدية وميناء الإسكندرية، مؤلفة من مصريين وفرنساوي وإنجليزيين، تحت رياسة أحد العضوين الإنجليزيين، وتنحصر مهمتهما – علاوة على الأشغال الإدارية – في تسليم إيراد هاتين المصلحتين إلى مندوبي الدين العام.

فعملًا بهذه النصوص عينت فرنسا البارون دي مالاريه مراقبًا عامًّا فرنساويًّا، والمسيو دي بلينيير مندوبًا فرنساويًّا لصندوق الدين، وأبقت النمسا وإيطاليا مندوبيهما السابق تعيينهما، وهما الهرفون كريمر، والسنيور بارڤلي، وأما الحكومة الإنجليزية فأبت تعيين المراقب العام، والمندوب البريطاني لصندوق الدين بنفسها، فطلب الخديو من المستر جوشن إرشاده إلى من يصلح تعيينه، فأرشده إلى المستر دي رومين للمراقبة، والميجر بيرنج للمندوبية،

فعينهما، وعين الجنرال مريوت الإنجليزي مديرًا للسكك الحديدية وميناء الإسكندرية، فكان هو المندوبية كلها، لأنه لم يعين معه أحد خلافه.

فلما تمت هذه التعيينات، أخطرت الحكومة البريطانية الخديو بأنها لا تقبل أية مسئولية تنجم عنها، ولا تعترض على أي تعيين منها.

فاستلم الموظفون الأوروبيون المعينون هكذا مهام الوظائف التي عهد بها إليهم، ولكي يتمكن المستر رومين، المراقب البريطاني، من ضبط أعماله، اصطحب معه المستر چرلد فتزجرلد، أحد موظفي حكومة الهند، لترأس إدارة الحسابات المصرية، لأنها كانت في حالة من الفوضى يصعب تصورها، ويستحيل معها إتمام أي إصلاح مالي أو إداري.

يتضح مما تقدم أن فوز المستر جوشن والمسيو چوبير تكيف بشكلين مختلفين أحدهما مالي بحت، والآخر إداري بحت.

فالمالي البحت، لم يكن يختلف كثيرًا عن المشروع الفرنساوي الذي قامت له الدوائر المالية بلندرا وقعدت، وليس لتقديره حق قدره خير من وضع جدول هنا نفصل فيه المبالغ التي استلمتها الحكومة المصرية حقيقة من دائنيها، إزاء المبالغ التي وضع مشروع جوشن وچوبير قيدها الثقيل على عواهن البلاد، بالرغم مما كان قد سدد منها إلى ذلك اليوم.

ومجرد الاطلاع عليه يكفي ليقنع من كانت عينه مجردة من القذى أن الرجلين لم يضعا نصب عينهما، في مشروعهما، سوى ضمانة كل الأرباح الجائرة للمرابين الغربيين الذين انتدبوهما دون مبالاة بأبسط مبادئ الإنصاف، ودون التفات إلى أن الفلاح المصري، المقدم دمه لإرواء عطش أولئك المرابين، لم ينتفع إلا بالجزء اليسير من تلك الأموال التي اقترضها حكامه، وها هو ذلك الجدول:

تاريخ القرض	المعقود باسمه القرض	الاسمي	المدفوع حقيقة
		جنيه	جنيه
سنة ١٨٦٢	فروهلنج وجوشن	٣٢٩٣٠٠٠	٢٦٤٠٠٠٠
سنة ١٨٦٤	فروهلنج وجوشن	٥٧٠٤٠٠٠	٤٨٦٤٠٠٠
سنة ١٨٦٥	الأنجلواچپشن بنك	٣٣٨٧٠٠٠	٢٧٥٠٠٠٠
سنة ١٨٦٦	فروهلنج وجوشن	٣٠٠٠٠٠٠	٢٦٤٠٠٠٠
سنة ١٨٦٧	البنك السلطاني العثماني	٢٠٨٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠
سنة ١٨٦٨	أوپنهايم وشركائه	١١٨٩٠٠٠٠	٧١٩٣٠٠٠
سنة ١٨٧٠	بيشو ڤشهيم	٧١٤٣٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
سنة ١٨٧٣	أوپنهايم وشركائه	٣٢٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
	الجملة	٦٨٤٩٧٠٠٠	٤٣٧٨٧٠٠٠

ويتضح من البيانات المقدمة من وزارة المالية المصرية إلى المستر كيڤ والتي تحقق هذا المندوب من صحتها، بمراجعتها على المستندات المرفقة بها، أن الحكومة المصرية كانت، لغاية سنة ١٨٧٥، قد دفعت على هذا المبلغ فوائد، فقط، قدرها مبلغ ٢٩٥٧٠٩٩٤ جنيهًا.

ومع ذلك فمشروع جوشن وچوبير أضاف إلى تلك الديون الاسمية الدين السائر برمته، ودين الدائرة السنية السائر أيضًا، وربط بذلك على عواتق فلاحي مصر، سداد مبلغ إجمالي قدره خمسة وثمانون مليونًا من الجنيهات.

وأما شكل هذا المشروع الإداري فإنه وضع بجانب الحكومة المصرية زمرة رجال

غربيين، قُلدوا سلطة واسعة، لم يسبق لغربيين غيرهم تقلد مثلها بمصر، وكانوا على أخلاق وكفاءة لم يعهدها أحد في الغربيين الآخرين الذين بليت البلاد بهم، لغاية ذلك الحين، وجلبوا على أوروبا بسوء تصرفاتهم وفساد سيرتهم سخط المصريين العام واحتقارهم.

ولو استطاعت الحكومة المصرية تقدير كفاءاتهم ونياتهم حق قدرها، وأقدمت على العمل معهم، يدًا بيد بذكاء وإخلاص، فلا شك في أن كثيرًا من الشر التالي كان قد منع، وأن تدرج البلاد في معارج الرقي والحضارة كان اتخذ شكلًا طبيعيًّا هينًا، وتم بكيفية مرضية.

ولكن سوابق الغربيين الفاسدي الأخلاق والعديمي الكفاءة، الذين تقلدوا وظائف الحكومة المصرية قبلهم، حالت بما أوجبته من احتقار وضياع ثقة دون تقدير أولي الأمر الفرصة الجديدة التي جادت بها الأيام عليهم، فتركوها تمرُّ، ولم يغتنموها.

فنجم عن ذلك أن أولئك الموظفين أنفسهم، لما تبين لهم أن الحكومة المحلية إنما تحتملهم على غير صبر مجرد احتمال، وأنها لولا خشية الارتباكات الخارجية لأطرحتهم جانبًا، وأنها تعتبر قيامهم بواجبات وظائفهم، قيامًا حسنًا، افتياتًا على حقوقها، لا تستطيع عليه صبرًا، وأنها بالتالي تعمل في الخفاء على معاكستهم، وتخييب الإجراءات التي يتخذونها، لم يروا بدًّا من مقاومتها، والانصراف بوجوههم عنها إلى مجرد مراعاة مصالح دائنيها.

فأدى ذلك إلى شد حبل الأمور من جهة ومن أخرى، واضطرابه، واختلاله اختلالًا عميمًا، فإلى أزمات توالت وتعاقبت بشدة متناهية، فإلى نزاع عنيف بين الدول الأوروبية المدافعة عن حقوق المرابين، وسمو الخديو المدافع عن حقوقه الموورثة، فإلى تغلب تلك الدول عليه، لا بقوة الحجة التي تدرعت بها فقط، بل بقوة هيبتها ونفوذها.

ومن جهة أخرى، فإن الظروف، غير العادية، التي أدت إلى تعيين أولئك الموظفين، كان من شأنها أن تخلق، حتمًا، بينهم وبين الحكومة سوء التفاهم والمنافسة، حتى لو رغب كل من الطرفين رغبة صادقة في حسن التفاهم والمحاسنة، كما أنه كان من شأنها، حتمًا أن تحول عن أولئك الموظفين قلوب المصريين، وتملأها سخطًا عليهم.

وذلك لأن القصد من تعيين أولئك الموظفين لم يكن مجرد مصلحة الحكومة بتنظيم إدارتها وماليتها، ولا مجرد مصلحة الرعية بوضع أزمة أمورها بين يدي حكومة منظمة ساهرة

على مصالحها، بل قصد من تعيينهم مجرد مصلحة الدائنين المرابين الأجانب.

فكانت الحكومة مضطرة بطبيعة الحال إلى اعتبار الخلل خير نظام لها، لأنه يمكنها من أن تحول إلى جيبها النقود التي كان أولئك المرابون يشتهون إنشاب مخالبهم في صررها.

وكان الموظفون الغربيون مضطرين بطبيعة الحال أيضًا إلى إرهاق الفلاح المصري لكي يتمكنوا من جمع المبالغ اللازمة لسداد استحقاقات الفوائد المطلوبة لأولئك المرابين.

فكان لا بد إذًا للفلاحين من أن يعتبروهم خلفاء المفتش، ويحولوا كراهتهم لذلك الوزير إليهم، مزكاة بأن هؤلاء الخلفاء ليسوا أجانب فقط، بل وغير مسلمين.

وظهر كل هذا جليًّا مذ شرع في تنفيذ ما قضت به نصوص المرسوم الصادر في ١٨ نوفمبر، البادي ذكره.

فالحكومة، من جهة، رأت أن معظم إيرادات البلاد قد تحوَّل إلى صندوق الدين لسداد المرابين، ودفع فوائد أسهم شركة السويس للحكومة البريطانية، ودفع الجزية السنوية للحكومة العثمانية، وأنه لم يعد بين يديها للصرف على إدارة البلاد سوى ما لا يزيد عن مليون جنيه، إلا قليلًا، من مجموع قدره نيف وتسعة ملايين ونصف من الجنيهات، وإنها أصبحت لا تستطيع – والحالة هذه – القيام بالشئون العمومية، إلا إذا احتالت على ذلك احتيالًا.

ولم تكن تستطيع الاحتيال إلا بكيفيتين: (الأولى) بعدم دفع مرتبات موظفيها ومستخدميها، و(الثانية) بالعمل على تحويل ما يمكنها تحويله من الإيرادات العامة إلى صندوقها الخاص. ولما لم يكن لها بد من ركوب أي مركب خشن تضعه الظروف تحت تصرفها، أقدمت عليها بدون مبالاة، بالرغم من الأخطار المخيفة المحدقة بها.

فعاد بؤس أيام (سعيد) الأخيرة من جهة إلى التخييم على مصالح الحكومة، وأخذت الشهور تلي الشهور وكل من في الخدمة الأميرية لا يتعاطى مرتبًا، فيتضور ضيقًا وجوعًا، أو ينصب على عيشته نصبًا، ويكدس على رأسه الديون تكديسًا.

ووقع الموظفون والمستخدمون، من جهة أخرى، بين نارين، إن هم أدوا واجباتهم

بأمانة وصداقة، فدفعوا إلى إدارة صندوق الدين إيرادات مصالحهم، عملًا بنصوص المرسوم الخديوي، والتعليمات، والأوامر الرسمية، أثاروا غضب الحكومة عليهم، وألقوا بأنفسهم في محظور، إن لم يكن إلى تهلكة.

وأقرب مثال على حقيقة ذلك ما رواه اللورد كرومر عن معرفة شخصية في كتابه «مصر الحديثة»، ومفاده أنه بعد تعيين مندوبية صندوق الدين بقليل، لوحظ أن مديرًا جديدًا عُين لإدارة جمرك السويس مكان المدير القديم، وأن إيرادات هذا الجمرك، الواجب توريدها إلى الصندوق، لكي تدخل فيما يدفع سدادًا للدين، نقصت عقب تعيينه، وقلت دفعة واحدة بدون سبب معقول. وبالرغم من أن وصولات التوريد، لكي تكون صحيحة، كان يجب أن يمضيها أحد المندوبين، فأثار العجز الغريب الظنون في قلوب أعضاء المندوبية، وبعثوا يستفهمون من الحكومة عن السبب الذي أوجب تغيير المدير، فأجيبوا أجوبة لا طائل تحتها، فألحوا، وطلبوا بشدة، إحضار المدير السابق أمامهم حيًّا كان أو ميتًا، فأدى ذلك إلى مكاتبات مُرَّة اللهجة تبودلت بينهم وبين الحكومة، كانت نتيجتها أن المدير القديم بعد مرور عدة شهور، حضر إلى مكتب مندوبي الدين، وأخبر إجابة على أسئلة وجهت إليه، أنه لما كان مديرًا تلقى أمرًا من الحكومة مؤداه: دفع إيرادات جمرك السويس رأسًا إلى الخزينة الخديوية، بدلًا من دفعها إلى صندوق الدين، فأجاب أنه إذا فعل ذلك بعد صدور المرسوم الخديوي المؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يكون مخالفًا للأوامر الخديوية السامية، ومتجاوزًا حدود وظيفته. فما كان من الحكومة إلا أنها ألقت القبض عليه، وأرسلته مكبلًا بالحديد إلى أحد الأصقاع السودانية القصية، وأنه لولا تداخل المندوبين في أمره، وإلحاحهم الشديد لما عاد من منفاه السحيق العمر كله.[٢]

وإن لم يؤد أولئك الموظفون واجباتهم بأمانة وصداقة، ولم يدفعوا إلى صندوق الدين ما حتم عليهم دفعه إليه، عرضوا أنفسهم إلى التأنيب والتثريب، فإلى العزل والطرد على أيدي المندوبين الغربيين المؤتمنين على إيرادات ذلك الصندوق.

والموظفون الغربيون من جهة أخرى، رأوا أن الحكومة لن تنفك محاولة الاستيلاء على ما أقره المرسوم الخديوي للدائنين، ولن تنفك ناجحة في محاولاتها، ما دامت موارد الإيراد

---

(٢) انظر «مصر الحديثة» للورد كرومر، ج١ ص٣١ الحاشية.

غير معروفة بالتمام، وما دامت مواضع الإنفاق غير محددة تحديدًا بينًا، وأنه يصلح – والحالة هذه – أن تدخل تعديلات جديدة على النظام الذي أقره مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦، بناء على إرشادات المستر جوشن، والمسيو چوبير.

غير أنهم، بدلًا من جعل مصلحة الحكومة، ورفع الضيم عن الفلاح الغرض الذي يُرمى إليه من إقرار تلك التعديلات، بدلًا من أن يحاولوا بما في وسعيهم أن يحملوا المرابين القساة، الغلاظ الأكباد، الناهشين لحم مصر نهشًا، على القبول بتخفيض أسعار الفوائد التي يتقاضونها – فكان يكون مسعاهم مبرورًا، وعملهم إحسانًا – بدلًا من اجتهادهم في تفهيم أصحاب الديون أن مصلحتهم الحقيقية تقضي عليهم بأن لا يقتلوا البقرة الحلوب، بالإغراق في حلبها، على جفاف درها تدريجيًّا، وأن لا يميتوا الدجاجة ذات البيض الذهبي، بقهرها بأشد الوسائل على بيض أكثر مما تستطيع بيضه اضطروا بحكم وظيفتهم، وبالنسبة للظروف التي قضت بتعيينهم، إلى الأخذ بأقاويل الدائنين الفرنساويين المؤكدين أن الخديو لن يجهده دفع ما عليه من ديون، إذا شاء دفعها حقيقة، وأن الضيق المصري المزعوم إنما هو حجة كاذبة، وأن الأدلة المتخذة من متربة البلاد لأدلة مصطنعة، والغرض منها إثارة عواطف الإنسانية والشفقة، حيث لا يلزم إظهارها، وتوجيهها إلى من هو غير جدير بها، وأن الخديو مدخر كنوزًا يمكنه السحب منها لو افتكر أن السحب يجديه نفعًا، كما أنهم اضطروا أيضًا إلى الأخذ بما كتبه اللورد ڤيڤين القنصل البريطاني العام إلى حكومته في ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٦، ومؤداه «إنه لمن المتعذر بيان كيف، وأين صرفت المبالغ الجسيمة التي وصلت إلى يد الحكومة المصرية في العام الماضي، فإن الأربعة الملايين من الجنيهات ثمن أسهم ترعة السويس، والخمسة الملايين كذلك قيمة المسلف من الفرنساويين، وعموم إيراد العام – كل ذلك قد اختفى، بالرغم من تأجيل دفع قطعية (كوبون) الدين الموحد، وعدم صرف مرتبات مستخدمي الحكومة، وبقاء جملة ديون ثقيلة بدون سداد.»

واضطروا – على الأخص – إلى الأخذ بعرض الحال المرسل من الجالية الفرنساوية بالإسكندرية إلى المسيو وادنجتن، وزير خارجية فرنسا، الوارد فيه ما يأتي: «ما هو مآل النقود التي دخلت القطر بتدفق منذ عدة سنوات؟ فإن الإحصائيات الجمركية تدل على أن جانبًا عظيمًا منها لم يخرج من البلاد، فكيف يصح – والحالة هذه – الكلام على متربة البلد،

وعلى تعذر دفع ديونه عليه؟ لتوضح لنا الحكومة إلى مآل كل هذا الذهب؟ ولكنها لن تفعل. فمن البين إذًا أنه لا عذر لها في عدم قيامها بالتعهدات التي أخذتها على نفسها علنًا أمام وجه أوروبا بأسرها، وأن مسئولية الخراب الذي تكومه على الأرض المصرية، والمتألم منه – على الأخص – مجموع الجالية الأوروبية، تقع بكل ثقلها عليها وحدها.»(٣)

فترك أولئك الموظفون الغربيون كل باب كان في وسعهم ولوجه لإنماء إيرادات البلاد، بدون إحراج إحساس الخديو وكبريائه، وبدون جلب ويلات جديدة على الفلاح، وأقبلوا يفكرون في إجراء تحقيق عام في حال البلد المالية، للتمكن من وضع قيود جديدة، أشد من الأولى، على أيدي الحكومة المصرية.

والفلاحون المصريون من جهة ثالثة، مع أنه لم يكن بين عقلائهم من ينكر أن وضع تلك القيود يكون مفيدًا جدًّا، لو كانت المقاصد من وضعها مراعاة المصالح العامة، وتخفيف ويلاتهم الباهظة، وبؤسهم الفاحش، اضطروا إلى الاعتقاد بأن الغرض الوحيد من وضعها إنما هو مراعاة فوائد الدائنين دون سواهم، وذلك لأن المندوبين أهملوا، بتاتًا، المطالبة بإبطال تجاوزات عديدة، كان الاستمرار عليها مفيدًا للفرنج وضارًا بالبلاد، ولم يقوموا لمنع أي إجراء ينفذ بقوة المعاهدات، وانصياعًا للفرمانات، بالرغم من عدم صوابية إجرائه، في تلك الظروف الحرجة، ولم يهتموا مطلقًا لتظلمات الأهالي والموظفين، مع إقبالهم، من جهة أخرى، على فحص مطالبات الغربيين أيًّا كانت باعتناء تام، وتعضيد معظمها قبل الحكومة، بالرغم من البؤس الذي باتت فيه، وتشديدهم في تحصيل الأموال لسداد أقساط الديون.

فمن التجاوزات مثلًا التي كان يصح في عرف المصريين اهتمام الموظفين الغربيين بإبطالها، اهتمامًا قويًّا مستمرًّا، رفض الجاليات الغربية دفع أية ضريبة من الضرائب المربوطة على البلاد، حتى الضرائب العقارية ذاتها، وإقدامهن على التهريب بالإسكندرية، وعلى طول الساحل المجاور.

ومع أن كلا التجاوزين كانا فضاحين للكيفية التي كان الأجانب يسيئون بموجبها

---

(٣) انظر «مصر الحديثة» للورد كرومر، ج١ ص٣٦، وانظر العرضحال عينه برمته في دار الكتب المصرية بمصر وتاريخه ٥ فبراير سنة ١٨٧٨.

التمسك بحرفية امتيازاتهم، ويتوسعون في استعمال حقوق مزعومة، استنتجوها بموجب التعنت من تلك الحرفية عينها، ومع أن الضجة، في الدوائر الرسمية المصرية، ضد كلا التجاوزين، كانت قد بلغت عنان السماء، وأن كليهما كانا يسببان للمالية المصرية خسارة سنوية لا تقل عن نصف مليون من الجنيهات، فإن الأجانب، من جهة، ما فتئوا يأبون دفع أي شيء للمالية المصرية سوى العوائد الجمركية المربوطة على الواردات الأجنبية، وقناصلهم، من جهة أخرى، ما فتئوا يحولون دون إقدام الحكومة المصرية على تفتيش السفن والمراكب الأجنبية الراسية خارج الثغر الإسكندري أو الداخلة فيه، وما فتئوا يمكِّنون رعايا دولهم من تنزيل البضائع المهربة إلى البر سرًّا، وتخزينها في أي بيت من بيوت تلك الرعايا، ثم ينذرون الحكومة المصرية بالويل والثبور إذا تجاسرت على مسها، هناك، فيفعم القطر كله بتلك البضائع المهربة، ويبيعها مهربوها بين لمس الحكومة المحلية ونظرها، وهي عاجزة لا تستطيع أن تبدي حراكًا، ومع ذلك فالمندوبون الغربيون لا يبالون بوضع حد لهذين التجاوزين الضارين، بل لا يفتكرون فيهما مطلقًا، ولا يرون أن هناك إصلاحًا، غير قهر الخديو على أمره، وتنظيم دفع فوائد الديون إلى المرابين.

ولما اضطر (إسماعيل) – بعد أن بلغت روحه الترقوة من تمادي الغربيين في وضع أيديهم بقوة على القذى الذي في عينه، بالرغم من أنه سيد البلاد المطلق، على حسب معقول قطره، وتربيته وأيامه، مع إغفالهم أمر القذى الذي في أعينهم، بالرغم من أنهم دخلاء، ليس لهم من الحقوق عليه وعلى بلاده أكثر مما للدائن على المدين، وليس لهم سوى طلب إفلاسه، في حال تأخره عن دفع ما عليه، وبعد أن أحرجه من جهة أخرى، الضيق والعسر الماليان اللذان أصبح فيهما – إلى الاحتجاج بشدة على ذينك التجاوزين، ومطالبة الدول الغربية بوضع حد لهما، والإلحاح على قناصلهن بمصر بمساعدة حكومته على اجتثاث جذورهما، ولما عضد السير ڤيڤين، قنصل إنجلترا الجنرال، مطالب سموه، وكتب عن ذلك إلى اللورد دربي، وزير الخارجية البريطانية، فماذا كان رد هذا الوزير؟ إنه – أولًا – لم يرد عليه إلا بعد سبعة شهور، على أن جوابه لم يظهر اهتمامه بإبطال التجاوزين بقدر ما أظهر اهتمامه «بتنظيم المالية المصرية» – وهي عبارة تلطيفية لقولهم «مصالح الدائنين» – فقد ورد في رده ما نصه «إن حكومة جلالة الملكة لا يسعها أن «تهمل بالمرة» مطالبة

الخديو، لا سيما في ظروف المالية المصرية المضطربة الحالية، ويحسن بالخديو أن يتأكد من رغبتها في مساعدته على إبطال كل تجاوز تقدم عليه الجالية الغربية، على شرط أن يبدو من سموه ما يدل دلالة واضحة على رغبته الأكيدة في إصلاح إدارته». فهل بعد هذه مراوغة؟

والذي زاد في ثقل وقع هذا الرد على نفوس المفكرين من المصريين، في ذلك العهد، هو أن وزارة الخارجية البريطانية، إزاء إظهارها عدم الاهتمام، بالمرة، بمصائب الفلاح المصري وبؤسه، كانت تبدي غيرة إنسانية في منتهى الحماسة على مطلب منع الاسترقاق، وما زالت تؤثر على الخديو، حتى حملته على توقيع معاهدة ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧.

فحق للمصريين، لا سيما بعد اطلاعهم على البند الخامس من تلك المعاهدة، والتأثر به التأثر الذي لم يكن عنه بد أن يهتفوا بملء أصواتهم «ألا حقًّا قد أصبح الأرقاء أحرارًا، وأصبح الأحرار أرقاء.»

ومن الإجراءات – مثلًا – التي لم تكن تنفذ إلا عملًا بالمعاهدات، وانصياعًا لمنطوق الفرمانات، بالرغم من عدم صوابيتها في تلك الظروف، والتي كان يصح قيام «المصلحين الماليين» للمطالبة بعدم تنفيذها، رحمة بالمالية المصرية، وتخفيفًا لأعباء الفلاح المصري، اضطرار مصر إلى إرسال حملة عسكرية على نفقتها لمساعدة الدولة العثمانية في حربها مع الروس – وهي التي سبق لنا الكلام عنها.

فكان يجدر بالموظفين الغربيين، وهم أدرى الناس بفقر الخزينة المصرية وعجزها أن يعارضوا ولو من وراء ستار السياسة الدولية في إرسال تلك الحملة، ويعضدوا الخديو في رفضه، ويحولوا في الواقع دون إرسالها، ولو فعلوا لمنعوا ربط الضريبة الجديدة، ولاقتصدوا للحكومة المصرية مبلغًا وافرًا.

هذا ما كان يراه الفلاح المصري المفكر، ولا سبيل إلى لومه، والتماس العذر لأولئك الموظفين من باب أنهم خافوا وتحاشوا التداخل في أمر له مساس بالعواطف الدينية المصرية، الناجمة عن ارتباط المصريين مع تركيا بوثاقات دين واحد، فإنه كان لهم من معارضة الخديو نفسه خير مبرر لمعارضتهم، فيما لو أبدوها، وخير حجاب يستترون وراءه من انتقادات المتهوسين في الشعور الديني، وعلاوة على ذلك فإن الرأي العام المصري في ذلك الوقت كان

– لأمية معظم المصريين، من جهة، ولاشتداد البؤس على أغلبيتهم، من جهة أخرى – لفظًا لا معنى له، وليس من السهل إثارته، ولا من الممكن جمعه على استحسان أمر أو استقباحه، لا سيما متى كان الخديو لا يريد إثارته ولا جَمعه.

ثم إننا في الحرب التي نشبت بين تركيا واليونان في سنة ١٨٩٧، قد رأينا اللورد كرومر، بالرغم من أن البلاد كانت في رخاء، والخزينة المصرية في نظام تام ومتانة كلية، وبالرغم من أن انتشار التعليم في البلاد، ونمو قوة الصحافة فيها نموًّا هائلًا، بالنسبة للحرية التي منحت لها، كانا قد أوجدا في القطر المصري رأيًا عامًّا يسهل جمعه وتسهل إثارته، رفض بتاتًا بصفته المؤتمن على الأموال المصرية، وعلى راحة الفلاح المصري الانصياع إلى ملزمات الفرمانات، وإرسال قوة عسكرية لمساعدة تركيا، مع أن خديو البلاد، وقادة الرأي العام كانوا ضده، وكانوا يستطيعون إيقاظ فتنة عليه.

ومع أنهم لم تعوزهم الإرادة في ذلك، وأن النفخ على نار العواطف الدينية زاد في تلك الأيام عند الجاعلين النفخ عليها الوسيلة الوحيدة لتعيشهم، وأن قوائم الاكتتاب بالأموال لمساعدة الدولة العثمانية دارت في القطر كله تحمل في طياتها موقظات متنوعة للفتنة النائمة، ووقودًا لها، لم يقم في البلاد اضطراب، ولا اختل فيها أمن، لشعور العقلاء بأن تركيا ليست في حاجة ماسة إلى مساعدة مصر العسكرية، وأن مصر في غنى عنها، فكان ذلك حجة ناصعة، ودليلًا ساطعًا على أن المصريين على العموم يدركون ما هي مصالحهم الحقة، وأنهم على حبهم للانتقاد، وللانتقاد المتحمس المر عينه، يعرفون، كيف يغلبون العقل، عند اللزوم على انفعالات القلب، ويرجحون كفة فوائدهم على كفة عواطفهم.

فما كان أحراهم بهذا في تلك الأيام العصيبة، إذ كانت الكلوم التي فتحتها في قلوبهم الحرب مع الحبشة لا تزال دامية، وكانت بطونهم لا تعرف الشبع، ولا تعرف جيوبهم سوى الخوى، وكان المرابون يستصفون المتبقي من دمائهم، وكانت الخزينة المصرية لا تدري من أين تصرف على الإدارة العامة؟

* * *

ومن تظلمات الأهالي، والمستخدمين الوطنيين – مثلًا – التي كان يصح لأولئك الموظفين الغربيين الاهتمام بها، مسألة اضطرار الحكومة المصرية إلى الامتناع عن صرف مرتبات مستخدميها، سواء في ذلك الملكيين والجهاديين.

فإنه بينما كان يصرف لكبار الموظفين الأجانب مرتباتهم على التمام، لغاية آخر قرش، بالرغم من أنها كانت سمينة وجسيمة جدًّا، وبينما الجمهور من المستخدمين الوطنيين يسرح بدون أجر، ليدخل محله أنفار من الغربيين تربطهم بكبار النواب عن مصالح الدائنين روابط قرابة ومحسوبية، فتعين لهم المرتبات الضخمة، ويتقاضونها بأكملها – كان الموظف المصري محرومًا من قبض ماهيته منذ عدة أشهر، وكان هو وعائلته قد صاروا إلى منتهى البؤس.

فلا غرابة إذا تساءل الأهالي وقالوا: «هل من العدل والإنصاف إرهاق الأمة التي إنما هؤلاء الموظفون والمستخدمون المصريون أولادها، واغتصاب آخر قرش معها، وآخر قرش قد يكون لديها في السنوات التالية، منها، بدون أن ينال أولادها هؤلاء من أموالها شيئًا، مع أن اليسير المرتب لهم إنما هو حق عرقهم؟ هل من العدل والإنصاف أن يضحوا لمجرد التمكن من دفع الفوائد الباهظة للدائنين الأجانب، مع أن الفوائد التي تقاضاها هؤلاء الدائنون لغاية هذا اليوم أصبحت توازي قيمة ما أقرضوه كله؟»

وهاك ما كتبه السير ڤيڤين في هذا الموضوع «إن الخزينة خالية خاوية، والجيش والمستخدمين محرومون من مرتباتهم منذ عدة شهور، وحال هؤلاء قد صارت إلى أشد البؤس والفقر، والشعب المصري يتذمر من أن يدفع لأصحاب الديون كل ما لهم، بينما المستخدمون وعليهم المدار في تسيير سفينة الحكومة، لا يتقاضون شيئًا.»

الفصل الثاني

الكتابة على الحائط[1]

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلًا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
طرفة

على أن الذي جعل على الأخص الفلاحين المصريين يسيئون الظن في الموظفين الغربيين، ويكرهونهم كراهة لا حد لها، ويزدادون تمسكًا بالخديو وولاء له، هو ما قلناه عن اضطرار أولئك الموظفين إلى إرهاقهم إرهاقًا فاحشًا، ومضاعفة الضرائب الشخصية عليهم، لتحصيل الأموال اللازمة لسداد قطعيات (كوبونات) الديون.

فإنه ما مضى على تنفيذ مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ شهران حتى استحقت القطعية الأولى، وقدرها ٢٣٠١٠٠٠ جنيه إنجليزي، فدفعت، ولكن كتابة السير ڤيڤين عن كيفية تمكن المندوبين الغربيين من دفعها أدل برهان على ما استعمله هؤلاء من وسائل غليظة، فقد قال القنصل المذكور في تقريره المرسل منه إلى خارجية دولته ما نصه: «إن الضرائب تجمع في بعض المراكز قبل أوانها بستة أشهر وبشدة متناهية، لأجل التمكن من دفع القطعية الأولى.»

على أنه لم يمضِ على دفع هذه القطعية ستة أشهر إلا واستحقت القطعية الثانية، قطعية شهر يولية، وقدرها ٢٠٧٤٩٧٥ جنيهًا إنجليزيًّا، فدفعت أيضًا، ولكن السير ڤيڤين عينه كتب إلى وزير الخارجية البريطانية في ١٢ يولية ما نصه «إن النقود المطلوبة دفعت كلها بالأمس، ولكني أخشى أن الوصول إلى هذه النتيجة إنما أمكن بتحميل الفلاحة المصرية خسائر وضحايا لا طاقة لها بها، فقد أجبر الفلاحون على بيع محصولاتهم قبل نضوجها وجنيها، وجمعت منهم الضرائب تسعة شهور، وفي بعض المراكز اثني عشر شهرًا مقدمًا، لست أشك أن هذا جميعه خطأ في خطأ، لا سيما في قطر أرهقته، بل سحقته الضرائب، وأخاف في الأثناء أن تكون الإدارة

---

(١) أهم مصادر هذا الفصل «مصر الحديثة» للورد كرومر و«تاريخ مصر في عهد إسماعيل» لماك كون.

الأوروبية سائرة، على غير شعور منها، إلى القضاء على الفلاحين الذين هم عماد هذه البلاد وقاعدتها القضاء المبرم، وأرى أن الإنجليز بشدهم أزر مثل هذه المظالم يحملون أنفسهم مسئولية خطيرة.»

وفي سبتمبر التالي ذكر الخديو السير ڤيڤين عينه، أثناء محادثة دارت بينهما «أن القطعيتين اللتين، دفعتا عملا بمشروع المستر جوشن، إنما دفعتا بتحصيل الضرائب مقدمًا، وأن دفع قطعية شهر يناير التالي ستلتهم طبعًا كسابقتيها، معظم ضرائب سنة ١٨٧٨»، فلم يستطع السير ڤيڤين إلا الموافقة على ذلك، وكتب إلى اللورد دربي «أنهم يحصلون الآن الضرائب مقدمًا هنا، وأن القطعيات إنما تدفع بكل نوع من الصعوبة، والاحتيال، والضحايا. ويبلغني من عدة مصادر أن الفلاحين يرهقون ويسحقون ضرائب ومكوسًا.»

فما كان من وزارة الخارجية حينما نقل إليها القنصل العام المحادثة التي دارت بين الخديو وبينه، إلا أنها كتبت له «أن يفهم الخديو أن تغيير أي شيء في التعهدات التي اتفق عليها منذ مدة يسيرة مع المستر جوشن، والمسيو چوبير، أو تعديل أي جزء منها، قد ينشئ أخطارًا مخيفة جدًّا.»

ومع أنه لو اقتصر الأمر على دفع قطعيات الديون المسجلة لكان كافيًا لتخريب القطر، تخريبًا تامًّا، إلا أنه كانت هناك ديون أخرى، غير مسجلة، لم ترَ الدول الأجنبية بدًّا من مضايقة الحكومة المصرية بخصوصها، والإلحاح عليها بدفعها، بالرغم من أن دفعها يستنفد جانبًا عظيمًا من المليون الحقير من الجنيهات الباقي لهذه الحكومة من إيرادات البلد العامة، بعد دفع كل أقساط الديون المسجلة السنوية.

تلك الديون كانت مطلوبة لمتعاقدين، وخلافهم عن بضائع ورَّدوها للحكومة المصرية، فمع أن أصحاب المحال الأجنبية المتجرة بمصر أصدروا أوامرهم إلى وكلائهم بالامتناع عن تقديم أي شيء للحكومة إلا في مقابل دفع ثمنه، نقدًا، لدى استلامه، فإن السير ڤيڤين أنذر الحكومة المصرية في أغسطس سنة ١٨٧٧ بأن الدائنين سيضطرون، حتمًا، إلى مقاضاتها أمام المحاكم المختلطة، عملًا بما لهم من حق، لا نزاع فيه، وأنها ستجد نفسها بالتالي أمام عدد غفير من أحكام صادرة ضدها، فلا يعود لها مناص من الإذعان

والدفع فورًا، دفعًا تامًّا، وإلا استلفتت، حتمًا، انتباه الدول التي كان لها يد في إنشاء المحاكم المختلطة، وأثارت تهديداتها لها.

وكأن هذا الإنذار كان محرضًا لأصحاب الديون التي نحن بصددها، فإنهم هبوا كلهم مرة واحدة، وصبوا على رأس الحكومة المصرية وابلًا حقيقيًّا من إعلانات دعاو، وطلبات حضور، واستصدروا في الواقع ضدها أحكامًا مختلفة وعديدة من المحاكم المختلطة، ولكن الحكومة امتنعت عن تنفيذها، لأنها لم تكن تستطيع تنفيذها إلا بمضاعفة الضيق على نفسها، وعلى رعاياها.

فأدى ذلك فعلًا إلى تداخل الدول التي أنشئت تلك المحاكم بالاتفاق معها، ونهضت الحكومة الألمانية – على الأخص – وقالت على رءوس الأشهاد: إنها تعتبر عمل الخديو بإقدامه على رفض دفع ما تحكم به البلاد عملًا لا يصح السكوت عليه ويجب منعه، وأقبل السفير الألماني في لندرا وقال للورد دربي: «إن البرنس بزمرك يرغب في أن تتحد الدول كلها لتعمل معًا في الموضوع، إن لم يكن لشيء فلاجتناب إمكان إقدام إحداهن على العمل بمفردها»، ذلك كان الطامة الكبرى.

فإذا أضفنا إلى كل هذه الشدائد أن فيضان النيل في سنة ١٨٧٧ كان شحيحًا، وأنه نجم عن ذلك مجاعة فتكت بفلاحي مصر، لا سيما فلاحي الوجه القبلي فتكًا ذريعًا، وأن تحصيل الضرائب مقدمًا استمر – بالرغم من ذلك، ومن أن البلاد باتت لا تملك نفسًا – آخذًا مجراه القهري المهلك، وتحققنا أنه كان من شأن ظروف الوقت المعقدة إنماء سوء التفاهم بين العنصر الغربي والخديو والأهالي إنماء مطردًا، أدركنا بسهولة أن حرج المركز للجميع كان لا بد صائرًا إلى نتيجة في منتهى الخطورة، وأنه كان لا بد من الانتهاء إلى أن إحدى القوتين تسحق الأخرى.

غير أن البلوغ إلى هذا الحد لم يكن ظاهرًا بجلاء في أفق السياسة، وكانت الحكومات الغربية ثابتة الاعتقاد بنجوع الدواء، الذي جادت به قريحتا جوشن وچوبير، ولكنها بعد ما تحققت أن مواسم المحصولات المصرية لا تتفق مع تاريخي استحقاق قطعيتي الديون السنويتين، وافقت على تغييرهما وإبدالهما بتاريخين يكونان أكثر ملاءمة لمصالح الفلاحين البؤساء.

فصدر – بناء على ذلك – مرسوم سامٍ في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧ جعل موعدي استحقاقي القطعيتين المذكورتين أول مايو وأول نوفمبر من كل عام، بدلًا منهما في ١٥ يناير و١٥ يولية، وعين يوم ٣١ ديسمبر لدفع الفرق الناجم عن الإبدال.

بيد أن تمادي الأيام، وتفاقم الشرور الناجمة حتمًا عن استعمال الدواء الجوشني الجوبيري، وازدياد الصعوبات تعقيدًا حول المندوبين الأوروبيين، وكل من كان له احتكاك بالأزمة المصرية، سواء أكان رسميًّا أم عرفيًّا –كل ذلك أدى في النهاية إلى تغيير فكر الدول في نجوع الدواء المذكور، وإلى البحث عن تعديله، وإلا فإبداله بدواء غيره.

ولما كان مندوبا صندوق الدين الإنجليزي والفرنساوي أول من اقتنع بضرورة إدخال تعديلات على المشروع الجوشني، وارتأيا، قبل الإقدام عليها، لزوم إجراء تحقيق عام عن موارد إيرادات الحكومة، وأوجه مصروفاتها، لكي يكون التعديل الذي يُتفق عليه، فيما بعد، مبنيًّا على حقائق، لا على أوهام، فإنهما ما فتئا يلحان على الدوائر الرسمية الأجنبية في القطر حتى حملوها على الانضمام إليهما في رأيهما، ومطالبة (إسماعيل) بإصدار مرسوم يعين أعضاء «مندوبية التحقيق» المطلوب إنشاؤها.

غير أنه كان يلزم – أولًا – الحصول على رضا الدائنين أنفسهم، بصفتهم أصحاب شأن في الموضوع، لأن نتيجة التحقيق قد تؤدي إلى مطالبتهم بتخفيض سعر الفوائد التي يتقاضونها.

فلما فوتح في الأمر عقلاؤهم، قبلوا، على شرط أن يصطبغ التحقيق بصبغة عدم التحيز، ويتناول الدائرة المالية بجميع جزئياتها، بحيث لا يترك شيئًا غير ممحص وراءه في شكل دين مطلوب، أو ما شابهه، يكون فيما بعد قاعدة للمطالبة بتعديل جديد، فإذا اتضح حينئذ وجوب تنازلهم عن جانب من مصالحهم، فإنهم يقبلون تضحية ذلك الجانب عن طيب خاطر.

فخاطب السير ڤيڤين الخديو بعد وثوقه منهم، واقترح عليه تعيين مندوبية تحقيق جديدة، بناء على طلب الدائنين، يطلق لها الحرية التامة لإجراء بحث تفتيشي تام يتناول المصروفات والإيرادات، ويخوِّل لها حق إيجاد وسائل جديدة للبلوغ إلى مراقبة في الأقاليم

على كيفية جبي الضرائب ودفعها، أقوى من الحالية، ونوَّه له في الوقت عينه، ولكن بطريق غير رسمية، أنه في حال عدم نجاح تلك المندوبية في اكتشاف موارد إيرادات غير المعروفة، فقد يطالب سموه بالتنازل عن كل الباقي له من أملاكه الشخصية للمراقبة الدولية.

ولما كان هذا الاقتراح ثقيل الوقع على نفس أي إنسان – فما بالك بثقل وقعه على نفس (إسماعيل) الأبية – فإن الخديو رفضه بتاتًا، وأبى الإصغاء إليه، وطالب القنصل بحمل الدائنين على تخفيض سعر الفوائد التي يتقاضونها إذا شاءوا أن تستمر البلاد قادرة على دفعها، بدون تداخلهم في طرق إنفاق الحكومة النقود الباقية لها، لأن ذلك ليس من شئونهم.

ولكن مندوبي صندوق الدين هبوا لنجدة القنصل، وأرسلوا في ٩ يناير سنة ١٨٧٨ كتابًا إلى وزير المالية أفاضوه كلامًا عن خطورة الحال، وأشاروا بإجراء تحقيق.

فأجاب الخديو بعد طول التردد، أنه يرفض كل تحقيق عام في الحال المالية، ولكنه لا يعارض في تعيين مندوبية تكون مهمتها الوحيدة التأكد من حقيقة مبلغ الإيرادات المصرية. وطلب من مندوبي صندوق الدَّين أن يكونوا هم أنفسهم أعضاء في تلك المندوبية، فأبوا، وكتبوا كتابًا آخر إلى الحكومة المصرية قالوا فيه إنهم يعتبرون كل تحقيق جزئي أضر من لا تحقيق على الإطلاق، وأنهم لا يوافقون إلا على تحقيق تام.

فلم يبالِ الخديو برأيهم هذا، وأصدر مرسومًا عاليًا في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ عين بمقتضاه مندوبية لتحقيق الإيرادات فقط.

وما انتشر ذلك المرسوم إلا وتهيج له الرأي العام الأوروبي بالقطر المصري، تهيجًا ذكر بمثيله منذ سنتين، حينما أعلن التوقف عن الدفع.

فعقد بالإسكندرية اجتماع تهور فيه المتطرفون من المعضدين لطلبات الدائنين الأجانب تهورًا شديدًا، وبالغوا في لوم أي إجراء تحقيقي يراد عمله، لأنه في غير محله، ولأن الحكومة المصرية تستطيع القيام بجميع تعهداتها، وأقدموا في غليان مراجل سخيمتهم، على تحرير طلب إلى معتمدي الدول بمصر، شتموا فيه الحكومة المصرية شتمًا في منتهى الوقاحة

والقباحة، وأرسلوه لهم، فأبى السير ڤيڤين الالتفات إليه، ورماه بامتهان[٢]– ولكنه في الوقت عينه كتب إلى وزارة الخارجية البريطانية يلتمس منها تصريحًا لاستعمال تأثير رسمي على الخديو.

على أن ذلك جميعه لم ينجح في حمل (إسماعيل) على التخلي عن فكر إجراء تحقيق جزئي، ولكنه لعلمه أن الصعوبة الحائلة دون تنفيذ فكره إنما هي وجود الرجل الكفء لتلك المهمة، أخذ يقلب طرفه في عموم إدارات ومصالح بلاده عساه يجد في إحداها الشخص المطلوب.

وكان الكرنيل جردن (غوردون) قد عاد من السودان إلى مصر، في تلك الأثناء، فوقع نظر الخديو عليه، ووقع، حالًا، في خلده أن «هذا هو الرجل» فإن أخلاقه الرفيعة، ونفوذ سمعته إلى صميم تقدير الأوساط البريطانية بأسرها، وعطفه المعروف لدى الجميع على شقاء الشعب المصري وآلامه – كل ذلك يجعله الآلة المفيد استعمالها فائدة فائقة، فاقترح (إسماعيل) على السير ڤيڤين تعيينه.

ولكن القنصل ألفت انتباهه إلى أن الكرنيل جردن، بالرغم من جميع صفاته وكفاءاته السامية عديم الخبرة في الأمور المالية فلم يزد (إسماعيل) إلا تشبثًا بفكره، فاستدعى الكرنيل جردن، وطلب إليه القيام بالتحقيق المالي المطلوب.

فمال جردن في البدء إلى قبول المهمة.

ثم خاطب (إسماعيل) فردينند دي لسبس في أمر انضمامه إلى ذلك الإسكتلندي النزيه للقيام معه بالتحقيق. فأجاب دي لسبس بالقبول – ولم يكن في استطاعة الخديو أو أي أحد غيره في العالم اختيار رجلين خيرًا من هذين للقيام بأي عمل يستدعي القيام به خلقًا شريفًا، وفكرًا ساميًا.

ولكن المؤثرات من وراء الستار ما زالت تعمل في قلب جردن، وما زال هو نفسه يزن بدون تحيز كفاءته المالية للعمل، واستعداده لاكتساب كفاءة مستقبلة له، حتى أدى به

---

(٢) انظر «مصر الحديثة» للورد كرومر، ص٤٣ ج١.

الأمر إلى إبداء رغبته للخديو بالتكرم عليه باعفائه من تلك المأمورية، وإلى مغادرته القطر المصري مؤقتًا.

في الأثناء ورد إلى السير ڤيڤين التصريح الذي طلبه من الوزارة البريطانية، فقام ذلك القنصل من ساعته، وطلب مقابلة الخديو، وأبلغه «أن حكومة جلالة الملك امتنعت لغاية ذلك الحين عن مضايقة سموه، ولكنها الآن ترى نفسها مضطرة إلى تعضيد طلبات حقة، لأن للصبر وسعة الصدر حدودًا، ولذا فإنها ترى من الضروري جدًّا أن تفحص المندوبية مصروفات الحكومة.»[٣]

فقال له الخديو: «إذا كان لا بد من ذلك، فلتكن المندوبية التي تعيَّن مؤلفة من أربعة أوروبيين غير أعضاء صندوق الدين، لأن هؤلاء، بصفتهم ممثلي أصحاب الديون، أميل إلى مراعاة هؤلاء الدائنين في تحقيقاتهم، منهم إلى مراعاة حال الحكومة«.

فأبى السير ڤيڤين عليه ذلك، ولمح بأنه إذا لم يجب طلبه فقد ينضم إلى زملاؤه، وكلاء بقية الدول، فيقدم الجميع لسموه الطلب عينه باسم الدول مجتمعة حتى إذا أصر على رفضه، عُد مقاومًا لهن جميعًا، لا لواحدة منهن على انفراد.

فأصر الخديو على الرفض، إلا إذا شكلت المندوبية حسب رغبته.

وإذا بإلحاح ورد عليه من جهة لم يكن يتوقع وروده منها، فأدهشته وقاحته للغاية، وذلك أن المستشارين الأوروبيين بمحكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية، تحت تأثير مؤثرات أجنبية، وبالرغم من خروج الأمر عن دائرة اختصاصهم بالمرة، أرسلوا إليه احتجاجًا قويًّا على تأخير تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم ضد الحكومة المصرية لمصلحة الأجانب.

وكأن هذه الوقاحة لم تكفِ، فإن إحدى المحاكم الابتدائية المختلطة أصدرت قرارًا ضد الأمير حسين، وزير المالية، أمرته بمقتضاه، بالحضور أمامها بدفاتر حسابات الحكومة، وهو بعينه، ما كان النزاع قائمًا عليه بين الخديو والقنصل البريطاني.

وبينما (إسماعيل) يجتهد في تهدئة العاصفة التي أثارتها في نفسه هذه التعديات الوقحة

---

(٣) انظر «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٢٢٧.

على حقوقه الملكية، جاءه قناصل ألمانيا والنمسا وإيطاليا، معضدين طلب القنصل الإنجليزي، ثم انضم إليهم القنصل الفرنساوي أيضًا، بعد تردد كبير، سببه علم الحكومة الفرنساوية أن نتيجة التحقيق المراد إجراؤه مؤدية حتمًا إلى تخفيض سعر الفوائد التي يتقاضاها الدائنون الفرنساويون.

فاضطر (إسماعيل)، وقد اشتدت حوله المضايقة من كل جانب إلى قبول مطالب الدول، ووقع في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسومًا ساميًا، نشر في ٤ أبريل التالي، عين بمقتضاه مندوبية تحت رياسة المسيو دي لسبس لفحص الحالة المالية المصرية، فحصًا دقيقًا تامًّا، وفوض لها السلطة المطلقة لإجراء كل تحقيق تراه موصلًا إلى الغرض الذي أنشئت من أجله.

فتشكلت هذه المندوبية تحت رياسة الفرنساوي الكبير من مندوبي صندوق الدين الأربعة، ومن مصطفى رياض باشا، والسير ريڤرس ولسن، بصفتهما وكيلي الرئيس، ومن المسيو ليرون ديرول – وكان فرنساويًّا ماهرًا – بصفته كاتب السر.

وكان الفرنساويون قد عارضوا في تعيين أي عضو مصري بالمندوبية، زعمًا منهم أن لا مصري يستطيع إظهار استقلال في الرأي في شيء لا يستحسنه الخديو، ولكن الواقع أظهر أن مخاوفهم كانت في غير محلها، لأن مصطفى رياض باشا أبدى من الشجاعة الأدبية ما اكتسب به ثقة زملائه واحترامهم، وأبدى من الخبرة في الشئون المصرية ما جعل عضويته بالمندوبية ثمينة للغاية.

غير أن المسيو دي لسبس لم يمكث على رياسة المندوبية سوى بضعة أيام، لرغبته عن أشغال من نوع أشغالها، وميله إلى المكث في قصره بالإسماعيلية على ضفاف بحيرة التمساح، حيث كان كل شيء يذكره بأيام الاحتفالات البهيجة، فتخلى عن تلك الرياسة إلى السير ريڤرس ويلسن – وكان من كبار موظفي المالية الإنجليزية، وصرحت له الحكومة البريطانية بإجازة لكي يؤدي الخدمة المطلوبة منه بمصر – وقال بعض مترجمي حياة الفرنساوي الكبير: إنه إنما فعل ذلك لأن نفسه أبت، وهو صديق (إسماعيل) الحميم، أن يتجول في المديريات والأقاليم ليستجوب المديرين ومأموري المراكز، ونظار الأقسام، ومشايخ البلاد، ويحملهم

على شهادات تذهب بهيبة صديقه ومركزه، بين أن السير ريڤرس ولسن – ولا ندري بأي حامل – وزملاءه الغربيين أظهروا استعدادهم لعمل هذا العمل بحب، واستيعاب تام كل التمام.

بيد أنهم ما شرعوا في أداء مهمتهم إلا وصادفتهم عقبة لم تكن في الحسبان، وهي أنهم عملًا بمنطوق المرسوم الخديوي المخول لهم حق استجواب كل موظفي الحكومة المصرية من أكبرهم إلى أصغرهم، استدعوا شريف باشا وزير الحقانية والخارجية، إذ ذاك، للحضور أمامهم للإجابة على بعض أسئلة يريدون توجيهها إليه.

وكان شريف باشا بعد الخديو أول ذات في البلاد، فاستكبر الدعوة، وعز على نفسه الأبية أن يقع مجرد فكرها في خلد المندوبية، فأرسل يقول إنه مستعد للإجابة كتابة على كل ما يطلب منه.

ومع أنه لم يكن يخامر أحدًا ريب في طهارة ذيله، ونقاوة يديه، وخلوه من كل مسئولية في أمر الخلل المصري المالي، وكان يصح أن تراعي المندوبية كرامته، وتحترم عزة نفسه، تعنت رجالها في إلزامه بالحضور شخصيًّا، خشية أن يذهب غيره من الموظفين إلى الاقتداء به، فتتعطل أعمال المندوبية لدى أول خطوة تخطوها.

وعضدهم في ذلك السير ڤيڤين القنصل البريطاني، فلم يعد في استطاعة شريف باشا سوى الإذعان أو الاستقالة من كلتا وزارتيه، بالرغم من إرادة مولاه، الذي عد تعنت رجال المندوبية في طلبهم، وتعضيد الحكومة الإنجليزية لهم فيه شبه إهانة شخصية له.

بيد أنه ما لبث قليلًا حتى استصغر هذه الإهانة بجانب إهانة أخرى نيلت بها كرامته، وكان في وسع المندوبية منعها عن شخصه، وتفصيلها: أن أحد محضري المحاكم المختلطة، تنفيذًا لحكم صادر منها، وبناء على طلب أحد الدائنين الغربيين المحكوم له بدين طالب به، ذهب إلى سراي الجزيرة، وأراد إلقاء حجز على المنقولات والرياش التي فيها، فأبدى ناظر السراي معارضة بينة على أن تلك المنقولات والرياش بيعت إلى بعض أمراء الأسرة الخديوية، ولم تعد ملك الخديو، ولكن المحكمة المختلطة رفضت المعارضة، وقضت باستمرار السير في التنفيذ، فعاد المحضر إلى الحجز، ولولا أن حراس السراي قاوموه بالقوة لتمكن من أداء مأموريته.

إن التاريخ المقدس يروي أن بلطشسر آخر ملوك بابل، بينما كان الفرس تحت قيادة كيخسرو (كورش) ملكهم يحاصرون عاصمته حصارًا شديدًا، أغرق ذات ليلة – في وليمة فاخرة أقامها بمناسبة عيد ميلاده، واستهزاءً بمجهودات أعدائه – في السكر والعربدة والمجون، وأنه – تماديًا في غيه – أمر بإحضار الآنية المقدسة التي نهبها أبوه نابوكودور السور (بختنصر) الكبير من هيكل أورشليم، حين استولى عليها، ودمر مملكتها، وقاد اليهود وملكهم وأمراءهم أسرى إلى بابل – وكانت آنية محرم لمسها إلا للحبر الأعظم على شرط أن يكون متطهرًا، وأن يكون قائمًا بخدمة قدس الأقداس – وأمر كبير سقاته بملئها، وإدارتها على المدعوين، فشرب جميعهم وقهقهوا طربًا.

وإذا بيد هائلة ظهرت بغتة على أحد حيطان قاعة الوليمة، وكتبت عليه بالفحم الأسود، وبخط كبير هذه الكلمات الثلاث «ماني، تيسل، فارس».

وكانت عينا بلطشسر شاخصتين إذ ذاك إلى الحائط، فنظرتا اليد والكتابة.

فهب الملك مذعورًا صائحًا، ووقعت الكأس من يده، ودب الرعب إلى قلوب جميع المتكئين، فاستدعى الملك في الحال جميع علماء مملكته، وخبيريها، وطلب إليهم قراءة تلك الكتابة المخيفة، وتفسير معناها. فلم يستطيعوا، فذكر بعضهم له أن في قصره يهوديًّا يقال له دانيال – وهو (النبي دانيال) – كان والده يعده من كبار العارفين، وأنه قد يدري ما لم يقدر على معرفته علماء الكلدانيين.

فاستدعاه الملك، فحضر وقرأ الكلمات، ثم قال لبلطشسر: إن معناها أيها الملك هو «أنك وزنت، فوجدت ناقصًا، فأخذ ملكك منك، وقسم بين الفرس والماديين«.

ويقول الكتاب المقدس «وفي تلك الليلة تمكن الفرس من الدخول إلى بابل بحيلة، وهي أنهم حولوا مجرى نهر الفرات – وكان يجتاز العاصمة – وساروا إلى قلبها من مجراه، فأخذوا حاميتها على غرة – وكانت احتفالًا بالعيد قد ترنحت سكرًا – وأعملوا فيها

سيوفهم، ثم هاجموا قصر بلطشسر، وقتلوه فيه مع جميع أعوانه ومدعويه وأهله.»[٤]

أفلم يحق للمستر ماك كون أن يختم روايته لتلك الإهانة الشخصية التي ألحقتها المحاكم المختلطة (بإسماعيل)، مؤسسها، بقوله: «ألا من المؤكد أن الكتابة كانت قد باتت مخطوطة على الحائط، حينما أصبح في الإمكان اقتراف مثل هذا العيب ضد «أفندينا» العظيم الذي كانت كلمته، قبل أقل من ثلاث سنوات قصيرة، القانون الأعلى من الإسكندرية إلى الخرطوم؟» ألا أف لتقلبات الدهر وصروف الأيام.[٥]

---

(٤) انظر في الفصل السادس والفصل السابع من الجزء الثالث من «تاريخ شعب إسرائيل» لرينان تصحيح أسطورة الكتاب المقدس هذه.

(٥) انظر «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٢٣٠.

الفصل الثالث

بين يدي المندوبية[1]

كنت من كربتي أفر إليهم   وهم كربتي فأين الفرار؟

وبينما الشعب المصري يكاد لا يصدق نظره وسمعه، ويبدي انذهالًا ليس بعده انذهال من أن يتجاسر الفرنج على الخديو إلى ذلك الحد، ولا يخسف الخديو بهم الأرض، أو يقلبهم كلهم في البحر، كانت مندوبية التحقيق توالي جلساتها ومباحثها في طرق إدارة القطر العامة، لا سيما في نظامه المالي.

فاتضح لها أن ما كان يشاع عن التجاوزات التي ارتكبها المفتش في مدة إدارته إنما هو دون الحقيقة، وأن الشرور التي أنمي في أرض مصر غراسها الممتص تنفس البلاد لا تزال باثة سمومها، بالرغم من كل المجهودات التالية التي بذلت للقضاء عليها.

من ذلك أن جملة قوانين ولوائح سنها الخديو في مصلحة الأهالي بقيت مجرد حبر على ورق لعدم اهتمام أحد من الموظفين بنفاذها، لا بل بمعرفة وجودها، وأن جملة ضرائب جديدة ربطت، وجملة ضرائب قديمة ضوعفت بدون صدور تصريح رسمي بها، وبدون أن يفكر الأهالي المجبية منهم في الاحتجاج عليها، لاعتيادهم هذا النوع من المظالم على أيدي حكامهم الأصاغر والأكابر منذ أجيال وقرون، وأن ضرائب وضعها الخديو على أرباب الحرف والصنائع والمهن، بقصد تخفيف الوطأة عن الفلاح وعن الأرض، قلبت إلى ضرائب على الرءوس، وأجبر على دفعها الفلاحون أنفسهم، فوق ما يدفعونه من خراج أطيانهم أو عشورها، بل أجبر على دفعها نفس من لا حرفة ولا صنعة ولا مهنة لهم. ولما سئل أحد كبار الموظفين المصريين عما إذا كان لا يستصعب جباية مثل هذه الضريبة الحرفية، ممن لا حرفة لهم، أجاب باندهاش: «وهل الذنب ذنبنا إذا امتنع أحد الأفراد عن الاحتراف بحرفة مع تمتعه بحرية الاحتراف بأية حرفة يشاء؟ فإذا فضل البطالة، فما هذا بموجب لعدم مطالبته بالضريبة، وإلا ظلم أصحاب الحرف أنفسهم»، وأن السخرة التي أعلن الخديو عزمه على

---

(1) أهم مصادر هذا الفصل «مصر الحديثة» للورد كرومر، و«مصر في عهد إسماعيل» لماك كون.

إبطالها منذ أن ارتقى العرش، لم يفكر في الامتناع عنها أحد من حكام البلاد وكبار سراتها ووجوهها، وأن المديرين والمأمورين ونظار الأقسام، بل مشايخ البلاد أنفسهم، لم ينفكوا ينكبون بالفلاحين المساكين عن زراعة أطيانهم القليلة إلى الشغل قهرًا، وعلى مصاريفهم في أطيان أولئك الحكام والكبراء، وأن المديرين والمكلفين بأمر الخدمة العسكرية بدلًا من العمل بنصوص اللوائح المسنونة لذلك، كانوا يجرون التجنيد بكيفيات وحشية، لا سيما في الصعيد، والجهات الأخرى القصية البعيدة عن عين ولي الأمر، وأنهم كثيرًا ما كانوا يأخذون من المطلوبين للخدمة العسكرية نقود البدلية، معلى عليها ما أمكنهم الحصول عليه، ثم يجندونهم، بالرغم من ذلك بدون أن يردوا إليهم البدلية المدفوعة على الأقل، وأن المنوط بهم أمر توزيع مياه الري كثيرًا ما كانوا يضحون مصالح الصعاليك من الفلاحين تضحية تامة إما إرضاء لأغراض الأقوياء، وإما مراعاة لمصالحهم.

ووجدت المندوبية أن الإسراف في نقود الخزينة بلغ أرقامًا تخيف التصور، فمن ذلك أن رئيس ديوان المدفعية كان إذا سمع بمدفع جديد مخترع يبعث ويأمر بإرسال دستتين أو ثلاثًا منه على سبيل التجربة، بدلًا من طلب مدفع واحد، وحجته في ذلك أنه لا يصح أن تكون مصر متأخرة عن باقي الأمم في الأمور العسكرية، وأن مبالغ سنوية جسيمة كانت تدفع من المالية المصرية إلى جملة جرائد أوروبية لكي تحرق البخور في أعمدتها جزافًا للحكومة المصرية، وتزين للناس الاشتراك في اقتراضاتها، وأنه دفع ١٥٠ ألف جنيه إنجليزي عن إحدى الأميرات إلى خياطة فرنساوية، وأن مبالغ تفوق الحصر دفعت إلى دوائر الأستانة في أوجه غير مشروعة، وأنه صرف على الأعمال المفيدة ذاتها أضعاف أضعاف ما كان يجب أن يكون ثمنها الحقيقي، وأن مبالغ كبيرة جدًّا وضعت على عاتق الخزينة بدون أن تكون ثمنًا لشيء ما أخذته الحكومة في مقابلها، وأن أموالًا طائلة – أرقامها تحير – دفعت في عمليات تدوير بيوع الغلال، وهي العمليات التي كان يلجأ المفتش إليها سنويًّا. وكيفيتها أنه كان يبيع إلى بعض التجار، نقدًا، غلالًا يعدهم بتسليمها إليهم في موسم جمعها، فلما يأتي هذا الموسم يسلمهم جانبًا منها (وهو ما كان يحصله من الفلاحين بصفة ضرائب غلالية، بدلًا منها نقدية)، ويشتري منهم الباقي، ولكن بثمن يزيد ٢٥٪ على ثمن مشتراهم تلك الغلال منه، غير أنه بدلًا من دفع ثمنها هذا، الزائد عليه الربع نقدًا، كان يدفعه لهم إفادات ذات فوائد

من ١٨ إلى ٢٠٪ سنويًّا، فكانت مجموعة الفوائد والأرباح التي تنتهي الحكومة المصرية إلى دفعها بهذه الكيفية مجموعة تخيف في الحقيقة.

ووجدت المندوبية أن يد المالية المصرية مدت إلى أموال الأوقاف وبيت المال ذاتها، وسحبت منهما النقود، كما يسحب المصرف المياه من الأطيان، غير مبالية بأنها أموال جهات الخير والأرامل واليتامى.

وانتهى بها الطواف على جميع ينابيع المطلوبات المالية التي للأفراد على الحكومة المصرية إلى الإقرار بأن مبلغ الدين السائر الجديد المتكون منها ومن عجز الميزانية سنة ١٨٧٨ وسنة ١٨٧٩ التالية يبلغ ١٠ ملايين من الجنيهات تقريبًا.[٢]

وعلى وجود هذا الدين الهائل، كان من الواجب التدبر في دفع استحقاق أول مايو سنة ١٨٧٨ وقدره مليونان من الجنيهات، قيمة فوائد الدين الموحد، بين أنه لم يكن موجود بين مندوبي صندوق الدين لغاية ٣١ مارس سوى نصف مليون فقط.

فارتأوا عدم الدفع، والتعرض للإفلاس خيرًا من إجبار الفلاحين مرة ثالثة على دفع الضرائب مقدمًا.

ولكن الحكومة الفرنساوية لم تشاطرهم رأيهم، وانضمت إليها الحكومة البريطانية لرغبتها في التعضد بفرنسا في مؤتمر برلين المزمع انعقاده قريبًا، فاضطر المندوبون إلى الإذعان، وكلفت الحكومة بإرسال اثنين من الباشوات المعروفين بشدتهم، وثقل أيديهم إلى الأرياف والأقاليم لتحصيل المال المطلوب، فسار في رفقتهما جم غفير من مسلفي النقود، لمشتري محصولات الفلاحين مقدمًا، في مقابل إقراضهم النقود المطلوبة منهم للميري، فنجم عن ذلك أن الفلاحين البائسين اضطروا إلى بيع إردب الغلة بسعر خمسين قرشًا صاغًا، مع أنه بالنسبة لقلة الفيضان، وقلة المحصول، كان يجب أن يكون الثمن على الأقل مائة وعشرين قرشًا صاغًا – وهو ما بيع به بعد مضي شهر فقط، ولكن في مصلحة مقرضي النقود، ولنكاية المزارع «الغلبان» – فتمكن مندوبو صندوق الدين بذلك من دفع الاستحقاق المطلوب، على أن وصول النقود إلى أيديهم في آخر لحظة فقط، وكون جانب

---

(٢) انظر «مصر الحديثة» للورد كرومر، من ص٥٠ إلى ٥٤ ج١.

عظيم من العملة المدفوعة لهم إنما وصلهم قطعًا مربوطة معًا على شكل قلائد وحلي من الأنواع التي تزين فلاحاتنا المصريات بها أجيادهن، دلا دلالة مؤلمة على مقدار الضغط والشدة اللذين استعملا في تحصيل الضرائب وجبايتها.(٣)

فحدا ذلك بمندوبية التحقيق إلى الإسراع في فحص الحال المالية العامة، وإبداء الأدوية التي يرونها مفيدة لعلاجها، ولكن العمل كان شاقًّا، وكان لا بد للوصول إلى إتمامه من استغراق زمن مديد.

فرأى المندوبون في الأول أن يدلوا إجماليًّا محض دلالة إلى الإصلاحات العامة الواجب إدخالها ريثما يتم عملهم، فيفصلون تلك الإصلاحات تفصيلًا فأشاروا بوجوب عدم ربط ضرائب إلا بموجب قانون يعلن إعلانًا رسميًّا، ووجوب جبي الضرائب المربوطة تحت مراقبة وزير المالية الفعلية، لا الاسمية فقط، ووجوب إصلاح إدارة الحسابات، واستعمال طريقة الميزانيات السنوية، ووجوب ترتيب احتياطي للصرف منه على ما تقضي به الطوارئ، كلما زاد النيل أو نقص عن المعتاد، ووجوب الامتناع عن جباية الضرائب مقدمًا، ووجوب إنشاء نظام قضائي يحمي الشعب من كل تعديات أصحاب السلطة، ووجوب إبطال عدة مكوس وضرائب ثانوية نكائية، وضرورة روك البلاد روكًا جديدًا، ووجوب إصلاح طرق جباية مكوس الملح والتبغ، ووجوب وضع نظامات حسنة لتوزيع المياه والمناوبات، وإجراء الأشغال العمومية، وضرورة إبطال السخرة إلا فيما يختص بالأعمال المنفذة للمصلحة العامة التي لا يختلف عليها اثنان، ووجوب تعيين مدد للخدمة العسكرية، وتحديدها مع اتخاذ طرق ملائمة للتجنيد.

على أنه لم يكن في دائرة المستطاع تنفيذ هذه الإرشادات إلا مع الزمن، بالاستعانة على إخراجها إلى حيز العمل بموظفين من ذوي الكفاءة والذكاء، وبإدخال تغيير تام على عقلية الشعب حتى يقلع عن اعتقادين لا يمكن لأية إدارة أن لا تختل بدونهما، ألا وهما أن ذوي الشأن لا يناقشون فيما يفعلون، لأنهم أصحاب السلطة، وكل سلطة من الله، وأن موظفي الحكومة ومستخدميها ليسوا مكلفين بأداء الواجب الذي تقضي عليهم وظائفهم به

(٣) انظر «مصر الحديثة» للورد كرومر، ج١ ص٣٨.

إلا إذا استميلت رغبتهم إلى أدائه بواسطة نقود أو هدايا.

ثم إنه لم يكن في دائرة المستطاع تنفيذ تلك الإرشادات، مع الإبقاء على نظام الحكومة الفردية المطلقة، لأنه اتضح من التحقيقات أن عين الخديو، مهما كانت حادة النظر، لا تستطيع رؤية كل شيء، وأن إرادته، مهما كانت نيرة ومتماسكة وحاضرة، لا تستطيع القيام في كل مكان مقام الإرادات المحلية، وحمل الكل على اتباع جادة الاستقامة والنزاهة، ولأن الاختبار التاريخي دل على أن أعاظم عظماء الرجال، كقيصر ونابليون، لم يتمكنوا – بالرغم من سعة مواهبهم السامية – ومن انكبابهم على العمل أكثر من ثمان عشرة ساعة في اليوم، من الحلول من الآلة الإدارية محل الروح من الجسد في جميع أجزائها على السواء، فكيف يمكن ذلك للخديو، وهو – علاوة على كونه «الدولة كلها»، والإرادة الوحيدة فيها – أكبر ملاكها العقاريين، وأكبر تجارها، وصاحب معامل السكر الوحيدة فيها، فيجب – والحالة هذه – تقرير مبدأ «المسئولية الوزارية».

وأيضًا لم يكن في دائرة المستطاع تنفيذ تلك الإرشادات، ما دامت عموم إيرادات القطر تحت تصرف صاحب السلطة الفردية المطلقة، وما دام في استطاعته تحويل الأموال التي تخصص في الميزانيات العامة لأغراض ما إلى غير هذه الأغراض، ما دام يمكنه أن يستعمل نقود العموم في تحسين أملاكه الخاصة، واقتناء غيرها، وما دام في إمكانه رهن المستقبل إما لإشباع هوى وقتي، وإما لمداواة غلطات الماضي، أو لتهدئة عواصف الحاضر. فيجب – والحالة هذه – تقرير مبدأ فصل أملاك الحاكم الخاصة عن أملاك الحكومة، وتعيين مرتب سنوي له، مع مراعاة جعله ضخمًا، لكي يمكن صاحبه من الاحتفاظ بمظاهر الأبهة والعظمة التي اعتادها الملوك الشرقيون، والتي يجب أن يروهم رعاياهم متظللين بها.

واعتبرت المندوبية أن النتيجة الطبيعية لمبدأ فصل أملاك الحاكم عن أملاك الحكومة في حال (إسماعيل)، إنما هي تجريده من الأملاك التي آلت إليه في مدة سني حكمه، لزعمها أنه إنما اقتناها بأموال العموم، ولاعتبارها تلك الأملاك مادة جيدة للتمكن باستغلالها أو بيعها من سداد مطالب الدائنين الملحين.

وكان للخديو وعائلته الخصوصية ما يقرب من مليون فدان من الأطيان الخصبة

بمصر، منها ٤٨٥ ألف فدان كان سبق رهنها لدائني الدائرة، فعرض (إسماعيل)، من تلقاء نفسه التنازل للحكومة عن ٢٨٩ ألف فدان من الـ ٤٣١ ألف الباقية له ولعائلته، علاوة على تنازله الكلي عن أطيان دائرتيه السنية والخاصة المرهونة للدائنين.

فقدرت المندوبية إيراد الأطيان المتنازل من سموه عنها، فوجدته ١٦٧ ألف جنيه سنويًّا، وقدرت إيراد المائة والاثنين وأربعين ألف فدان التي أبقاها لنفسه وعائلته، فوجدته ٢٢٤ ألف جنيه سنويًّا، فاستنتجت من ذلك أن الخديو إنما تنازل عن أقل أطيانه جودة، وأبدت عدم رضاها عن الغرض، وألحت بوجوب تنازل سموه عن كل ممتلكاته وممتلكات عائلته الخاصة في الريف وفي المدن، البالغ إيرادها السنوي ٤٢٣ ألف جنيه.

فعزَّ الإلحاح على نفس (إسماعيل)، وثقلت عليه المطالبة، فأبى الإجابة.

ولكن نوبار باشا، وكان قد عاد من إنجلترا، حوالي ذلك الوقت، ودرس الموضوع درسًا تامًّا، وسبر غور قلوب الرجال الذين أخذوا على عاتقهم أمر تكييف البلاد وحكومتها تكييفًا جديدًا، وعرف نياتهم، أشار على الخديو أن يصير الضرورة فضيلة، ويذعن لطلبات المندوبية. فاقترح (إسماعيل) أحد أمرين إما تحكيم الباب العالي في المسألة، وإما أن يكون تنازله وتنازل عائلته عن ممتلكاتهم في نظير مرتب سنوي ضخم للغاية.

فأبى السير ريڤرس ولسن، رئيس المندوبية، موافقته على كليهما، وأصرَّ على وجوب إعادة عموم الأملاك الخديوية إلى الحكومة.

فرأى (إسماعيل) أن غرض رئيس المندوبية الانتقام الشخصي منه – كأنه عدوه اللدود – أكثر منه مصلحة الدائنين أو مصلحة البلد، وأنه إنما يرمي إلى تحقيره وإفقاره، ولئن وجد في كبر صدره متسعًا لقبول سلب سلطته الشخصية منه، فإنه بصفته أبا عائلة عديدة، لم يكن يمكنه التخلي عن كل ثروته الشخصية، بسهولة، وبدون أن يقوم نزاع عنيف في قلبه بين حبه لبلده وحبه لذويه.

غير أن ذويه ما علموا بما اقترح عليه عمله، إلا وهبوا يقدمون له خير دليل على تفانيهم في حب ذاته المقدسة، وعلى استعدادهم لتضحية أعز مصالحهم في سبيل تهوين مصاعبه عليه فإن الأميرة السنية والدته، والأمير محمد توفيق، أكبر أولاده وولي عهده،

والأميرة بنته، أرملة طوسون باشا، تطوعوا وتقدموا إلى رئيس أسرتهم عارضين التنازل، حالًا، عن كل ممتلكاتهم.

فقوَّى مثلهم الكريم روح (إسماعيل)، فاتبع نصيحة نوبار باشا، وأرسل إلى السير ريڤرس ولسن؛ ينبئه أنه قابل كل مقترحات المندوبية، ثم أيد ذلك في خطاب وجهه إليه في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨، قال فيه: «أما فيما يختص بالنتائج التي وصلت إليها المندوبية، فلا غرو إذا قبلتها كلها لأني إنما أردت أنا نفسي العمل الذي باشرته لخير بلادي، فلم يعد عليَّ الآن سوى تطبيق تلك النتائج، وهو ما أنا عازم على عمله عزمًا أكيدًا، ثق بذلك ثقة تامة، فبلدي لم يعد من إفريقيا، وأصبح من أوروبا، فمن الطبيعي إذًا أن نترك مركب الشطط القديم لنقر نظامًا جديدًا ملائمًا لحالنا، وأظن أنكم سترون في مستقبل قريب تغييرات جمة هامة، تتمم بسهولة أكبر مما ينتظر، فما المسألة في ذاتها سوى مسألة احترام للقانون والمشروعية، والواجب فيها عدم الاكتفاء بالكلام. أما أنا فقد وطنت إرادتي على أن لا أبحث إلا على حقيقة الأشياء. ولكي أبدأ بذلك خير بدء، وأدل على مقدار عزمي، فإني قد كلفت نوبار باشا بتشكيل وزارة بدلًا من أن أعين أنا بنفسي أعضاءها، كما كنت أفعل في السابق، ربما يخال للبعض أن هذا ليس بالأمر الهام، ولكني أرى أن الاستقلال الوزاري، وما هو بالشيء القليل، ينجم حتمًا عن هذه الخطة الجديدة، فإنها مبدأ تغيير طريقة، وهي في عرفي خير تأكيد، في وسعي تقديمه، لصدق نياتي، وعزمي على تطبيق مقترحاتكم.»

وإثباتًا لخطابه هذا، أرسل في ٢٨ أغسطس كتابًا إلى نوربار باشا، كلفه فيه بتشكيل وزارة، جاء ضمن عباراته ما يأتي: «تأييدًا لمبدأ المسئولية الوزارية، إني أريد، منذ الآن، أن أقوم بشئون الحكم مع مجلس وزارتي، وبالاتفاق معهم، فكل أعضاء الوزارة يجب أن يكونوا متضامنين معًا، وأن يبتوا في الأمور بأغلبية الأصوات بينهم.»

وقر الرأي على أن يكون تعيين جميع الموظفين بموجب أوامر خديوية، بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء.

فشكَّل نوبار باشا أول وزارة مصرية مسئولة كالآتي:

- نوبار باشا، رياسة الوزراء ووزير الخارجية والحقانية.

- شريف باشا، وزارة الحربية.
- رياض باشا، وزارة الداخلية.
- السير ريڤرس ويلسن، وزارة المالية.
- المسيو دي بلينيير، وزارة الأشغال العمومية.

فاقترن ببدعة عهد تشكيلها إلى رئيسها بدعة العهد بوزارتين إلى رجلين أجنبيين مسيحيين، وبدعة عهد الرياسة إلى رجل لم يكن مسيحيًّا فحسب، ولكنه لم يكن بالمصري الصميم. أما البدعة الأولى فمرت على أنظار المصريين ومسامعهم بدون أن توقف انتباههم، وبدون أن يفقهوا لها معنى. وأما البدعة الثانية والبدعة الثالثة، فقد أوقفتا انتباههم بصورة مؤلمة، بل لم ترق في أعين العقلاء منهم – أية كانت نزعاتهم – كما دلت على ذلك الحوادث التالية.

الفصل الرابع

الوزارة المسئولة[1]

وليــــل رجـــونا أن يـــدب عـــذاره   فمــا دب حــتى صــار بالهجــر شــائبًا

فلما تشكلت الوزارة بالكيفية المذكورة، لم يعد هناك فائدة لوجود المراقبين الماليين، لأن الوزيرين الغربيين حلا محلهما، فمنح لكل منهما راتب سنة برمتها، بصفة تعويض – مع أن مدة خدمتهما لم تتجاوز العشرين شهرًا – وصرفا.

على أن الوزارة الجديدة لم تستلم مهام الأعمال إلا حوالي آخر نوفمبر سنة ١٨٧٨؛ لأن الوزيرين الأجنبيين كانا قد سافرا إلى أوروبا، بعد شهر أغسطس، لعقد قرض جديد فيها، الغرض منه سداد الدين السائر.

والذي فتح بابًا لوقوع فكر هذا القرض الجديد في خلد الماليين الغربيين الذين حلوا على زمام مالية البلاد محل المفتش، هو قبول الخديو وعائلته التنازل عن أملاكهم، عملًا برغائب أولئك الماليين، وعدم اهتداء هؤلاء إلى طريقة أخرى لرفع حمل ذلك الدين السائر الثقيل عن عاتق الحكومة.

فأرسل الوزيران إلى أوروبا ليتفاوضا مع محل روثتشيلد الإنجليزي على إصدار القرض المرغوب فيه، ولما علم أنهما نجحا في مأموريتهما صدر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٨ مرسوم خديوي أذاع نبأ تنازل العائلة الإسماعيلية عن أملاكها للحكومة المصرية، وأذن بإجراء قرض قدره ثمانية ملايين ونصف من الجنيهات تكون تلك الأملاك ضمانة لسداده، وقرر إنشاء مندوبية خاصة لإدارتها، مؤلفة من مصري يعينه الخديو وإنجليزي وفرنساوي تعينهما حكومتاهما.

وبعد يومين من صدور ذلك المرسوم، أي في ٣١ أكتوبر وقع السير ويلسن الاتفاق على القرض، ولكن العواصف التي ما فتئت منذ سنتين تتضارب في سماء المالية المصرية

---

(١) أهم مصادر هذا الفصل «مصر الحديثة» للورد كرومر و«تاريخ مصر في عهد إسماعيل» لماك كون.

وحولها كانت قد عكرت سمعتها إلى حد أنه بالرغم من الآمال التي أحياها في صدور الماليين الغربيين الانقلاب المصري الأخير، وصيرورة الأمور إلى وزارة مسئولة، وبالرغم من أن مصدر القرض بيت روثتشيلد القوي المؤسسة سمعته المالية على صخرة ثقة نفس الحكومة البريطانية به، فإنه لم يكن تصديره إلا بسعر ٧٣ وبفوائد قدرها ٧٪، فنجم عن ذلك أن مبلغ الثمانية ملايين ونصف الاسمي نقص حتى صار ستة ملايين ومائتين وستة وسبعين ألف جنيه فقط. على أن هذا المبلغ عينه لم يدفع برمته إلى الحكومة المصرية، لأنه لما جمع، وأصبح تسليمه إليها ممكنًا، أبى مصدرو القرض التخلي عنه حتى تستوي أولًا الديون المسجلة على الأطيان المرهونة، السابق صدور أحكام بها، فدفع منه، في الأثناء، مبلغ مليون و٢٢٥ ألف جنيه، قيمة قطعية شهر نوفمبر، و٥٠٠ ألف جنيه على حساب الجزية السنوية للباب العالي، و٢١٢ ألف جنيه قيمة العمولة للمصدرين، ولم يسلم، في النهاية، إلى الخزينة المصرية سوى مبلغ ٤ ملايين و٣٦٠ ألف جنيه، دفع منه أيضًا المطلوب لسداد الديون ذات الأسبقية.

فلو أمكن لروح إسماعيل صديق المفتش، مخاطبة خلفائه الطاعنين على «عملياته المالية»، والتجاوزات القطعية التي فيها، أما كان يحق لها أن تقهقه في وجوههم، سخرية، وتقول لهم باستهزاء: «هل عمليتكم هذه خير منها؟ فها قد أثقلتم أجود أطيان مصر بدين قدره ملايين من الجنيهات، مع أنه لم يدخل الخزينة منه أكثر من ثلثه؟ فهل هذا مقدار حذقكم ومبلغ تفننكم؟»

على أن صعوبة التخلص من الدين السائر لم تكن الوحيدة القائمة في وجه الوزارة الجديدة، فإن الصعوبات كانت شتى، ولم يكن يمكن مطلقًا التغلب عليها، بالرغم من تعضيد حكومتي إنجلترا وفرنسا للوزارة النوبارية، إلا إذا عضدها الخديو أيضًا تعضيدًا قلبيًّا.

فمع أن البلاد كانت في أقصى الحاجة إلى استجماع كل قواها للتخلص من الدين المنيخ بكلكله على قلبها، فإن نقص الفيضان في ذلك العام كان قد قضى على معظم تلك القوى، وعدم سير نظام الري حسب أصول عمليته جعل نتائج هذا النقص في منتهى الوخامة، أضف إلى ذلك أن المجاعة الناجمة عن قلة مياه النيل كانت ضاربة أطنابها في البلاد، وأن قوى الفلاح كانت قد أرهقت كلها بالطرق التي استعملت معه في الربيع السابق، لتحصيل المطلوب لسداد فوائد الدين، ومع ذلك فإن استحقاقات القطعيات أخذت تثقل

في كفة ميزان الأيام منذ أوائل قيام تلك الوزارة، بل قبل استلامها زمام الأمور استلامًا رسميًّا، ففي ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٨ استحق قسط الفوائد وقدره ٤٤٣٠٠٠ جنيه على الدين الممتاز، وفي أول نوفمبر التالي استحق قسط الفوائد وقدره مليونا جنيه على الدين الموحد، ولم يكن بين يدي مندوبي صندوق الدين لدفع هذه المبالغ سوى ٤٤٢ ألف جنيه في آخر شهر أغسطس.

واتضح من المقارنة التي عملت في آخر هذا الشهر أن إيرادات الأشهر الثمانية الأولى من سنة ١٨٧٨ نقصت مليونا و١٤٣ ألفًا عن مثيلاتها في سنة ١٨٧٧.

وما تمكنت الحكومة من سداد قسط الفوائد المستحقة على الدين الموحد، بتخصيصها لسداده جانبًا من القرض الروتشيلدي – كما قلنا سابقًا – إلا وحل محله في الميزان هم دفع المطلوبات المستحقة في الربيع التالي، وكان همًّا ثقيلًا جدًّا؛ لأنه بالرغم من أن أكثر المبالغ الإيرادية الأميرية تجبى في شهري نوفمبر وديسمبر من كل عام، وأن القسط المستحق في أول مايو سنة ١٨٧٩ كان مليوني جنيه، وقسط ١٥ أبريل ٤٤٣ ألف جنيه، فإنه لم يكن بين يدي مندوبي صندوق الدين في آخر هذه السنة سوى ٣٠٢٠٠٠ جنيه لدفع قسط مايو، و١١٧ ألف جنيه لدفع استحقاق أبريل فالحاضر إذًا كان غمًّا، والمستقبل همًّا.

ومع ذلك، فبدلًا من أن الوزارة تبذل جهدها لتخفف على نفس الخديو وطأة سحب السلطة والثروة منه، بدلًا من أنها تعمل ما في وسعها لكي تحوز رضاه، وتنال تعضيده، فإنها سلكت سلوكًا جعل الدوائر المصرية وغيرها في القاهرة والإسكندرية تصفها بتهكم قائلة: «الظاهر أن هذه الوزارة المسئولة غير مسئولة للخديو، ومسئولة أمام نفسها فقط.»[٢]

فنوبار باشا رئيسها، اعتمادًا على كفاءته المعروفة، وارتكانًا على أن مبدأ مسئولية الوزارة يقضي بإبعاد الخديو كلية عن مداولات مجلس الوزراء، وبحجة أن حضور (إسماعيل) هذه المداولات يكتم حرية الآراء، ويعرقل سير المباحث، من جهة، وأنه، من جهة أخرى

(٢) انظر «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٢٣٦.

يبقى في نفوس الأمة الاعتقاد بأن الخديو لا يزال الكل في الكل – وهو اعتقاد ضار في عرفه – أظهر منذ يوم تعيينه عزمه على اعتبار (إسماعيل) صفرًا على الشمال، وعلى إقامة قواعد الحكم بدونه، بل وعلى عكس رغائبه وآرائه، لاعتقاده أن هذه الرغائب والآراء لا تستوي مع مصالح البلاد. وتمادى في هذا العزم، وفي طعنه أمام زميليه الغربيين على سوء الإدارة الماضية إلى حد أن أخصاءه وأقرب الناس إلى معرفة سره أخذوا يعتقدون أنه يعمل في الحقيقة على قلب مولاه ليحل محله.

ولما كانت كفاءة نوبار باشا ساطعة، لا يستطيع أن يختلف عليها اثنان، وكان الرجل قد اكتسب صداقة زميليه المذكورين واحترامهما، وأوجب اعتقادهما في تفوق معارفه المحلية على معارفهما، فإن السير ريڤرس ويلسن، والمسيو دي بلينيير لم يريا بدًّا من الانضمام إليه، وتوحيد عزميهما مع عزمه.

وإذ رأيا أن نوبار باشا هذا – الذي بالرغم مما كان معروفًا عن حدة طباعه وشدة لهجة لسانه، كان في العهد السابق يحكم نفسه، إلى درجة عدم الخروج مطلقًا، مع الخديو مولاه عن حد الاحترام الذي كان (إسماعيل) يوجبه لنفسه، من جهة كبار رجال دولته، وجوبًا، لا يقل في دقته وإطلاقه عما كان قيصر عموم الروس، في ذلك العهد، يطالب به كبار رجال مملكته – يطلق لأخلاقه كل العنان مذ اعتقد أنه أصبح مستقلًّا تمام الاستقلال في منصبه الرئيسي، وتحت حماية الدول، ويؤكد شخصيته وذاتيته، بدون أن يبالي بجرح إحساس مولاه، ولا بأن يثقل على قلبه ثقلًا فوق طاقة الاحتمال، إذ رأيا ذلك، أخذ السير ريڤرس ويلسن يعامل (إسماعيل) كما كان نائب الملكة في الهند يعامل أحد مهرجات الدرجة الثالثة، وشرع المسيو دي بلينيير يصوغ، هو أيضًا، معاملته للخديو في قالب معاملة زميليه له.[٣]

ولم يكن (إسماعيل) بالرجل الذي يحتمل ذلك أو يصبر عليه، لا سيما من نوبار خادمه الخاضع الخانع بالأمس، ومن ريڤرس ويلسن الذي ظهر مذ عرفه بمظهر العدو الراغب في الأخذ بثأر بائت.

فأقبل على معاكسة الوزارة معاكسة خفية، والعمل على إسقاطها، وعرفت رغبته في

---

(٣) انظر «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٢٦٢ و٢٦٣.

ذلك في الدوائر الرسمية المصرية، فلم يسعها إلا العمل بما يوجبه عليها يمين الولاء لشخصه.

وأول معاكسة أقدم عليها، مزاحمة مندوبي صندوق الدين والسير ريڤرس ويلسن على أموال البلاد، فأرسل عمالًا من قبله إلى الأقاليم ليجمعوا بواسطة المديرين، ومأموريهم، ونظار الأقسام كل ما يمكن جمعه من النقود، وتحويله إلى إحدى سراياته.

فلما علم ذلك للمندوبين والوزير الإنجليزي كلفوا مفتشيهم في الأرياف بالتشدد في المراقبة، وحجز كل مبلغ يجدونه مع أولئك العمال، واتفق حوالي آخر شهر سبتمبر أن أولئك المفتشين ضبطوا مبلغ سبعة آلاف جنيه جمع من الريف المحيط ببني سويف، وأرسل مع بعض خدمة الدائرة إلى سراي دولة الوالدة بالقصر العالي، ولكن عمال الخديو كانوا قد اتخذوا كل احتياط، فرفعوا دعوى استرداد أمام محكمة مصر المختلطة فكسبوها، وألزموا أولئك المفتشين بإعادة المبلغ إلى الجهة المرسل إليها.(٤)

فحدا ذلك بالمندوبين والسير ريڤرس ويلسن إلى التشدد في التدابير، فوفقوا إلى حجز مبلغين كبيرين: (أحدهما) مقداره ١٨ ألف جنيه، حُصل من مديرية الجيزة، و(الثاني) قدره ٥٠ ألف جنيه حُصل من مديرية البحيرة، بواسطة مديري هذين الإقليمين، وأرسلا إلى عابدين، ولما وبخوا عمال الخديو على عملهم، أجابهم أولئك العمال بكل جسارة، وبدون مبالاة: «نحن لا نعرف في القطر سيدًا غير أفندينا ولن نطيع غيره.»(٥)

ثم لم يمضِ أسبوعان إلا وعلم الغربيين أن عمالًا آخرين جبوا مبلغًا جسيمًا من مديرية الشرقية، وإنهم آتون به إلى مصر، فأرسلوا مفتشين قبضوا عليهم في محطة خارج القاهرة، ولكن أحد ضباط الحرس الخديوي تداخل في الأمر وأنقذهم، ثم خفرهم علنًا إلى سراي عابدين.(٦)

وكانت مندوبية التحقيق قد أشارت بزيادة الضرائب على الأطيان العشورية – وهو أمر كان الخديو نفسه راغبًا فيه قبل تنازله عن سلطته الشخصية – فلما أرادت الوزارة تنفيذ

(٤) انظر «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٢٣٨.

(٥) انظر «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٢٣٨.

(٦) انظر الكتاب عينه ص٢٣٩.

ذلك، أبى (إسماعيل) إلا أن يؤخذ، أولًا: رأي مجلس شورى النواب، عملًا بالمبادئ الدستورية عينها.

ومن البديهي أن هذه المعاكسات لم تكن تروق في عين السير ريڤرس ويلسن، أو «المفتش الإنجليزي» كما أخذ يدعوه الرأي المصري العام، فتذمر منها تذمرًا مرًّا للقنصل البريطاني وللخارجية البريطانية، وازدادت معاملته (لإسماعيل) خروجًا عن حدود اللياقة.

فبعث اللورد سلسبري – وكان قد أخلف اللورد دربي على وزارة داوننج ستريت – إلى السير ڤيڤين بمصر يكلفه بأن يبلغ الخديو «أن حكومة جلالة الملك ترى أن على سموه مسئولية خطيرة جدًّا فيما يتعلق بنجاح النظام الجديد أو خيبته، لا سيما فيما يختص بتحصيل الضرائب، فقد بلغ حكومة جلالة الملك إشاعات، إذا كانت على جانب من الصحة، فإنها قد تحمل رجالها على التخوف من أن بعض الدوائر العليا بمصر، بحجة تداخل الحكومات الأجنبية في الأمور هناك، تحاول إطراح كل مسئولية، وهو ما يذاع في البلد، ويعرف، فلا تحمد عقباه، فحكومة جلالة الملكة تثق ثقة تامة بمقدرة البلاد على القيام بتعهداتها، ولا تشك مطلقًا في نتائج النظام الجديد، على شرط أن لا يعاكس في سيره، ولكنه إذا عوكس من قبل القابضين على السلطة، أو أظهر هؤلاء شبه رغبة في انتقاصه، فإن الصعوبات المحيطة بنوبار باشا ومستشاريه ستزيد زيادة هائلة، ومسئولية خيبتهم ستجر مسببيها إلى هاوية العواقب الوخيمة التي قد تنجم عنها.»

فلما بلغت هذه الرسالة إلى (إسماعيل) تضجر، وتململ بكيفية ظاهرة، ولكنه لم يندفع مع تيار غضبه، وقال وهو متجلل بكرامته: «إن هذا البلاغ لمن آلم وأخطر البلاغات التي أرسلت إليه من قبل حكومة جلالة الملكة، وأنه يأسف أسفًا شديدًا على أنها ارتأت ضرورة استعمال لهجة معه يراها هو، جائرة، ولا يرى نفسه أنه يستحقها، وأن نصائح الحكومة البريطانية أبديت لغاية تلك اللحظة في قالب العطف الظاهر عليه وعلى أسرته، ولكنه يخال له الآن أنهم متحيزون ضده تحيزًا بينًا، وعلاوة على ذلك، فإن المسئولية التي يرغبون في إلقائها عليه فيما يتعلق بنجاح النظام الجديد وجباية الضرائب ليست منطقية ولا عادلة، فإنه تخلى عن أملاكه الخاصة، وعن سلطته الشخصية، وقبل برغبته مركز حاكم دستوري، فأنشئت وزارة مسئولة لتقوم بشئون الحكم، فإذا كان ما يفهمه من مبادئ الحكم

الدستوري في محله، فإن المسئولية ملقاة على عاتق الوزارة لا على كتفي مليك البلاد، وأما فيما يتعلق بجبي الضرائب فلا حول ولا طول له في الأمر، ولذا فلا سبيل إلى إلقاء أية مسئولية عليه من هذه الوجهة، وأما فيما يختص بربط ضرائب جديدة فإنه لا يزال يعتقد أن ذلك لا يجوز بدون مصادقة مجلس شورى النواب، ويرى وجوب جمعه لهذا الغرض، ولاستشارته في كل الاقتراحات المالية الأخرى التي أبدتها مندوبية التحقيق.»

ومع أن السير ڤيڤين كان يعلم جيدًا أن معظم أعضاء مجلس شورى النواب من أصحاب الأطيان العشورية، وأنهم لن يوافقوا مطلقًا على زيادة ضريبة لا تمس سواهم، وأنهم سيتخذونها سلاحًا للطعن على الوزارة، وإيقاظ السخائم ضدها، لا سيما بعد أن صدر قرار منها لجمع نقود، لم يتفتق له ذهن المفتش نفسه، ألا وهو إجبار جميع الذكور البالغين الخامسة عشرة من العمر على العمل في أشغال السخرة، إلا من افتدى نفسه بمال، لم يحر جوابًا، وانصرف وهو يتوقع شرًّا للنظام الجديد.

ولم يكن توقعه في غير محله، فإن الوزارة، من جهة، بالرغم من مضي الأيام بكثرة على تشكيلها، لم توفق إلى عمل واحد يصح أن يكون دليلًا للمصريين على أنها تمثل جانب الرقي والمدنية، أو أن نياتها ترمي إلى رفع الضيم عنهم ما أمكن، وجلب الخير إليهم، ما استطاعت إليه سبيلًا، فإن طرق الجور والاستبداد والظلم السابق استعمالها في تحصيل الضرائب، استمرت على ما كانت عليه، وبالرغم من مباحث مندوبية التحقيق وتدبيراتها، كان دفع مرتبات الجيش والمستخدمين لا يزال متأخرًا، وكانت مطالبة دائني الحكومة من الأهالي مضروبًا بها عرض الحائط، وزادت الوزارة الجديدة على ذلك أن أول عمل عملته، حينما استلمت مهام الحكم، كان طرد الموظفين من الأهالي مئات مئات، عملًا بما دعاه القنصل البريطاني «اجتثاث أعشاب الخميرة القديمة، خميرة الموظفين الوطنيين العديمي الفائدة، والكثيري الارتشاء»، واستبدالهم بغيرهم من الأوربيين، معظمهم من قليلي الكفاءة، بالرغم من المرتبات الضخمة المجعولة لهم، والتي أخذوا، هم، يتقاضونها بأكملها.(٧)

ولم تظهر هذه الوزارة فضلًا – إذا كان ثمة فضل في ذلك – إلا في وضعها ميزانية

(٧) انظر «تاريخ مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٢٣٦.

لسنة ١٨٧٩ توخت فيها الصدق في الأرقام، وجاهرت بعجز يبلغ قدره مليونين من الجنيهات، ومع ذلك فإن مجاهرتها هذه أثارت انفعالات الغيظ في صدور أصحاب الديون، لاعتقادهم وتصريحهم أن هذا المبلغ المعجز في الميزانية قد حصل بالتأكيد من الممولين، فأين إذًا ذهب؟ هذا ما تساءله مكاتب لإحدى جرائد لندن الكبرى، كان مقيمًا بالإسكندرية وأجاب «أين ذهب؟ هذا أحد أسرار خزينة الخديو الخصوصية، وما دامت مندوبية التحقيق والوزارة الجديدة لا تبلغان إلى معرفة تلك الأسرار والدخول في صميم تلك الخزينة، فتأكدوا أنه لم يغير بمصر إلا ما هو تافه.»[٨]

و(إسماعيل)، من جهة ثانية – وكان تغيظه من مسلك الوزارة الوقح معه قد بلغ أشده، وكيده بات لا يطاق من تتابع المظاهرات العدائية ضده، بشكل يزداد قبحًا يومًا عن يوم من قبل الجاليات الأجنبية في بلاده (وهي الجاليات التي كانت تتلمس منه ابتسامًا في سني حكمه الأولى وتحرق أمامه بخور المديح والثناء بل والعبودية، أيام كانت تتوقع إثراء من الفتات المتساقط عن مائدته الملكية) – (إسماعيل) العالِم أنه، بالرغم من تنازله عن سلطته الشخصية، لا يزال مهيبًا ومطاعًا من رعاياه كما كان، وإنهم لا يزالون يعتبرونه «ولي النعم»، وصاحب التصرف المطلق في أموالهم وأعمارهم، العالِم أيضًا، أن كلمة واحدة منه تكفي لتوقد حريق أحقاد وضغائن ضد أولئك الأجانب، وضد الوزيرين الأوروبيين، اللذين يعاملانه كأنه كمية مهملة، وضد نوبار، الذي لم يكن مسيحيًا مرتبطًا مع مسيحيين فحسب، بل كان أرمنيًا، أي من أمة ضرب العثمانيون ضدها المثل السائر على أفواههم، وهو «أرمني وزر، دولت وشر». (إسماعيل) الذي كان قد صمم تصميمًا صادقًا على عدم الخروج من الدائرة الدستورية التي خطها لنفسه، لم يعد يستطيع البقاء على ذلك التصميم بعد كل الغلطات التي ارتكبتها الوزارة، وبعد ما توالت عليه وخزات الإبر بدون انقطاع من الوزارة، والجاليات الغربية في بلاده، وصحافتهن في القطر، وفي أوروبا بالرغم من مركزه بالنسبة لهن، ومركزهن بالنسبة له، ومن قناصل الدول، وحكوماتهن، بالرغم من تصريحاته المتتابعة، الخالصة، المنبئة بنيته الصادقة على تعضيد النظام الجديد، والعمل بأحكامه في مصلحة الدائنين والقطر معًا.

---

(٨) انظر الكتاب عينه ص٢٤٣.

على أنه، رغم إقدامه على معاكسة الوزارة، المعاكسة التي ذكرناها، لم يظهر، حتى ذلك الحين، رغبته في العود إلى استلام زمام الأمور بنفسه، وأخذ يتسلى عن مباشرة الحكم، وابتعاده عن جلسات مجلس الوزراء كل الابتعاد، بملاحظة مبانيه وعماراته في جهتي عابدين والجزيرة، وكانت جارية على قدم وساق، مستنفدة جانبًا عظيمًا من النقود، كأن صاحبها إنما يريد أن يتحدى الرأي العام الأوروبي في بلاده، ويظهر له مقدار احتقاره لمطاعنه، وقلة مبالاته بانتقاداته على مصروفاته.

ولما وافى يوم ١٨ يناير سنة ١٨٧٩، وهو تذكار عيد جلوسه السنوي، اتخذ من المعدات والاستعدادات للاحتفال به ما لم يكن يخطر له على بال مثيله في السنوات السابقة، وألبسه من الأبهة والبهجة لباسًا جعله فريد أعياد الجلوس كلها، كأنه أحس أنه آخر عيد جلوس له في الديار المصرية، أو كأنه أراد أن تنسيه فخامته وأفراحه الهموم المشتدة على نفسه، والتي أخذ تنقش أناملها على جبهته العريضة، وتحني ظهره القدير.

فبينما العاصمتان مصر، والإسكندرية، ومعظم مدن الداخلية ظهرت متجلية بمعالم زينة ازدرت بكل ما شوهد من نوعها في الماضي، فإن الوليمة السنوية والمرقص التالي لها، المعتاد إقامتها بسراي عابدين، فاقا في عرف نفس متعوديهما، كل الولائم والمراقص التي رأتها قاعات تلك السراي المترفة بذخًا ونعيمًا، وذلك بالرغم من أن حريقًا حديثًا كان قد دمر منذ بضعة أسابيع جناح الحرملك بعابدين، غير مبقٍ إلا على القاعات الفسيحة المعدة لتلك الاحتفالات.

وفاق عدد المدعوين إلى أفراح تلك الليلة كل عدد معتاد، كأنما (إسماعيل) أراد أن يشهد على بهجة تواري شمسه ما استطاع جمعه حول مغيبها من الذوات، لكي يبقى ذكرها في نفوسهم إلى الأبد بعد رفعه من بينهم.(٩)

ومن يدري ماذا خامره من الأفكار، إذ كان نظره يتجول بين أولئك المدعوين المبتهجين حوله، ثم يقع على الآنية الفرنساوية الفاخرة الغالية الثمن جدًا، الخارجة من معامل (سيڤر)، والآنية الذهبية الساطعة، المتلألئة بالماس والحجارة الكريمة، الموضوعة أمام

---

(٩) انظر «تاريخ مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٢٤٧ و٢٤٨.

أولئك المدعوين، لتقر بها أعينهم، أو إذ كان يمر على القاعات المتداخلة بعضها ببعض، المزدهية بفرشها الفاخر، وأنوارها السنية، والداوية بضجة العيد، وسرور المتكئين أو الراقصين، من يدري إذ رأى حينذاك على وجهي القنصل البريطاني، و«المفتش الإنجليزي» خيال المقارنة التي لا بد أقامها ذان الرجلان بين وليمته تلك، ووليمة بلطشسر، الملك البابلي الذي سبق لنا الكلام عنه؟

وذوات البلاد من جهة ثالثة – وكانوا بحكم مؤثرات التربية والمصلحة مجبولين على الولاء والإخلاص لخديوهم، وعلى اعتباره «ولي نعمتهم ورب إرادتهم»، كما أنهم كانوا مجبولين على النظر إلى الدخلاء من الفرنج وغيرهم شذرًا، واحتقارًا، حتى تعدل العشرة مجاري التأثير الأول – ما رأوا خديوهم متضجرًا ومتململًا، وأن تضجره وتململه مسببان له من أولئك الفرنج، ومن نوبار باشا المدين لسموه وآله بكل ثروته، ومركزه السامي، حتى التفوا حوله بعامل الولاء والغيظ، بإرادات متحدة، وقلوب متحمسة. ولما علموا بعد ذلك أن الوزارة تريد زيادة الضرائب على أطيانهم العشورية إرضاء لأصحاب الديون الأجانب، وأن سمو الخديو هو الذي يعارضها في إرادتها، وأنها ألغت الإعفاء من السخرة، الذي كان المشتغلون في أطيانهم العشورية متمتعين به، إذا افتدوا أنفسهم، أي إذا دفعوا – هم أصحاب تلك الأطيان – المال المطلوب لإعفائهم، بلغ غيظهم من الفرنج والوزارة أقصاه، وولاؤهم وإخلاصهم للخديو أعلى درجاتهما.

والأهالي، من جهة رابعة، كانوا هم أيضًا، بمؤثرات، ستين قرنًا، مجبولين على الشعور بأن مليك البلاد صاحب التصرف المطلق في أموالهم وأعمارهم، وأنه، ما عدا عرضهم ودينهم، محق في أخذ أي شيء يرومه منهم، كما أنهم كانوا بعاملي تأثير الأجيال العديدة الماضية، والجهل المطبق، مجبولين على كره «النصارى الملاعين» – و«النصارى» في عرفهم الفرنج، اللابسون برانيط، حتى لو كانوا يهودًا – ومستعدين لأن يكونوا وقودًا لأية نيران عاطفية يروق لذي مصلحة إيقادها في صدورهم، الأهالي الناظرون إلى الذوات المتسلطين عليهم نظر التعظيم والتبجيل، والمستعدون لإرضائهم بكل ما في وسعهم، حتى بنسيان مظالمهم السابقة، إتقاء لمظالمهم المستقبلة، كانوا طوع أمر أفندينا والباشوات والبيكوات، بل ومشايخ البلاد ذاتهم، ومستعدين لقول وعمل أي شيء يريدونه.

والمستخدمون، من جهة خامسة، (سواء في ذلك الباقون في الخدمة، والمرفوتون لإبدالهم بموظفين غربيين)، العارفون حق المعرفة أن مرتباتهم المتأخرة والمستحقة أولًا فأولًا لا تدفع لهم، لا لأن قلة إيرادات البلاد تحول دون دفعها، ولكن لأنه بالرغم من سحق مواطنيهم تحت ثقل الضرائب والمكوس، تكاد خزائن الحكومة كلها لا تكفي لإشباع مطامع الدائنين الأجانب، المستخدمون الراءون أن الحكومة الجديدة لا تكيل لموظفيها ومستخدميها الأجانب، ولا تزن لهم بالكيل الذي تكيل به والوزن الذي تزن به لهم، وأنها تدفع لهؤلاء كل مرتباتهم، بالرغم من جسامتها، وأن معظم المنصرفة لهم هذه المرتبات يكادون لا يعملون بها شيئًا، المستخدمون الراءون نساءهم وأولادهم يتضورون جوعًا، ولا يدرون كيف يكون المصير، كانوا كذلك مادة سهلة الالتهاب، سريعته بين يدي من كان ذا مصلحة في إلقاء شرارة عليها.

ففي الأسبوع الأول من شهر يناير سنة ١٨٧٩ أتى إلى مصر وفود من وجوه الأقاليم يحملون تظلمات الأهالي من الشدة والصرامة المستعملتين من عمال الحكومة في تحصيل الضرائب، وينذرون بمصير الأمور إلى ما لا تحمد عقباه، إذا استمرت الحال سائرة على ما هي عليه.

فقلق السير ڤيڤين، وأرسل ينبئ بالجاري وزارة الخارجية البريطانية في ١١ يناير، بما نصه: «إن البلاد أخذت تغلي بعض الغليان، كما يدل على ذلك مجيء عدة وفود كبيرة من مشايخ الأقاليم للاحتجاج على استعمال الضغط الجاري الآن في تحصيل الضرائب، ويقولون لي إنه من المحتمل أن تقوم معارضة في مجلس شورى النواب ضد الاقتراح المزمع تقديمه من الحكومة بخصوص زيادة الضرائب على الأطيان العشورية – وهي زيادة واقعة على الأخص على طبقات الأهالي ذات اليسار – ولو كان هذا الغليان طبيعيًّا لما كان مظهرًا غير مرضي، ولكني أراني على بينة في اعتقادي أنه مفتعل، بواسطة عمال عكروا المياه في الخفاء، وربما استخدموا لهذا الغرض من الخديو نفسه، وقد سمعت من مصدر موثوق به أن قادة الرأي في مجلس شورى النواب استدعوا سرًّا، وعرفوا بأن الخديو لن يكون متكدرًا إذا رآهم يقاومون إجراءات إدارة أجبر على قبولها، بالرغم من أن جميعها في أيدي الأوروبيين، وهكذا فإن الوزارة الجديدة – علاوة على الصعوبات المالية الخطيرة المحيطة بها،

وعلى أن مهمتها في إنشاء النظام، والترتيب من الفوضى والعدم مهمة تكفي وحدها لاستنفاد القوى البشرية – مضطرة إلى التنازع مع أعداء مكشوفي اللثام، ليس فقط، بل مع ختل داخلي في منتهى الخطورة سائر إلى غايته التي يرمي إليها، بالرغم من توالي الإنذارات المخيفة عليه فلا سبيل للحكومة إلى الفلاح في هذه الظروف إلا إذا كانت متكاتفة متضامنة، يشد بعضها أزر بعضها الآخر، وتنزل إلى الميدان، وجبهتها متحدة، وإذا سلكت سلوكًا في غاية الشجاعة والعزم، متجنبة كل التحايلات والتلونات، وعضدتها الحكومتان الإنجليزية والفرنساوية تعضيدًا محسوسًا.»

ولكن هل كانت الوزارة متضامنة، متكاتفة في وسط الشدائد المحيطة بها؟ كلا، فإن التحاسد والتزاحم على النفوذ الناشئين من المنافسة الدولية، واللذين ما فتئا عاملين على إيجاد شقاق مستمر بين القنصل العام الفرنساوي والقنصل العام الإنجليزي، تسربا إلى الوزارة النوبارية، وقاما بين السير ريڤرس ويلسن والمسيو دي بلينيير، ومع أن مظهر نوبار وشهرة حبه لإنجلترا كان من شأنهما أن يجعلاه في صف الوزير الإنجليزي، إلا أن أخلاق ويلسن وأطباعه جعلته ينحاز دائمًا إلى الوزير الفرنساوي ويعضده. والحق يقال إن السبب في ذلك أيضًا هو أن المسيو دي بلينيير، بالرغم من أن الغرض من تعيينه في الوزارة كان الدفاع عن مصالح الدائنين الفرنساويين، كان يميل جدًّا إلى مراعاة الفلاح المصري، وتخفيف وطأة الشدة عنه – وهو ما لا خلاف في أن نوبار باشا كان يريده أيضًا من صميم فؤاده – بينا السير ويلسن كان في شدة كرهه للخديو، يرى وجوب استعمال الشدة المتناهية مع الفلاحين، كأنه يريد أن ينتقم في أشخاصهم من (إسماعيل)، أو كأن ولاءهم للخديو، وإخلاصهم له على كونه، في اعتقاد السير ويلسن، السبب الوحيد في ذلهم وبؤسهم، وفي الأثقال الباهظة الملقاة على عواهنهم، قذى في عينيه لا يطيق احتماله، ويرى وجوب عقاب أولئك المساكين عليه، فلم يكن يبخل عليهم بالكرباج والسوط، كلما أحب أن يجبي منهم مالًا. وكان ضنينًا على تنسيتهم أيام «صديق باشا، المفتش» سلفه في دست وزارته.

فمع وجود هذا النزاع بين أعضاء الوزارة، وإنجابه حتمًا، خلفًا في الآراء والمداولات على شدة شعورهم جميعًا بأن سلامتهم وسلامة النظام الجديد المتمثل في أشخاصهم – إزاء ميول المليك والذوات والأهالي والمستخدمين – إنما هي في تكاتفهم وتعاضدهم، هل كان

من المنتظر أن يتسلحوا بفطنة تصونهم عن الوقوع في الخطأ، وتمنعهم عن ارتكاب الشطط في غير دائرتي الخطأ والشطط المعتادين؟

هذا ما كان يشك فيه خصومهم، وما كانوا واقفين لهم بالمرصاد من أجله.

وفي الواقع فإن الوزارة النوبارية – رغم كل المنذرات الثائرة حولها، ورغم كل العظات المقدمة لها من الظروف – شدت على عينيها عصابات الغشاوة، وتعامت إلى حد ارتكاب الغلطة الوحيدة التي كان يجب عليها أن تتحاشاها قبل غيرها، بل دون غيرها.

وذلك أنه لما اتضح لها أن دفع قطعية ربيع سنة ١٨٧٩، والانفاق على شئون الإدارة، يتعذران معًا، مهما بولغ في استعمال الشدة مع الفلاحين لتحصيل إيرادات العام مقدمًا، قرَّ رأيها في أوائل فبراير على الاقتصاد في مصاريف الجيش المصري، فحول السير ويلسن ألفين وخمسمائة ضابط على الاستيداع دون أن يصرف لهم شيئًا من رواتبهم المتأخرة، وصيرهم هكذا مع عائلاتهم إلى أقصى حدود الفقر المدقع.

ولا أدل على ما وصلت إليه حالة أولئك الضباط مما وقع لاثنين منهما، نرويه نقلًا عن كتاب الليفتننت كرنل داي الأمريكاني، المعنون «مصر الإسلامية والحبشة المسيحية» قال: «تأخر أحد الضباط المصريين عن دفع أجرة بيته لصاحبه، فلما ضاق رب البيت به ذرعًا، اشتكاه لوزارة الحربية، فأنزلته الوزارة درجة، بعد تأنيبها إياه تأنيبًا مؤلمًا على عدم دفع الأجرة، غير ناظرة إلى أن تأخر الضابط عن دفعها إنما هو نتيجة تأخر الحكومة عن صرف مرتبه له الأشهر الطوال.

فلما انتشر بين الضباط خبر ما أصاب زميلهم، احتاروا في أمرهم، ولم يدروا ما التدبر.

وما لبث أن أقبل صاحب البيت الذي كان أحدهم ساكنًا فيه يطالبه بالأجرة المتأخرة عليه، فخاف الضباط أن يصيبه ما أصاب زميله، فأعمل فكره لحظة، ثم خرج من الباب، واستدعى أول حمار قابله، فأتاه بحماره، فركب الضابط الحمار، وقال للحمار: «امكث هنا حتى أعود إليك»، وأنقده أجرته مقدمًا، ثم امتطى الحمار، وذهب به إلى السوق، فباعه هناك، وعاد بثمنه، فأعطى صاحب بيته مبلغ الأجرة المطلوب له، وسلم

باقي الثمن للحمار، وصرفه دون أن يبالي بندبه وعويله.»[١٠]

وكان يوجد في ذلك الوقت بالعاصمة أمثال هذين الضابطين خمسمائة فقط، ولكن شريف باشا وزير الحربية، تنفيذًا لقرار آخر أصدرته الوزارة بصرف جزء من المرتبات المتأخرة للضباط، استدعى إلى العاصمة الألفين الباقيين، لكي يأخذوا ما تقرر صرفه لهم، ويودعوا سلاحهم تحت تصرف الحكومة، فجمع هكذا بمصر جمهورًا متقليًا على جمر مؤلفًا من ٢٥٠٠ ضابط، بين أن حامية مصر كلها لم تكن تزيد على ألفين وستمائة جندي، معظمهم من الشاعرين مع الضباط المحالين على الاستيداع، ويقال إن شاهين باشا أبلغ الخديو تذمرهم المر، وأن الخديو أجابه: «ولم هم ساكتون؟» فنجم عن ذلك جميعه ما كان يجب أن ينجم عنه حتمًا.

فإنه في اليوم الثامن عشر من شهر فبراير، بينما كان السير ريڤرس ويلسن، بعد انصرافه من لدن الحضرة الخديوية عقب تشرفه بمقابلتها، ذاهبًا في عربته إلى سراي المالية، لم يكد يجاوز عابدين قليلًا إلا ورأى، على بعد بضعة أمتار أمامه، جمهرة عاجة، فأمر حوذيه أن يسرع السوق لكي يقف على معنى الصياح البالغ أذنيه، فساق الحوذي، وسرعان ما رأى السير ويلسن رئيسه نوبار باشا في عربته، محاطًا بجمهور من الضباط المحالين على الاستيداع، تتداوله أيدي جماعة منهم، كانوا قد وثبوا به في مركبته، بينما كان غيرهم قد قبض على رءوس الجياد وأوقفها، فنظر إليه، وإذا به قد قطع رباط رقبته، وطرح طربوشه أرضًا، وديس في الوحل، وتوالت على وجهه الصفعات كأنما الجائدون عليه بها يقولون «خذ هذه تنفعك، وهذه تضرك.»

ولما وقعت عين نوبار على ويلسن صرخ إليه: «أن سر إلى المالية بسرعة، فالقوم إنما يطالبون بمرتباتهم المتأخرة.»

ولكن الضباط كانوا قد لمحوا السير ريڤرس ويلسن — وكرههم له كان يفوق كرههم لنوبار عدة أضعاف — فهب بعضهم وأوقف جياد عربته أيضًا، ووثب ستة منهم داخل المركبة، وقبضوا على لحيته، ونتفوها، وأشبعوه ضربًا ولكمًا، أكثر بكثير مما نال نوبار على أيدي زملائهم.

(١٠) انظر «مصر المسلمة والحبشة المسيحية» لداي ص٦٧ و٦٨.

وما زالوا بالوزيرين، بهدلة وإهانة، حتى أوصلوهما إلى باب المالية، فسحبوهما هناك من عربتيهما، وأدخلوهما تحت صيب من الصفع والرفس إلى الوزارة، وساقوهما إلى غرفة السير ويلسن، حيث أفهموهما أنهم إذا لم تصرف لهم مرتباتهم، كالوا لهما مما ذاقا أضعافه، فإن المتأخر للجميع كان لا يقل عن مرتبات خمسة عشر شهرًا، بينا المتأخر لبعضهم كان يزيد على العشرين شهرًا.

فتذكر نوبار ما كان من سحر محادثته لإبراهيم الهمام أثناء عودته معه من الأستانة إلى الإسكندرية.

وأقبل يواعد ويراوغ أولئك الضباط السائرين، حتى بلغ أذنه وقع حوافر جياد عربة، وارتفاع أصوات تحيات، وتهاليل في الخارج، فأدرك أن الغوث قد أتى. وفي الواقع لم تمضِ دقيقة إلا وشوهد الخديو يترجل على باب المالية، ويسرع إلى نجدة وزيريه التعسين. ولندع الكلام هنا للسير ڤيڤين، قال: «حالما أبلغت ما كان جاريًا في المالية، أسرعت إلى عابدين، وأنبأت به الخديو، فنزل سموه وأركبني في عربته، وذهبنا معًا إلى وزارة المالية، فوجدنا جمعًا غفيرًا يحيط بها، ولكنهم فتحوا في الحال ازدحامهم أمام عربة الخديو، وحيوه وهللوا له، فدخلنا، ووجدنا في إحدى غرف الدور الأعلى نوبار باشا والسير ريڤرس ويلسن، ورياض باشا في وسط المتمردين من الضباط، على أنَّا لم نجد أحدًا منهم مجروحًا وإن كانت علامات الإهانة بادية على الاثنين الأولين. فلما تأكد الخديو من سلامتهما، التفت إلى المتمردين، وبعد أن وعدهم بإجابة طلباتهم العادلة، أمرهم بمغادرة السراي، قائلًا: «إذا كنتم ضباطي، فيمينكم تلزمكم بطاعتي، فإن رفضتم كنستكم كنسًا»، فأطاعوه على غير رغبة، وتذمر بعضهم، وتمتم طالبًا تركهم وشأنهم في تسوية حساباتهم كما يشاءون، وسمع غيرهم يصيح «ليمت الكلاب النصارى»، فأنزلهم الخديو السلالم، وأخرجهم إلى الرحبة حيث اجتمعوا بزملائهم المحاصرين الأبواب، فأطل الخديو من نافذة، وأمرهم بالتفرق كلهم، والذهاب إلى بيوتهم، فرفضوا.

فاستدعى الجيش، فأطلق بعض الضباط مسدساتهم في الهواء، ولكن بعض العساكر جرح بالرغم من ذلك، فأعمل الجند رءوس حرابهم، وأصابوا بعض المتمردين بجراح، وجرح أيضًا تشريفاتي الخديو بضربة سيف، وهو بجانب مولاه، وتعرض الخديو عينه إلى خطر كبير،

على أن الأمر كله لم يدم أكثر من نصف ساعة، وبعد أن تولى الخديو إرسال الوزراء مخفورين بحرسٍ كافٍ إلى منازلهم، عاد إلى سراي عابدين.»

غير أن هذه الحادثة جعلته يصمم تصميمًا أكيدًا على استعادة زمام الحكم إلى نفسه، خشية حدوث ما لا تحمد عقباه، فبعث في عصر ذلك اليوم عينه، واستدعى قناصل الدول، وأنبأهم أنه إذا لم يعدل مركزه وتعاد إليه السلطة التي هي من حقوقه، فإنه لن يكون مسئولًا عن الأمن العام في البلاد.

ففي اليوم التالي، انعقد في منزل القنصل البريطاني مجلس حضره هو والمسيو جود، والقنصل الفرنساوي العام، ونوبار باشا، والسير ريڤرس ويلسن، والمسيو دي بلينيير، والميچر بارنج مندوب صندوق الدين الإنجليزي، وتداول فيما فاه الخديو به البارحة، فقر رأيهم على أن يسألوه كيف يريد أن يعدل مركزه، ثم ساروا إلى عابدين، وصعد القنصلان إلى مقابلة (إسماعيل)، بينما الباقون أقاموا في انتظار الرد في إحدى حجر الدور الأرضي.

ولم يبطئ الرد كثيرًا، فإن القنصلين عادا إليهم به بعد قليل، وإذا مفاده «أن الخديو لن يكون مسئولًا عن السكينة العامة إلا إذا أعيد إليه نصيبه الشرعي من حكم البلاد، وصرح له إما بترؤس مجلس الوزراء، أو بانتخاب رئيس للوزارة يثق به ويرتاح إليه، وأنه يشترط اشتراطًا لا يقبل مع رفضه اتفاقًا، أن نوبار باشا الذي ثبت لديه أنه عامل على اجتثاث سلطته ونسفها، ينسحب حالًا من الوزارة.»

فسأل القنصلان نوبار باشا «هل في استطاعتك – إذا أحينا على بقائك في منصبك – أن تضمن الأمن العام؟» فأجاب «كلا، ولست أرى طريقًا مفتوحًا أمامي، والظروف كما هي، سوى أن أرجوكما أن تبلغا سموه استقالتي، وترجواه أن يصرح لي أن أعيش كفرد، لا صبغة رسمية لي، في القطر، آمنًا ومطمئنًا على نفسي.»

فبلغ القنصلان الاستقالة والرجاء إلى الخديو، فأجاب أنه يقبل الأولى، ويجود بإجابة الثانية، على شرط أن لا يتداخل نوبار باشا في السياسة، ولا يمين أو يخاتل أو يدس.

فلما اتفق على ذلك، ذهب الأمير حسن باشا، بصفته قائد عام الجيش المصري إلى السير ريڤرس ويلسن، واعتذر إليه عما لحقه من إهانة على أيدي الضباط، ثم اقترض مبلغ

٤٠٠ ألف جنيه من بيت روثتشيلد، ودفعت متأخرات الجندية منه، دون أن يعاقب أحد من الثائرين، فعرفت الجندية بذلك قوتها، فلم تعد تنساها، وربما تفرخت الثورة العرابية كلها من بيضة تلك الفتنة.

الجزء السابع

الغروب

الفصل الأول

حيرة وارتباك[1]

كـأن الظـلام حـين أرخـى سـدوله   يبيـت علـى ليـل بليـل موصـل

امرؤ القيس

فما تشكلت الوزارة الشريفية، وأقبلت تدير مهام الأمور، إلا وعاود قناصل الدول الكرة، وأقبلوا يلحون بوجوب إعادة السير ريڤرس ويلسن والمسيو دي بلينيير إلى منضبيهما، إرضاء لدولتيهما، وتهدئة لخواطر الدائنين.

فرد (إسماعيل) عليهم بأنه إزاء هياج الرأي العام لم يكن في الإمكان إجابة طلبهم، وأنه يقبل أية مراقبة، مهما كانت دقيقة، ولكنه لم يعد يستطيع قبول عضوية أجانب في الوزارة المصرية.

وقال لهم شريف باشا، تأكيدًا لكلام مولاه: «إن الوزارة مصممة على منع سموه من قبول ذلك حتى فيما لو كان سموه ميالًا إلى قبوله، ولئن فعل وخالف رأيهم، فإنهم مصممون على الاستقالة، وتركه وشأنه؛ لأن مبادئهم لا تمكنهم من التسليم بإعادة نظام بات مسخوطًا عليه من الأمة بأسرها.»[2]

فلما تحققت الدول أن الانقلاب الذي تم بمصر أصبح أمرًا صمم على عدم الرجوع فيه، وقعت في حيرة كبرى، لأنه على أهمية مصاعب الموقف وخطورتها، لم يكن من السهل الإقدام على أي عمل لحل المشكل بدون تسيير المصالح الدولية المختلفة إلى التصادم معًا تصادمًا مخيفًا.

فسلطان تركيا أصبح يخشى أن يؤول عمل الخديو إلى إنشاء أخطار حول ما له من حقوق السيادة على مصر، وأخذ يفكر فيما يجب فعله؛ أيسبق الدول إلى العمل، فيقبل

---

(١) أهم مصادر هذا الفصل «مصر الحديثة» للورد كرومر، و«مصر في عهد إسماعيل» لماك كون.

(٢) انظر «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٢٦٠.

(إسماعيل) من تلقاء نفسه، ويغتنم الفرصة لتحقيق ما طالما جال في خاطر أسلافه الفخام، ورجال السياسة العثمانية، مذ اكتسب سيف (محمد علي) العظيم شبه استقلال للقطر المصري، فيرسل عدة أورط عثمانية إلى وادي النيل بصحبة والٍ يعينه مكان الخديو المقال، ويعيد مصر ولاية عثمانية بسيطة كما كانت قبل أن يؤول زمامها إلى ذلك المكدوني الجسور؟

ولكن، ألا يعد هذا العمل، الآن، والدول الغربية قائمة قاعدة لما بدا من (إسماعيل)، عملًا يتم خوفًا منها، ويقع بسبب مداخلتها وتأثيرها؟ وإذا عد كذلك – وهو الواقع – ألن يؤخذ هذا العمل عينه قاعدة لبناء مبدأ تنتفش منه الأخطار كما ينتفش الشوك من جسم القنفذ، مبدأ وجوب إقالة كل حاكم لا تستحسن تلك الدول حكمه؟ وهل من مصلحة تركيا أن يقام بناء مثل هذا المبدأ، وأن يعرِّض بمركزها برضاها إلى مؤثرات الرأي العام الأوروبي؟ أليس الأوفق، من هذه الوجهة تحبيذ عمل الخديو، وشد أزره فيما تحدى به الدول الغربية، وفي تصميمه على رفض إشراك أي أجنبي في حكم بلاده؟

ولكن من جهة أخرى ماذا يكون مركز تركيا في العالم، وإلام تؤول حقوق سيادتها على مصر، لو أقدمت الدولتان الغربيتان على إقالة (إسماعيل) من تلقاء نفسيهما، وبدون استشارة الباب العالي، أو بمجرد استشارته استشارة صورية فقط؟

فالأوفق – والظروف هذه – الانتظار والتربص، ريثما يظهر بصيص نور للسير بهداه، مع التيقظ التام لماجريات الأمور.

ولم يكن موقف بريطانيا العظمى محفوفًا بصعوبات أسهل حلًّا من الصعوبات القائمة في وجه سلطان تركيا، فالمصالح السياسية والمالية البريطانية بمصر كانت من الأهمية والخطورة بحيث لا تستطيع الحكومة الوقوف معها إزاء المشاكل المصرية موقف المتفرج، القليل الاهتمام، فكان لا بد لها من التداخل فيها، على أن هذا التداخل كان من شأنه أن يجرها إلى عواقب كانت إذا تبصرت فيها، وقفت مترددة؛ أتنساق إليها أم تحجم عنها؟

فمصر بموقعها الجغرافي، وبصفتها مفتاح الهند، ما فتئت موضوع اهتمام بريطانيا العظمى، وداعية إلى تيقظها التيقظ كله، خشية أن تقوم على ضفاف النيل دولة قوية تحول

بينها وبين مستعمراتها الهندية، أو تهددها فيها، فلما أنشأ الملازم واجهرن في عهد الباشا العظيم، الطريق البريدي بين أوروبا والهند، المعروف باسم «الأوڤر لندروت»، زاد اهتمام بريطانيا العظمى بمصر وشئونها أضعاف أضعاف ما كان، حتى خيل لبعضهم أنه أصبح لا بد لتلك الدولة البحرية الضخمة من الاستيلاء عليها، وإلا فإدخالها ضمن دائرة نفوذها.

وعبر كاتب إنجليزي يقال له كنجليك في سنة ١٨٤٩ عما أخذ حينذاك يجول في الخواطر بقوله في كتاب دعاه «إيوتن» «إن الإنجليزي المشرئب برقبته اشرئبابًا بعيدًا ليقبض على هذه المحبوبة، سوف يغرس قدمه بثبات على ضفاف النيل، ويتربع في مقاعد المؤمنين» غير أن الحكومة البريطانية في ذلك العهد لم تكن تفكر مطلقًا في الاستيلاء على مصر، وإن همها جدًّا أن لا يستولي عليها أحد غيرها. ولا أدل على ذلك مما يرويه المسيو إميل اللي‌ڤييه، رئيس الوزارة الفرنساوية التي أشهرت الحرب على ألمانيا سنة ١٨٧٠، في كتابه المسمى «الإمبراطورية المتسامحة»، فإنه يقول – وقوله ثقة – «إن الإمبراطور نابوليون الثالث فاتح في سنة ١٨٥٧ الحكومة البريطانية في أمر اقتسام إفريقيا الشمالية، واقترح عليها اختصاص فرنسا بمراكش، ومملكة سردينيا (وأصبحت فيما بعد مملكة إيطاليا) بتونس، وإنجلترا بمصر.»

فلما عرض الأمر على اللورد بالمرستون، كبير وزراء الإنجليز في ذلك الحين، أجاب «قد يمكن أن إنجلترا وفرنسا وسردينيا تحكم أجزاء عديدة من العالم خيرًا مما يحكمها الآن حكامها، ولكني لست أرى أن هذا داعٍ إلى إقامة حكم هذه الدول على تلك الجهات، فنحن – من خصوصنا – لا نريد مصر، والذي نبتغيه من مصر هو أن تستمر مرتبطة بالسلطنة التركية، لأن هذا ضمانة ضد وقوعها تحت سلطة أية دولة أوروبية. نحن نريد أن نتجر مع مصر، ونريد أن نجتاز مصر في أسفارنا، ولكنا لا نريد أن نثقل أكتافنا بأعباء الحكم عليها، فيلزمنا أن نحسن حال هاتيك الأقطار بمؤثرات تجارتنا العامة، ولكن علينا أن نمتنع الامتناع كله عن صليبية فتح قد تحق علينا معها كلمة باقي الأمم المتمدنة».[٣]

وكتب إلى صديقه اللورد كولي، يقول، «نحن لا نريد مصر أو نبغيها لأنفسنا أكثر مما

---

(٣) انظر «الإمبراطورية المتسامحة» لإميل اللي‌ڤييه ج٣ ص٤١٨.

يبغي رجل عاقل ذو ملك في شمال إنجلترا، وصاحب مقام في جنوبها، أن يمتلك عموم الفنادق والمنازل القائمة في طريقه إلى ملكه في الشمال، وغاية ما يتمناه هو أن تكون تلك الفنادق والمنازل معتنى بها، ومحفوظة في حال جيدة، وأن لا يعوقه عائق عن الدخول إليها، وأن يجد فيها حينما يردها شواء خروف، وخيل بريد.»(٤)

وكانت حجته الكبرى في مقاومته عمل إنشاء ترعة السويس هي أن تلك الترعة لو تمت – وهو أمر غير محتمل – لاضطرت إنجلترا إلى احتلال مصر وامتلاكها، وهو أمر لا تريده.(٥)

ولكن بعد أن تم فتح تلك الترعة، وعلى الأخص بعد أن اشترت الحكومة البريطانية أسهم الحكومة المصرية فيها، أخذت رغبة إنجلترا في امتلاك القطر المصري تنمو شيئًا فشيئًا في صدور رجال سياستها، لا سيما المحافظين منهم، وأخذت تتشكل وتتجسم رويدًا رويدًا، حتى باتت راكزة ثابتة في نفس اللورد بيكنسفلد رئيس وزارة المحافظين في أيام (إسماعيل) الأخيرة. ولا أدل على ذلك من تلون هذا الوزير اليهودي الأصل في معاملته الحكومة المصرية، وفي احتياله على خلق الصعوبات المالية لها، ومن مكاتبات اللورد سلسبري لقنصلي إنجلترا بمصر، البادية عليها صبغة التهديد المستمر (لإسماعيل)، مع وقوف السياسة البريطانية تمام الوقوف على طبع هذا الخديو، وقلة صبره على ما يمس كرامته، وينتقص مكانته.

على أن استيلاء إنجلترا على مصر لم يكن بالشيء الهين:

- أولًا: لأن المعاهدات الدولية كانت عقبة كؤودًا في السبيل.
- ثانيًا: لأن الدول الأوروبية، لا سيما فرنسا، لم تكن لتستطيع عليه صبرًا.
- ثالثًا: لأن كثيرين من عقلاء الإنجليز أنفسهم كانوا لا يريدونه مطلقًا، ويعتبرونه مصيبة على دولتهم.

(٤) انظر «مصر الحديثة» للورد كرومر، ج١ ص٩٢ الحاشية.

(٥) انظر «نوبار باشا» لبرتران ص٢٦.

- رابعًا: لأنه في وزارة المحافظين ذاتها، كان يوجد من لا يستحسنه مطلقًا، ويبذل وسعه في مقاومة نفاذه.

ومع ذلك فمصير الأمور كان – حتى لأقصر الناس تبصرًا وبصرًا – متوجهًا وجهة إجبار بريطانيا على المجيء إلى مصر، إن لم يكن للاستيلاء عليها وضمها إلى أملاكها، فلتسيير إدارتها وفقًا للمصالح الإنجليزية، ولمنع دولة أوروبية غيرها من احتلالها.

أما فرنسا، فالذي كان يهمها فوق كل شيء هو أن لا يغرس الإنجليزي قدميه على ضفاف النيل لا بثبات، ولا بكيفية وقتية مقلقة، ولكنها لم تكن في الوقت نفسه تنظر بعين الارتياح إلى احتلال قوة تركية هذا الوادي الخصيب، وكانت تعتبر أن مثل هذا الاحتلال داء أفظع بكثير من الداء المتألمة مصر به، لا دواء له. وبما أنها كانت متيقنة من جهة أخرى، من أن اتحادها مع إنجلترا، لاحتلال القطر معًا، إنما يكون مصدرًا في المستقبل لمشاكل وصعوبات لا نهاية لها بين الدولتين قد يؤدي بهما إلى الاشتباك في حرب معًا، لا سيما بعد أن قال البرنس بزمرك «إن مصر ستكون للدولتين الغربيتين ما كانه الشلزڤيج هلستين الدانمركي لبروسيا والنمسا». فإن سياستها كانت تقضي عليها، وكانت في الواقع موجهة إلى إبقاء الحال بمصر على ما هي عليه، بدون أقل تعديل.

ولكنها من جهة ثالثة كانت مضطرة إلى حماية مصالح رعاياها المالية هناك، والأوساط المالية في باريس كانت لا تنفك تحرضها على صيانة تلك الحقوق. على أن حمايتها وصيانتها، بما سوى المداخلة الفعلية في الشئون المصرية الداخلية، كانت تظهر لها متعذرة إلا إذا انقاد الخديو إلى رغائبها، وسلم زمام بلاده إلى رقابتها – وهو ما لم يكن يمكن انتظاره من (إسماعيل) مطلقًا – فما العمل؟

وإيطاليا على حداثتها، وعلى ما لديها من مسائل داخلية تجعل اهتمامها بها وعنايتها في حلها أفيد لها بكثير من الطموح إلى التوسع في النفوذ الخارجي، إيطاليا، لعلمها أن للمظهر في العالم أهمية كبرى، وأن مركز الدول من بعضها على قدر كبر المطالب، والتشدد في التمسك بحقوق، ولو مزعومة فقط، وغير مسلم بها، كانت ترى أنه لا بد من إشراكها مع الدولتين الغربيتين في إدارة شئون البلاد المالية، لا سيما وأن جاليتها في القطر أكثر عددًا،

ومجموع أفرادها المقربين من سمو أمير البلاد أشد نفوذًا عليه من جاليتي الدولتين الغربيتين، ومن مجموع أفرادهما المالكين أذن الخديو، أو المقربين إلى قلبه.

أما روسيا، فمع أن مصالحها في القطر كانت عدمًا، إلا أنه كان يجدر بها في نظرها شد أزر تركيا، وتعضيد إجراءاتها، وذلك لسببين:

الأول: لأن الحكومة الروسية كانت تعتبر نفسها الوريثة للدولة التركية – فكل ما ينتقص دولة بني عثمان يقلل من تركتها المنتظرة.

والثاني: لتوقعها مكسبًا أدبيًّا من وراء وقوفها بجانب تركيا، معضدة مؤزرة، عملًا بقول أحد ساستها، وهو «قد سلخنا جلد هؤلاء الأتراك المساكين في الشمال، إلى حد يحسن بنا معه التظاهر بحمايتهم ولو قليلًا في الجنوب.»

وألمانيا والنمسا، وإن لم تتداخلا لغاية ذلك اليوم إلا قليلًا في الشئون المصرية، إلا أنهما لم تكنا لتنظرا بعين الارتياح إلى استقلال إنجلترا وفرنسا بعمل متفق عليه بينهما وحدهما بمصر.

وعلاوة على ذلك، فإن عددًا لا يستهان به من الألمان والنمساويين الدائنين للحكومة المصرية دينًا غير مسجل كانوا قد استصدروا ضدها أحكامًا لمصالحهم من المحاكم المختلطة، فهل كان يسع دولتاهم عدم المطالبة بتنفيذ تلك الأحكام؟ كلا، وقد رأينا البرنس بزمرك يحتج احتجاجًا عنيفًا على عدم تنفيذها، واحتجاج من كان في مركزه لا يصح أن يكون مجرد حبر على ورق كاحتجاجات الضعفاء من الدول والناس.

الفصل الثاني

البروق تشق السحاب[1]

والـــنجم في كبــد الســـماء كأنـــه أعمـــى تحـــير مـــا لديـــه قائـــد

العباس بن الأحنف

ولكن على حيرة هذه الدول كان لا بد من عمل يقدم عليه، وبما أن فرنسا وإنجلترا كانتا أكثرهن مصالح بمصر، كان لا مندوحة لهما عن التعرض، قبل غيرهما، إلى اتخاذ مسئولية الإقدام على ذلك العمل.

فما تفاوضتا معًا في الموضوع، إلا واتضح لهما أن إقدام (إسماعيل) على صرف وزيريه الغربيين لم يكن خارجًا عن دائرة حقوقه، ولا خرقًا لحرمة أي تعهد من تعهداته السابقة – وإن عد في عرفهما عملًا غير حكيم، وملحقًا مصالحهما المصرية بأخطار جمة – وأنه يحسن بهما – والحالة هذه – استعمال طرق الإقناع معه، قبل كل شيء، ومحاولة تفهيمه أن مصلحته مرتبطة بمصالحهما، وأنه بتنكبه عن جادة إرشاداتهما، إنما يسلك مسلكًا قد يكون وبيلًا عليه، فاتفقتا على خطة سير تتبعانها، وكلف اللورد سلسبري بإرسال المكاتبة الآتية إلى السير فرنك لاسيل، وكلف المسيو وادنجتن المسيو جودو بالانضمام إلى زميله في تبليغ مضمونها إلى الخديو.

أما المكاتبة فهي: «يعلم الخديو أن الاعتبارات التي تلزم حكومة جلالة الملك بالاهتمام بشئون مصر قادتها إلى عدم اتباع خطة خلاف خطة إنماء مصادر ثروة البلاد وضمانة حسن حكمها. وهي – لغاية الآن – قد اعتبرت أن استقلال الخديو وبقاء أسرته على العرش من اللزوميات للوصول إلى ذينك الغرضين. وهذه كانت أيضًا إحساسات الحكومة الفرنساوية، ولذا فإن الحكومتين تميلان إلى اعتبار القرار الذي تسرع سموه بتنفيذه قرارًا غير نهائي، سواء أكان فيما يختص بمستقبل سير الإصلاح أم بالموقف الذي عزم على وقوفه إزاءهما. ونحن

---

(1) أهم مصادر هذا الفصل «مصر الحديثة» للورد كرومر، و«مصر في عهد إسماعيل» لماك كون.

نفضل انتظار أعماله المستقبلة، لكي نعبر عن سيره الأخير تعبيرًا يكون في مصلحته، ولكنه إذا استمر على جهل الواجبات المترتبة عليه من قبل أعماله وتصريحاته وتأكيداته الماضية، واستمر مصرًّا على رفض مساعدة الوزراء الأوروبيين الذين قد تضعهم الحكومتان تحت تصرفه، فإنا سنضطر إلى استنتاج أن إهمال التعهدات الذي امتاز به عمله الأخير كان نتيجة خطة مصمم عليها، وأن سموه يرفض صداقتهما بتمام رغبته، وهو على بينة كلية من عمله. وفي هذه الحال، فإنه لا يعود يمكن للحكومتين سوى أن تحفظا لنفسيهما حرية التقدير والعمل المطلقة في الدفاع عن مصالحهما بمصر، وحرية التدبر فيما تريانه خير الوسائل لضمانة حسن حكم البلاد ونجاحها«.

هذه المكاتبة بلغت بحذافيرها إلى (إسماعيل) في ٢٥ أبريل، غير أن الحكومتين قبل ذلك بأسبوع، كانتا قد خاطبتا الباب العالي في أمر خلعه، وأجابهما السلطان أنه مستعد لإبداله بحليم باشا، إذا شاءتا، وأنَّى شاءتا.

وكان (إسماعيل) قد زاد عدد الجيش وقوته زيادة محسوسة، لمقابلة الطوارئ، ولكنه لحظ بعد بضعة أيام أنه لا يستطيع الوثوق من إخلاص جنده وأمانته، واطلع على ذلك أيضًا السير فرنك لاسيل، فكتب في ٢٦ أبريل إلى الخارجية البريطانية رسالة وصف فيها بتطويل البؤس والاستياء الناجمين للبلاد عن تصرفات الوزارة الجديدة الجائرة، وقال: «ويؤكد لي أن هذا الاستياء عينه من الحال الحاضرة منتشر انتشارًا كبيرًا في الجيش ذاته، وأنه ولد شعور عداء للخديو، ليس فقط بين أفراد العسكرية المنتسبين إلى طبقات الأمة المرهقة، بل بين الضباط أنفسهم، ويؤكد لي أن هؤلاء، وإن كرهوا كل الكراهة أي تداخل أوروبي، يعتبرون الخديو مسئولًا عن المصائب التي أصابت البلاد«.

فبينما الدولتان لوقوفهما على حقيقة القوة التي يمكن (لإسماعيل) أن يقاومهما بها، لا تباليان بمخاطبته بلهجة العزيز القدير، وجد هو نفسه مضطرًّا للسبب عينه إلى مداهنتهما ومراوغتهما، مع إصراره على معاكستهما. فأجاب على بلاغهما بالتنصل من كل نية سيئة نحوهما، وفكر ضار بمصالحهما، وباستعداده لإرضائهما في كل ما تريدان، ما سوى إرجاع الوزيرين الغربيين إلى منصبيهما، لأن ذلك بات فوق طاقته، ولن تسمح الأمة به مطلقًا.

ولما لم تكن الدولتان تريدان منه غير ذلك، بات من المؤكد لهما أنهما لن تنالا منه وطرًا، ورسخ في عزمهما العمل على إقالته من منصبه، لاعتبارهما استحالة وجود حل للمشكلة المصرية ما دام زمام الأمور بيده.

على أن عمال (إسماعيل) في الأستانة وقفوا حالًا على اللغم الذي أخذت الدولتان تدنسانه تحت مركزه هناك، وسرعان ما أحاطوه به علمًا.

فبعث (إسماعيل) في أواسط أبريل طلعت باشا إلى الأستانة، مزودًا بالذهب اللازم لمعاكسة ذلك اللغم، وحمله – على ما يقال – مبلغًا جسيمًا للسلطان نفسه، ومبالغ أخرى كبيرة، وإن كانت دون الأول، للصدر الأعظم وموظفي المابين والديوان. فقبل السلطان ووزراؤه الرشوة والهدايا المرسلة إليهم، ولكنهم إما لأنه كان يعوز طلعت باشا كثيرًا من سياسة نوبار، وإما لأنه كان ينتظر من (حليم) ما يربو على المقدم من (إسماعيل)، وإما أيضًا لأنهم أحسوا بأفول نجم (إسماعيل)، لم يرتبطوا مع مندوبه بوعد صريح. وبالرغم من بقائه بين جدرانهم أكثر من شهر، يبذل ويعد، عاد إلى مصر يحمل، فوق خفي حنين، الأمل بأن الخطر قد يبدد.

ولكنه لم يكد يستقر بمصر إلا وتفجر الصيب، وانحدرت الصاعقة، لا من لندن ولا من باريس، ولا من الأستانة، بل من برلين! فإن الكونت دي منستر سفير ألمانيا لدى الحكومة البريطانية قابل يوم ١١ مايو اللورد سلسبري، وأخبره بأن حكومته أصدرت تعليمات إلى قنصلها الجنرال بمصر، مفادها إخطار الخديو «بأن الحكومة الإمبراطورية تعتبر المرسوم الصادر، في ٢٢ أبريل الماضي، الذي نظمت الحكومة المصرية بمقتضاه على هواها شئون الدين، فألغت به حقوقًا قائمة ومعترفًا بها، مخالفة صريحة رأسية للتعهدات الدولية المعقودة عند الاتفاق على إنشاء الإصلاح القضائي، وتعتبره بالتالي خاليًا من كل ملزم قانوني فيما يتعلق باختصاص المحاكم المختلطة، وحقوق رعايا الإمبراطورية، وتعد الخديو مسئولًا عن كل نتائج أعماله غير الشرعية«.

فبلغ القنصل الألماني هذا الإخطار إلى الخديو في ١٨ مايو، وما كان من باقي الدول الأوروبية الكبرى إلا أنها اقتدت بعمل ألمانيا، فقدم القنصل النمساوي الاحتجاج عينه إلى

(إسماعيل) في اليوم التالي، وقدمه له السير فرنك لاسل في ٨ يونية، والمسيو تريكو (وكان نائبًا عن المسيو جودو القنصل الفرنساوي) في ١٢ منه، والقنصل الروسي في ١٤ منه، والقنصل الإيطالي في ١٥ منه.

فالنهاية كانت إذًا قد دنت، ولم يعد منها مفر، وأشارت الدولتان في اليوم التالي على (إسماعيل) عرفيًّا بالاستقالة من كرسيه، فأبى.

فلما كان اليوم التاسع عشر من شهر يونية طلب قنصلا فرنسا وإنجلترا – بناء على التعليمات الواردة لهما من دولتيهما – مقابلة الخديو، وبلغاه ما يأتي «إن الحكومتين الفرنساوية والإنجليزية متفقتان على الإشارة على سموك رسميًّا بالاستقالة، ومغادرة القطر المصري، فإذا اتبع سموك هذه النصيحة فإن الحكومتين ستعملان معًا على منحك مرتبًا سنويًّا موافقًا كافيًا، وعلى حفظ نظام الوراثة الذي بمقتضاه سيخلف الأمير محمد توفيق سموك على العرش المصري، ولكنهما لا تخفيان سموك أنك إذا رفضت التنازل، وأجبرتهما على مخاطبة السلطان رأسًا، فإنك لن تستطيع الاعتماد على تعيين راتب سنوي لك، ولا على حفظ حق الوراثة للأمير محمد توفيق».

وأرسل اللورد سلسبري في الوقت عينه رسالة إلى السفير فرنك لاسل أوضح فيها الأسباب التي حملت الحكومة البريطانية على اتخاذ هذه الخطة، فقال: «إنه لا يمكن الرجوع بالنظر إلى الحوادث التي انتهت بصرف الوزيرين الأوروبيين بدون البلوغ إلى الاعتقاد بأن الخديو لم يقبل أبدًا بإخلاص تحديد سلطته، التحديد الذي اقترحته المندوبية، وأنه كان مصممًا تصميمًا أكيدًا على استعادة كل حقوق تاجه، حالما تتحقق الأغراض الوقتية التي رمى إليها بالقبول الظاهري الذي أبداه.

إن الحكومتين منحتا سموه وقتًا كافيًا ليقيل كل عثرة سابقة، وليعود فيما لو أراد إلى محجة الإصلاح المبينة من المندوبية الدولية، فرفض الانتفاع بذلك، واستخدم المهلة الممنوحة له لتجديد الاغتصابات والقسوة، التي كانت خزينته تملأ بموجبها في الماضي، فلم يعد أمام الحكومتين – والحالة هذه – طبقًا للإنذار، الذي بلغتاه إلى سموه في ٢٥ أبريل، سوى اعتبار الخطة اللازمة للدفاع عن مصالحهما في مصر، ولضمانة حسن الحكم للبلد.

فمن الواضح أن الأدوية لشفاء سوء الحكم المقترحة لغاية الآن قد جربت ولم تنجع، ولم يعد من شأن أي محاولة مستقبلة من جهة الدول، لمساعدة الخديو على اجتناب عواقب إدارته الرديئة، سوى إشراك هذه الدول في المسئولية الناجمة عن تلك الإدارة، فإن الحوادث دلت دلالة كافية على قدرته على تخييب كل مشاريع الإصلاح، وتصميمه على استعمال هذه القدرة.

فلو كانت مصر قطرًا لم تشترك الدول في تاريخه الماضي، أو كان في استطاعتها أن لا تهتم لنصيبه في المستقبل، فإن خير خطة لهن كانت تكون التنازل في هذا الموقف عن كل اهتمام بالعلاقات الكائنة بين الحاكم المصري ورعاياه.

ولكن هذا غير ممكن، على الأقل لإنجلترا، فإن موقع مصر الجغرافي، وكون عمل الحكومة الإنجليزية في الماضي يجعلها مسئولة عن الأحوال الحاضرة التي مصر بموجبها دولة، يحولان دون تركها وشأنها.

فنحن ملزمون – واجبًا ومصلحة – ببذل ما في وسعنا لوضع حد لسوء الحكم، قبلما يؤول إلى الخراب المادي والفوضى العديمة الدواء، التي دل مثل دولة شرقية أخرى إنها المصير المؤدي إليه حتمًا كل حكم سيئ.

فالشر فيما يختص بمصر، لم يبلغ حدًّا لا يمكن إيقافه إلا بإجراء تغييرات صغيرة المدى وسريعة الوقع، فإن العقبة الوحيدة القائمة دون الإصلاح توجد – على ما يظهر – في أخلاق حاكمها، فضيقه المالي يكاد يؤدي حتمًا إلى ظلم، وسوء نيته، وعدم إخلاصه في وعوده؛ يخيبان كل مجهودات صديقتيه لمداواة الشر، فلم يعد هناك شك – على ما يخال لنا – في أن تغيير السياسة الداخلية في القطر المصري ليس في الاستطاعة إلا بتغيير الحاكم.

فقد يكون من واجبات الدولتين الغربيتين طرح هذه الاعتبارات أمام نظر السلطان الذي يدين الخديو لسلطته للفرمان الصادر إليه منه، ولكنهما قبل خطو خطوة هذه خطورتها قد ينجم عنها نكبة هائلة، ليس فقط للخديو، بل ولأسرته، تريان من العدل، أولًا: إبلاغ الخديو النتيجة التي وصلتا إليها، لتمكينه من الانسحاب بشروط شريفة وموافقة، من مركز أصبح خلفه وماضيه يجعلانه غير كفء له«.

فلم يكن بلاغ القنصلين مباغتة (لإسماعيل)، لأن عميله في الأستانة كان قد أنبأه بأن سفارتي الدولتين تهيئا المسألة مع الباب العالي، وأن الدولة التركية بعد قبول الهدايا المرسلة مع طلعت باشا لم تتأخر لحظة عن تضحية مولاه المصري تحت أقدام أعدائه.

ولكنه – اكتسابًا للوقت – التمس مهلة يومين ليفكر في الأمور مع مستشاريه قبل الإجابة في موضوع خطير كهذا.

فلما مر اليومان أتاه القنصلان مستفهمين مرة أخرى، فأجاب أنه عرض الأمر كله على السلطان، وأصبح ينتظر جوابًا منه.

وكان المسيو تريكو من أشد أعداء (إسماعيل) وطأة عليه، وعمل ما لا يعمل لتبليغ الدولتين إلى قرارهما بعزله، وقال لأحد أصحابه: أنه لا يهدأ له سر ولا ضمير إلا متى رأى ذلك العاهل مُقالًا من عرشه.

فلما سمع جواب (إسماعيل)، ضج وعج، وقال بتهكم: «ومنذ متى وفقت بين سيرك ورغائب السلطان؟ فقد تصرفت أكثر من عشرين مرة ضد رغائبه«.

ولم يكن (إسماعيل) يجهل عداء المسيو تريكو له، فالتفت إليه مقاطعًا، وقال: «ألا إني أتحداك يا هذا، أذكر مرة واحدة إذا استطعت«.

فصعق تريكو، ولم يحر جوابًا، فهب السير فرنك لاسل، وكان رجلًا طيب السريرة، ومتأثرًا شديد التأثر للنكبة التي حلت بذلك الرجل النابغة، وقال له بلطف: «يحسن بسموك يا مولاي أن تظهر استقلالًا عن الأستانة، حيث إن الباب العالي قد يخدعك في نهاية الأمر«.

وكان (إسماعيل) يقدر شعور السير لاسل حق قدره، فالتفت إليه بلطف، وقال: «حيث إنك يا سيدي العزيز تنصحني بأن يكون أول استعمالي للاستقلال، الاستقالة من الخديوية، فإني لا أرى ما فائدتي من استعمال هذا الاستقلال.»[٢]

ولم يكن قول الخديو لهما أنه طرح المسألة أمام السلطان مجرد مراوغة، فإنه عرضها

([٢]) انظر «خديويون وباشاوات» لموبرلي بل ص١٦.

في الحقيقة على الأستانة في أمل الحصول على تعضيد منها، وحمل من تكلم هناك في مصلحته، وبذر في قلب السلطان الخوف من أن تفتات الدولتان الغربيتان على حقوقه، وكان الأمل بدأ يبزغ، في الواقع، وأخذ السلطان يتردد في هل يجيب طلب الدولتين أم لا.

ولكن الدول الأوروبية أظهرت اتحادًا وإجماعًا في الرأي، فانضمت ألمانيا والروسيا والنمسا وإيطاليا عينها في آخر الأمر – وكان ملكها ڤكتور عمانوئيل الثاني، صديق (إسماعيل) الحميم، ومدينه بمبالغ هائلة قد مات، لسوء الحظ، منذ سنة – إلى الدولتين الغربيتين في مطالبة الخديو بالاستقالة، وأقبل سفراؤها في الأستانة على استعمال لهجة الشدة لمنع السلطان من تعضيد الخديو.

فلما تيقن (عبد الحميد) أن الأمر حتمًا نافذ، فضل أن يصدر العزل عنه بدلًا من أن يكون نتيجة عمل تقدم عليه تانك الدولتان.

ففي ليلة ٢٤ يونية، وصل للمسيو تريكو خبر من الأستانة، مؤداه أن الباب العالي قرر عزل الخديو وتعيين (حليم باشا) مكانه، فمع أن الساعة كانت تجاوزت نصف الليل، هب المسيو تريكو، والسير فرنك لاسل، والبارون سورما، القنصل الألماني العام، وتوجهوا إلى سراي عابدين، وطلبوا مقابلة الخديو في الحال.

فلما عرف في دار الحريم أن الأوروبيين يطلبون مقابلة الخديو في تلك الساعة من الليل، وقع الصوت وقامت القيامة، وعجت الدار بمن فيها عجًّا لا يوصف، وخافت سمو الوالدة أن يكون هناك مكيدة ضد حياة ابنها، فرجته بعدم الخروج، ولكنها لما علمت أن الأوروبيين إنما هم قناصل ألمانيا وفرنسا وإنجلترا، وأن شريف باشا صحبتهم، أدركت أنه لم يكن ثمت من خطر، ورضيت أن يقابل (إسماعيل) زائريه.[٣]

وكان سموه منفعلًا جدًّا، وظهر للسير لاسل كأنه لا يدري ما النبأ، فلما ألح عليه القناصل بوجوب الاستقالة، أظهر تكدرًا من أنهم أقلقوه في ذلك الوقت غير المناسب، وأصر على الرفض.

---

(٣) انظر «مصر الحديثة» للورد كرومر، ج١ ص١٣٩.

ولما كان اليوم التالي يوم ٢٥ يونية، رأى الخديو أن يقابل القوة بالقوة، إن لم ينجح بالتمسك بحقوقه تمسكًا أدبيًّا، فأمر، فأعد مشروع مرسوم يرفع عدد الجيش المصري إلى مائة وخمسين ألف رجل، وتنوقش، في حضرته، في أمر تغريق الأراضي المحيطة بالإسكندرية؛ لمنع الأعداء من التقدم إلى داخلية البلاد، ثم أرسل، فاستدعى إليه كبار ضباطه، واستوثق من إخلاصهم وولائهم، ولكنه وجد منهم فتورًا، وقرأ التردد على وجوه معظمهم، وعزم التخلي عنه على وجوه البعض، وأكد له أحد المخلصين إليه أنه لا ينتظر أن يقوم الجند المصري بنصرته، إذا كان العزل بإرادة سلطانية.

فأدرك أن اللعبة ضاعت، وأن الأمر قد قضي، وأقبل يستعد للرحيل.

الفصل الثالث

قضي الأمر[1]

عــــددتك ممـــن حوتـــه القبـــور وإن كنـــت ألقـــاك في النـــاس حيـــا

فاختار من نساء حريمه أقربهن إلى قلبه، وجمع من الكل حليهن ومصاغهن – وكان ثمنها شيئًا كثيرًا – واستدعى عدة من صائغي الأقباط، وأقامهم بعابدين يشتغلون ليلًا ونهارًا في نزع الحجارة والفصوص الكريمة ليسهل نقلها والتصرف فيها، وجرَّد السراي من كل رياشها الثمينة التي كانت ملكه الشخصي، لا ملك الحكومة، ومن آنيتها الذهب الخالص والمرصعة – وقدر ثمنها بثمانمائة ألف جنيه – ومن كل طنافسها القديمة، وأثاثها الفاخر، ولوحاتها ونجفاتها الفضية، ولم يبق لخلفه من الأربعة والعشرين طاقم سفرة الفخمة الموجودة فيها سوى طاقمين، وكانا أقلها قيمة – وأرسل جميع ذلك، ما عدا نسائه، إلى الإسكندرية في صناديق مقفلة، ذهب بها حالًا إلى ظهر يخته «المحروسة» تحت حفظ حفظة مؤتمنين.[2]

وقال لسان النميمة – الذي لم يترك عملًا من أعمال حياته إلا ونفث عليه سمومه – في إحدى جرائد الإسكندرية، أنه بذل مجهودًا أخيرًا لجمع أموال من الأقاليم، وأنه وضع يده على كل النقود التي كانت موجودة في خزينة المالية، وقدرها ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف جنيه، وغنمها لنفسه، وفات ذلك الأفاك أن (إسماعيل) كان أدرى الناس بأنه لو فعل ذلك لعرَّض نفسه إلى حجز الدول والحكومة المصرية ذلك المبلغ من مرتبه السنوي، فلا يكون قد جنى إذًا من عمله سوى العار اللاصق به والسخط العام.

وفي تلك الأثناء كانت الدوائر الرسمية الأوروبية في الأستانة قد نجحت في ضغطها على الأستانة، وأجبرت السلطان على تنفيذ عزمها، وتعيين الأمير محمد توفيق، لا الأمير عبد الحليم باشا، خديو على مصر. ففي صباح اليوم السادس والعشرين من شهر يونية أبرق السير لايرد سفير إنجلترا بالأستانة إلى وزارة الخارجية البريطانية، منبئًا بصدور الإرادة

---

(١) أهم مصادر هذا الفصل «مصر الحديثة» للورد كرومر، و«مصر في عهد إسماعيل» لماك كون.

(٢) انظر «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٢٦٨ و٢٦٩ و٢٧٤.

السلطانية القاضية بعزل (إسماعيل)، وتعيين (توفيق) مكانه.

وفي ضحى اليوم عينه، جيء ببرقية محررة باللغة التركية ومعنونة هكذا «إلى إسماعيل باشا، خديو مصر سابقًا» إلى حجرة زكي باشا السر تشريفاتي خديوي، بالدور الأرضي من سراي عابدين، حيث تصادف وجود خيري باشا المهمندار وحافظ الأختام السنية، وعدَّة من كبار الموظفين، فأسقط كلهم في أيديهم، وعلا الاصفرار والاضطراب جباههم جميعًا.

ولما كان أي إنسان في الشرق يأنف من أن يكون أول حامل لنبأ مكدر، فإن زكي باشا رفض الذهاب بالبرقية إلى سمو الخديو في الدور الأول، وأصر على أنه في مثل هذا الأمر الخطير لا يليق أن يقوم بتلك المأمورية سوى المهمندار، ولكن خيري باشا أبى، وقال بإلحاح: إنه من الظاهر أن هذا شأن أحد الوزراء، لا شأنه. وبينما الموظفان يتنازعان في ذلك، قدم شريف باشا، فسلمت البرقية إليه، فتردد هو أيضًا، ولكنه كان وزير مصر الأكبر، وواجبه يقضي عليه بالتبليغ، ولم يكن بالرجل الذي يحجم أمام صوت الواجب، مهما كان العمل شاقًّا على نفسه، فحمل الإشارة البرقية، وذهب بها إلى (إسماعيل). ففضها، وإذا بها من الصدارة العظمى بالأستانة وفحواها «إن الصعوبات التي نجمت أخيرًا، في أحوال مصر الداخلية والخارجية، بلغت مركزًا عسيرًا، وقد ينتج عن استمرارها كما هي خطر لمصر وللدولة العثمانية. ومن أهم واجبات الحكومة السلطانية إيجاد الوسائل لتقرير الطمأنينة والأمن والرفاهية بين الأهالي، وإنما صدرت الفرمانات لهذه الغاية عينها. فبما أنه قد ثبت أن بقاءكم في منصب الخديوية لن ينجم عنه سوى مضاعفة الصعوبات الحالية، وزيادتها خطورة، فجلالة مولانا السلطان بناء على تداول مجلس وزرائه، قرر تعيين صاحب السعادة محمد توفيق باشا في منصب الخديوية، وأصدر إرادته الهمايونية بذلك، وقد أبلغ هذا القرار السامي إلى سعادته بإشارة برقية على حدة، وعليه فإني أدعوى إلى التخلي عن شئون الحكم طبقًا لأوامر جلالة السلطان.»

فقرأ (إسماعيل) ذلك المنطوق الذي قضى بموته سياسيًّا، بثبات وهدوء جديرين بالإعجاب، كأنما هو يقرأ أقل تلغرافات روتر أو هافاس أهمية، ثم التفت بسكون إلى شريف باشا وقال «أدع سمو توفيق باشا حالًا.»

فخرج شريف باشا من حضرته ليقوم بنفسه بالبشرى كما قام بنبأ العزل، على أن أسلاك التلغرافات كانت قد أعقبت بأسرع ما أمكنها البرقية المرسلة إلى (إسماعيل) ببرقية أخرى أرسلها الباب العالي عينه إلى (توفيق)، فسلمت إليه في قصره بالإسماعيلية، ففضها، وإذا بها من الصدر الأعظم أيضًا، وفحواها: «إن جلالة مولانا السلطان قد أصدر إرادته الهمايونية بتعيينك خديو مصر، وسوف يرسل لك الفرمان الشاهاني بالكيفية الرسمية المعتادة، وقد كلف (إسماعيل باشا) بتلغراف آخر بالانسحاب من شئون الحكومة، فيلزمك بناء على ذلك، حالما تصل هذه البرقية إليك، أن تستدعي جميع العلماء، والموظفين، ووجهاء البلاد وأعيانها، ومستخدمي الحكومة، وتبلغهم مضمون الإرادة الشاهانية الخاصة بتعيينك، وتباشر شئون الحكم حالًا، فإن هذا التعيين السامي العادل مكافأة لكفاءتك، وسيكون ارتقاءك السدة الخديوية بدء عهد نظام ورقي يسود على القطر الملقاة زمام شئونه إلى حكمتك».

والبرقيتان كانتا مؤرختين ٦ رجب سنة ١٢٩٦ و٢٦ يونية سنة ١٨٧٩.

فوجد شريف باشا الأمير محمد توفيق وهو على وشك الركوب في مركبته، فتخلى شريف باشا عن العربة التي أتى فيها، وركب صحبة الخديو الجديد، وعاد معه إلى عابدين.

ففي الطريق سلمه (توفيق)، بسكوت، البرقية الواردة إليه، فقرأها شريف وقال: إن المناداة به خديويًّا على مصر، المنصوص عليها في تلك الإشارة التلغرافية، يجب أن تتم بعد ظهر ذلك اليوم عينه في قلعة الجبل.

ولما وصلا عابدين، بقي شريف في الدور الأرضي، وصعد (توفيق) إلى حيث كان أبوه في انتظاره. وحالما دخل الغرفة التي كان (إسماعيل) جالسًا فيها بصحبة أفكاره وشجونه مذ تركه شريف، ووقعت عين والده عليه، نهض (إسماعيل) وتقدم للقياه، وأخذ يده ولثمها قائلًا: «إني أسلِّم على أفندينا»، ثم قبَّله على وجنتيه، وتمنى له أن يكون أوفر حظًّا وأكبر سعادة من أبيه، وبعد ذلك انحنى أمامه، ودخل دائرة حريمه، تاركًا لابنه، المتأثر تأثرًا عميقًا، منصبه وقاعة عرشه.[٣]

([٣]) انظر «تاريخ مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٢٧٢ و٢٧٣.

ولما كانت المناداة السريعة بالخديو الجديد شيئًا مرغوبًا فيه، اتقاء لكل طارئ، استدعى جمهور من أوصت إشارة الصدر الأعظم البرقية باستدعائهم إلى القلعة، وقرئت عليهم الإرادة السلطانية، فدوت المدافع كالرعد معلنة لمصر، والقطر كله أن (محمدًا توفيقًا) أصبح دون غيره، خديو مصر.

فاستقبل الخديو الجديد بعد ذلك وفود المهنئين، من قناصل وكبار موظفين وأعيان، ووجوه وعلماء ورءوس أديان، في القاعة عينها التي كان أبوه قابلهم فيها، منذ نيف وست عشرة سنة، ووعد جموعهم بأنه سيبذل جهده ليجعل البلاد سعيدة.

فلما كان المساء أخطر (إسماعيل) ابنه بأنه يرغب في مغادرة القطر يوم ٣٠ يونية (فأنبأ السير لاسل بذلك وزارة الخارجية البريطانية)، ولكنه لم يعين وجهة السفر.

فقد كان يرغب في أن يقيم في الأستانة، وإلا ففي أزمير، لكي يكون في بلاد ملائمة لطريقة معيشته الشرقية، واستأذن السلطان في ذلك.

ولكن (عبد الحميد) – ولم تكن قدماه قد ثبتت بعد على عرش أجداده – خاف جيرته، وأبى أن يقدم له الضيافة في بلاده، وربما خاف أيضًا وخزات ضميره، لأنه بعد خلع (إسماعيل) أخذ يفكر في إلغاء جميع الامتيازات التي كانت منحت له، كأنما النقود التي اشتريت بها لم يكن لها حساب، وكأنه يصح بقاؤها في خزينة الدولة العلية مع استرداد هذه البضاعة التي باعتها في نظيرها.

فعلم ملك إيطاليا رفض (عبد الحميد)، فأسرع ووضع تحت تصرف صديق المرحوم أبيه قصرًا من قصوره في ضواحي نابولي.

فقبل (إسماعيل) ضيافة الملك أمبرتو، وفي اليوم الثلاثين من شهر يونية – بعد أن سفر أثقاله في قطار سابق، وودع حريمه الباقي الوداع الأخير، ويقال إن حزن السيدات اللواتي تخلى عنهن بلغ مبلغًا يفوق التصور، وأنهن في غضبهن على عدم اصطحاب سيدهن لهن كسرن عدة أوان ثمينة، ومراءات بما بلغ قيمته ٨ آلاف جنيه – قام من سراي عابدين في ساعات بعد الظهر الأولى إلى المحطة، صحبته المختارات من نسائه وجواريه، وولديه حسين وحسن – أما إبراهيم فكان في إنجلترا، وأما فؤاد – ملكنا المحبوب – فكان لا يزال

صبيًّا لا يتجاوز الحادية عشرة – وحاشيته قليلة، وكان قد أظهر رغبته في أن لا يتخذ سفره شكلًا رسميًّا، فلم يكن إذًا على المحطة في انتظاره أحد من الدوائر الرسمية الأجنبية، ولكن جمهورًا كثيفًا من الأهالي كان قد ازدحم حولها ليستجلي وجه أميره المسافر مرة أخيرة، ووقفت في الخارج أيضًا عربات تقل سيدات الحريم المتخلى عنهن، وكانت داوية بولولتهن وندبهن.

فلما بلغ (إسماعيل) المحطة، ودنت ساعة السفر، عانق ابنه (توفيقًا) عناقًا أخيرًا، وقال له، وهو مجهش للبكاء: «كنت أود يا أعز البنين، لو استطعت أن أزيل بعض المصاعب التي أخاف أن توجب لك ارتباكًا، على أني واثق بحزمك وعزمك، فتوص بإخوتك وسائر الآل برًّا، واتبع رأي ذوي شوراك، وكن يا بني أسعد حالًا من أبيك«.

ثم التفت إلى جمهور الحاضرين، وقال: «إني، وأنا تارك مصر، أعهد بالخديو ابني إلى ولائكم وإخلاصكم»، فتقدم (محمد توفيق) حينذاك، وقبل يد والده، واستودعه، واستودع إخوته المسافرين معه، الله.

فكان المنظر مؤثرًا للغاية، ولم يستطع إلا القليل من الحضور منع بكائهم.

ثم قام القطار، وإذا بمجموعة زغاريد ماجت في الآفاق مودعة له بتهكم، فاستوقفت البحث والاستفهام، فعلم بأنها صادرة عن نساء المفتش إسماعيل صديق، وأنهن أردن بها الشماتة بالخديو المخلوع، والانتقام منه.

ولكن المسالمين حملوها على أنها إنما كانت ابتهاجًا بتبوء الخديو الجديد عرش أجداده نهائيًّا.

وليت شعري، من يدريني ماذا كانت الأفكار المتجولة في رأس (إسماعيل)، بينما كان القطار يقطع المسافة بين العاصمتين المصريتين، وتتوارى عن أعين المسافرين مئذنتا جامع القلعة المناطحتان السحاب، وقباب مصر التاريخية، وجبال الأهرام الراسخة، وبينما كانت تنفرد أمامها سهول الدلتا الخصبية. هل اصطحبت تلك الأفكار بأمل؟ أم لم يجسر الأمل عينه على الوقوف إزاء اعتقاد (إسماعيل) أن تلك إنما هي آخر مرة يرى أرض مصر المحبوبة، ويجول بناظريه في آفاقها؟

ولما بلغ القطار محطة الإسكندرية، ركب (إسماعيل) ومن معه عربات مقفولة، وساروا إلى الترسانة، ومنها في زوارق إلى ظهر «المحروسة»، وكانت في انتظارهم، وكان ظهرها مكتظًا بذوي المقامات الرفيعة، وكبار الجاليات الغربية، الآتين لتوديع الخديو الأول، وداعًا أخيرًا، اعترافًا منهم بما كان (لإسماعيل) من المنزلة في القلوب، بالرغم من كل المطاعن التي وجهها إليه أعداؤه.

فقابلهم (إسماعيل) جميعًا بلطفه المعهود، وأظهروا هم له من الاحترام والتبجيل ما ذهب مباشرة إلى فؤاده، وأهاج العواطف فيه، ولكنه تجلد. وبالرغم من ظهور آثار الانفعالات النفسانية على وجهه، قاوم عواطفه، فقال لكل من مودعيه كلمة لطيفة، وعبارة شكر جميلة، مصحوبتين بابتسامة صافية، وصافح بصداقة كل من كان قريبًا منه.

غير أن موجة العواطف ما زالت تدفع بنفسها في قلبه حتى خاف تفجرها علنًا، فاستأذن الحاضرين ودخل مخدعًا فسيحًا، ليخفي مساورتها له، ففارقه المودعون، ولم تمض بعد ذلك نصف ساعة، إلا ورفعت «المحروسة» مراسيها، وأقبلت تمخر مبتعدة عن الشاطئ.

فأطلقت طابية نابوليون (كوم الناضوره)، والسفينة الإنجليزية «ريوبرت» الراسية في الميناء مدافعهما تحية للمسافر، وإجلالًا له فكان ذلك آخر إكرام قدم له في مصر.

وما زالت «المحروسة» تبتعد بين أزرقي البحر والسماء المنكسر عليهما ذهب الغروب المقترب حتى توارت عن الأنظار، ومع تواريها غابت الشمس.

هكذا انتهى حكم (إسماعيل) على مصر.

فهل قصد أن يتحد غروبه مع مغيب الشمس، أم هي الأقدار الغريبة التي دبرت ذلك؟

* * *

والآن، وقد فرغنا من سرد ترجمة هذا الرجل الفريد إلى أن غادر القطر المصري مغادرة لم يعد بعدها إليه إلا محمولًا على أكف ملائكة الموت، ربما حسن بنا أن نلقي نظرة على حياته التالية، لتكون كلماتنا عنها ختامًا لهذا الجزء من مؤلفنا. فنقول لما وصلت به

«المحروسة» إلى نابولي، بقي مقيمًا على ظهرها خمسة عشر يومًا، كأنه وهو يعتبرها جزءًا من مصر، وقطعة منها، يعز عليه أن يفارقها، ويود أن يطيل إقامته عليها، ما استطاع إلى ذلك سبيلًا.

ولهذا الغرض عينه وقع في خلده أن يعدها جزءًا من أملاكه الشخصية، ومتاعه الخصوصي، ويبقيها في حوزته، ليشم فيها أبدًا رائحة الوطن البعيد، فبعث يطلبها من الحكومة الخديوية، فأبتها عليه، وأنذرته إن لم يعدها أوقعت حجزًا على مرتبه السنوي، فاضطر (إسماعيل) إلى التخلي عنها، وقلبه يتفطر مرارة.

فنزل إلى البر، وأقام في نزل بضعة أيام، ريثما يجهز له قصر الفاڤوريتا ببورتيتشي بضواحي نابولي، الذي وضعه الملك أمبرتو تحت تصرفه، ثم انتقل إليه بأزواجه وأولاده ونسائه وحاشيته.

ومع أن البلد من أجمل بقاع الأرض، والسماء الصافية تشبه سماء مصر اللازوردية، والخليج الزمردي المحيطة به الربى من أبدع المناظر البحرية، والجيرة ربوع زاهرة ومناظر شائقة، ويتبرج عليها كلها جبل الڤيزوڤ المعقود على قمته تاج نار أبدي، ومع أن السكون، لا سيما في كل مساء، يخيم بجلال على الطبيعة المحيطة بأسرها، فإن (إسماعيل)، في حنينه إلى الوطن المحبوب، لم يستمرئ شيئًا من حلاوة الإقامة، وما فتئ متنقلًا بين روما وباريس ولندن وڤيينا، عاملًا على نيل أمنية الرجوع إلى العرش المصري الذي خلت منه رجله، لا سيما بعد أن أخذت الصعوبات تشتد حول شباب (توفيق) ابنه، واتضح له أن البلاد في حاجة إلى يد قوية تقود زمامها، وإلا ذهبت ضحية الدسائس وفريسة المطامع.

على أنه – بالرغم من بعض تعضيد وجده في روما وباريس – في بعض الدوائر التي كانت لا تزال تذكر حلاوة الأيام التي رأت نوبار ساعيًا لنيل أرب لمولاه، لم يجد تشجيعًا من الدوائر الرسمية إما لأن النجم إذا أفل مرة بات من المتعذر رجوعه إلى سمت مجده الأول، وإما لأن أعداءه كانوا كثيرين وأقوياء، ولا يزال نفوذهم متفوقًا عند أصحاب الأمر في تلك العواصم.

وكانت أشد الدول صممًا إنجلترا، ولو أن (إسماعيل) ألفى من بعض أعضاء برلمانها، وبعض رجال صحافتها ترحيبًا، وتعضيدًا، وشد أزر.

فلما سقط عرابي، واستولى الجيش البريطاني على قلعة صلاح الدين، أقبلت الدوائر الرسمية تتفاوض فيما يجب عمله، أيوضع القطر تحت حماية إنجلترا، ويبقى (توفيق) على عرشه في ظل سيوف البريطانيين – وهذا ما لم يكن ليرضي أوروبا، ولا الأحرار من الإنجليز، ولو أن إرسال الجيش البريطاني إلى مصر، عقب ضرب الأسطول البريطاني الإسكندرية، كان من عمل الأحرار لا المحافظين – أم يعاد إسماعيل إلى عرشه تحت رقابة أوروبا الشديدة عليه.

فلولا أن الدائنين قاموا يبدون سخطهم على هذا الحل الأخير، ويمانعون فيه، وينذرون بالويل والثبور إذا أخذ به لكانت أوروبا، في الغالب، وافقت عليه، وأعادت (إسماعيل) إلى وطنه وعرشه، لا سيما أنه أبدى وعودًا صادقة، وعاهد عهودًا أكيدة بأنه يسير كما تريد الدول أن تسيره، ويقبل بأي شرط يعنُّ لها أن تشترطه عليه.[٤]

وبالرغم من أنه قضى بعد ذلك سنين عديدة، وهو يجتهد اجتهادًا عنيفًا في تحويل تيار السخط عنه، أو تحويل تعضيد الحكومات عن مدائنيه، فإنه لم يفلح، وما نال سوى نفور ابنه الخديو (توفيق) منه، وتنكبه عن مساعدته أكثر من ذي قبل.

على أن كبار القوم في البلاد الأوروبية ما انفكوا مقبلين عليه، موالين له الصداقة القديمة طوال ما رأوا بصيص أمل في تحقيق مسعاه. فلما تأكدوا أن لا أمل، وأن خيبة مساعيه باتت لا دواء لها، أداروا له ظهورهم، ونسوا أنه هو الذي كان، إذا ما نزلوا عليه ضيوفًا بمصر، وضع أرض مصر ونيلها وسماءها تحت خدمتهم، ولم يشذ في معاملة جمهور كبراء الغرب له إلا القليلون.

فلما زار لندن آخر مرة أناخ رحله في نزل وضيع بأرلنجتن ستريت – يا لتقلب الحدثان! ويا لغدر الأيام! وكذلك وقع له لما ذهب إلى باريس وڤيينا، اللتين كانتا ترتجان طربًا في الماضي، حينما تطأ قدماه أرضهما.

ألا ما أصدق ما قاله بيكن، الفيلسوف الإنجليزي، حيث هتف «من يقدر أن يرى أيامًا أسوأ من الأيام التي يراها امرؤ يتبع، وهو حي، جنازة شهرته ومجده؟»

---

(٤) انظر «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٢٩٣ و٢٩٤.

فنفض (إسماعيل) غبار قدميه في وجه تلك العواصم الجحودة، وعاد إلى قصر الفاڤوريتا، وليس له مقصد سوى تحسين معاشه مع الحكومة المصرية، والذهاب بعد ذلك للاستراحة من عناء هذا العالم على ضفاف البسفور، إذا ما صرح له السلطان بذلك.

فكلف وهو في لندن المرة الأخيرة المستر مريوت المحامي العمومي، بمقاضاة الحكومة المصرية، ومطالبتها ببعض أملاك له، أو ما يوازي قيمتها.

فأتى مريوت إلى مصر، ولما لم يجد من الخديو (محمد توفيق) معاكسة ما، نجح بسهولة في مهمته، ونال ما أصبح (إسماعيل) معه مستقلًّا عن الأمير ابنه وحكومته المصرية الاستقلال كله.

فكافأ محاميه، كما كان معتادًا أن يكافئ من يخدمه بإخلاص، أي مكأفاة ملك، وأعطاه **٣٥** ألف جنيه أتعابًا له.

ثم أقبل يلتمس من السلطان التصريح له بالذهاب إلى قصره بأميركون، والإقامة فيه، فرأى (عبد الحميد) أن يجيب طلبه، لا ليوليه فضلًا، ولكن ليضعه تحت يده.

ولم ينتبه (إسماعيل) إلى عواقب الخطوة التي صمم عليها.

فما صرح السلطان له بالإقامة على ضفاف البسفور حتى أسرع إلى سرايه بأميركون سنة **١٨٨٨** قبالة سراي عمه عبد الحليم، وظن أنه نال أكبر أمنيات قلبه.

ولكنه نسي، أو ربما لم يكن يعلم أن (عبد الحميد) مولى تسوده الظنون، وتملك الريب في الناس زمام أمره، لأنه – والحق يقال – ما كان اختلط به، ولا زار الأستانة منذ أن أغمضت عينا (عبد العزيز).

فما حلت ركابه بقصره الفخيم، إلا وأحاط به الجواسيس، ولم يعودوا يفارقون حركاته وسكناته، وإنا، وأيم الحق، لا ندري لماذا، ولا ماذا كان السلطان يخافه من ضيفه الوحيد.

فشعر (إسماعيل) أنه إنما ورد في الحقيقة حبسًا مذهبًا، ولولا أن الحياة في ديار الإسلام كانت تحلو له، ولو بضيق أكثر من الحياة في بلاد الغرب، ولو بحرية مطلقة، لما تعزى على تركه نابولي وجمالها ودلالها، وإبدالها بالبسفور، حيث الليل مملوء جرائم، والنهار مملوء دسائس.

ولكنه أتى عليه يوم احتاج لعلاج صحته أن يذهب إلى الاستحمام بمياه إمس، فطلب من السلطان أن يأذن له بذلك، فذكره (عبد الحميد) بأنه يوجد في الأناضول على مسيرة بضع ساعات من الأستانة، بلد يقال له: «بروصا» شهير بمياهه المعدنية، وأنه هو (إسماعيل) عينه، سبق له الذهاب إليه، أيام أن كان خديو مصر، والاستحمام في مياهه، وأنه فضلها في ذلك العهد على حمامات أوروبا بأسرها. فما وسع (إسماعيل) إلا العدول عن الذهاب إلى إمس.

على أن كل المضايقة التي أحاطه بها (عبد الحميد) لم تمنعه من رغبة الخير لتركيا، فما فتئ في جانب مصلحتها عاملًا على ما فيه خيرها، مظهرًا ميله إليها، وعطفه عليها، إلى آخر لحظة من حياته، كأنه بعد أن ضاعت منه مصر، وعز عليه الرجوع إليها، اتخذ أرض العثمانيين وطنًا ثانيًا له، وتمثل بقول الشاعر:

بلادي وإن جارت عليَّ عزيزة ... وأهلي وإن ضنوا علي كرام

على أن حياته السياسية كانت قد انتهت، وبات لا يعيش إلا مع ذكر الماضي وذكراه.

وقد قابله في قصره هناك حفيده (عباس الثاني)، في زيارته الأولى للأستانة، فسُرَّ (إسماعيل) به كثيرًا، ويقال: إنه التمس منه الاستئذان له بالعود إلى مصر، لأن حنينه إليها بات لا يحتمل.

ولكن (عباس الثاني) لم يفعل، إما لعدم رغبة منه مبنية على تخوف من جده، وإما لسهو مبني على عدم محبة له.

فاستمر (إسماعيل) في منفاه حتى أوائل مارس سنة ١٨٩٥، إذ وافاه المنون بالأستانة في اليوم الثاني منه، وله من العمر خمس وستون سنة.

فنقل رفاته إلى مصر، واحتفل بدفنه في مسجد الرفاعي احتفالًا مهيبًا، سار فيه الخديو حفيده، والأمراء أولاده، وعموم كبار دولته.

وهناك، هو راقد تحت أجنحة رحمة الله، بجانب الأميرة تفيدة هانم كبيرة أولاده، زوجة

منصور باشا يكن، والأميرات زوجاته، في تربة فخيمة، يظلها من عليٍّ، قبر (محمد علي)، جده العظيم، المشرف عليه من علياء القلعة، كأنه يقول له: «ألا نم نومًا هنيئًا مرتاحًا بعد كل العناء الذي ذقته في أيامك الأخيرة. نم، يا بني في أرض مصر التي إنما هي مدينة لك أكثر مما هي مدينة لي بأنها أصبحت في مقدمة أقطار الإسلام تمدنًا وحضارة«.

قــد كــان شــوقي إلى مصــر يــؤرقني　　　فــالآن عــدت وعــادت مصــر لي دارًا

أبو الفتح كشاجم

الفصل الرابع

فصل أخير[1]

وصف (إسماعيل)

أما وقد سبق لنا وصف (إسماعيل)، حينما ارتقى عرش أبيه، فلننظر ماذا فعلت به الأيام، ولنر كيف كان حينما تخلى عن ذلك العرش.

أمست قامته التي كانت دون الربعة، تظهر أقصر مما كانت بسبب السمن الذي تراكم عليها، فجعل مشية صاحبها كأنها متدحرجة، واعرضَّ صدره وثقل، واتخذت كتفاه وسعًا هرقوليًّا، ولكن عبء الهموم أحناهما قليلًا، وما فتئت لحيته المقصوصة قصًّا قصيرًا تستدير حول وجهه المستدير، ولكن الفضة وخطت فيها الذهب، والذهب عينه جعل يميل إلى البرونز فيها وفي الشارب أيضًا، والفم ما فتئ ثابتًا والشهوة عليه مقيمة، وتقاطيع الوجه ما فتئت منتظمة، بالرغم من الأسارير التي خطتها يد السنين بقلم الشجون، ولكن اللون اقتمَّ، والسكون كسا مجموع تلك التقاطيع بدل الحركة السابقة، أما عيناه فما فتئتا على عادتهما القديمة من نصف غلق تارة، ومن فتح إحداهما وإغماض الأخرى طورًا، وما انفكت العين المفتوحة تسطع سطوعًا لا يطاق، حينما يريد صاحبها استجلاء غوامض الصدور، وتضيء كبرق وامض.

على أن عموم وجهه بات كصفحة مخطوطة بالمداد الحساس لا يظهر، فلا يقرأ شيء عليها، إلا إذا أبرزت الانفعالات الكتابة. مثل نابوليون الثالث تمامًا، لتشابه الرجلين في الصفات القوية والضعيفة المتحاربة معًا فيهما، ولو أن حزم (إسماعيل) وسرعة عزمه لم يكن لهما أثر عند نابوليون الثالث، رجل التردد المستمر.

وأما الصوت، فأمسى ضخمًا مملوءًا، يرن في السمع كأنه وقع الآلة المعروفة بالباريتون، ويخرج إلى المحادثين معاني مكسوة بتعابير جميلة، حتى متى كانت المعاني بسيطة وعادية، وما فتئ الابتسام الساحر المتجلي على الشفتين بين حين وحين يزيد في لطف تلك التعبيرات.

---

(1) أهم مصادر هذا الفصل «مصر تحت حكم إسماعيل» لماك كون، و«خديويون وباشاوات» لموبرلي بل.

غير أن مَن نظر بتمعن حقيقي إلى وجه المتكلم، وتأمل الخطوط المخطوطة على جبينه العريض وفمه القوي، الدالة على أهواء شديدة، يضغط عليها بشدة متناهية، حالما يتيقظ المتكلم إلى دبيب هموم الحكم في وسط الأفكار الخفيفة، المعبر عنها بخفة كذلك، كان لا يسعه إلا أن يحكم بأن الرجل غير سعيد.

ولكنه لم يكن يسعه أيضًا إلا الإعجاب بلطف الأخلاق ورقة الشمائل التي كان متحليًا بها دومًا، بالرغم من قلة هنائه الداخلي، والتي شهد بها كل من خدمه أو خالطه، وظهرت جليًّا في قلة الأحكام القاسية الصادرة في عهده.

فعلاوة على أنه لم يكن ليسمح أبدًا لفمه أن يخرج قولًا بذيئًا، أو كلمة سافلة، أو لفظًا قبيحًا، فإنه كان ظريف المعشر، ميالًا إلى المزاح، مكثارًا منه في بعض الأحايين، على أن مزاحه كان في منتهى الخفة واللطف، لا يثقل على النفوس مطلقًا.

من ذلك أن بعض قناصل الدول ألح عليه، أيامًا متتابعة، بأن يتفضل ويجود على أحد رجال تبعيته بمهمة يستطيع الرجل أن يستخرج منها مكسبًا – وكان المتداول على الألسنة أن امرأة ذلك الرجل جميلة، وأنها لا ترفض أن تكون شفيعته لدى أصحاب الأمر – فأجاب الخديو القنصل إلى طلبه، وعهد إلى الرجل بتوريد ألفي زوج ثيران لجيشه، قائلًا للقنصل «لست أشك في أن صاحبك ذو خبرة في الحيوانات ذات القرون.»

ومن ذلك أنه كان قد وقع نفور بينه وبين أحد قناصل الدول، واختصما، وكانت امرأة ذلك القنصل مغرمة بالمكاروني، نهمة في أكله، مقبلة عليه في الموائد بكيفية توجب الاشمئزاز، فتداخل بين الخديو والقنصل صديق، وما زال بهما حتى أصلح بينهما، فبعث (إسماعيل) لزوجة ذلك القنصل سوارًا بديعًا، ثمينًا للغاية، للدلالة على رجوع المياه بينه وبين زوجها إلى مجاريها، فاستغرب الصديق عمله، وسأله «لم هذه الهدية الثمينة؟» فأجاب (إسماعيل) «ماذا تريد؟ فإنه كان لا بد منها، وإلا فوليمة أولمها لهما، ويكون المكاروني من ضمن أصنافها، لئلا يقال إننا لم نراع ذوق مدام القنصلة، على أني يا عزيزي أفضل الحرب على رؤية تلك المرأة، وهي تأكل المكاروني.»[٢]

([٢]) انظر «خديويون وباشاوات» لموبرلي بل ص١٣ و١٤.

ومن ذلك أنه كان يكره المقابلات الرسمية في الأعياد، لأن المحادثة فيها لم تكن تدور إلا على الطقس واختلافه بين مصر والإسكندرية، وكانت نفسه قد مجتها كثيرًا، فاتفق في السنة الأخيرة من ملكه، وأيام أن كانت اضطراباته الداخلية في أشدها، أن قنصلًا أتاه زائرًا، وبعد التحية المعتادة شرع يتكلم في مسألة الطقس، وكان سياق الحديث العادي في هذا الموضوع أن الإسكندرية رطبة، وأما مصر فجافة، فقاطع الخديو عليه كلامه، وقال له: «إني أدري تمامًا، يا جناب القنصل، ماذا تريد أن تقول لي، فأرجوك أن تقيد في مذكرتك أني من الآن فصاعدًا أعتبر مصر رطبة، والإسكندرية جافة»، فوقف القنصل منذهلًا، ولما خرج من حضرته، قال لزملائه: «أظن أن سموه أضاع ذاكرته.»(٣)

على أن ذاكرة (إسماعيل) كانت حديدية، لا يمسح من لوحها شيء رسم عليه مرة. ولا أدل على ذلك من أن بعضهم في سنة ١٨٧٥، حادثه يومًا في شئون ترعة السويس، وذكر أمورًا تتعلق بالمخابرات القنالية، خالفه (إسماعيل) فيها، ولكي يثبت له أن قوله حق، ومزاعم محادثه في غير محلها، ذكر له عشرين سطرًا من مستند غير مهم كان قد قرأه منذ سنوات عديدة، فنقل الرجل الأسطر، ولما عاد إلى منزله راجعها، فإذا بها كما قالها (إسماعيل) حرفًا بحرف.(٤)

ومن لطيف معاشرته أنه كان يحمل محادثه سريعًا على التمتع براحته كلها، وعلى إزالة كل تهيب من نفسه، وكان يبذل جهده لكيلا يحس مخاطبه أنه ثقل عليه في الكلام، أو أنه لم يفهمه غرضه.

فمن ذلك أنه دعى ذات يوم شابًّا إنجليزيًّا من عائلة رفيعة، ولم يكن يحسن التكلم بالفرنساوية، إلى تناول طعام الغداء عنده، فأجهد الخديو نفسه إجهادًا كبيرًا ليتتبع حديثه، ويفقه معانيه – لأن الشاب كان يتكلم الفرنساوية بالإنجليزية – وأخذ يساعده على التعبير عن أفكاره، فدار الحديث على رجل معروف لدى الخديو، فأراد الشاب أن يقول: «إن الرجل اعتاد كذا وكذا، وهذا يعبر عنه بالإنجليزية بقولهم: "He has contracted the

(٣) انظر «خديويون وباشاوات» لموبرلي بل ص١٤ و١٥.

(٤) انظر الكتاب عينه ص١٨.

habit"، فقال: "Il a contracté l'habit" أي «ضيق ثوبه»، فقطب الخديو جبينه، وأجهد فهمه ليدرك معنى تلك الجملة، فلم يستطع. فقال: «نعم، إنه كان يلبس دائمًا ثوبًا ضيقًا»، وغيَّر موضوع حديثه، وذلك لكيلا يحرج مركز ضيفه.(٥)

وكان في محادثته يسحر بلطفه كل من وجد معه، وإذا شاء صير أكبر أعدائه أصدقاء له ما داموا في حضرته. ولم يكن يجد صعوبة ما في حملك على التنازل عن آرائك والانحياز إلى آرائه، ما دمت تكلمه، ولو أنك بمجرد الخروج من حضرته تعود إلى صوابك، وترى أنه مخطئ وأنك على حق.

فيروى، من ذلك، أن أحد القناصل كان إذا قابله أظهر اتفاقه معه على كل شيء، فإذا ما خلا إلى نفسه وكتب إلى دولته كتب ضده، وكان إذا ما عاتبه (إسماعيل) على ذلك اعترف بخطأه، ووعده أن يصححه في رسالته التالية، ولكنه في رسالته التالية كان بدلًا من التصحيح، يبالغ في الطعن، فحمل عمله هذا (إسماعيل) على القول لأحد أصدقائه «إني، رأيم الحق، لمندهش من تصرف حضرة القنصل، ولكني لست أرى له دواء، فإني لا أستطيع أن أجلس معه، وهو يكتب رسائله.» قال ذلك وتبسم، وكسر على عينه.

وكان يتدارك حالًا أي خطأ يصدر منه في المحادثة، ويحوله إلى مصلحته. فمن ذلك أنه قدم ذات يوم إلى أحد كبار الكُتاب هدية نقدية نفيسة ليحمله على الكتابة في فائدته، ولكنه ما كاد يفوه بالمقصود من تلك الهدية إلا وأدرك أن الرجل ليس ممَّن يُشترون بالمال، فابتسم، وختم العرض بقوله: «وإني إنما أقول هذا لك لكي أستمرئ – ولو مرة واحدة في حياتي – لذة الرفض.»(٦)

ومن مميزاته أنه كان يدرك حالًا أخلاق الناس، ويعامل كل واحد المعاملة التي هي أحسن وقعًا لديه، من ذلك أنه لما أراد إنشاء معامل سكر في مزارعه في الصعيد، خاطب في الأمر بيوتًا إنجليزية، وبيوتًا فرنساوية، فأتاه وفد بريطاني ووفد فرنساوي، فقابل كلًّا منهما على انفراد. أما الفرنساوي، فاستمر الكلام معه أيامًا، وانشرح رجاله من سعة اطلاع

(٥) انظر «خديويون وباشاوات» لموبرلي بل ص١٧.

(٦) انظر «خديويون وباشاوات» لموبرلي بل ص٩.

(إسماعيل)، وإحاطته بكل دقائق الأمور، وأدهشهم منه اعتناؤه ببحث ذات دقائق اقتراحاتهم، اعتناء تامًّا. وأما الوفد الإنجليزي، وكان من منتشستر، فإنه تمم الشغل معه ببضع ساعات. فقال رجاله: «هذا رجل أقطع للشغل يوجد على غير شاطئ «الإروِل».»، فلما بلغ قولهم إلى (إسماعيل) قال مفسرًا: «إن بعض الناس يركب حصانًا، وبعضهم حمارًا، وآخر جملًا، ولكل منهم حركات خاصة به، على أن أحسن راكب من يركب كل هذه ركوبًا جيدًا.»[٧]

وكان كثير الشغل، صبورًا عليه، مهما كان شاقًّا، ويجد فيه لذة عظيمة، ولو أنه أثر في النهاية على صحته.

ولم يكن يميل للأبهة والعظمة إلا حينما كانت شئون الملك تستدعيهما، فكان يخرج عادة إلى النزهة لابسًا إسطمبولية بسيطة وطربوشًا أحمر، وليس أمامه سوى خمسة خيالة بلباس لونه لون الشوكولاطة.

وكان معظم حديثه بالفرنساوية، لأن معظم جلسائه كانوا أوروبيين. ولأنه لسوء حظه وحظ بلاده ما فتئ يميل إليهم، ويضع ثقته فيهم، بالرغم من أن الجديرين بها منهم كانوا أقل من أصابع اليد، وأن معظمهم تسببوا له بأضرار بليغة، كما سبق لنا القول.

ولو حسن جلساؤه، وأنعمت عليه الأقدار بوسط غير الوسط الذي شب فيه، وأمناء خير من الذين ائتمنهم، لصار في رجولته مصير خير الرجال، كما أنه أصبح من أعاظمهم، لأنه كان أرضًا جيدة، لا تحتاج إلا إلى فلاحة حكيمة، وبذر طيب. ولكنه تعلم في مبادئه – كما قلنا في غير هذا المكان – إن القانون إرادته، ولا يحدها إلا عقله، فأصبح لا يميز تمامًا أين ينتهي الخير، وأين يبدأ الشر، فالرأي الذي يوافقه يقبله، والرجل الذي يفيده يشغله، فإذا أحس بأنه أصبح خطرًا عليه داسه كما تداس عقرب. وإذا صادق إنسانًا أخلص له الصداقة بقدر ما يخلصها ملك، ولكنه إذا اضطرته مصلحته إلى التخلي عن ذلك الصديق، تخلى عنه وهو آسف، كما يتخلى المرء عن كلب عزيز لديه أصبح مضايقًا له في حياته.

---

(٧) انظر الكتاب عينه ص١٠ و١١.

وكان ذا مقدرة واسعة، جعلته يغير وجه القطر تغييرًا كليًّا، وما مرت أعوام حكمه الستة عشر على وادي النيل، إلا وقد قطع هذا الوادي شوطًا في مضمار المدنية والرقي لم يقطع مثيله في أربعة قرون سابقة. وتطورت مصر على عهده في حياتها المادية والأدبية تطورًا أصبح معه لا يعرفها من كان قد أتاها زائرًا في أيام سعيد. وقد بينا ذلك بيانًا كافيًا في محله.

فلا غرابة – والحالة هذه – أن تكون منزلة ملكه في تاريخنا بالقرن التاسع عشر منزلة الشمس في سمت السماء، وأن يبقى ذكره خالدًا في القلوب. ولا عجب إذا استمرت كنيته عند المصريين، أبا السباع، بالرغم من كل المطاعن التي وجهت إليه، وبالرغم من الشدائد الحقيقية التي قاسوها في عهده، فالشدائد تزول كلما مرت عليها الأيام، وأما أشجار الخير، فإذا غرست بذورها مرة، فإن مرور الأيام إنما يزيدها خصوبة وقوة وانتشارًا، فتصبح بعد حين، وإذا بظلها الوارف قد انسدل على نفس ذكرى تلك الشدائد، وأخفاها.

فالخير – مهما قيل بالعكس – أقوى من الشر، والحياة – ولئن كثرت الوفيات وتعددت، واشتدت أسباب الهلاك – أقوى من الموت، ألا ترى أنها تغذي كيانها من الفساد ذاته الذي يوجده الموت، وتخرج من الظلمات النور.

مُلحق

مقتطفات من المراسلات العديدة التي دارت بين الخديو (إسماعيل) ونوبار باشا في أمر إنشاء المحاكم المختلطة.

* * *

كنت، أسوة بمعظم الملأ من المؤرخين، أعتقد أن معظم الفضل في إنشاء المحاكم المختلطة يجب أن يُنسب إلى الوزير الكبير نوبار باشا، وإلى حسن مساعيه.

ولكن صاحب الجلالة الملك (فؤاد الأول) – حفظه الله – تفضل وأكد لي أن نوبار باشا لم يعمل في ذلك إلا بإشارة (إسماعيل) وإرشاده، وأنه حتى في دقائق عمله لم يتنكب قيد شعرة عن السبيل الذي كانت ترسمه له تعليمات الخديو الفخيم.

ولكي أكون على بينة من أن هذا التأكيد قائم على أساس الاطلاع أكثر منه على رغبة جلالته في تعظيم ذكر أبيه – وهي رغبة ممدوحة تنم ببر جلالته بذكر والده – تفضل مولاي الملك وكلفني بمطالعة المكاتبات التي دارت بين (إسماعيل) ونوبار في شأن إنشاء المحاكم المختلطة – وهي مكاتبات لا تزال محفوظة في دفترخانة السراي الملكية – وقال لي: «إنك لن تجد من كتب (إسماعيل) إلى نوبار إلا صورًا للبعض منها، لأن تلك الكتب حفظها نوبار لديه، ولكنك تجد جميع المكاتبات المرسلة من نوبار إلى والدي، فيمكنك أن تفهم منها ما كان في الحقيقة عمل (إسماعيل)، وما كان عمل نوبار، فإذا اقتنعت بصحة ما أقول، أمكنك أن تضيف إلى كتابك ملحقًا تثبت فيه ما يصل إليه اقتناعك.»

فصدعت بأمر جلالته – وأنا مبتهج ابتهاج النفس بميدان يفتح أمامها لتصل منه إلى حقيقة تبتغيها – وأقبلت أقرأ تلك المكاتبات، وأدرسها درسًا دقيقًا، بالرغم من كثرة عددها – فإنها تتناول مدة ما بين سنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٣ وتكون أربعة ربط ضخمة مجلدة – وبالرغم من قلة وقت الفراغ لدي لاشتغالي – فوق قيامي بمهام وظيفتي – بترجمة الكتاب إلى اللغة الفرنسية، وتقرير مصادره صفحة صفحة، عملًا أيضًا بإشارة مولاي صاحب

الجلالة، الذي تفضل وقال لي: إنه بدون ذلك لا يكتسب المؤلف قيمة علمية.

وأخذت أنقل من تلك المكاتبات كل ما أراه شاهدًا على صحة تأكيد مولاي، حتى إذا فرغت منها، قدمتها للقراء بصفتها الملحق المطلوب، وأنا واثق من أنهم، بعد اطلاعهم عليها، سيشاركونني في اقتناعي بأن معظم الفضل في إنشاء المحاكم المختلطة يجب في الحقيقة أن ينسب إلى (إسماعيل)، وأن الخديو الفخيم لجدير بأن توضع صورته فوق صورة نوبار في القاعة الكبرى لمداولات محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية، وأن يوضع تمثاله في مدخل كل من هذه الدور التي أنشأها للعدالة في بلاده.

* * *

كتب نوبار بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٦٨ إلى إيرام بك، سكرتير (إسماعيل) الخاص: «إني أحتفظ تمامًا بجميع حقوق سمو الخديو، فلسموِّه متسع من الوقت دائمًا، لكي يشرفني بما يرى من الأوامر فيما بعد، وقد كان من أهم أركان ما بنيت عليه دحضي لما لا يحسن الموافقة عليه في تقرير المندوبية ما ورد في كتاب سموه، وأعني به (إني لا أستطيع إدخال القاضي الأوروبي في محاكم البلاد، إذا كان في غير استطاعتي أن أقدم لشعبي إبطال التجاوزات التي يتألم منها، بمجرد إدخال ذلك القاضي الأوروبي)، وأيضًا (إني لا أستطيع إخضاع شعبي لمحكمة مشكلة من أوروبيين، طالما يرفض الأوروبيون الخضوع لهذه المحكمة).»

«إن جميع هذه المناقشات التي أقوم بها والتي سأتعرض لها في المستقبل هنا، الغرض منها تحديد مسائل المبادئ، بحيث إن عمل المندوبية المطلوب انعقادها في الإسكندرية ينحصر في البرنامج الذي يرغب فيه سموه أي في التقنين، والإجراءات القضائية (المرافعات) ... إني أطلب أوامر سموه تلغرافيًّا في شأن تشكيل المحكمة، هل يوافق سموه على التشكيل الذي اقترحته المندوبية، أم يلزمني أن أعمل على تعديله؟ أرجو سموه أن يبت في الأمر ويبلغني أوامره.»

فكتب (إسماعيل) إلى نوبار بتاريخ ٩ يناير سنة ١٨٦٨، عقب اطلاعه على التقرير الذي وضعته مندوبية باريس الأولى، لما عرض عليها مشروع إنشاء المحاكم المختلطة: «يمكننا بدون ضرر علينا أن نقبل تشكيل المحكمة بالكيفية التي تقترحها المندوبية، وأراني أطالع بكل

انتباه التقرير الذي أرسل إلي بالبريد الإنجليزي، وسأكتب لك؛ لأبدي لك رأيي في أهم النقط الدائر عليها البحث.»

وكتب نوبار بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٦٨: «سَيرى سموه أني لم أحنف عن المذكرة المؤرخة ٣ ديسمبر سنة ١٨٦٧ التي حازت تصديقه. وقد أجلت تبليغ الحكومة الإنجليزية بناء على برقية سموه التي قال لي فيها: إنه مع موافقته على تشكيل المحكمة حسب اقتراح المندوبية سيبلغني رأيه فيما يتعلق بباقي المشروع.»

وكتب (إسماعيل) إلى نوبار بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٦٨ «إني لما فضلت أن أبدي لك رأيي بعد اطلاعي على إجابتك على تقرير المندوبية، قد اضطررت أن أُأَجل ردي إلى بريد ٢٩ الجاري، فالإيضاحات التي أبديتها في إجابتك صحيحة، ولو أنها لا تخلو من شيء من الشدة، فإذا أضفت إليها بعض الاعتبارات التي أنبأتني بأن شارل دي لسبس عامل على تجهيزها، فإن إجابتك ستكون تامة. وبما أنك تقول لي في كتابك إن قرار المندوبية سيبعث إلى الدول الأجنبية، فهل تجد من مانع في أن آمر بإعطاء نسخ منه إلى القناصل العامة قبل أن تصلهم عن طريق آخر؟ لا سيما وأنهم طلبوا مني ذلك.»

وكتب نوبار في تاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٦٨ ضمن كتاب ما يأتي: «أرجو سموه أن يبلغني تعليماته، واعتراضاته، وأوامره بالتلغراف.»

وفي ٥ فبراير سنة ١٨٦٨ أرسل الخديو التلغراف الآتي إلى نوبار باشا: «زارني الكولونيل ستانتن اليوم، فأسرني بأن الحكومة البروسية قبلت أن توفد عنها نائبًا في المندوبية الدولية حيثما ترغب مصر في انعقادها. وعليه فإن لدينا الآن قبولين، قبول إنجلترا وقبول بروسيا، وستكون النمسا معنا كذلك، لأنا نعلم أنها لم تكن تنتظر سوى قرار بروسيا لتسير معها يدًا بيد. وأما الروسيا فقد أكد لي المسيو دي لكس (قنصلها) رسميًّا أن حكومته عينته مندوبًا لها في حال اجتماع المندوبية في القطر المصري. ومن جهتي، حيث إني أرى أن من مصلحتنا انعقاد المندوبية في بلدنا، فقد أصبحنا جميعًا متفقين على هذا الأمر الهام.»

وكتب إيرام بك إلى نوبار باشا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٦٨: «إن سمو الخديو، قبل قيامه إلى مصر العليا، كلفني بأن أرسل لسعادتكم المذكرة المرفقة طيه المحررة بقلم المسيو

شرينر عن ترتيب محاكمنا، وقد أخبر سموه المسيو شرينر بأن هذه المذكرة سترسل إليكم قائلًا بأنكم أقرب إلى تقدير ما فيها، فأرجوكم بعد الاطلاع على آراء المسيو شرينر وأفكاره أن تكتبوا عنها ما ترونه لسموه. وصلني اليوم كتابكم المؤرخ ٢٨ يناير، وبما أننا اليوم في ٦ فبراير، والخديو يقوم غدًا صباحًا إلى المنيا، فلست أظن أن سموه يتمكن من إيجاد الوقت الكافي للرد عليكم، فأخبركم بذلك لكي تكونوا على بينة من سبب تأخير أوامر سموه في شأن المسائل المختلفة التي تعرضونها عليه.»

وفي ٨ فبراير سنة ١٨٦٨ نقل نوبار في كتابه إلى إيرام بك ما قاله للمسيو أوتريه وهو «إن سمو الخديو لدى أول مطالبة تقدمها له القنصلية الفرنساوية، كان مصممًا على أن يجيب أنه اقترح إنشاء محاكم للبت في أمثال هذه المطالبات، وأن فرنسا لم تقبل، فبما أنه، من وجهة العدالة، ليس بتابع لأحد، فلا يستطيع – والحالة هذه – أن يعير أي مطالبة تقدم له شيئًا من الاعتبار، فإذا لم يرق هذا في نظر المطالب، فما عليه إلا أن يرفع أمره إلى مجلس الأحكام». وزاد على ذلك ما يأتي: «قلت للمسيو أوتريه: انظر يا مولاي إلى المركز الذي تضعوننا فيه، والذي نصبح حتمًا فيه نحن وفرنسا، فإن سمو الخديو مصمم على رأيه، والبلاد كلها تعضده فيه.» «أرجوك يا سيدي البك، أن تبلغني أوامر سموه تلغرافيًّا، فإذا لم أنجح في مساعي، فأي سير يلزمني اتباعه؟ ما هي أوامر سموه؟»

وعاد في كتاب مؤرخ ١٠ فبراير سنة ١٨٦٨، وكتب أيضًا «إني أطلب بإلحاح أوامر سموه، فيما يلزمني عمله في حال عدم إذعان المسيو دي موستييه إلى طلباتي.»

وكان نوبار قد أعلم (إسماعيل) في كتاب تالٍ أن الحكومة الفرنساوية قد تقبل المشروع إذا نالت بعض امتيازات نوهت بها، فأرسل (إسماعيل) برقية إلى وزيره جاء فيها ما يأتي: «لا يلزم أن يتخذ قبول فرنسا بالمشروع شكل المساومة، بل يلزم أن يتخذ القبول شكل اعتراف فرنسا بحق لنا لا يقبل أن يختلف عليه اثنان. وأما أن فرنسا تقبل بطلباتنا لهذا السبب أو ذاك، فهذا أمر لا يهمني، لأن المهم في الأمر أن ندرك غرضنا، وأما الباقي فلست أعلق عليه أهمية ما، على شرط أن يبقى مكتومًا بيننا وسريًّا، وهذا التكتم، ولو أنه في مصلحتنا إلا أنه مرغوب فيه لمصلحة فرنسا أيضًا فإن المسألة مسألة شرف لها، ويهم شرفها أن لا ترى أنها ساومت على التسليم بحق عدل ومساواة. ومن المفهوم أنه يلزمك أن

تعمل بحيث يكون الاتفاق مع دي لسبس بشأن نفاذ بيوع الأطيان محررًا بمنتهى الفطنة فتحفظ فيه جميع حقوق حكومتي حتى لا تنجم لنا في المستقبل مصاعب وإشكالات جديدة، فأوصيك بهذا الموضوع، فإنه في منتهى الأهمية.»

وكتب نوبار باشا إلى إيرام بك بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٦٨ «إني سأسلم إلى اللورد ليونز (سفير بريطانيا العظمى في باريس) مذكرة تبين مطالب سمو الخديو نقطة نقطة، بكل تفصيل ... وقد استلمت في الوقت ذاته خطاب سموه الخاص بالسلوك الذي عليَّ أن أسلكه فيما إذا لم أستطع نيل اختصاص المحكمة الإلزامي.»

وكتب في ٣ مارس سنة ١٨٦٨: «إذا تشبث اللورد ستانلي (وزير الخارجية البريطانية) بمعنى خطابه الأول، وأبى أن يفصح عن رأيه قبل التئام مندوبية التحقيق بالإسكندرية، فما الذي يلزم عمله؟ ما هي أوامر سموه وقراراته؟ ... وعلى فرض أن اللورد ستانلي يتشبث بعدم البت في الأمر قبل التئام المندوبية التي أبدى رغبته في أنها تلتئم بالإسكندرية، فهل يلزم لحمل موستييه على الرضا بالتئام هذه المندوبية في مصر، هل يلزم قبول ما يشير به تقرير مندوبية باريس؟ إني أرجوك يا سيدي البك أن تبلغني أوامر سمو الخديو في هذا الشأن ... إني أرجو سموه التفضل بتبليغي أوامره في شأن الطوارئ الاحتمالية التي تشرفت وعرضت بيانها عليه.»

وكتب في ٨ مارس سنة ١٨٦٨ إلى ايرام بك «تشرفت بكتابك المؤرخ ٢٧ فبراير الذي تبلغني به أوامر سمو الخديو فيما يتعلق بالسير الذي يتعين عليَّ اتباعه فيما لو أبى المسيو دي موستييه جعل المحكمة إلزامية فإن سمو الخديو يرى أنه يلزمنا أن نطلب تفويض البت في ذلك للمندوبية في الإسكندرية.»

وكتب (إسماعيل) إلى نوبار بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٨٦٨: «اطلعت على بريدك الرقيم ٣ مارس، فيلزم العمل بحيث تقبل الحكومة الفرنساوية التئام المندوبية في مصر بذات الشروط التي أقرتها الروسيا وإنجلترا، لأنه إذا لم تخول المندوبية حرية مطلقة في العمل، وإذا حتمت الحكومة الفرنساوية بقاءه داخل الدائرة التي رسمها تقرير مندوبية باريس بعمل الحكومة الفرنساوية عينها، فإنا لن ندرك غرضًا، وما ينالنا سوى العناء. ولكنه يخيل إليَّ أن

إنجلترا وروسيا قابلتان اجتماع المندوبية بالإسكندرية بدون ما أن يكون لها برنامج وضع سابقًا، ولست أرى أن لفرنسا حقًّا في تحتيم شروط كهذه. وقد جرت محادثة بيني وبين المسيو شراينر (قنصل الاتحاد الألماني الشمالي بالإسكندرية)، فقال لي: ما حملني على الفهم بأن المذكرة التي وضعها في تشكيل المحاكم وترتيبها لم تكن بنت أفكاره وآرائه الشخصية فقط، بل إن حكومته تشاركه فيها؟»

وكتب إليه في ٢٩ مارس سنة ١٨٦٨: «عزيزي نوبار: إني أرى بمزيد الأسف، يا عزيزي نوبار، أنه لم يعد لك، إزاء عزم المسيو دي موستييه النهائي، سوى انتظار رد اللورد ستانلي لتتخذ عزمًا نهائيًّا، على أنه إذا طال الأمد على ورود هذا الرد، فلا يحسن بك أن تطيل مدة إقامتك في باريس. وعليه فإني آذن لك منذ الآن بالعمل بما تراه موافقًا للمناسبات والظروف، ولكن أليس من مصلحة حكومتنا أن نجهز، حالًا، العناصر اللازمة لتكوين محكمتنا؟ لا سيما وإنا مقتنعون تقريبًا أن معظم الدول الغربية لا تكتفي بعدم المعارضة في ذلك فحسب، بل تكون مسرورة بإحالة النظر في قضايا رعاياها إلى محاكمنا؟ وعليه فإنا نرحب بالذين يرغبون في الخضوع لقضاء محاكمنا. وإنا إذا وجد من القناصل من لا يرغب في التسليم بهذا الترتيب القضائي الجديد، فإنا سنخوِّل له الحق في الرجوع إلى محاكم الأستانة كما هو المتبع حتى اليوم، وليس في ذلك من خروج عن دائرة حقوقنا ... إني أعطيك هذه التفصيلات بسرعة لتكون على بينة منها، فإذا وجدت أن آرائي تتفق مع مصلحة حكومتي فأقدم على تعيين الأشخاص اللازمين لتشكيل محاكمنا تشكيلًا لائقًا بها، ويمكنك أن تختار القضاة في بروسيا والبلجيك وسويسرا، وفي البلاد الأوروبية الأخرى، ولكن إذا وجدت أن مشروعي لا يمكن لأي سبب من الأسباب تحقيقه، فأفدني في الحال، وبيِّن لي ما هي الموانع.»

وكتب نوبار بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٨ إلى إيرام بك: «استلمت الآن البرقية المؤرخة ١٦ مارس التي تفضل سمو الخديو بإرسالها إلي، على أني لم أنتظر ورودها لأقوم بالمساعي التي يأمرني الخديو بها في تلك البرقية. وبناء على الأوامر التي سبق لك إبلاغها إليَّ منذ زمن قريب، والتي رسمت لي الخطة الواجب اتباعها، ذهبت إلى المسيو دي موستييه.»

وكتب (إسماعيل) إلى نوبار في ١٠ أبريل سنة ١٨٦٨ «وصلني بريدك الرقيم ٢٧

مارس، وقرأت بإمعان كتابك المرسل إلى اللورد ستانلي، فالمرجو أن يرد عليك الوزير الإنجليزي بسرعة ردًّا مرضيًا. على أنه لو فرضنا وكان رد اللورد ستانلي في غير مصلحتنا، فيلزمك – بالرغم من ذلك – البقاء في باريس لتطلب من الحكومة الإنجليزية التئام المندوبية الدولية بالإسكندرية ... نحن لا نخسر شيئًا في إلحاحنا بوجوب التئام المندوبية، لأنه من المؤكد أن المندوبية ستقرر نظامًا قضائيًّا ما، وهذا النظام لا يمكن إلا أن يكون أفضل من قضائنا الحالي. ففي حال إقدام اللورد ستانلي على تغيير قراره الأول، وفيما لو أبى أن يرسل المندوب الإنجليزي إلا بالشروط ذاتها التي تحتمها فرنسا، فإنه يتعين قبول ذلك بدون اعتراض. أما شروط فرنسا فنحن نعرفها، وستحتم على مندوبها بأن لا يخرج البتة من الدائرة التي رسمها تقرير مندوبية باريس، على أننا بنزولنا – ولو مرغمين – على هذا القرار النهائي الذي قد يجمع عليه موستييه وستانلي، فإنا قد نرى في ذلك فائدة لنا، لأن المندوبية الدولية باجتماعها في الإسكندرية قد تقرر حتمًا نظامًا قضائيًّا على قواعد متينة، ولا يمكن لقطرنا إلا أن يستفيد من ذلك فائدة كبيرة ... على أني مع إبدائي لك رأيي في هذا الموضوع الهام، ومع إعطائي لك تعليماتي، أرغب أن أقف منك على ما إذا كانت وجهة نظرك في الموضوع مخالفة لرأيي فيه، فإذا كانت كذلك، فأرسل إليَّ ملحوظاتك تلغرافيًّا.»

وكتب نوبار في ١٧ أبريل سنة ١٨٦٨ إلى إيرام بك: «إنك تدرك جيدًا يا سيدي البيك، إنه إذا ما استتبت محاكمنا واشتغلت مدة أربع أو خمس سنوات، فإنها تصبح دائمة ... وقد قال لي الجنرال فليري: إن الإمبراطور معتقد الآن أني لا أعمل شيئًا سوى تنفيذ أوامر مولاي، وتحقيق أفكاره. وأضاف إلى ذلك قوله: إنه – هو – لا يستطيع أن ينتظر مني أن أشير أبدًا على مولاي بقبول شرط أراه في عرفي أنكر ما يستنكر من الأمور، وأعني به الشرط الذي ترغب فرنسا بمقتضاه أن المصري في مصر يكون كل شيء سوى مصري ... وقد قال لي فلوري: (وأيم الحق، إني أرى أنك لا تعمل شيئًا بخفة رأي، وأن هناك في سياسة الخديو وأفكاره خطة سير مخطوطة بحزم وتدبر تام) ... إن الخديو لم يفتأ منذ خمس سنوات يقاتل قتالًا شديدًا لتسوية التركة السياسية المنكوبة التي أخلفها له سلفاه، ولكنه قاتل ويقاتل بدون قاعدة يستطيع الركون إليها، فهو كبهلوان تحته أرض غير ثابتة، ومضطر في الوقت عينه إلى المهاجمة والدفاع عن نفسه، أما الباب العالي فليس في مركز كهذا. نعم إنه

ضعيف، ولكن القاعدة التي يرتكن عليها ثابتة، لأن تركيا حكومة معترف بها، نحن ننضم إلى تركيا للمطالبة بحقوقنا التي هي حقوق الباب العالي أيضًا، وسنخاطب السفارات، وهي قد تعترف بحقوقنا وقد تنكرها علينا، على أنهم سواء أَختاروا الاعتراف أو الإنكار، فإنهم مضطرون إلى إجابة الباب العالي إجابة رسمية. فإذا كانت إجابتهم إيجابية فقد كسبنا قضيتنا، واسترد الخديو حقوقه، وإذا كانت الإجابة سلبية فإنا نقبل إذ ذاك النتائج التي أقرتها المندوبية الباريسية، ولكنه يتقرر حينئذاك أن مصر غير مقيدة بالمعاهدات المبرمة مع الباب العالي، وسيقرر ذلك بصفة الأمر الراهن رسميًا. وعليه، فإن الخديو باستناده من جهة على قناة السويس، ومن الأخرى على ماليته التي سيفرغ عن قريب من تنظيمها، سيغتنم هذا التقرير الرسمي وسيعمل لدى سنوح أول فرصة موافقة على قطع المسافات البعيدة. وإني أعرف سموه معرفة كافية لأكون متأكدًا من أنه موطن عزمه على السير إلى أقصى ما يمكن من المخاطرات قبل أن يرضى بفقدان حق، ما فتئ يسعى إلى اكتسابه منذ زمن مديد ... وإني أرجوك أن تقبّل عني يدي سيدنا الجليل لأجل الفكرة البديعة التي جادت بها قريحته ...»

وكتب في ٢٨ أبريل سنة ١٨٦٨ من باريس إلى إيرام بك: «لم يعد يهمنا آلانجليز هم المعارضون أم الفرنساويون؟ مذ تكرم سمو الخديو وبت في المسألة نهائيًّا بالفكرة السعيدة التي جادت بها قريحته.»

وكتب (إسماعيل) إلى نوبار بتاريخ ٧ مايو سنة ١٨٦٩ من الجيزة، في شأن عدم الموافقة على أن تكون مباحث اللجنة الدولية بالإسكندرية على قاعدة تقرير المندوبية الباريسية «تفضل بدون أن تطلب مقابلة خصيصة لهذا الغرض، وقدم هذه الملحوظات إلى المسيو دي لاڤاليت (وزير خارجية فرنسا الذي أخلف المسيو دي موستييه) من جهتي، وقل له إني أثناء رحلتي لن أتأخر عن المطالبة بإلحاح أن تخول المندوبية الدولية حق البت في الأمور، وحق بحث المسألة بحثًا جديدًا، بدون أن تقبل أي عمل سابق إلا بصفة مستند يحسن درسه فقط، هذا كان أبدًا رأي الحكومة البريطانية، وقد كرره لي مرارًا الكولونيل ستانتن، وهذا هو أيضًا رأينا الذي اجتهدنا في تغليبه على ما سواه.»

وكتب نوبار إلى إيرام بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٦٩ من باريس: «إن هذا الفكر

الذي أبداه الوزير، وهذا التعبير الذي بدا منه موافقان تمام الموافقة لما قاله سموه في كتابه الرقيم ٢١ أغسطس سنة ١٨٦٨، أي أنه يتعين على المندوبية الدولية أن ترى ما هو صالح وناجم عن روح المعاهدات فتقرره ... على أني أؤكد أن سموه بكتابه المؤرخ ٢١ أغسطس المرسل من الأستانة، قد أبلغ وحده المفاوضة إلى النجاح.»

وأرسل (إسماعيل) إلى نوبار بتاريخ ١٢ يولية سنة ١٨٦٩ البرقية الآتية: «إننا في مسألة المحاكم المختلطة، لم ندخل للآن –كما تعلم جيدًا – في مفاوضات مع أمريكا، على أنه يحسن أن نتلافى هذا. فاكتب لي عما إذا كنت توافق أن نتفاهم مباشرة في هذا الشأن مع سفير أمريكا في باريس، لتعبر له عن رغبتنا في أن نرى الولايات المتحدة مشتركة في أشغال المندوبية الدولية التي ستلتئم في الإسكندرية.»

وكتب نوبار إلى إيرام بتاريخ ٢٨ يولية سنة ١٨٦٩ «إني رددت على مسامع لاتوردوڤربي – وقد كان أخلف المسيو دي لاڤالت على الخارجية الفرنساوية بعد دخول نابوليون الثالث في الطور السياسي الذي عرف باسم «الإمبراطورة الحرة» – الكلمات بنصها التي قالها لي الخديو، وأعني (أرجو أن تبعث فرنسا إلى المندوبية ليمثلها فيها رجلًا تكون لديه غيرة على حسن سمعة فرنسا وعلى شرفها).»

ثم مرت السنوات التي توقفت المفاوضات الحثيثة فيها بسبب الحرب السبعينية، وما تلاها من تقلبات دولية، وأتى عام ١٨٧٢ الذي أعيدت فيه تلك المفاوضات وأرسل الخديو (إسماعيل) نوبار باشا إلى الأستانة للقيام بشئونها.

فكتب نوبار باشا إلى إيرام بك بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٢ أنه قال لأحد السفراء في الأستانة: «أما أنا فإني أصرح بأني مقيد بأوامر صاحب السمو الخديو.»

وكتب إلى دي لسبس بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٢: «تأكد يا عزيزي دي لسبس، أني في المسألة الجزائية لا أعمل سوى اتباع أوامر الخديو، أما أنا فإني، مبدئيًّا، قد كنت أرضى بما خولت المحاكم من الاختصاص بالنظر في الجنح المرتكبة ضد القضاة، وضد الضباط القضائيين، وهم قائمون بشئون وظائفهم، ولكني اضطررت إلى التنازل عن رأيي أمام إرادة الخديو، وهي إرادة أراني مضطرًّا إلى القول إنها قائمة على قاعدة متينة من التعقل التام.»

وكتب في ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٢ من الأستانة إلى إيرام بك: «إني أرجو سمو الخديو أن يتفضل ويبلغني أوامره وتعليماته بالدقة في هذا الموضوع الخطير.» (موضوع اختصاص المحاكم الجديدة بالنظر في المواد الجزائية بعد مضي ١٨ شهرًا على تأسيسها).

وكتب في ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٢: «أرجو أن الفكرة التي حولها سموه إلى اقتراح ستذلل جميع الصعاب، فإني أعتقد أنها توفق بين جميع المطالب، وترضي جميع المصالح.»

وكتب في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٢ إلى إيرام بك: «إن سمو الخديو قد عمل بحكمة عمل سياسي حقيقي بأن حول إلى اقتراح ما لم يكن في فكري سوى إيعاز إلى دي لسبس، فجميع الفضل سيكون له، وجميع الفائدة ستكون لحكومته، وأرجو أننا بموجب هذا الاقتراح سنكسب قضية الإصلاح، وسنزيد اعتبارًا في نظر الحكومات، واعتبار الحكومات لنا قاعدة كل مستقبل سياسي ... ففي اليوم الذي أفقد فيه الأمل في النجاح، سأفيد بذلك سموه لكي يرى رأيه، ويشرفني بأوامره ... وبما أني اعتدت أن أعلم سموه بكل ما يحدث تلغرافيًّا، فإني أرسل لك صور جميع البرقيات التي بعثت بها، لكي يتمكن سموه بالاطلاع عليها من معرفة جميع دقائق الحال التي نحن فيها.»

وكتب (إسماعيل) إلى نوبار باشا بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٧٢ «إني أوصيك بأن لا تبدي رأيك لأحد في الحل الذي عرفك به دي لسبس، وأن لا ترد على دي لسبس قبل أن تعرض عليَّ تلغرافيًّا ذلك الحل مرفقًا بملحوظاتك.»

وكتب نوبار إلى إيرام بك بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٨٧٢: «إني سأرسل بالتلغراف إلى سموه كتاب دي لسبس، والتعليمات المعطاة إلى السفير الفرنساوي، وسموه يبلغني أوامره، على أني لن أبدي بتًّا في شيء قبل أن تبلغني هذه الأوامر.»

وكتب إليه بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٢ «إذا خالفت اقتراحات السفير الفرنساوي اقتراحات سموه ... فإني سأخطر سموه بذلك حالًا بالتلغراف ليتفضل علي بأوامره، وليعرفني ما هو عزمه، وماذا يريد أن يقرر.»

وكتب إليه بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٧٢: «قد استلمت وفهمت برقيتي سمو الخديو الخاصتين بالسير الذي يلزمني اتباعه إذا رفضت الدول ... إني لا أرى هناك سوى

طريقة واحدة يصح الأخذ بها، وهي أن يخاطب القوم باللسان الذي أقره مولانا، وأعني به أن يقال للقناصل إن عموم الدعاوى بلا استثناء المقامة على الحكومة سترسل إلى الأستانة بدون أن تدخل الحكومة المصرية في المناقشة في موضوعها، وأن نحتفظ بحقنا في أن تقاضي شركة السويس أمام محاكمنا، ولا نفتأ مقررين بأن أول قضية ترفع على الشركة سيصدر فيها الحكم ولو غيابيًّا من المحكمة المصرية، وستقوم الإدارة بتنفيذه في الحال.»

وأرسل الخديو إلى نوبار البرقية الآتية في ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٢: «إني أعربت مرة أخرى للكولونيل ستانتن عن عزمي على عدم تقرير المحاكم المدنية إلا إذا سلم مبدئيًّا الاختصاص الجزائي، وإذا خولت تلك المحاكم اختصاصًا تامًّا كاملًا بالنظر في جميع الجنايات والجنح التي تقترف في حق القضاة والضباط القضائيين، وهم في أثناء تأديتهم وظائفهم.»

وبعث إليه في اليوم التالي بالكتاب الآتي: «وصلني الآن كتاب من دي لسبس جعلني أشعر بارتياح إلى حل قريب ممكن، ففرنسا – بحسب نص هذا الكتاب – تسلم بمبدأ الاختصاص القضائي الجزائي. وعليه، فإن أهم نقطة في الموضوع باتت مكسوبة لنا، وليس هناك سوى تعديلين لمشروعنا:

- الأول: أن فرنسا تطلب أن لا يطبق المبدأ إلا إذا نجح اختبار القضاء المدني مدة خمس سنوات، فيمكننا القبول بأن تطبيق المبدأ سيعمل في برهة من الزمن لا تزيد على خمس سنين، وبذلك نتمكن من تطبيقه حالما تظهر الضرورة لذلك، ولو قبل انقضاء الخمس السنوات. هذا لا يغير مركزنا، لأن الدول يمكنها دائمًا، حتى لو حدد المشروع مهلة الثمانية عشر شهرًا، أن تأتي في بحر المدة وتقول إن الاختبار لم يكن كافيًا، وتطالب بمد الأجل لأي سبب من الأسباب.
- الثاني: أن المحاكم المدنية يمكنها في الأثناء أن تقوم بتنفيذ أحكامها، ولها – بهذه المناسبة – أن تحكم في الجنح المرتكبة ضد القضاة، على أن تكون مرتكبة والجلسات معقودة، فنحن لا نستطيع قبول هذا القصر، لأننا لا نستطيع أن نأخذ على أنفسنا مسئولية تنفيذ الأحكام، إن لم نكن قابضين في أيدينا على حق المحاكمة في جميع الجنح والجنايات التي قد ترتكب خارج الجلسة ضد القضاة بسبب حكم يصدرونه، أو ضد

الضباط القضائيين المكلفين بتنفيذ الأحكام، ومع ذلك فجميع السفراء قد سلموا لك بهذا المبدأ، وأعتقد أنه في استطاعتك اقناع السفير الفرنساوي بضرورة جعل اختصاص محاكمنا شاملًا لهذا الموضوع، وحمله على قبول تحرير نص لا يترك مجالًا للشك والريب في حقوقنا، وإني سأتكلم في هذا المعنى مع القناصل الإنجليزي، والفرنساوي، والإيطالي، لكي يكتبوا لحكوماتهم، وسأقنعهم فوق ذلك بأنه سيتعذر علينا بدون هذا تنفيذ الأحكام، وإقامة صروح عدالة محترمة كما هي الحال في باقي البلاد.

وبما أن هذا الموضوع هو الجزء الحيوي في أمر إنشاء المحاكم، وأن كل جدال مخالف إن هو إلا سفسطة إرادة سيئة، فإني مقتنع أن الحكومات ستستحسن عملنا، وسأرسل برقية مفصلة إلى دي لسبس أقيم فيها الأدلة على جميع النقط المطلوبة، لكي يؤثر من جهته على حكومته.»

وكتب نوبار في ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٧٢ إلى إيرام بك ضمن كتاب طويل ما يأتي: «وقد أيدت براهيني بقراءة الكتاب المرسل من الخديو، وبتهديد أبديته بقفل محكمة التجارة ... وكان وقع هذا التهديد كبيرًا جدًّا على السفير الإنجليزي، ولكنه لم يبرق به لحكومته، لأنه لا يعتقد أن سمو الخديو يلجأ إلى هذا الإجراء، لا لأن الوسيلة خطرة، ولكن لأن الحال التي قد تنشأ عن ذلك لا تتفق مع عظمة الأفكار التي يتغذى بها سموه في مصلحة بلاده.»

وأرسل (إسماعيل) إلى نوبار في أول أكتوبر سنة ١٨٧٢ الكتابة الآتية: «إني قد أحطت متولي أعمال القنصلية الفرنساوية العامة علمًا بعزمي على قفل محكمة التجارة، وهو سيكتب عن ذلك لحكومته، ولكني لم أستطع إبلاغ هذا العزم عينه إلى قنصل إنجلترا العام، لأنه كان قد سافر لما أتت رسالتك، ولكني سأراه بعد ثلاثة أيام أو أربعة، فأكلمه في هذا الشأن.

قد تكلمت مع المسيو روستان عن التضييقات التي ترغب الحكومة الفرنساوية في إدخالها على أمر اختصاص محاكمنا فيما يتعلق بالجنح والجنايات المرتكبة ضد القضاة والضباط القضائيين، وصرحت له بأني لا أستطيع قبولها، ولا التسليم بها، وقد وافقني على

فكري بأننا لا يمكننا أن نحتم على أنفسنا مهلة خمس سنوات بصفة مدة اختبارية، وهو يرى مثلي أن الأوفق عدم تحديد مهلة، والاكتفاء بالقول فقط بأن المحاكم الجديدة ستخول حق النظر في الأمور الجزئية في بحر مدة لا تزيد على خمس سنوات وهو ما قلته لك في إحدى رسائلي السابقة. فإن ذلك قد يمكن من تخويلها الحق المذكور حالما تظهر المضار الناجمة عن عدم تخويلها إياه ضرورة المبادرة إلى جعل اختصاصها شاملًا المواد الجزائية أيضًا. وحالما يجعل حسن سير محاكمنا الضمانات المعطاة منا أكيدة، والمسيو روستان سيكتب إلى حكومته في هذا المعنى على هذين الموضوعين ... وصلني التقرير الإيطالي على مجمل المسألة، وقد أمرت بترجمته، ولكن بما أنه عمل طويل، فإني لا أقدر أن أرسله لك مع هذا البريد، على أنك ستستلمه بالبريد القائم على الباخرة «مصر» المسافرة إلى الأستانة.»

وكتب نوبار في أول أكتوبر من الأستانة إلى إيرام بك: «إن المفاوضة بين يدي سمو الخديو، وهي ليست هنا، فهناك طور أول وهو طور البيان إذا أمكنني استعمال هذا التعبير، فسموه هو الذي بين المسألة للسفراء وفي الاجتماعات. وأما أنا فإني إنما قمت بتحرير وتقديم أفكار سموه كتابة ... قد كان أمامنا عمل تحضيري لدى الدول، وهذا العمل قد قام به سمو الخديو مباشرة لدى الحكومة الإيطالية بمكاتباته المرسلة إلى ملك إيطاليا، وبتأثيره على القناصل وقام به بواسطتي بتأثيره على السفراء ... ومن المؤكد أن الفضل في رضا إيطاليا بالمشروع للخديو وحده، ولعمله الحكيم ... وفي هذه الأثناء وردت برقية مولانا الأولى فقطعت جهيزة قول كل خطيب، أي أن البت الذي أبداه سموه وضع حدًّا ونهاية لكل نوع من أنواع التخرصات والتخمينات فيما عسى يكون السلوك في المستقبل ... وقد أطلعت السير هنري إلْيُت (سفير بريطانيا العظمى في الأستانة) على جميع مضمون برقية سموه ... بحيث إن البرقية والكتاب لم يقعا على خبزي كزبدة فحسب، بل كمربى أيضًا، وكمربى من أفخر الأنواع ... وقلت لإليت إنه ليس في استطاعتي البتة أن أعدل إرادة سموه ... وقد أطلعت على «زادي» أي برقية الخديو وكتابه، باقي السفراء، فيرى سموه من ذلك أني ألجأ في كل حين وبسعة إلى البراهين التي تفضل بوضعها تحت تصرفي، حتى لقد حفظت كتابه وبرقيته على ظهر قلبي، وأستطيع تلاوتهما كما يتلو تلميذ مجتهدًا أمثولة غيبًا.»

وبعث نوبار إلى إيرام من الأستانة في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٢ البرقية الآتية: «قد

أطلعت حينئذ بربولاني (سفير إيطاليا لدى الباب العالي) على نص برقية سمو الخديو الرقيمة ٤ الجاري التي تمهد كل صعوبة، وقلت له إني سأعرض الأمر على سموه ... وعدت من جديد، وأكدت للكونت دي ڤوجبيه (السفير الفرنساوي) مضمون برقية الخديو.»

وكتب في ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٢ إلى إيرام بك ضمن خطاب العبارات الآتية: «إن هناك بعض تفاصيل قليلة الأهمية يمكنني بدون ضرر أن آخذ على نفسي البت فيها، ولكنه قد تنجم مسائل لا يقدر إلا سمو الخديو على تقديرها كما يجب، وعلى الحكم فيها.»

وكتب له في ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٢: «الشيء الوحيد الخطير كان أمر المحلفين. فقلت لبربولاني إني لا أستطيع الفصل فيه مطلقًا، وأنه يتحتم عليَّ البتة الرجوع إلى الخديو لأستمد أوامره، أما فيما يتعلق بالمواد الأخرى فإني مضطر أيضًا إلى عرضها على سموه، على أني أعرف مقدمًا ما هو رأيه فيها.»

وأرسل الخديو في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الرسالة الآتية إلى نوبار «إني موافق تمام الموافقة على ردك على السفير الفرنساوي، فلست أستطيع أن أتعدى الاقتراح الأخير الذي أبديته، وقد أصبت تمام الإصابة لما قلت إن طريقة التراضي الوحيدة هي الامتناع عن تعيين قضاة وضباط قضائيين من الفرنساويين، فأنت بقولك هذا للسفير قد سبقت إليه فكري. أنا أبديت الاقتراح الأخير للدلالة على رغبتي في الوصول إلى تسهيل نتيجة يقبل بها الإنصاف، ففرنسا برفضها إياه تظهر لي أن المصاعب التي تختلقها إن هي إلا وسائل خفية لمنع إنشاء المحاكم الجديدة، فلا سبيل لها إلى التشكي إذًا من أن معاملتنا لها تختلف عما نعامل به باقي الدول، التي بدلًا من أن تبدي لنا تعنتًا في منعنا عن تقديم القطر في معارج الرقي والنجاح، تبدو لنا بالعكس راغبة في مساعدتنا في هذا الطريق، لأنها تعترف بأننا إنما نعمل في مصلحة الأوروبيين بقدر ما نعمل في مصلحة الأهلين.»

وكتب نوبار إلى إيرام في ١٣ أكتوبر من الأستانة: «قد وجدت كلام الخديو من الصواب والثبات والحزم والاعتدال ما جعلني أطلع السير إليت على كتاب سموه برمته، والسير إليت موافق جدًّا عليه، ومعجب به.»

وأرسل الخديو في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٧٢ إلى نوبار البرقية الآتية: «ردًّا على

رسالتك لا أستطيع سوى تأكيد ما سبق أن قلته لك، أي إنه لا يمكنني مطلقًا أن أبدي قل تسامح جديد، لأن طلباتي ضرورية ضرورة قصوى لحسن سير المحاكم وانتظامها، ولضمانة نفاذ الأحكام، إني أفضل الرجوع إلى تنفيذ المعاهدات تنفيذًا دقيقًا، وإلغاء محكمة التجارة ولا القبول بإنشاء المحاكم على حال لا تضمن لها الحيوية، وتجعلنا مسئولين عن نفاذ الأحكام بدون ما أن يكون لدينا وسائل تنفيذها، فكل تسامح جديد محال بالمرة. وإني أصرح لك أن تُطلِع على برقيتي هذه سفير الروسيا، لأنها تعبر عن عزمي الذي لن يتحول.»

وكتب نوبار إلى إيرام في ٢٣ أكتوبر ضمن كتاب أرسله له من الأستانة العبارة الآتية: «وبالاختصار فإن سمو الخديو يقدر أن يرى أن الأوامر التي يصدرها إليَّ تنفذ بكل دقة.»

وكتب إليه في اليوم التالي: «وصلتني برقيات الخديو المتعددة. فتقديراته فيما يتعلق بالتفصيلات وبالمبادئ في منتهى الصواب، وإني لسعيد أني اشتغلت في معناها.»

وكتب نوبار في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٢ إلى المسيو لودلف (سفير النمسا لدى الباب العالي): «وصلتني منذ ثلاثة أيام برقية من لندن سمو الخديو ردًّا على بعض ملحوظات أبداها لي الجنرال أجناتييف من قبل حكومته، وأمرني سموه بأن أطلع الجنرال على تلك البرقية، فتركت له صورة منها، على أنك يا صاحب السعادة لا تستطيع أن تعتقد مقدار الشعور المؤلم الذي يشعر به سموه، إذ يرى حكومتك لا تضحي، لاعتبارات لا حق له في تقديرها، تقدم مصر التجاري ورقيها فقط، بل مصالح النمسا التجارية ذاتها التي تربطها ببلادنا، فسموه يرجوك بنوع خاص، ومن باب الصداقة، التفضل باعتبار الحال التي لا تطاق الناجمة لمصر عن عدم وجود عدالة منظمة فيها.»

وفي تاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٢ أرسل الخديو إلى نوبار الرسالة الآتية: «قد أعدت البارحة مطالعة مذكرة الحكومة الألمانية، وقابلت المسيو چاسمند (قنصل ألمانيا العام في مصر)، فهذه المذكرة وكلام قنصل ألمانيا يتفقان بسهولة على ما يخيل إليَّ مع نصوص الاقتراح الذي بدا لي الفكر في برقيتي المرسلة لك أول من أمس أن أجعلك تقدمه إلى المؤتمر المزمع انعقاده ... فقابل السفير الألماني، وقل له إنا نعمل لرأي حكومته أكبر

حساب، ولكنه يلزمه أن يفهم بسهولة بأننا لا نتقدم البتة بتسليمنا بطلباتها، لأن كل دولة إذ ذاك تتقدم إلينا الواحدة بعد الأخرى، مطالبة بتسامحات جديدة، بين أنه لو استطاع الوصول إلى اتفاق مع باقي الدول على رأي الحكومة الألمانية، فإن هذا الاقتراح سيصبح حلًّا نكون سعداء جدًّا بقبوله.»

وفي أول نوفمبر سنة ١٨٧٢ أجاب نوبار على برقية أرسلها له الخديو بتاريخ ٢٩ أكتوبر بما يأتي: «قد استلمت برقية الخديو المؤرخة ٢٩ أكتوبر، وفهمت مضمونها، فسموه مع الحق تمامًا فيما يتعلق بضرورة البت هنا في مسائل المبادئ الخاصة بالجنح المرتكبة ضد القضاة والضباط القضائيين، وضد تنفيذ الأحكام.»

وأرسل (إسماعيل) في ٦ نوفمبر سنة ١٨٧٢ البرقية الآتية إلى نوبار: «إني أرى الاقتراح الألماني متفقًا مع آرائي تمام الاتفاق، فيلزمنا إذًا العمل على الاتفاق مع ألمانيا، فنفوز بذلك بموافقة إيطاليا وألمانيا، وتأكد أن النمسا ستتبع ألمانيا، وتوافق هي أيضًا، ألا تعتقد أن موافقة هذه الدول لا تجلب موافقة غيرها؟ على أي الأحوال، لو فرضنا أنه لن يكون لدينا إلا هذه الدول فإنا سنتفق معها على طريقة سير خاصة، وهي تمثل في الحقيقة أكثر من نصف الجالية التابعة للقنصليات.»

وبمطالعة رسائل نوبار باشا وبرقياته إلى إيرام بك في بحر شهر نوفمبر سنة ١٨٧٢ نرى أنه يطلع الخديو يوميًّا على سير مفاوضاته مع السفراء، وعلى ما تصل إليه هذه المفاوضات من نتائج، فما من كبيرة ولا من صغيرة إلا ويطلب فيها رأي الخديو وأوامره.

ففي ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٢ كتب إلى إيرام بك ما يأتي ضمن رسالة طويلة حررها عقب مفاوضات مملة مع السفراء: «أراني مضطرًّا أن أصارحك يا صديقي بأني متعب، منهوك، والشعور الوحيد الذي يقويني هو شعورالغضب والانفعال من فقدان الكفاءة في الرجال، ومن سوء نية فرنسا الظاهر، ومن عباطة بعض الحكومات الأخرى، وضيق فكرها. إني – على قدر ما استطعت – كسوت البيان المرسل مني إلى سمو الخديو عن الاجتماع الذي حصل كساء يمكن الخديو من تفهم الحال، فيحكم فيما يجب أن يزودني به من أوامر وتعليمات.»

وكتب له في اليوم التالي: «ومع ذلك فإن سموه بفكره الصائب المعروف سيقدر ما أتشرف بعرضه على سموه تقديرًا حقًّا ... إني أتجاسر على تهنئة سموه، لأن بتنا عند نهاية متاعبنا، ولسموه لما يفرغ منها أن يتمثل بقول التوراة (لقد أنقذت مصر وشعبي من دار العبودية).»

وكتب له في اليوم عينه: «إن سموه سيرى وسيحكم وسيبرق لي أوامره، فامتثل لها تمام الامتثال، وها أنا في انتظارها.»

وكتب له في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٢: «إني أكون سعيدًا يا سيدي البيك العزيز في معرفة ما هي آراء سمو الخديو في جميع هذه الأمور.»

وفي اليوم التالي كتب له أيضًا: «إني أرجو فقط سمو الخديو أن يبرق لي أوامره وآراءه في مسألة تشكيل هيأة المحلفين، لأسير بمقتضاها ...»

وبتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٢، ذكر ما يأتي في كتاب إلى إيرام بك: «أما فيما يتعلق بإليت فإنه موافق تمام الموافقة على كلام سمو مولانا، وإني من جهتي أقدم لسموه أخلص عبارات تهانئي على هذا الكلام الذي جمع بين أكبر صفات الحزم، وأكبر صفات الاعتدال.»

وفي اليوم عينه كتب له ما يأتي: «وفوق ذلك فإن هذا الكتاب الوارد من سموه يشمل آراء هذا مبلغها من الصواب، وأفكارًا سياسية، واعتبارات هذا مبلغها من السمو أني وضعته في جيبي بصفة زاد لقريحتي. وكلما يدور الحديث على مواضيع عامة مع السفراء، أخرجه وأقرأ منه تارة شذرة وطورًا أخرى، فينتهي الأمر أني أطلعهم على مضمونه بدون قصد أو تعمد خاص، ويمكنني التأكيد بأن آراء سموه الإدارية، وحكمته مقدرة التقدير الذي هي جديرة به، فتراني سعيدًا لذلك ومغتبطًا تمام السعادة والاغتباط، ومفاخرًا بسموه، وإني أرجوك يا سيدي البك أن تعبر عن إحساساتي هذه لسمو مولانا الجليل.»

وكتب نوبار إلى إيرام بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٧٣ بخصوص الكتاب المرسل من النجاشي (يوحنا قاصة) إلى ملوك أوروبا يشكو لهم فيه من تعديات أمير مصر المسلم عليه، هو المسيحي، ما يأتي: «إن الجواب الذي أشار أجناتييف على حكومته بإرساله إلى قاصة

على ذلك المنشور لمطرب بروحه الملحة، وصوابه الفائق فالحكومة الروسية إذا سألتها باقي الحكومات عن رأيها في الموضوع ستجيب «إنها تفضل أميرًا مسلمًا يقيم للعدالة صرحًا شاهقًا في بلاده على أمير مسيحي يمثل بالأجسام، ويقطع الرءوس كلما بدا له هوى».»

وفي ٢٨ يناير سنة ١٨٧٣ أيضًا كتب نوبار إلى إيرام: «إذًا كل ما تقع جناية أو جنحة ضد قاض أو ضابط قضائي أو ضد نفاذ حكم، يقوم النائب العمومي عن الجناب الخديوي بالتحقيق، ثم يطلع القنصل على ملف الأوراق، طبقًا لما أمرني به سمو الخديو وهو في الأستانة.»

وكتب نوبار باشا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٣ إلى المسيو سيمُس (سفير اليونان لدى الباب العالي) وإلى جميع سفراء الدول بالأستانة تحريرًا جاء فيه ما يأتي: «إن سعادتك ترى أن جميع مندوبي السفارات في الاجتماعات التي تمت وصلوا إلى نتائج واحدة، وأنا عملًا بأوامر سمو الخديو أسرعت إلى قبولها.»

وفي ٢٦ فبراير سنة ١٨٧٣ كتب إلى إيرام بك: «إن الغرض الذي يرمي إليه ڤوجييه وبربولاني وغيرهما هو أن يتعهد الخديو للدول في مسألة تعيين القضاة تعهدًا يؤخذ عليه حجة، فأجبتهم بأن الخديو يتعهد لبلاده وللمتقاضين، لأن ذلك حقه، ولأنه يحسن لديه أن يبدي هذا التعهد، ولكنه لن يتعهد بشيء ما مطلقًا للدول.»

وكتب في اليوم عينه رسالة جاء فيها: «إني أجبت السفير الفرنساوي بأني أول كل شيء أسف أسفًا لا مزيد عليه لرؤيتي الحكومة الفرنساوية يمثلها رجال الوزارة بكيفية سخيفة إلى هذا الحد، وكان هؤلاء الرجال قد أبدوا مخاوفهم من أن تنفيذ الأحكام قد يصطدم بحرمة دور الحريم، فلا يستطيع المحضر القيام بمهمته.»

وفي ٢٨ فبراير كتب إلى إيرام ما يأتي: «إني فهمت تمام الفهم أفكار سمو الخديو، وسأقوم بنفاذها بكل دقة.»

وأرسل الخديو في ٣ مارس سنة ١٨٧٣ إلى نوبار برقية يقول له: «وصلتني برقيتاك، فلا تبد أي تسامح في شأن تدخل الدول في أمر اختيار القضاة – فإن هذا التدخل لو سلمنا به، ينشئ لنا حالًا أسوأ من الأولى.»

وأرسل إليه في ٥ مارس سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية: «وصلتني برقيتك المشتملة على ملخص كتاب سفير فرنسا، ففيما يتعلق بالموضوع الأول فإن طلب الحكومة الفرنساوية لا محل له إزاء الضمانات المقدمة منا، وفيما يختص بالموضوع الثاني، فلا تمنح شيئًا غير ما أتى في الكتاب الذي حررته لتعرّف مقاصدي.»

وأرسل إليه في ١٠ مارس سنة ١٨٧٣ الرسالة الآتية: «وصلتني برقيتك المشتملة على أهم ما جاء في كتاب الجنرال إجناتييف، إني أجد هذا الكتاب مكياڤليًّا جدًّا،[١] ولكني مع ذلك أرى أننا نستطيع الاستفادة منه بأن ترد عليه بكتاب في معنى ما يأتي أدناه، وأترك أمر التوسع فيه إليك تمامًا. (إني أشكرك على الكتاب الذي أرسلته إليَّ والذي تعرفني فيه بأنك عرضت على حكومتك مجموع مشروع الإصلاح للتصديق عليه، إني سعيد بأن أرى أنك توافق على هذا المشروع الذي لا اعتراض لك عليه، ولست أشك في أنك ستحمل حكومة جلالة الإمبراطور على مشاطرتك رأيك فيه، فلرغبتي في اجتناب كل سوء تفاهم، أكون ممنونًا لجنابك إذا تفضلت وأعلمتني ما إذا كنت فهمت جيدًا معنى كتابك حتى أتمكن من أن أبرق لسمو الخديو موافقتك على المشروع بعد تأييد من حكومتك، وإني متأكد أن المخاوف التي نجمت عن الاقتراحات المعربة ستتلاشى حالًا، وأشكرك على التمنيات التي تبديها في أن مدة الاختيار تبدي بجلاء مزايا الإصلاح وفوائده للجميع!) «هذا الكتاب يجب أن يحرر بحيث إنه يوجب ردًّا، لأنه سيتعذر على الجنرال أن يجيب إجابة سلبية، فمتى أجاب بالإيجاب حصلنا على موافقة ممثلي إيطاليا وألمانيا وروسيا.»

وفي ١٥ مارس سنة ١٨٧٣ كتب نوبار باشا إلى إيرام بك: «إذا وافق سمو الخديو على ردي على كتاب ڤوجييه، فإني أرجوه أن يعرفني ذلك على لسان البرق، وإذا لم يوافق فإني أرجوه أن يمدني بأوامره.»

وعاد الخديو فأرسل في ١٦ مارس سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية إلى نوبار: «استلمت برقيتك الرقيمة ١٥ الجاري، إن شريف باشا بكتابه المرسل إلى قنصل إيطاليا يقول له إن

(١) نسبة لمكياڤلي الكاتب الإيطالي الشهير مؤلف كتاب «الأمير»، الذي بين فيه كيف يجب أن يكون دهاء من ولي الحكم. فاشتقت الآداب الغربية من اسمه نعتًا لوصف كل ما ينطوي على دهاء كبير.

الحكومة الإيطالية كانت منذ سنتين أبدت ارتياحها إلى الكتاب المحرر منك إلى المسيو دي مرتينو بخصوص اختيار القضاة، وإن سمو الخديو لا يفهم الإلحاحات الجديدة التي توجه إليه اليوم، ولا يقدر أن يقبل كتاب السفير الإيطالي لدى الباب العالي، لأنه كتاب لا يتفق مع كرامة سموه، واستقلال حكومته.»

وعاد في ١٩ مارس سنة ١٨٧٣ وأرسل برقية يقول له فيها: «إني أشاطرك تمامًا رأيك في ضرورة عدم اجتماع السفراء إلا إذا كان لجميع ممثلي الدول السلطة اللازمة للبت في المسائل معك وللاتفاق إذا اقتضت الحال، على الاختلافات في تفاصيلها، فإذا خُوِّلوا هذه السلطة كان للاجتماع معنى، وإلا فإنه لن ينجم عنه إلا مضار ربما كان أهمها الرجوع في حلول قررتها مندوبية الوكلاء. إنا اليوم لدينا قاعدة مكتسبة لنا الحق بالارتكاز عليها في أن نطلب ردًّا صريحًا إيجابيًّا أو سلبيًّا. بين أنه في اجتماع لا يكون الغرض منه محددًا تمام التحديد قد تنجم مسائل جديدة تؤجل الحل النهائي بدلًا من تقديمه، وقد يمكن أن يستخدم ذلك الاجتماع لإبطال كل عمل مندوبية الوكلاء، هذا هو رأيي، لكونك في محل المداولات أقرب مني إلى صحة الحكم في المسألة.»

وكتب نوبار إلى إيرام بك بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٨٧٣ ما يأتي: «إني أرجو سمو الخديو أن يبرق لي ما إذا كان يوافق أم لا على طريقة الكتابة والعمل هذه وأتوسل إليه أن يمدني بأوامره.»

وكتب في ٢٣ مارس سنة ١٨٧٣: «قد قابلت المسيو دي ڤوجييه، فكلمني عن الرد الذي يلزمني أن أرسله إليه، والذي يعلم أني أنتظر أوامر الخديو بخصوصه.»

وأرسل (إسماعيل) إلى نوبار في ٨ أبريل سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية: «إنه يتعذر علي قبول جواب سفير إيطاليا كما أرسلته لي، لأنه لن يبقى لنا بعد ذلك لا الموضوع ولا الشكل، وتكون الدول قد انتهت إلى إنشاء محاكم دولية بدلًا منها مصرية.»

وفي ١٥ أبريل سنة ١٨٧٣ كتب نوبار إلى إيرام بك: «ليس لدي جديد أبديه في شأن الإصلاح القضائي، فالبرقيات التي أرفق صورها طي هذا قد أطلعت سمو الخديو يومًا فيومًا على ما اطلعت أنا عليه.»

وفي ١٨ أبريل سنة ١٨٧٣ كتب له قائلًا: «إن سمو الخديو سيرى أن هذا التعديل لا يعدل في الحقيقة شيئًا من طبيعة نياته في شأن تشكيل محكمة الاستئناف، فأرجو تعريفي عما إذا كان سموه يوافق على هذه الطريقة في العمل.»

وفي ٢٦ أبريل سنة ١٨٧٣ كتب له بخصوص الفرمان الذي أرادت الحكومة البريطانية أن يصدره السلطان بإنشاء المحاكم المختلطة: «ولنعد إلى البرقية الإنجليزية المرسلة إلى إليت بشأن الفرمان لتقرير الإصلاح، هلا يرى سمو الخديو من الضروري إخطار الصدر الأعظم لكي يجيب إليت شفويًّا بأن التصريح قد سبق إعطاؤه، فلا داعي لفرمان، فإن إليت قد قال لي: إن جوابًا كهذا يمكنه من رفض فكرة حكومته بشأن الفرمان رفضًا باتًّا، فإنه إذا عرضت المسألة على الصدر الأعظم، فأجاب بأن التصريح سبق منحه، فإنا سنتجنب مضايقة وأتعابًا جمة، ونجعل الباب العالي يتجنبها أيضًا، وكذلك الدول الراغبة في الإصلاح رغبة حقيقية، فإذا رأى سمو الخديو أن هذا ضروري فإني أنا وإيرام بك يمكنا أن نكلم الوزير في هذا الشأن ... فإني أعتقد أنه يلزم قطع أوصال هذه الفكرة الإنجليزية في الحال قبل أن تأخذ من الاتساع والقوة ما يصبح متعذرًا معه قطعها.»

وكتب في ٣٠ أبريل سنة ١٨٧٣ إلى إيرام بك: «ليهدأ سمو الخديو بالًا، فإن أوامره قد اتبعت بدقة، فإذا جاء للإليت رد فإني سأطلع سموه عليه في الحال دون أن أبدي أي ملحوظة للسفير البريطاني، ومع ذلك فإني متأكد من أنه لن يأتي لإليت رد قبل مجيء سمو الخديو إلى الأستانة، وبناء على ذلك فإن سموه يمكنه أن يكون مرتاح البال.

إن كتابي إلى ڤوجبيه يتكلم عن تشكيل المحاكم بالمعنى الذي طلبه سموه، وعليه فإن أوامر سموه قد نفذت بكل دقة واعتناء.»

فيؤخذ من جميع هذا أن (إسماعيل) في مسألة إنشاء المحاكم المختلطة، كان الرأس المفكر والعقل المدبر والرأي المسير، وأما نوبار فإنه لم يكن سوى الوسيط لنفاذ تدبيراته، على أن هذا لا يغمط من فضل نوبار شيئًا، ولا يقلل من الإعجاب بجهوده البتة.

* * *

والآن وقد انتهيت من عملي، فإنه لا يسعني أن أختمه إلا بشكر الله على ما تفضل

به – سبحانه – من إحاطته بفيوضات عنايته، وأرجو – وقد تحريت الحقائق فيه جهد استطاعتي – أن يحل من قارئيه محل الاستحسان والقبول، وأسأله – جل جلاله – أن يتولى عني شكر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم، الملك (فؤاد الأوَّل)، فقد شملني بفضله، وعمني بإحسانه، وغمرني بجميل أياديه، مدَّ الله عمره، وأحياه حياة طيبة مباركة، ومتع الأمة المصرية بجليل تدبيره، وجميل إخلاصه، وطيب نواياه، وأقرَّ عينه، وشرح صدره، بوليِّ عهد مُلك مصر، ثمرة فؤاده، صاحب السمو الملكي (الأمير فاروق)، أدام الله بهجته، وحفظ الله مهجته، وأنبته للوطن العزيز نباتًا حسنًا.

الفهرس